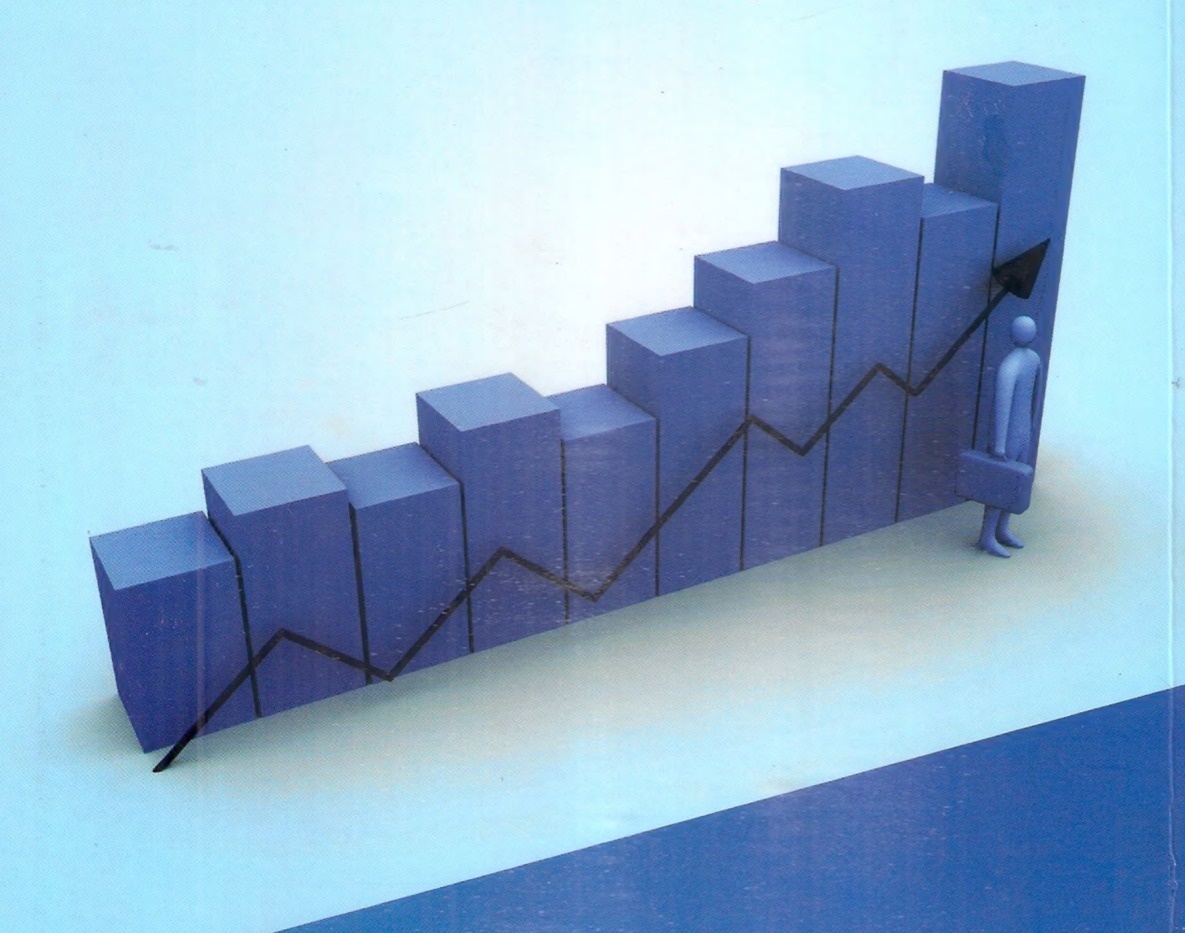
منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان

دراسة تحليلية للتطورات الإقتصادية في السودان خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١١م

وتصور للرؤية المستقبلية

الجزء الثاني



د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى


بسم الله الرحمن الرحيم

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر – السودان
339.41 عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، -1936
ع ع م
منهجية الاصلاح الإقتصادي في السودان: دراسة تحليلية للتطورات الإقتصادية في السودان وتصور للرؤية المستقبيلة خلال الفترة 2001 - 2011م الجزء الثاني/عبدالوهاب عثمان شيخ موسي.
- الخرطوم : ع . ع. شيخ موسي ، 2012م
532 ص : إيض ؛ 24سم.
ردمك مج : 9-46-64-99942-978
ردمك ج2 : 6-47-64-99942-978
1. الإقتصاد الكلي – السودان.
2. السودان – الدخل القومي.
3. الإستهلاك ، ترشيد – السودان.
أ. العنوان.

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد و على آله و صحبه اجمعين.

يسرنى و أنا أختتم رحلتى مع الجزء الثانى من كتاب منهجية الاصلاح الاقتصادى فى السودان، أن اتقدم بوافر شكرى وعرفانى لأخوة كرام اعزاء على تكرمهم بإثراء موضوع هذا الكتاب بآرائهم الصائبة و تعليقاتهم الثرّة و توجيهاتهم القيّمة.

وأخص بالشكر الدكتور/ صابر محمد حسن محافظ بنك السودان السابق والدكتور/ عبدالقادر محمد أحمد صالح أمين عام ديوان الضرائب الأسبق والمدير العام لصندوق ضمان الودائع المصرفية والدكتور/ محمد الحسن مكاوى وكيل وزارة المالية و الاقتصاد الوطنى «سابقاً» ومستشار وزير المالية والإقتصاد الوطنى والدكتور إبراهيم عبدالمنعم صباحى الأستاذ المشارك بكلية الدراسات الاقتصادية والإجتماعية جامعة الخرطوم والأستاذ/ الفاتح على صديق وزير الدولة السابق بوزارة المالية والإقتصاد الوطنى والدكتور/ مصطفى محمد عبدالله بإدارة البحوث ببنك السودان المركزى والأستاذ/ عبدالله سمير عبدالله جنيدابى خبير التحليل المالى الذى تولى مشكوراً إدخال مادة مسودة الكتاب في الحاسب الآلي وتحليل البيانات المالية.

كما اتقدم بشكرى و تقديرى للأخوة والأخوات بادارة البحوث وإدارة الدين الخارجى بنك السودان وإدارة الميزانية بوزارة المالية والإقتصاد الوطنى على تفضلهم بتوفير البيانات المالية والنقدية المطلوبة لإخراج الكتاب بالصورة المعروضة للقارئ الكريم.

جزاهم الله جميعاً خير الجزاء و جعل جهدهم فى تسهيل اخراج هذا الكتاب فى ميزان حسناتهم.

د. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى

نوفمبر ٢٠١٢م

تقديم الكتاب

تقديم الكتاب (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

يشرفني و يسعدني كثيراً أن تتاح لي فرصة تقديم الدكتور عبد الوهاب عثمان شيخ موسى. لقد عرفت الدكتور عبد الوهاب عن كثب لفترة طويلة و عملت معه بطريقة لصيقة في فريق إدارة السياسات الاقتصادية في مرحلة مفصلية من تاريخ الاقتصاد السوداني حيث عملت معه كوزير دولة بوزارة المالية عندما كان هو وزيراً للمالية (١٩٩٦-١٩٩٨) ثم محافظاً لبنك السودان. خلال هذه الفترة خبرت الدكتور عبد الوهاب و ما حباه الله به من مقدرات و أفضل من يتحدث عن هذه المقدرات هي انجازاته خلال تلك الفترة. فقد قام بتصميم و تنفيذ برنامج اصلاح اقتصادي شامل لمعالجة الاختلالات التي كان يعاني منها الاقتصاد السوداني في تلك الحقبة أدى إلى إستعادة الإستقرار الإقتصادي بتخفيض معدلات التضخم من ثلاثة أرقام إلى رقم أحادي و تم توحيد سعر الصرف و استقراره و كانت نتيجة كل ذلك إختفاء إقتصاد الندرة المتمثلة في الصفوف و السوق الأسود للعملة و السلع. و قد تم ذلك قبل إكتشاف البترول. و تميزت هذه الفترة في إدارة الإقتصاد بالمنهجية الواضحة و تناسق و تكامل السياسات النقدية و المالية.

من المعلوم عنا نحن معاشر السودانيين أننا نميل أكثر إلى حفظ ارآئنا و تجاربنا في الذاكرة و لا تستهوينا الكتابة و التدوين و بالتالي قلما نجد تجارب السودانيين و ارآئهم و اجتهاداتهم موثقة في اسفار أو مذكرات، و لعل من بين الأسباب التي تجعلنا كذلك أن المجتمعات السودانية مازالت أقرب للبداوة منها للحضرية و مازلنا حديثي عهد بفكرة التدوين و الديوانية و الدولة.

الأخ الدكتور عبد الوهاب عثمان شيخ موسى كسر هذه القاعدة عندما أقدم على تدشين و توثيق تجربتنا في المجال الاقتصادي و اصدارها في مجلدين تحت عنوان «منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان» و وفقه الله ايما توفيق في ذلك. فالمكتبة السودانية بطبيعتها فقيرة لمصادر و مراجع موثوقة في المجال الاقتصادي و بذلك يكون الدكتور عبد الوهاب قد ملأ جزءاً من هذا الفراغ الذي تعاني منه المكتبة السودانية.

و مما يكسب مجهودات الدكتور عبد الوهاب أهمية خاصة أنه لم يكن مجرد شاهد على العصر أو مراقب عن بعد إنما كان في قلب الأحداث مشاركاً برأيه و جهده

و فكره سبب آخر يجعل لما جاء في «منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان» قيمة اضافية هو أن الفترة التي تم رصدها و تحليلها تعتبر أهم فترة في تاريخ الاقتصاد السوداني حيث شهدت الفترة تحولات كبرى في هيكل و بناء الإقتصاد و تحولات كبرى مماثلة في السياسات الكلية لادارة الاقتصاد و كل هذه التطورات مرصودة. و هنالك سبب ثالث يزيد من الفائدة المرجوة من الكتابين هو أن الكاتب لم يكتفي بمجرد الرصد و الحصر و التسجيل و التوثيق إنما اضاف إلى ذلك التقييم و التحليل و بصفة خاصة في النقاط التي تحتاج لذلك كما قام بعقد المقارنات حيث ما كان مفيداً مع ما حدث في الدول الأخرى الشبيهة باقتصادنا.

ما أثار انتباهي عند قراءة الكتابين هو التركيز على الاستراتيجيات و المنهجيات و تناول القضايا الكلية في إدارة الاقتصاد دون الطرق في تفاصيل الاجراءات. و هذا الكتاب الذي نحن بصدد التقدمة له يبدأ بشرح استراتيجية الاصلاح الاقتصادي في الدول النامية ثم يرصد العوامل التي أثرت في تنفيذ تلك الاستراتيجيات و من ثم ينتقل الكتاب لتجربة الاقتصاد السوداني في تلك الحقبة بدأً باكتشاف البترول و السياسات التي اتبعت في توظيف موارده و أثر كل ذلك على الوضع الإقتصادي. بعد ذلك ينتقل الكتاب إلى مشكلة أخرى تركت بصمات واضحة على جسم الإقتصاد السوداني تلك هي مشكلة الديون الخارجية. يستعرض الكتاب تحليل الأداء على المستوى الكلي للإقتصاد و بالتركيز على اداء القطاع الخارجي الذي كان هو المحدد الرئيسي للتطورات الاقتصادية في السودان في تلك الحقبة و بصفة خاصة لتعرض الاقتصاد لعدد من الصدمات الخارجية بصفة متتالية بدأت بقسمة البترول تحت اتفاقية السلام ثم الأزمة المالية العالمية ثم الانفصال. ثم يختتم الكتاب بتقديم رؤية جديدة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

اتفق تماماً أن ما قدمه الدكتور عبد الوهاب في هذا الكتاب سيكون اضافة حقيقية لأدبيات الاقتصاد السوداني، و نسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

دكتور/ صابر محمد حسن

محافظ بنك السودان المركزى (السابق)

تقديم الكتاب (٢)

قيمة هذا الكتاب

حفلت مسيرة الإقتصاد السوداني منذُ بداية الألفية الثالثة بمتغييرات وتطورات مفصلية من أهمها تداعيات وآثار إنفصال جنوب السودان عن الوطن الأم وما سبق ذلك وتزامن معه من تطورات إقتصادية كبري على المستوى العالمي والإقليمي ، حيثُ شهد الإقتصاد الدولي أزمة إقتصادية ومالية طاحنة زلزلت أركان ومسلمات الإقتصاد الرأسمالي الغربي وأمتدت آثارها لتشمل بقية الإقتصادات المرتبطة به بدرجات متفاوتة بما في ذلك الإقتصاد السوداني والذي عاني بجانب ذلك من تدعيات الأوضاع المالية والنقدية والإقتصادية الناجمة عن التطورات الأمنية والسياسية والإجتماعية منذُ بداية الألفية الثالثة ، في إطار هذه التطورات والمتغيرات يجب إعداد وإصدار هذا الكتاب مؤرخاً لها شارحاً لإسبابها ونتائجها في نسق علمي ومنهجي دقيق ، ولما أفضت إليه من مستجدات وواقع جديد .

ولعل من أهم مميزات هذا الكتاب إنه أوضح بجلاء ما حملته تجربة الإقتصاد السوداني من إيجابيات ونجاحات وما عانت منه من إخفاقات وعثرات مجدداً وباسطاً رؤيته الواضحة بشأن مستقبل الإقتصاد السوداني وفرص نجاحه ومتتطلبات هذا النجاح ولوازمه الضرورية لضمان وتأمين استدامة إستقراره وتقدمه .

ولا تقف أهمية هذا الكتاب عند حدود ذلك وإنما تتعداه لتشمل طبيعة ومنهجية إعداده ومأدته العلمية الثرة في مجال النظرية الإقتصادية وما حمله من وفرة معلومات وبيانات وتعدد مرجعيات ، الأمر الذي يلبي تطلعات وإحتياجات العديد من الدراسيت وطلاب الإقتصاد والخبراء والأكاديميين .

ومما يضفي على هذا الكتاب أهمية خاصة إنه يأتي من كاتب يتتمع بخصائص وقدرات متعددة ، فبجانب خلفيته الإكاديمية العلمية المتميزة فإن له تجربة عملية غنية ومتميزة ومتعددة فقد صعد السلم الوظيفي في وزارة المالية إلى أن أصبح وكيلاً للوزارة وتعددت بعد ذلك خبراته في المجال الإقتصادي والسياسي فشغل عدة مناصب وزارية آخرها وزيراً للمالية والإقتصاد الوطني محققاً فيها إنجازات إقتصادية مرموقة ، اضف إلى ذلك خبرته في مجال العمل المصرفي والإقتصادي والتجاري في القطاع الخاص إلى جانب خبراته المتعددة عل مستوى المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية ، يمثل هذا الكتاب إذاً عصارة لتجربة نظرية وتطبيقية ثرة وطويلة ، ومعرفة متعددة ، مما يجعله

مرجعاً هاماً لا غني عنه في مجال الإقتصاد الكلي والمالية العامة والصيرفة والتنمية عموماً وفي السودان على وجه الخصوص .

متمنياً لصاحب هذا الجهد العلمي المرموق الدكتور / عبدالوهاب عثمان شيخ موسى دوام الصحة والعافية والعطاء العلمي المتصل لخدمة العباد والبلاد.

د. محمد الحسن مكاوي

وكيل وزارة المالية والإقتصاد الوطني سابقاً – ومستشار وزير المالية

تقديم الكتاب (٣)

يعاني الاقتصاد السوداني حالياً من خلل أساسي على مستوى القطاعين الداخلي والخارجي ساهمت في إحداثه عوامل خارجية و داخلية أهمها : الازمة المالية العالمية ، وإنحسار المتحصلات النقدية الأجنبية الناتجة عن تحول ملكية ثلثي البترول المنتج إلى دولة جنوب السودان ، واللجوء المستمر إلى الإعتماد على التمويل بالعجز للموازنة العامة ، وعدم الاستقرار السياسي و الأمني طوال فترة ما بعد إنفصال جنوب السودان ، و تعرض السودان إلى المقاطعة السياسية و الإقتصادية من قبل الدول الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية.

ويأتي هذا الكتاب ليغطي واحدة من أصعب الفترات التي مر بها الإقتصاد السوداني بعد عام ٢٠٠٠ . ولعل أهميته تنبع من أن منطلقات المؤلف تتناول الأبعاد الإستراتيجية لمسارات الإقتصاد الكلية والقطاعية ، بالتركيز على مظاهر التقلبات المبينة في المؤشرات الرئيسية ومحدداتها. وفي كل باب من الكتاب نجد أن هناك اهتماماً بتحليل السياسات المالية والنقدية التي اتبعت وما إذا كانت هذه السياسات داعمة أو مخففة من وطأة إنعدام التوازن.

ومن أهم الأجزاء التي أرى أنها سوف تحظى بإهتمام الباحثين و الأكاديميين وصناع القرار الباب الأخير والذي يشتمل على تحليل عميق لأداء الاقتصاد السوداني ، والأخطاء التي قللت من فاعلية السياسات الإقتصادية ، والفرص الضائعة لإصلاح هيكل ومسار الإقتصاد السوداني ، مع طرح بدائل في السياسات المالية والنقدية يمكن على ضوئها الإنطلاق مرة أُخرى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالٍ ومستدام ومتوازن يأخذ في الإعتبار الأهداف القومية المقررة.

وهذا الكتاب يعكس الخبرة الطويلة للمؤلف - الدكتور عبد الوهاب عثمان - في مجالات العمل الإقتصادي المختلفة - الفنية منها والتنفيذية ، بجانب ضلوعه العلمي في أدبيات الاقتصاد والمتمثل في العديد من المؤلفات التي رفد بها المكتبة السودانية - احداها الجزء الأول من هذا الكتاب.

ولعل أهمية ما يرد في هذا الكتاب أن المؤلف هو أحد مهندسي السياسات الاقتصادية ، بل إنه كوزير للمالية في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠ استطاع أن يقود دفة الإصلاح المالي والنقدي لتحقيق توازنٍ في أداء القطاعات الإقتصادية المختلفة وأن يبنيَ قاعدةً راسخة لإنطلاقة السودان في تسعينات القرن الماضي . ويكفي أنه خرج من الوزارة كما دخلها مرفوع الرأس.

دكتور/ ابراهيم عبد المنعم صباحي

أستاذ مشارك / كلية الدراسات الإقتصادية والإجتماعية

جامعة الخرطوم

محتويات الكتاب :

محتويات الجداول

محتويات الأشكال


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب :

يسرني أن أُقدم للقارئ الكريم الجزء الثاني من كتاب منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان ويغطي هذا الجزء تحليل التطورات الإقتصادية في السودان خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١١ وذلك مواصلة للدراسة التحليلية للتطورات الإقتصادية في السودان خلال الفترة من ١٩٧٠-٢٠٠٠ والتي تم ابرازها في الجزء الأول من الكتاب . لقد شجعني على مواصلة هذا الجهد ما لمسته من الاهتمام الذي صادفته الطبعتان الأولي و الثانية من الجزء الأول من كتاب منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان ، خاصة من طلاب الدراسات العليا والمهتمين بشان الإقتصاد السوداني .

لقد واجه الإقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة تطورات داخلية و خارجية غير مسبوقة ألقت بظلالها على مسار الإقتصاد وأحدثت تطورات سياسية وأمنية وإجتماعية متسارعة وضعت صانعي القرارات الإقتصادية أمام تحديات جسيمة .

فقد شهدت الفترة الأولى ٢٠٠١-٢٠٠٦ تطورات إيجابية نتيجة للتوسع في إنتاج وتصدير البترول وارتفاع الأسعار العالمية إلى جانب توقيع إتفاقية السلام الشامل . وكانت نتيجة هذه التطورات تدفقت الإستثمارات الخارجية خاصة في مجال البترول و القطاع المالي والخدمي ، وقد أفضت هذه التطورات إلى بروز طفرة إنمائية هائلة شملت قطاع البترول والبنيات الأساسية والخدمات . ثم برزت تطورات وعوامل خارجية وداخلية سالبة إعترضت مسار واستدامة تلك الطفرة الإنمائية ، حيث تفجرت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٧ وأحدثت فجوة في الحساب الخارجي والمالية العامة في أعقاب الكساد الكبير الذي شهدته إقتصاديات الدول الغنية في أوربا وأمريكا ثم إنهيار أسعار المواد البترولية . كما أدى تنفيذ بعض بنود إتفاقية السلام الشامل إلى تعديل كبير في هياكل الدولة الدستورية والتنفيذية ، مما أفضى إلى توسع الإنفاق العام وبروز عجز مالي كبير في الحساب الداخلي .

ومن أخطر التطورات الداخلية ما أسفرت عنه عملية الإستفتاء في الجنوب وصدور قرار الإنفصال . لقد أحدث ذلك تحديات كبري في الحساب الخارجي والمالية العامة . ونتيجة لعدم حسم القضايا العالقة بعد الإنفصال بالسرعة المطلوبة برزت حالة عدم اليقينية عن مستقبل الإقتصاد الوطني . كما أحدث العجز الخارجي صدمة مالية أفرزت إختلالات خطيرة في نظام سعر الصرف وإنفلات معدلات التضخم وإختلال خطير في الأسعار العامة في الإقتصاد الوطني.

وقد شهدت فترة الدراسة إختلالات أمنية وإجتماعية خطيرة في كل من دارفور وجنوب النيل الأزرق وجنوب كردفانْ . لقد إستنفذت هذه التطورات جزءاً كبيراً من جهد الدولة خاصة في ظل تدويل تلك القضايا التي سمحت بالتدخل الخارجي وتعقيد تلك المشاكل .

يحاول هذا الكتاب تحليل هذه التطورات الداخلية والخارجية ومآلاتها على الإقتصاد الوطني وعلى الأوضاع الإجتماعية وذلك من خلال تحليل آثار التطورات الداخلية والخارجية على القطاعات الإقتصادية والإجتماعية وذلك بالتركيز على منهجية استخدام عوائد البترول وأداء القطاع الحقيقي والقطاع الخاص والمالية العامة والقطاع الخارجي والقطاع الإجتماعي ، ويختتم الكتاب تحليله للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في البلاد بوضع تصور لرؤية جديدة لإحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية راسخة ومستدامة .

أرجو أن يكون هذا الجهد الذي بذلناه في تحليل مسار الإقتصاد السوداني خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١١ إضافة جديدة ومفيدة لصانعي القرارات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية ولطلبة العلم والمهتمين بشأن الإقتصاد الوطني .

وعلى الله قصد السبيل

د. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى

نوفمبر ٢٠١٢م

توطئة :

برزت خلال النصف الثانى من القرن الماضى إتجاهات جديدة في العالم حول منهجية إدارة إقتصاديات الدول . ترتكز تلك الإتجاهات على مقاصد ، مبادئ وأسس محددة تتطلب إعادة هيكلة الإقتصاد . وتتمحور تلك المبادئ والأسس حول جملة أحكام وضوابط تتصل بإدارة الإقتصاد الكلي وإعادة هيكلته لتحقيق التحرير الإقتصادي من كل القيود المعوقة لإنطلاقه نحو آفاق النمو المتوازن والمستدام ، ولتحقيق قدرة الإقتصاد الوطني على الإنفتاح نحو الإقتصادات الدولية والتكامل معها . ويعتبر صانعو سياسات الإقتصاد الكلي الذين يصنعون هذه الموجهات الجديدة ان هذه المبادئ تمثل المتطلبات الحتمية لتأسيس القواعد المطلوبة لتحقيق أهداف سياسات إقتصادية كلية متطورة ومستدامة .

إن نجاح الدعوة للإصلاحات الهيكلية للإقتصادات الكلية يعتمد على قدرتها في إحداث تحولات أمنية وسياسية وإجتماعية أساسية في الدول المعنية ، خاصة في حالات إرتباط تلك التحولات بازمات سياسية وإقتصادية كبري تستلزم مواجهة آثارها السالبة إحداث تحولات كبري في هياكل إدارة الإقتصاد الكلي وإقناع فئات المجتمع ذات الأثر الفعُال على الرأى العام في تلك البلاد حول عدم جدوى إتباع منهجيات إدارة الدول القائمة.

إن الاهتمام الواسع الذي استحوذته الإصلاحات الهيكلية للإقتصادات الكلية في كثير من مناطق العالم المتقدمة والنامية ، والدول التي تمر بمراحل الانتقال من الإشتراكية إلى الرأسمالية، قد أفرز عدة تساؤلات وأفكار حول جدوي هذه الإصلاحات واستدامة آثارها ومخرجاتها الموجبة ، وقدرتها على تحقيق الأهداف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية المنشودة، وقدرتها على تحقيق التحول المستهدف دون إحداث تطورات إجتماعية سالبة تعيق تحقيق تلك الأهداف.

إن تحقيق هذه الأهداف يعتمد كثيراً على المدى الزمنى الذي يتم خلاله تحقيق الفوائد المرجوة من إجراء تلك الإصلاحات . لذا فإن منهجية تنفيذ هذه التحولات تعتمد على قدرة البرامج الموضوعة على ترتيب الأهداف والأولويات التي تساعد على تحقيق الفوائد الداعمة للنتائج الموجبة لتلك التحولات الهيكلية . ومن أهم متطلبات تحقيق نجاح واستدامة نتائج هذه التحولات التزام صناع القرارات بالمبادئ والأهداف الأساسية في هندسة البرامج المرتبطة بتلك التحولات ، خاصة التاكد من إستفادة أكبر قدر ممكن من مكونات مجتمعات تلك الدول من فوائد ومخرجات تلك الإصلاحات . ويجب أن تلامس مكونات تلك البرامج أهم القضايا والمشاكل التي أدت إلى بروز الأزمات

الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي استدعت إجراء تلك الإصلاحات .

إهتداءاً بالمبادى أعلاه تم إعداد موضوعات وبرامج الإصلاح الإقتصادي في الفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٢م ، وتتكون تلك البرامج من برنامجين قصير المدى ٩٨/٩٧ و ٩٩/٩٨ وبرنامج متوسط المدى ٢٠٠٢/٩٩.

وقد اشتملت تلك البرامج أولاً على تحليل منهجية إدارة الإقتصاد السوداني خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٩٦م والوقوف على السياسات الإقتصادية الكلية والهيكلية والمشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي أفرزتها تلك السياسات .

ونجحت برامج الإصلاح الإقتصادي قصيرة المدى التي تم تنفيذها خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٨م وبرنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل ١٩٩٩ . ٢٠٠٢م في تحقيق أهدافها المتمثلة في الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي المستدام وتهيئة المناخ المواتي والبيئة الجاذبة للإستثمارات الداخلية والخارجية ، وإستعادة العلاقة التي كانت متوترة مع صندوق النقد الدولي ، والتي مهدت لإستعادة علاقات البلاد التمويلية مع الصناديق العربية والإقليمية ، وتأسيس علاقات إقتصادية وسياسية ثنائية مع الصين وماليزيا وإندونسيا والهند وتركيا . لقد مهدت تلك العلاقات الثنائية لتدفق الإستثمارات خاصة في المجالات النفطية ، ومكنت السودان من إمتصاص مآلات وتداعيات الحصار الإقتصادي والعقوبات الإقتصادية والسياسية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على البلاد . كما مهدت تلك التحولات لإنتقال البلاد إلى مرحلة جديدة من النمو الإقتصادي والإجتماعي .

وقد تم شرح تفاصيل تلك البرامج في الكتاب الأول ((منهجية الإصلاح الإقتصادي في الفترة ١٩٧٠ . ٢٠٠٢م))

وتحقيقاً لأهداف استدامة الإستقرار الإقتصادي والنتائج الموجبة التي تم تحقيقها من خلال البرنامجين قصير المدى ١٩٩٧- ١٩٩٨م والبرنامج متوسط المدى ١٩٩٩- ٢٠٠٢م ، فقد تم وضع رؤية مستقبلية في إطار إستراتيجية السودان خلال ربع القرن المقبل . وقد إرتكزت تلك الرؤية على مواجهة سبعة تحديات حول تحقيق استدامة الإستقرار الإقتصادي الذي تم تحقيقه خلال الفترة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٠ .

وقد أوضحت تلك الرؤية متطلبات مواجهة التحديات والوسائل والمنهجية المطلوب إتباعها لإنجاح الأهداف التي اشتملت عليها تلك الرؤية.

وقد إشتملت التحديات التي تواجه تحقيق الإستقرار الإقتصادي في السودان خلال فترة ربع القرن المقبل ٢٠٠٢ -٢٠٢٧على :-

- التحدى الأول : إستراتيجية السودان خلال الـ ٢٥ عاماً المقبلة.

- التحدى الثانى : تهيئة الأرضية الراسخة والبيئة المواتية لتنفيذ البرنامج الإستراتيجي الشامل والرؤية المستقبلية .

- التحدى الثالث : إعادة هيكلة النظام المصرفي السوداني في إطار أهداف البرنامج .

- التحدى الرابع : برنامج ترقية البحث العلمي وبناء القدرات البحثية ونقل

وتوطين التكنولوجيا وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لمواكبة متطلبات وشروط التحول الإقتصادي الكلي في عصر العولمة.

- التحدى الخامس : المشروع القومي لمناهضة الفقر في إطار البرنامج التنموي

الشامل ووفق الرؤية المستقبلية للسودان.

- التحدى السادس : منهجية استخدام موارد عائدات البترول السوداني.

- التحدى السابع معالجة مشكلة مديونية السودان للعالم الخارجي واستقطاب

الموارد الخارجية الجديدة من المؤسسات والدول المانحة.

نسبة لأهمية هذه التحديات السبعة في تحقيق استدامة الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي الذي تم تحقيقه خلال الفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٠م ، وبما أن هذه التحديات سوف تمثل محور هذا الكتاب رأيت أن أضيف هذه المقدمة وهي المدخل الذي اُستفتتح به كتاب ((منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان – الجزء الأول))

وعليه فإن هذا الكتاب الذي يعتبر تكملة وتحديثاً لكتاب منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان خلال الفترة ١٩٧٠ – ٢٠٠٠م الذي صدر في عام ٢٠٠١م ، سوف يتناول مسار الإقتصاد السوداني خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠١١م ومدى نجاح المهندسين للسياسات الإقتصادية في المحافظة على الإستقرار الإقتصادي وعلى استدامة نتائج إعادة هيكلة الإقتصاد في الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٢م ، وقدرتهم على تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية التي أستند عليها كتاب منهجية الإصلاح الإقتصادي والرؤية المستقبلية الذي قصد من تأليفه ونشره أن يكون خريطة طريق للسير نحو استدامة الإستقرار الإقتصادي والنتائج التي حققتها برامج التنمية الإجتماعية .

وعليه فسوف يركز هذا الكتاب على أهم التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت صانعى السياسات الإقتصادية والإجتماعية في السودان في سبيل تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية والمنهجية التي اُتبعت لمواجهة تلك التحديات ، ومدى تفاعل صانعي القرارات الإقتصادية مع خطط وبرامج الإستراتيجية الربع قرنية ٢٠٠٢ – ٢٠٢٧م .

ولما كان هذا الكتاب تكملة ومواصلة لدراسة منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان خلال الفترة ١٩٧٠ – ٢٠٠٠م وتحقيقاً لأهدافه من خلال تناول منهجية الإصلاح الإقتصادي ونتائج السياسات والتطورات التي شهدها السودان خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١١م ، رأينا أن نفتتح هذا الكتاب بإستراتيجية برامج الإصلاح الإقتصادي والهيكلي في الدول النامية. والتي أُفتتح بها كتاب منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان دراسته لتطورات الإقتصاد خلال الفترة ١٩٧٠ – ٢٠٠٠م ، لعل ذلك يكون معيناً للقارىء الكريم للوقوف على الإحداث والتطورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي شهدتها فترة الدراسة في إطار علمي.

المؤلف،،،

١- إستراتيجية برامج الإصلاح الإقتصادي والهيكلي في الدول النامية

إستراتيجية برامج الإصلاح الإقتصادي والهيكلي في الدول النامية

تهدف برامج الإصلاح الإقتصادي في الدول النامية إلى إزالة الخلل والتشوهات في الإقتصاد الكلي لخلق البيئة المواتية للنمو الإقتصادي المستدام ، وبمعدلات عالية في ظل حالة إستقرار إقتصادي طويل المدى . وإن الإستراتيجية التي نتحدث عنها ، والتي إتبعناها في برامجنا الإقتصادية في الفترة ١٩٩٧م حتى ٢٠٠٠م، تتمثل أساساً في تأكيد أهمية دور التوازن والتناسق الكاملين في بناء البرامج وتنفيذها وخاصة بين العلاقات المتحركة (Dynamic Relations) التي تربط بين عناصر الطلب والعرض الكليين وبين العناصر المكونة لبرنامج الإصلاح الهيكلي للإقتصاد .

وبما أن الإصلاح الهيكلي يهدف إلى تحقيق معدلات عالية من الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تحريك الجمود في الإقتصاد ، فإن الإصلاح لا يقف عند حدود خلق الأرضية المادية فقط - كبناء البنيات التحتية مثل الطرق ، ووسائل الرى والكهرباء...الخ، بل إن تحريك الجمود يحتاج أيضاً إلى وضع سياسات مالية ونقدية وتجارية في مجال تحرير التجارة ، وإلغاء القيود في التسعير وتحرير نظام سعر الصرف ، إلى جانب وضع سياسات ضرائبية محفزة . وتعتبر هذه السياسات هامة جداً لتيسير إنسياب النشاط الإقتصادي وتحفيز المستثمرين ورجال الأعمال للولوج في شتى مناحي النشاط الإقتصادي - وتحقيق التوظيف الأمثل لموارد البلاد المتاحة لصالح القطاعات الإنتاجية المدرة للموارد والداعمة لمعدلات النمو العالية والمستدامة في ظل إستقرار إقتصادي كي يتحقق من خلاله الرفاه الإجتماعي .

عناصر العلاقات المتحركة في إدارة الطلب الكلي

تتكون مؤشرات الإقتصاد الكلي المتغيرة من معدلات التضخم وسعر الصرف وموقف الحساب الجاري الخارجي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . ويعتبر التضخم من أهم العلل التي تؤدي إلى الخلل في الإقتصاد الكلي وبالتالي إلى عدم الإستقرار في الإقتصاد. إذ تؤثر معدلات التضخم العالية على العناصر الأخرى المحركة للطلب الكلي - مثل سعر الصرف للعملة الوطنية والحساب الخارجي "الجاري" وعجز الموازنة العامة . وهذه المعدلات العالية تؤثر بالتالي على العرض الكلي - الإنتاج ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - ومن هنا تبدأ الحلقة المفرغة بتراجع الناتج المحلي الإجمالي وإنعدام التناسق الداخلي بين العناصر المتغيرة وبالتالي يحدث الإنفلات في سعر الصرف ومعدلات التضخم العالية وتفاقم العجز في الحساب الجاري ....الخ ثم تكتمل الحلقة المفرغة و تمتد الآثار السالبة إلى عناصر العرض الكلي . وهكذا يستمر دوران الحلقة المفرغة ويسرى الخلل في مفاصل الإقتصاد الكلي ويسود عدم الإستقرار والمزيد من التدهور في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية .

ويعزى التصاعد في معدلات التضخم في الغالب[1] إلى زيادة في عرض النقود بمعدل يفوق الزيادة في عرض السلع والخدمات في الإقتصاد. وبما أن تصاعد معدلات التضخم يعني الزيادة المتكررة والتراكمية في أسعار السلع والخدمات في الإقتصاد ، فإنه يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للصادر ، وبالتالي على الحساب الجاري ، ومن خلاله على سعر الصرف ... الخ . وبما أن الطلب على الواردات الإستراتيجية ومدخلات الإنتاج غير مرن (تشكل جل الواردات) في الدول النامية فإن آثار التضخم لا تؤثر كثيراً على حجم الواردات مما يؤدي إلى مزيد من الضغوط على أرصدة الدولة من العملات الأجنبية ، وبالتالي فإن لها آثارها المباشرة على سعر الصرف مما يزيد من تفاقم الخلل في مفاصل الإقتصاد وزيادة تكاليف الإنتاج ... الخ.

تؤدي التطورات السالبة في العناصر المتغيرة Variables والمحركة للطلب الكلي – كما أوضحنا من قبل – إلى تشوهات في الإقتصاد، خاصة في عملية توظيف الموارد وتوزيعها بين القطاعات الإقتصادية المختلفة. وقد يدفع مثل هذا الوضع لتدخل الدولة للتحكم في تسعير بعض السلع حماية للمستهلك أو لمصلحة قطاع إستراتيجي معين أو وضع قيود إدارية على حرية التجارة وأسعار الصرف... الخ ، مما يؤدي إلى تشوه في هيكل الإقتصاد ، وبالتالي إلى إعاقة حركة الإقتصاد وانحسارها ، وتجفيف مصادر تدفقات العملات الأجنبية. وبما أن هنالك علاقة وثيقة بين العامل النفسي ومعدلات التضخم العالية والتذبذب في أسعار الصرف وتدفقات التحويلات الخاصة ، فإن أى تطور سالب في تلك المعدلات يؤدي حتماً إلى تشجيع المضاربات في السلع والعملات الأجنبية مما يؤدي إلى الإخلال بالتناسق الداخلي ، وبالتالي يؤدي إلى مزيد من التفاقم في تدهور الإستقرار الإقتصادي وتشجيع النشاط الهامشي مثل المضاربات في السلع والتجارة غير القانونية في العملات ، مما يؤكد ما إشرنا إليه من أن التوسع المفرط في الطلب الكلي وإنفلات التضخم والتدهور في قيمة العملة الوطنية يؤديان إلى تشوهات في الإقتصاد ، وسوء توظيف الموارد وإنحسار الإستثمار وجمود في حركة الإقتصاد.

يعزى السبب الرئيسي للتطورات السالبة في الإقتصاد الوطني في الدول النامية أساساً إلى قصور وفشل السياسات المالية. فإن طبيعة العلاقات المتحركة التي تنشأ بين عناصر الطلب الكلي وسرعة التفاعل بينها تؤكد أهمية معالجة الخلل في الطلب الكلي بوعي وحكمة ، خاصة فيما يختص بالسياسات المالية التي تشكل أهم عامل في التأثير على الطلب الكلي في الدول النامية ، لأن عجز الميزانية العامة وتمويل ذلك العجز بالإستدانة من النظام المصرفي يعتبر المصدر الرئيسي للتوسع في حجم السيولة النقدية المتولدة ، خاصة وأن الدول النامية تفتقر إلى الأسواق المالية النشطة التي توفر مصدراً إضافياً هاماً لتدوير الموارد المالية خارج النظام المصرفي. كما تمكن الأسواق المالية

[1] المدارس المختلفة لتفسير ظاهرة التضخم .

- إذا توفرت - الدولة من تمويل العجز عن طريق تسويق وتداول السندات الحكومية. لذا فإن أى توسع في تمويل عجز الموازنة العامة من النظام المصرفي يؤدي حتماً إلى زيادة في حجم السيولة المولدة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تسييل صافي الأصول الأجنبية (NFA) أو الموارد الأجنبية المقترضة من الخارج بهدف تمويل العجز في الموازنة له نفس مفعول ونتائج تمويل العجز بالإستدانة من النظام المصرفي. وبما أن إقتراض الدول النامية من النظام المصرفي يمثل الجزء الغالب من جملة السيولة المولدة فإن ذلك يوضح العلاقة اللصيقة بين السياسات المالية العامة - أداء الموازنة - والسياسات النقدية وبالتالي فإن السياسات المالية والنقدية التي تنتهجها الدول النامية تعتبر العنصر الرئيسي لإدارة الطلب الكلي في الإقتصاد. وعليه فإن قدرة الدولة على معالجة الخلل في الإقتصاد والناتج من الإنفلات في العناصر المتغيرة والمحركة للطلب الكلي تعتمد على قدرتها في التحكم على أداء الموازنة العامة.

إن التصدى للتدهور الإقتصادي يتطلب وضع برنامج متكامل على هدى إستراتيجية التوازن والتناسق الداخلي ، والترابط بين المؤشرات الإقتصادية التي تؤثر على الطلب الكلي من جهة ، وبين الطلب الكلي والعرض الكلي من جهة أخرى. وعليه فإن النموذج المناسب لعلاج التدهور في الإقتصاد والناتج عن الخلل في التوازن بين الطلب والعرض الكليين تتكون معادلاته من العناصر ذات العلاقة الديناميكية التي تحرك الطلب الكلي مدعوماً بالسياسات المساعدة لزيادة العرض الكلي. النموذج رقم (١/١) ادناه يوضح العلاقة بين أهم المؤشرات المتغيرة . وبمعنى أدق فإن النموذج والبرنامج المستهدفين لإزالة الخلل في الإقتصاد وتحقيق النمو المستدام في ظل أوضاع إقتصادية مستقرة يراعى العلاقات الوثيقة والإرتباط الكامل بين سياسات الإصلاح الهيكلي Structural Policies Reform وبين برنامج الإصلاح الإقتصادي أو التكييف الإقتصادي Economic Adjustment Program. وبهذا النهج المتكامل وحده يمكن تحقيق النمو المستدام في ظل الإستقرار الإقتصادي بعيداً عن التشوهات أو الركود في الإقتصاد.

إن الخلل في الطلب الكلي في الدول النامية التي تفتقر إلى الأسواق المالية النشطة تعزى أساساً - كما ذكرنا من قبل - إلى السياسات المالية والتي تفرزعجزاً كبيراً في الموازنة العامة ويتم تمويله عن طريق الإستدانة من النظام المصرفي أو عن طريق تسييل صافي الأصول بالنقد الأجنبي NFA . وعليه يمكن إعتبار السياسات المالية أكبر مؤثر داخلي Endogenous Factor على توسع الطلب الكلي وبالتالي تلعب دوراً مهماً في إفراز ضغوط تضخمية وضغوط على أرصدة العملات الأجنبية ، ويؤدي إلى زيادة العجز في الحساب الجاري. بالطبع هذا لا يعنى تحييد أثر تجاوزات المصارف التجارية في توليد

السيولة النقدية عن طريق تجاوز السقوفات الإئتمانية التي يحددها البنك المركزي على ضوء السياسات النقدية المقررة للإحتفاظ بحجم السيولة في حدود السلامة المالية ، أو تسييل أصولها بالنقد الأجنبي للتوسع في التمويل متجاوزةً حدود حجم السيولة المستهدفة.

النموذج رقم (١/١) أدناه يوضح العلاقة بين مؤشرات الاقتصاد الكلى الهامه ومدى التفاعل بينها.

1- $g = a_0 + a_1 P^* + a_2 D + a_3 M^* + a_4 C.$

$a_0 > 0 \quad , a_2 < 0 \quad , a_4 > 0.$

$a_1 < 0 \quad , a_3 \gtrless 0$

2- $P^* = \lambda_0 + \lambda_1 g + \lambda_2 D + \lambda_3 M^* + \lambda_4 e^* + \lambda_5 V^* .$

$\lambda_0 > 0 \quad , \lambda_2 > 0 \quad , \lambda_4 > 0$

$\lambda_1 < 0 \quad , \lambda_3 > 0 \quad , \lambda_5 > 0$

3- $M^* = \beta_0 + \beta_1 D + \beta_2 P^* + \beta_3 g + \beta_4 e^* + \beta_5 B^*.$

$\beta_0 > 0 \quad , \beta_2 > 0 \quad , \beta_4 > 0$

$\beta_1 > 0 \quad , \beta_3 > 0 \quad , \beta_5 > 0$

4 - $e^* = \partial_0 + \partial_1 P^* + \partial_2 B^* + \partial_3 D^* + \partial_4 M^*.$

$\partial_0 > 0 \quad , \partial_2 > 0 \quad , \partial_4 > 0$

$\partial_1 < 0 \quad , \partial_3 > 0$

معدل نمو الناتج القومى = g

معدل التضخم = P^*

معدل نمو الكتلة النقدية = M^*

معدل التخفيض في قيمة العمله الوطنية = e^*

معدل التغير فى سرعة تداول النقود = V^*

تدفقات الراسمالية الخارجية = C

عجز الموازنة العامه = D

معدل التغيير فى ميزان المدفوعات = BP Δ = B^*

ملحوظة :

■ **المعادلة الاولى توضح العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى والمتغيرات المستقلة التالية :**

١/ تدفق العون الخارجى

٢/ معدل التضخم

٣/ نمو الكتلة النقدية .

٤/ عجز الموازنة العامة (عن طريق تأثيره على حجم الكتلة النقدية) .

تفسر المتغيرات اعلاه دور هذه المؤشرات على التغير الذى يحدث فى معدل نمو الناتج الحقيقى، و بالتحديد فإن العلاقة سلبية بين معدل نمؤ الناتج القومى و كل من معدل التضخم و عجز الموازنة العامة و فى المقابل فإن الزيادة فى التدفقات الرأسمالية الخارجية تؤدى إلى الزيادة فى معدل نمؤ الناتج.

● **تبين المعادلة الثانية العلاقة بين التضخم والعوامل المؤثرة عليه وهى :-**

١/ معدل نمو الناتج المحلى الحقيقي والذي يؤثر فى التضخم بمعدل سالب الأمر الذى يتطابق مع النظرية الاقتصادية أى كلما ازداد الإنتاج (عرض السلع) قل معدل التضخم .

٢/ الكتلة النقدية وهي ذات تأثير قوى وموجب أى كلما زاد معدل نمو الكتلة النقدية زاد التضخم.

٣/ سرعة دوران النقود: كلما ازداد التغير فى معدل دوران النقود كلما ازداد التضخم .

٤/ معدل التغير فى سعر الصرف .

٥/ عجز الميزانية –وينعكس آثاره على التضخم من خلال التغيرات على الكتلة النقدية .

يمثل معدل نمو الكتلة النقدية أثراً قوياً مقارنة بمعدل التغير فى المتغيرات الأخرى.

توضح المعادلة الثالثة العلاقة بين معدل نمو الكتلة النقدية والتضخم ومعدل التغير فى سعر الصرف واداء ميزان المدفوعات(الحساب الجاري).

تفسر المتغيرات أعلاه العلاقة القوية بين الكتلة النقدية والتضخم حيث يبرز الدور القوى لمعدل التضخم مقارنة بمعدل التغير فى سعر الصرف .

● **توضح المعادلة الرابعة معدل التغير فى سعر الصرف والتغيرات المستقلة التالية :-**

١/ التضخم .

٢/ عجز الموازنة .

٣/ معدل نمو الكتلة النقدية.

٤/ التغير فى موقف ميزان المدفوعات (الحساب الجاري).

البرنامج الطـارئ: Fiscal Shock Program

عندما يتجاوز الخلل في الطلب الكلي الحدود التي لا يمكن معالجتها بالإجراءات المالية المعتادة ، أو حين يصل معدل التضخم إلى مستوى مفرط ، أو يصل الإنفلات في سعر الصرف إلى مستوى الفوضى ، ففي هذه الحالة لا مناص من وضع برنامج مالي إستثنائى (صدمة) Fiscal Shock Program. ويتكون مثل هذا البرنامج من سياسات التركيز. وتتميز السياسات المالية في هذه الحالة بالشمولية Comprehensiveness. وتعالج الإجراءات المالية العامة والنقدية الخلل في كل العناصر المتغيرة Variables في الإقتصاد الكلي ، وليس متغيرات أو عناصر الطلب الكلي وحدها " النموذج أعلاه ". إن اتخاذ إجراءات جزئية قد يؤدي إلى مزيد من التدهور في الإقتصاد وبالتالي إلى فشل الخطة في المدى القريب ، ويعيق مسار الإقتصاد في المدى المتوسط. إن شمولية التصدى لمثل هذه الأوضاع تأخذ في الإعتبار المؤشرات غير الإقتصادية التي تساعد في تصاعد معدلات التصخم أو تدهور سعر الصرف ، مثل العوامل النفسية و التوقعات أو الشكوك في فعالية المعالجات وعدم اليقينية حول استدامة السياسات المالية المعلنة . وعليه فإن شمولية المعالجات للخلل في الطلب الكلي وإفرازاته في العناصر المحركة له يجب أن تأخذ في الإعتبار هذه العوامل المحتملة. ولنفاذ البرنامج وتحقيق أهدافه فلا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة ومسبقة في مجال الإصلاح المالي والنقدي والسياسات المرتبطة بهما ، مثل سعر الصرف والأجور وتكلفة التمويل ...الخ. ومن أهم مهددات هذا النوع من البرامج الطارئة ظهور المضاربات خاصة إذا لم يتم تنفيذها بالشمولية الكاملة بعيداً عن التردد في اتخاذ القرارات النافذة والحاسمة ، كما يجب إظهار جدية السلطة وهيبتها في تنفيذ القرارات ودون تراجع حتى لا يدع مجالاً للشك والتخمين للمضاربين في السلع والعملات، وذلك لتحييد العوامل النفسية السالبة.

يتم تنفيذ برنامج التكييف أو البرنامج المالي Fiscal Program بطريقة تؤدي إلى إزالة التشوهات و الخلل الأساسي في الإقتصاد ، و في الوقت والمدى المناسبين حتى يمكن تحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في الإستقرار الإقتصادي وتخفيض معدل التضخم وإعادة القدرة التنافسية للصادر في الأسواق الخارجية ، وتجنب التآكل في الأرصدة الخارجية ، وتحييد العوامل النفسية الدافعة للمضاربات أو المحبطة و المؤدية للتفاعل السالب لقطاع الأعمال وبالتالي توجيه الموارد للنشاط الهامشي.

وإذا ما تم تحقيق هذه الإنجازات ، فسوف تنعكس آثارها على الإستقرار في الإقتصاد مما يمكن من اتخاذ التدابير الناجحة لزيادة الطاقة الإنتاجية في شتي القطاعات الإقتصادية . إن تحقيق الإستقرار الإقتصادي مع إزالة التشوهات يتطلب بالضرورة سلامة توظيف الموارد حتى تؤتي البرامج أكلها. لذا فإن أهم أهداف برامج التكييف

الإقتصادي المتكامل مع برامج الإصلاح الهيكلي يتمثل في تحقيق نمو إقتصادي في ظل الإستقرار المستدام ، كما ذكرنا سابقاً. ويمكن تلخيص أهم أهداف برنامج التكييف الإقتصادي والإصلاح الهيكلي فيما يلي:-

١. إمتصاص السيولة الفائضة وغير المفيدة في الإقتصاد.

٢. الإحتفاظ بتكاليف التمويل في مستوى لا يقل عن معدل التضخم Positive level مع العمل على خفض معدل التضخم لتخفيض مستوى تلك التكاليف.

٣. تحفيض عجز الميزانية العامة حتى لا تضطر الدولة لتمويل العجز بالإستدانة من النظام المصرفي. ويتم ذلك بالعمل على زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات العامة بما في ذلك الإلغاء التدريجى لدعم السلع الإستهلاكية والغاء الإعفاءات الجمركية والضريبية، مع عدم تركيز تخفيض الإنفاق على مشروعات البنيات التحتية وبناء القدرات التي تساعد على النمو وزيادة الإنتاج..

٤. اتخاذ الإجراءات والسياسات التي تضمن نظام سعر صرف موحد واقعي ومرن يساعد على تحسين القدرة التنافسية للصادر في الأسواق الخارجية.

٥. ترشيد الإستدانة الخارجية قصيرة المدى لتفأدى زيادة أعباء إضافية على الحساب الخارجي في المدى القصير أو تعريض الإقتصاد لمخاطر غير محسوبة وغير مأمونة العواقب.

٦. إجراء إصلاحات هيكلية في القطاع المالي ونظام تسعير الإنتاج المحلي والإصلاح الضريبي وتحرير التجارة لحفز الإنتاج وتحريك الإقتصاد ليزيد من فعالية آلياته.

٧. إجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية لضمان تنفيذ البرنامج بصوره فعالة .

يتضح مما تقدم ، وعلى ضوء القياس بالنموذج الإقتصادي المذكور أعلاه ، أن أهم أسباب الركود في الأوضاع الإقتصادية في كثير من الدول النامية ، ومن بينها السودان، يعزى إلى فشل تلك الدول في معالجة الخلل في الحساب الداخلي والخارجي من خلال إيجاد الربط المطلوب والتوازن اللازم بين العلاقات المتحركة وبين برامج التكيف الإقتصادي Economic Adjustment ،خاصة السياسات المالية وبرامج الإصلاح الهيكلي StructuralReforms للإقتصاد الوطني ، النموذج (١/١) ، إذ أن مراعاة العلاقة

المتحركة بين العناصر المحركة للطلب الكلي في الإقتصاد هامة جداً وضرورية في رسم السياسات الإقتصادية الناجحة ، خاصة في المدى القريب والمتوسط. ومن أهم العناصر المتحركة التي تتحكم في برنامج التكييف الإقتصادي ، الحساب الجاري ومستوى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الإيجابى وإستقرار سعر الصرف للعملة الوطنية و معدلات التضخم المعتمدة بصورة أساسية على عجز الميزانية العامة وطريقة تمويله النموذج (١/١). وكل عنصر من هذه العناصر ذات العلاقات المتحركة يؤثر ويتفاعل مع موقف الأداء في العناصر الأخرى . وأن هذا التفاعل في نهاية الأمر يؤثرعلى موقف الطلب الكلي Aggregate Demand. لذا فإن أهم جانب في برنامج الإصلاح الإقتصادي هو معالجة التناسق الداخلي بين مكونات أو عناصر الطلب الكلي . وسوف نتحدث بشئ من التفصيل عن هذه المعالجات في الأبواب القادمة أن شاء الله .

أما الجانب الآخر في معادلة هذا النموذج الذي يهدف إلى معالجة الخلل في الإقتصاد الكلي هو عمليات الإصلاح الهيكلي في الإقتصاد Structural Reform . وهذا الجانب يُعنى أساساً بتحريك الإنتاج وتيسير إنسياب حركة الإقتصاد عن طريق إزالة الإختناقات والتشوهات التي تعيق هذه الحركة. لذا فإن هذا الجانب يُعنى بإصلاح الخلل في هيكل الإقتصاد سواء كان ذلك الخلل مرتبطاً بمعوقات في البنيات التحتية أو مرتبطاً بالسياسات التسويقية أو سياسات متعلقة بنظام سعر الصرف...الخ . وعليه فإن محاولة علاج الخلل في جانب الطلب الكلي دون إزالة المعوقات التي تعتري هيكل الإقتصاد سوف تؤدي إلى الركود في الإقتصاد ، وتراجع في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي . وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على الحساب الخارجي وكذلك على العناصر الأخرى المكونة لبرنامج الإصلاح الإقتصادي المتكامل. وتنطبق نفس النظرية في حالة محاولة إجراء إصلاحات هيكلية في الإقتصاد بمعزل عن سياسات التكييف الإقتصادي ، إذ أن وجود خلل في الطلب الكلي سوف يؤدي في المدى المتوسط إلى إنفلات في عناصر الطلب الكلي – كما حدث في السودان بعد إجراءات الإصلاح الهيكلي عام ١٩٩٢م.

وفي إعتقادنا إن عدم مراعاة الربط بين طرفي المعادلة في هذا النموذج كان السبب الأساسى في فشل كثير من السياسات والبرامج الإقتصادية في كثير من الدول النامية. ففي حالة السودان فإن الإصلاح الهيكلي الكبير الذي تم عام 1992م دون أن يقابله تنفيذ برنامج إصلاح إقتصادي Economic Adjustment أو تتبعها سياسات تركيز Stabilization Policies أدى إلى خلل واضح في الإقتصاد الكلي وإنفلات في محددات الطلب الكلي خاصة سعر الصرف ومعدلات التضخم العاليةوتوسع العجز في الحساب الجاري وتراجع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الفترة .

العوامل المؤثرة على العرض الكلي في الإقتصاد:

من المؤكد – كما أوضحنا سلفاً – فإن الخلل في الطلب الكلي يعتبر من أهم العوامل المهددة للإستقرار الإقتصادي . ولكن هذا لا ينفي وجود عوامل أخرى هامة ذات تأثير على الإستقرار وبدرجات متفاوتة. أهم هذه العوامل هو معدل نمو الإنتاج ، إذ لا يمكن تحقيق المستوى المستهدف لحجم العرض الكلي دون تحقيق معدل نمو موجب في الناتج المحلي الإجمالي. وكما أوضحنا من قبل فإن هنالك علاقة وثيقة ومتغيرة بين الطلب الكلي والعرض الكلي (أنظر النموذج ١/١) . فبينما يتأثر الطلب الكلي بعناصر المؤشرات المتغيرة، فإن العرض الكلي يعتمد أساساً على الإصلاحات الهيكلية في الإقتصاد في جانبي البنيات التحتية والمناخ العام المتمثل في نظام سعر الصرف الواقعي المستقر والسياسات المالية المحفزة والسياسات التي تزيل التشوهات المقيدة لحركة الإقتصاد.

وعليه فإن تحريك جمود الإقتصاد وتحقيق الإستقرار في مؤشرات الإقتصاد الكلي يعتبران من أهم متطلبات النمو الإقتصادي المستدام، إذ أن التوظيف السليم للموارد يعتمد على إستقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي وخلوّها من التشوهات. ومن ناحية أخرى فإن تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يعد عاملاً مهماً - والذي يتأثر بدوره بالتوظيف السليّم للموارد – في إتساع الفجوة بين العرض و الطلب الكليين و إختلال التوازن بينهما لتأثيره على جانبى العرض والطلب الكليين. فبينما يعتبر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الإقتصادية المتغيرة والمؤثرة على الطلب الكلي (عن طريق تأثيره على المؤشرات الأخرى) فإن معدل نموه السالب - بالتفاعل مع المتغيرات الأخرى - يضاعف الضغوط على الطلب الكلي فيزيد من اتساعها ، وفي نفس الوقت ولإعتباره المؤشر الأساسى للإنتاج في القطاعات الإنتاجية والخدمية يؤثر سلباً على أداء العرض الكلي ، فيؤدي إلى الإختلال بين الطلب والعرض الكليين واتساع الفجوة بينهما وبالتالي إلى إختلال التوازن في هيكل الإقتصاد وتهديد الإستقرار الإقتصادي.

لذا فإن النموذج والإستراتيجية المناسبة لمعالجة الأزمة الإقتصادية في الدول النامية يعتمدان في تحقيق أهدافهما على إيجاد التناسق والتوازن بين العرض والطلب الكليين مع تفعيل العلاقات المتحركة بين عناصر طرفي المعادلة مع التأكد من أن برنامج الإصلاح الإقتصادي أو التكييف مصمم بحزمة من السياسات ترمى إلى إزالة الخلل بين العرض والطلب. فمن المطلوب أن تحقق سياسة التكييف توظيف الموارد المتاحة بكفاءة لمقابلة الطلب عليها دون إحداث ضغوط على الأسعار المحلية . ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق إزالة التشوهات في الأسعار ونظام سعر الصرف ، وهنا تلعب السياسات المالية والنقدية دوراً هاماً.

العوامل ا لخارجية المؤثرة على الإستقرار والنمو الإقتصادي :

كثيراً ما تتعرض الدول النامية إلى صدمات خارجية External Shocks فتؤثر سلباً على الإستقرار في الإقتصاد الكلي وذلك عن طريق تأثير هذه الصدمات الخارجية على الموارد المالية. فإن التدهور في شروط تبادل التجارة الخارجية ، أو ارتفاع أسعار الفائدة على الديون الخارجية ، أو انحسار تدفقات الموارد الخارجية لأى سبب من الأسباب، كل ذلك قد يؤدي إلى إحداث خلل في العلاقات بين العرض والطلب الكليين وبالتالي إلى عدم الإستقرار في الإقتصاد. كما أن إنحسار الموارد الخارجية في الدول النامية يؤثر سلباً على قدرة الدولة في إيجاد التوازن في الإقتصاد لحدوث ندرة في الموارد المالية الخارجية اللأزمة لتشغيل القدرات الإنتاجية بالكفاءة المطلوبة ، وبالتالي زيادة العرض الكلي عن طريق زيادة الإنتاج ، وتفادى أى عجز في العرض الذي قد يؤدي إلى فجوة بين العرض والطلب الكليين، وبالتالي إلى عدم التوازن في الإقتصاد الكلي وما يتبعه من ارتفاع معدلات التضخم وإنفلات في نظام سعر الصرف للعملة. كما يؤدي عدم التوازن في الإقتصاد إلى إضعاف قدرة الصادرات الوطنية على التنافس في الأسواق الخارجية وبالتالي إلى مزيد من التراجع في الإنتاج وإلى مزيد من الخلل في التوزان بين الطلب والعرض الكليين وبالتالي إلى مزيد من التدهور في الإقتصاد.

ومن ناحية أخرى فإن العلاقة بين القطاع الخارجي والموازنة – أو السياسات المالية – وثيقة جداً في الدول النامية التي تعتمد في إيراداتها العامة بصفة أساسية على الضرائب المتحصلة من مصادر التجارة الخارجية. لذلك فإن أي تراجع أو تذبذب في الحساب الخارجي عن طريق الصدمات الخارجية ينعكس أثره فوراً على الميزانية العامة. ويؤدي هذا إلى توسيع حجم الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة فتضطر الدول إلى سد العجز بالإستدانة من النظام المصرفي أو تسييل الأرصدة الأجنبية. وهذا يؤكد أن تبعات الصدمات الخارجية External Shocks على الميزانية العامة في الدول النامية مباشرة وتلقائية . ومن هنا يمكن القول بأن الصدمات الخارجية تؤثر على التوازن الداخلي والخارجي في الإقتصاد عن طريق تأثيرها على العرض الكلي والطلب الكلي معا من خلال تأثيرها على المحددات التي تفرزها المؤشرات المتغيرة على جانبي العرض والطلب الكليين.

العوامل غير الإقتصادية المؤثرة على الإستقرار الإقتصادي:-

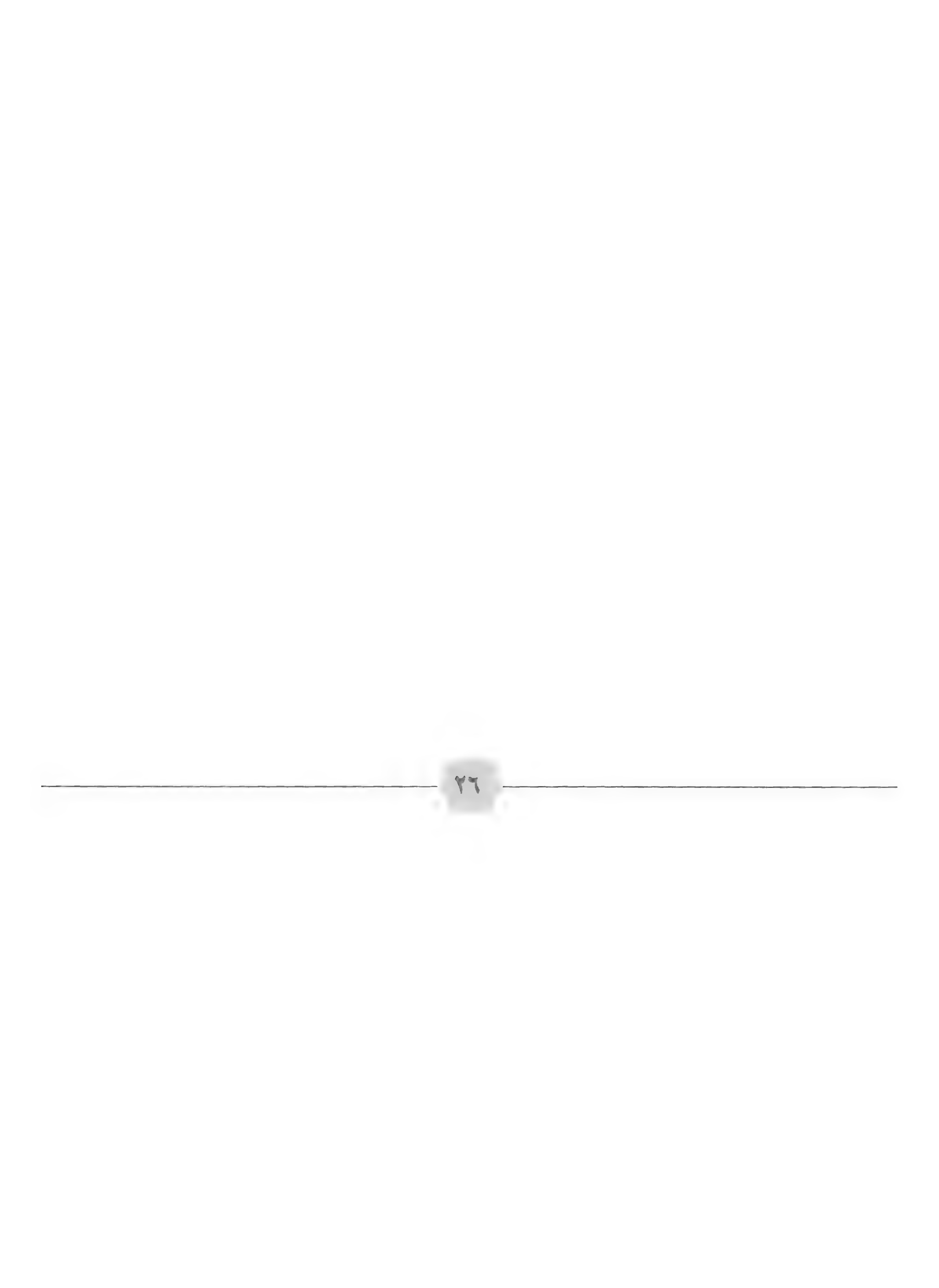
هنالك عوامل غير إقتصادية قد تؤثر على توازن العرض والطلب الكليين عن طريق وضع ضغوط على الطلب الكلي. ومن أهم هذه العوامل ما يتعلق بالعامل النفسي inertia الذي يتفاعل مع التذبذب في عناصر الطلب الكلي أو التراجع المتوقع في الإنتاج، حيث يتسارع المضاربون في السلع والعملات لإزكاء مزيد من الضغوط على الطلب، مما يؤدي إلي مزيد من الخلل في التوازن الإقتصادي . وإذا لم يتم إحتواء هذه المضاربات فوراً فإنها قد تؤدي إلى إنفلات في سعر الصرف وإلى معدلات التضخم المفرطة ، وبالتالي إلى خلق أزمة إقتصادية خطيرة . وفي مثل هذه الأحوال قد لا تجدى محاولات إحتواء التضخم أو محاصرة الإنفلات في نظام سعر الصرف بالإجراءات المالية والنقدية وحدها. فيجب أن تدعم تلك الإجراءات والسياسات الإقتصادية بالتصدى إلى الأسباب التي أدت إلى تحريك العوامل النفسية . وأهم هذه الأسباب الإهتزاز في مصداقية الإدارة الإقتصادية أو ترددها في اتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب ، أو تجزئة تنفيذ القرارات المالية والنقدية المكّونة للبرنامج الإقتصادي ، إذ أن ثقة المتعاملين مع هذه البرامج من المضاربين وغيرهم تتوقف على إقتناعهم بمصداقية الدولة والجهات المنفذة للقرارات وإظهار هيبة الدولة.

وفي مثل هذه الأحوال التي تلعب فيها العوامل النفسية دوراً هاماً في ارتفاع معدلات التضخم والتذبذب في نظام سعر الصرف فيختل التوازن والإستقرار الإقتصاديين يمكن إستعادة هذا التوازن دون اللجوء إلى تخفيض الطلب بالإجراءات الإستثنائية وفي إطار (برنامج الصدمة) . إذ يجب أن تتركز الجهود في إحتواء الأسباب الحقيقية التي تشجع المضاربات خاصة العمل على إعادة الثقة في السياسات المالية وتأكيد إستدامتها وعدم التراجع عنها.

الخلاصة:-

أردنا أن نوضح في هذا الباب أهمية التوازن والتناسق الداخلين بين عناصر المؤشرات المتغيرة المؤثرة على الطلب والعرض الكليين في الإقتصاد. وبمعنى آخر ضرورة التوازن في البرنامج الإقتصادي بين سياسات التكييف الإقتصادي والإصلاح الهيكلي للإقتصاد. إن تجزئة السياسات المتعلقة بأطراف هذه المعادلة من شأنها أن تخلق التشوهات والخلل في التناسق الداخلي والخارجي في الإقتصاد وبالتالي إلى عدم الإستقرار والتراجع في معدلات النمو ، إذ يعتبر التناسق الداخلي من أهم أهداف إستراتيجيتنا في هذا الكتاب.

أن أهم ضمانات النجاح لأي برنامج للإصلاح الإقتصادي في تحقيق أهدافه هو تجنب اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي إلى كساد في الإقتصاد أثناء تنفيذ البرنامج ، وهذا يتطلب الوقوف على الأسباب الأساسية للخلل في الطلب الكلي. فإذا ما تبين أن الخلل يعزى إلى العوامل النفسية التي تحفز المضاربات فيجب الإبتعاد ما أمكن عن اللجوء إلى إجراء تخفيض الطلب الكلي بالإجراءات الإستثنائية والمعلومة بـ(برنامج الصدمة). أما إذا أتضح أن الأسباب الحقيقية في الخلل في التوازن متعلقة بالسياسات المالية فلا بد من التأكد من أن الإجراءات المتخذة لإزالة الخلل تساعد أيضاً على الإصلاح المالي في المدى المتوسط والبعيد ؛ إلى جانب معالجتها للإختلالات الآنية . إن هذا التوجه يساعد على تحقيق استدامة الإستقرار في السياسات المالية وتقضى على الشكوك والتكهنات التي تثير المضاربات . وفي ذات الوقت فإن إستقرار واستدامة السياسات المالية تعطى المؤشر الإيجابى للقطاع الخاص للتفاعل مع هذه السياسات والتمكن من التخطيط بإطمئنان للمستقبل. وعليه لإنجاح برنامج الإصلاح المالي لابد من استمرارية السياسات المالية لضمان استدامة نتائجها الإيجابية حتى لا تزول بنهاية البرنامج . وهذا يتطلب عدم التركيز على تخفيض عجز الميزانية على حساب المشروعات الإنمائية وتمويل صيانة الأصول وبناء القدرات . ومن ناحية أخرى فإن مثل هذا الأسلوب في السياسات المالية من شأنه أن يؤدي إلى الخلل في العلاقات المتوازنة بين الطلب والعرض وهو التوازن الذي أستهدفته إستراتيجية الإصلاح الإقتصادي التي إستند عليها نموذجنا في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والنمو المستدام.



٢- العوامل الخارجية والداخلية التي إكتنفت بيئة تنفيذ برامج الرؤية المستقبلية

العوامل ا لخارجية والداخلية التي إكتنفت بيئة تنفيذ برامج الرؤية المستقبلية

شهدت بيئة تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي في السودان منذ إطلالة الألفية الثالثة عدة عوامل داخلية وخارجية أعاقت تنفيذ تلك البرامج .

أولاً: العوامل ا لخارجية :

١. استمرار الحصار الإقتصادي والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية على السودان منذ عام ١٩٩٦ ، مما أدى إلى استمرار تجفيف مصادر تدفقات الموارد الخارجية الميسرة إلى البلاد .

٢. في إطار الحصار السياسى تقوم بعض الدول والمنظمات التابعة لها في دعم الحركات

المتمردة في البلاد وتوسيع نطاق بؤرة الإضطرابات السياسية والأمنية وذلك من خلال تقديم الدعم المالي والدبلوماسي والمعنوي لتلك الحركات .

٣. إنفجار الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م التي نتج عنها تدهور أسعار البترول في الأسواق العالمية ، مما أثر سلباً على موارد البلاد الخارجية وظهور عجز مالي كبير في ميزانية الدولة أدى إلى ارتفاع الضغوط التضخمية بما فيها ارتفاع أسعار معظم السلع الإستهلاكية ، إذ سجل متوسط معدل التضخم ٢١٪ في شهر أغسطس ٢٠١١م .

٤. مشكلة الديون الخارجية : تعتبر مشكلة الديون الخارجية من أكبر التحديات التي تعيق قدرة السودان على الإنفتاح الخارجي والإستفادة من تدفقات القروض التنموية الميسرة من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والدول المانحة . كما حالت مشكلة تراكم متأخرات ديون البلاد دون الوصول والإستفادة من المبادرات الدولية في المحاور الإقتصادية والإجتماعية ومن القروض والمعونات السلعية . لذا يعتبر موقف الدين الخارجي مصدراً خطيراً للإختلال في موقف الحساب الخارجي أعاق مسار البلاد في تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية مستدامة .

ثانياً: العوامل الداخلية :

١. استمرار الحرب الاهلية في جنوب السودان حتى توقيع إتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥م مما أدى إلى إستنزاف موارد مالية هائلة .

٢. بروز الحركات المسلحة في دارفور منذ عام ٢٠٠٣م مما أدى إلى إستنزاف جزء كبير من موارد الدولة وجهدها على حساب الجهود المبذولة لمعالجة القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية الملحة .

٣. بالرغم من توقيع إتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية عام ٢٠٠٥ والتي أفضت إلى إيقاف الحرب الأهلية في الجنوب التي إستنزفت موارد مالية هائلة وأثرت تاثيراً سالباً على سمعة البلاد وعلاقاتها الخارجية ، إلا أن الإتفاقية لم تسلم من نتائج مالية وسياسية وأمنية سالبة على البلاد .

لقد فرضت إتفاقية السلام إجراء تعديلات كبيرة ومؤثرة على الهياكل التنفيذية والدستورية والأمنية في البلاد على مستوى المركز والولايات مما أفضى إلى ارتفاع عدد الوزراء ووزراء الدولة إلى ٧٩ وزيراً وتعيين حوالي ١٧ مستشاراً . كما تم توسيع هياكل مؤسسات الدولة حيث ارتفع عدد الوظائف الإدارية ، وأدى ذلك إلى ارتفاع إعتمادات الفصل الأول في الميزانية العامة على مستوى المركز والولايات إلى مستويات غير مسبوقة. كما تم إنشاء عدد كبير من المفوضيات، أي أصبح مقابل معظم الوزارات مفوضيات ، وكما نصت بعض بنود الإتفاقية على رفع المخصصات المالية للولايات الشمالية . وقد أدى كل ذلك إلى ارتفاع معدل الإنفاق العام وبروز عجز مالي كبير .

هذا وبالرغم من قيام حكومة الوحدة الوطنية بتنفيذ متتطلبات البند ١٤ من بروتوكول تقسيم الثروة خلال الفترة الزمنية المحددة في الإتفاقية ، خاصة فيما يتعلق بالبنود المتصلة بالنظام المصرفي والسياسات المالية وإدارة النقد الاجنبي ، إذ تم إعادة هيكلة البنك المركزي وتأسيس بنك جنوب السودان وإنشاء فروع له في عدة مدن في الجنوب ، فإن الحركه الشعبية لم تلتزم بإتباع النهج السليم في إدارة السياسات النقدية والمصرفية وإدارة الأرصدة الخارجية ، وذلك بالرغم من قيام بنك السودان المركزي بالتدريب النظري والعملي لموظفي بنك جنوب السودان خاصة فيما يتعلق بإستيعاب التقنية المصرفية وإدارة محافظ التمويل...الخ .

لقد أدى عدم إلتزام الحركة الشعبية بدورها في تحقيق التجانس ووحدة السياسات المصرفية والنقدية (أهم أهداف الإدارة السليمة لموارد النقد الأجنبي للبلاد) التي تعتبر من أهم مرتكزات سلامة النظام المصرفي والإستقرار الإقتصادي للبلاد . لقد أدت هذه الممارسة من قبل الحركة الشعبية إلى نشوء خلافات بين الشريكين حول إدارة الإحتياطيات القومية خاصة فيما يتعلق بتحويل نصيب الحركة الشعبية من أرصدة النقد الاجنبي إلى خارج البلاد بالرغم من أن إتفاقية السلام الشامل تنص على إيداعها لدي مراسلي فرع بنك السودان المركزي بجوبا ((بنك جنوب السودان)) .

كما لم تلتزم الحركة الشعبية بسياسة بنك السودان المركزي في الترخيص لبنوك أجنبية ، فقد قامت الحركة الشعبية بالترخيص لبنوك من كينيا وأثيوبيا التي عملت على إستغلال حصيلة البلاد من النقد الأجنبي وعدم الإلتزام بأهداف سياسات وقوانين

بنك السودان المركزي في الوساطة المصرفية ، والإلتزام بأهداف وسياسة إستقلال البنك المركزي وذلك بالتدخل في أعمال فرع بنك السودان بجوبا . هذا إلى جانب عدم الإلتزام بإستكمال هيكلة النظام المصرفي بالجنوب من خلال إنشاء نافذتين إسلامية وتقليدية. كما فشلت حكومة الجنوب في تنظيم عمليات الإستيراد وإستمرت في الإعتماد على تجارة الحدود مع الدول المجاورة لحدود السودان الجنوبية .

أدى كل هذا القصور في الإلتزام بمتطلبات إتفاقية السلام الشامل المتعددة إلى وجود سوق مواز للنقد الأجنبي بجنوب السودان ، وضعف البنية المصرفية التقليدية والفشل في وضع أسس سليمة للنظام المصرفي في الجنوب . ويعتبر تعثر بنك النيل التجاري من أهم النتائج السالبة والخطيرة لهذا السلوك غير المنضبط من الحركة الشعبية ، كما أفقد هذا السلوك شعب الجنوب فرصة الإستفادة الكاملة من نصيبه من موارد البترول ، وفشل حكومة الجنوب في وضع أسس سليمة للنظام المصرفي .

هذا وقد تطلب تنفيذ إتفاقية السلام الشامل تحويل حوالي ٥١٪ من موارد البترول المنتج في الجنوب لحكومة الجنوب وولايات إنتاج البترول ، وقد فشلت الحركة الشعبية في توظيف هذه الموارد الهائلة في مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في جنوب السودان لتحقيق أحد بنود إتفاقية السلام الشامل والخاص بجعل الوحدة جاذبة . هذا وقد أدت هذه الممارسة في إستغلال موارد البترول إلى إضطرابات سياسية وإجتماعية في الجنوب وزرع بذور عدم الإستقرار مستقبلاً، إذ لم يوظف نصيب الجنوب من موارد البترول في إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية مستدامة وشاملة من خلال برامج وخطط مدروسة . وبدلاً عن ذلك تم تحويل كل تلك الموارد إلى خارج البلاد ودفع مرتبات وحوافز لمنتسبي الحركة الشعبية وجيش التحرير . ويعتبر القصور في توجيه نصيب الجنوب من موارد البترول من العوامل الهامة التي أدت إلى عزوف أهل الجنوب عن الوحدة مع الشمال وإختيار الإنفصال في الإستفتاء الذي عقد في يوليو عام ٢٠١١م . كما فشلت الإتفاقية في تحقيق السلام المنشود الذي قدمت البلاد من أجله تنازلات سياسية وإقتصادية كبري وخطيرة بما في ذلك التمهيد لفقد جزء كبير وعزيز من الوطن ، محققاً بذلك طموحات وأهداف بعض الدول المجاورة والقوي الغربية المعادية التي تستهدف تمزيق السودان إلى دويلات يسهل السيطرة عليها . ومعلوم إن من أهم أولويات وأهداف إتفاقيات السلام المماثلة التأكد من أن هندسة وتنفيذ تلك الإتفاقيات تتضمن شروط ومتتطلبات تحقيق الإستقرار الإقتصادي في البلاد الموقعة على الإتفاق . كما سوف يتضح في الدراسات المقدمة في بعض صفحات هذا الكتاب، فقد إشتملت إتفاقية السلام الشامل على مخاطر جسيمة أدت إلى بروز تفلتات وتناقضات لمستحقات تأمين الإستقرار الإقتصادي وعرضُت

إقتصاد البلاد إلى مخاطر الإختلالات الهيكلية والقطاعية ، كما أدت إلى مخاطر صدمة مالية خطيرة .

من أهم أوجه القصور في إتفاقية السلام عمليات تحويل نصيب الجنوب نقداً إلى الحركة الشعبية التي استولت على الموارد وقامت بتحويلها إلى خارج البلاد بدلاً عن إيداعها داخل البلاد وتوظيفها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق أحد أهم أهداف إتفاقية السلام المتمثل في جعل الوحدة جاذبة . إن تحقيق هذا الهدف كان يتطلب إنشاء صندوق خاص لتنمية الجنوب ويحول إليه كل نصيب الجنوب من موارد البترول وتشرف على إدارته مفوضية مشتركة من الجانبين .

من أخطر تداعيات إتفاقية السلام الشامل ما أسفرت عنه نتائج الإستفتاء في جنوب السودان والتي أدت إلى الإنفصال وخروج حوالي ٧٠٪ من موارد الحساب الخارجي وجزء كبير من موارد الميزانية العامة . وقد أحدث ذلك عجزاً خطيراً في الحسابين الخارجي والداخلي . ويعتبر ذلك أكبر صدمة مالية واجهها الإقتصاد السوداني والتي أحدثت إختلالاً خطيراً في مفاصل الإقتصاد الوطني ، وسوف يتم توضيحها في الأبواب القادمة إنشاء الله .

كما أدى الإفتقار إلى الثقة المتبادلة بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني إلى بروز القصور في التنفيذ السلس للإتفاقية ، خاصة البطء والتردد في معالجة القضايا العالقة بعد إنفصال الجنوب . وقد أفرز فشل الجانبين في التوصل إلى حلول قبل إنفصال الجنوب لإنفجار مشاكل أمنية وسياسية خطيرة في جنوب كردفان وفي ولاية النيل الأزرق كأدت تقضي على كل المكاسب التي إستهدفتها إتفاقية السلام الشامل . كما أفرز التباطؤ في تسوية القضايا الإقتصادية العالقة بعد إنفصال الجنوب ، خاصة قسمة موارد البترول، عدم إستقرار في الإقتصاد السوداني، حيث أدى ذلك إلى عدم اليقينية وإختلال في نظام سعر الصرف وبروز إنحناءات عكسية في حركة العملات الأجنبية وتدهور في أرصدة البلاد من العملات الأجنبية، مما أفضى إلى إنخفاض إحتياطيات النقد الأجنبي وزيادة الضغوط على الحساب الخارجي وإختلال سعر الصرف وتفاقم إنفلات التضخم وارتفاع أسعار السلع الإستهلاكية .

لذا تعتبر القضايا العالقة والتباطؤ والتردد في مواجهتها وإيجاد الحلول الناجزة والنهائية لها مصدراً أسآسيا وخطيراً لعدم اليقينية . إذ تترتب عليها إستحالة تقدير مستقبل أداء الإقتصاد والتنبؤ بمسار حركة المؤشرات الإقتصادية المتحركة . وقد ترتب على ذلك أيضاً تراجع تدفقات الإستثمار الخارجي وهروب رأس المال إلى خارج البلاد . لقد أدى تراجع موقف الحساب الخارجي وتدهور سعر الصرف للعملة الوطنية إلى إنفلات معدلات التضخم وإلى مزيد من التراجع في إنتاج السلع ، مما وضع الإقتصاد علي مشارف الركود التضخمي Stagflation . لقد وضعت تلك الحالة صانعي القرارات الإقتصادية في الدولة أمام تحد جسيم يتصل بكيفية إدارة الإقتصاد الكلي في إطار برنامج إصلاح إقتصادي شامل يستوعب التحديات التي تواجه الإقتصاد الكلي ، خاصة في ظل الظروف التي إستجدت بإنفصال الجنوب وخروج جزء كبير من موارد البترول من الإقتصاد الوطني ، وفي ظل سمات المرض الهولندي التي يعاني منها الإقتصاد والمتمثلة في تراجع الإنتاج في القطاع الزراعي والصناعة التحويلية وما نتج عن ذلك من تراجع أداء الصادرات غير البترولية .

لقد أدت تلك العوامل إلى إستنزاف جهد الحكومة وتحويل إهتماماتها بعيداً عن المسؤوليات الأساسية نحو تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الهامة .

٤. أدى تنفيذ إتفاقية السلام الشامل وإتفاقية أبوجا مع حركة التحرير وإتفاقية الشرق إلى توسيع قاعدة الهياكل الدستورية والإدارية للدولة وزيادة العجز المالي والتأثير سلباً على توازن الإقتصاد الكلي . إذ من متطلبات تحقيق الإستقرار الإقتصادي المستدام تبنى سياسات مالية عامة تتفق مع مقتضيات إحداث التناغم بين السياسات المالية والنقدية من خلال الحد من حجم العجز في الموازنة العامة لتفادى اللجوء إلى وسائل التمويل التضخمي أو إلى الوسائل التي تؤدي إلى الإخلال بالتوازن بين القطاعات الإقتصادية المختلفة ، أو اللجوء إلى ممارسات تحد من نشاط القطاع الخاص في العملية الإقتصادية وذلك من خلال اطفاء العجز من الموارد المتاحة للقطاع الخاص Crowding Out . إن السياسات المالية العامة التوسعية التي لجأت إليها الدولة لمقابلة مقتضيات التوسع في حجم هياكل الدولة على مستوى المركز والولايات والمؤسسات التنفيذية والتشريعية ، تلبيةً لمتطلبات تنفيذ إتفاقية السلام الشامل وإتفاقيتي أبوجا والشرق أدت إلى الإخلال بأسبقيات الإنفاق العام ، إذ تم توجيه الموارد المالية إلى تمويل محاور الإدارة العامة والأمن والدعم غير الموجه إلى المستحقين بقدر أكثر من الحجم الذي يبرره العائد الإقتصادي والإجتماعي ، وقد تم ذلك التخصيص على حساب البنيات

الأساسية الداعمة للإنتاج ومجالات رفع مقومات الكفاءة الإنتاجية أو تلبية متطلبات مواجهة المشاكل الإجتماعية ، أو توجيه موارد مالية كافية لإزالة الإختلالات في التوازن في النمو القطاعي والجغرافي في إطار برنامج متوسط المدى .

هذا وقد أدت هذه السياسات المالية والنقدية المتوسعة إلى ارتفاع حجم السيولة إلى ١٧,٩٪ والقاعدة النقدية إلى ٢٧,٨٪ وارتفاع صافي الأصول المحلية ، وبذلك ارتفع معدل التضخم في عام ٢٠١١م إلى ١٨,٩٪ نتيجة لارتفاع أسعار السلع الغذائية وبسبب تراجع أسعار الصرف للعملة الوطنية.

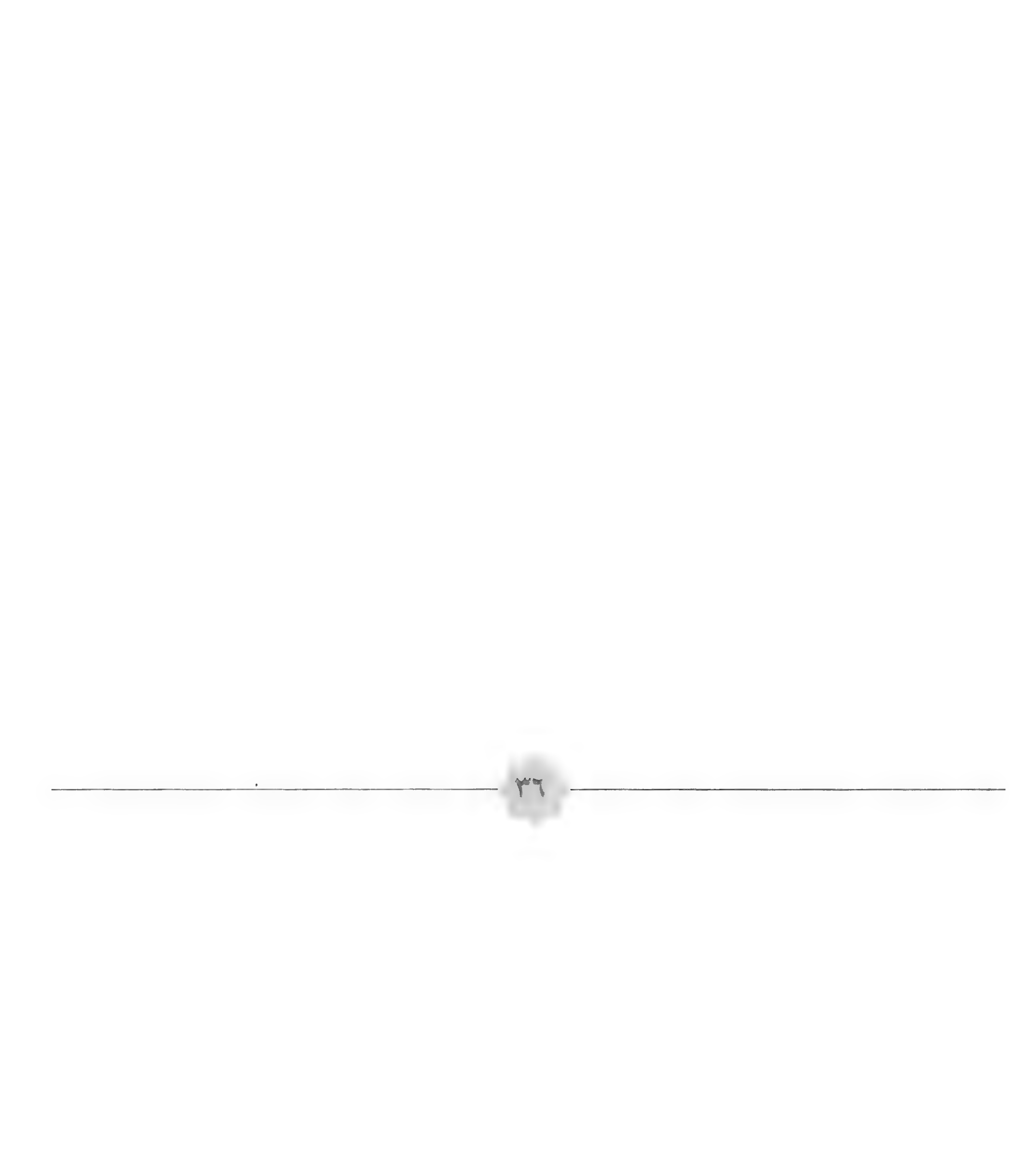
من الجانب الأخر فإن نتيجة استفتاء جنوب السودان الذي أفضى إلى خيار الإنفصال ساعدت في ارتفاع التضخم نتيجة لعدم اليقينية والشك في سلامة وإستقرار السياسات الإقتصادية والمالية التي صاحبت نتيجة إنفصال الجنوب (التوقعات لإزالة الدعم عن السكر والبترول وانخفاض قيمة الجنيه) .

٥. أدى عدم التزام الدولة بالمنهجية المتبعة في استخدام موارد البترول والتي تتعارض مع المنهجية المقترحة في الرؤية المستقبلية ، إلى إختلالات في الحساب الخارجي وإلى بروز عجز كبيرفي الميزانية العامة تمت تغطيته بالإستدانة المحلية على حساب موارد القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية . وقد نتج عن ذلك ارتفاع الدين العام إلى ٢٦ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٠م مما أدى إلى تفاقم إختلال التوازن القطاعي وتراجع الإنتاج في القطاع الحقيقي (الزراعي والصناعة التحويلية) وبالتالي تراجع مساهمته في موارد الصادرات غير البترولية . هذا إلى جانب عدم مواكبة الإنتاج المحلي للتوسع الهائل في الإستهلاك الذي أحدثته المنهجية التي اتبعتها الدولة في استخدام موارد البترول .

سوف نوضح مآلات ومخرجات العوامل الخارجية والداخلية أعلاه بصورة مفصلة من خلال بحثنا حول مسار الإقتصاد السوداني في الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١١ م في الصفحات القادمة إن شاء الله .

٦. المعوقات التي أفرزها الإفتقار إلى التكامل وتنسيق السياسات بين الوزارات والمؤسسات المعنية بالإنتاج والتسويق والتمويل ، وقصور أجهزة التخطيط الإستراتيجي في إحداث التسيق بين الوحدات المنفذة للبرامج الإستراتيجية وتقييم ورقابة الأداء بها بسبب الإفتقار إلى القدرة على إعمال المرجعية الحاكمة لأداء المؤسسات الموكل إليها تنفيذ البرامج بصورة فاعلة .

٣- أثر ظهور البترول على النمو الإقتصادي والإجتماعي في السودان



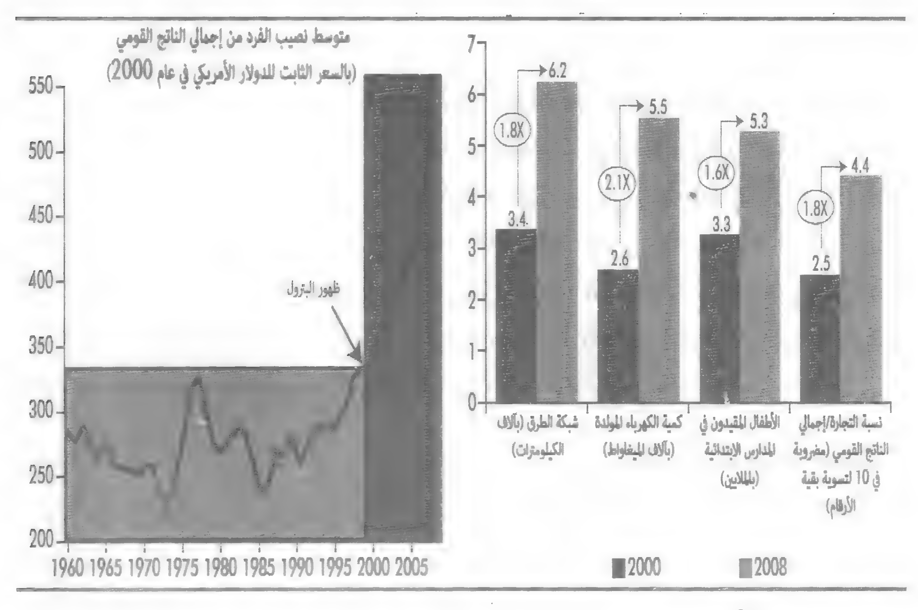
أثر ظهور البترول على النمو الإقتصادي والإجتماعي في السودان

شهدت الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ أقوي واطول معدل نمو إقتصادي متواصل منذُ إستقلال البلاد في عام ١٩٥٦م ، وذلك بفضل دخول موارد البترول في إيرادات الميزانية العامة وإحداث تطور هائل في تدفقات الموارد الخارجية المتمثلة في موارد صادرات البترول والتي شكلت ٩٥٪ من حصيلة صادرات البلاد ، إلى جانب تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة FDI بفضل المناخ الجاذب للإستثمار الذي أحدثه ، إلى جانب ظهور البترول في البلاد ، التوقيع على إتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥م ، والإستقرار الإقتصادي الذي شهدته البلاد منذ عام ١٩٩٧م ، في إطار برنامج إصلاح الإقتصاد الكلي والذي إشتمل على إعادة هيكلة قطاع المالية العامة والسياسات النقدية ، مما هيأ توفير البيئة المواتية والأرضية الراسخة للتنمية المستدامة وتدفق الإستثمارات الخارجية .

لقد أحدثت هذه التطورات في موارد البلاد الداخلية والخارجية ومناخ الإستقرار الإقتصادي نمواً عالياً ، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ١٠ مليار دولار في عام ١٩٩٩م إلى حوالي ٥٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨. وارتفع دخل الفرد في نفس الفتره من ٣٤٨ دولار إلى ١,٣٩٣ دولار وذلك في مقابل تراوح الدخل ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ دولار امريكي منذ الستينيات ، وإرتفعت نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج القومي السوداني من ٢٥٪ في عام ٢٠٠٠م إلى ٤٤٪ في عام ٢٠٠٨م ، كما ارتفع متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٩ ٪ خلال ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ م ، مما وضع السودان ضمن أسرع دول المنطقة في النمو الإقتصادي من حيث القيمة المضافة في الإقتصاد وارتفاع الإستثمارات المصاحبة لذلك .

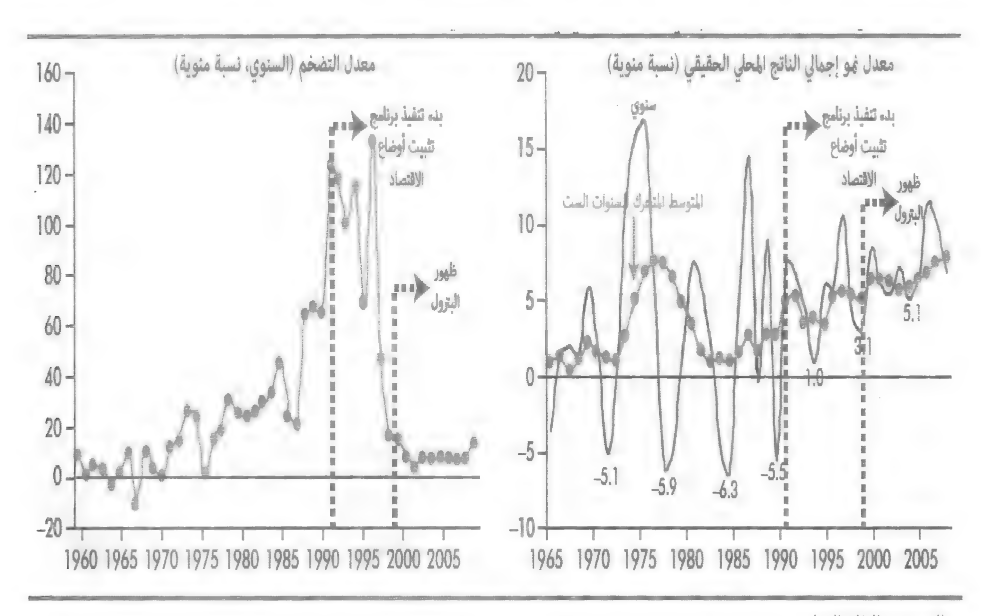
كما أحدثت هذه التطورات التي شهدتها موارد البلاد تغيرات ملموسة في معدلات النمو في القطاع الإجتماعي والبنيات الأساسية ، إذ توسعت شبكة الطرق من ٣,٣٥٨ ك.م في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٢١١ ك.م في عام ٢٠٠٨م . وارتفع توليد الكهرباء من ٢,٥٦٩ ميغاوات إلى ٥,٥٠٦ ميغاوات في نفس الفترة ، وعدد الأطفال في المدارس الإبتدائية من ٣,٣ مليون طفل إلى ٥,٣ مليون طفل . وأصبح الإقتصاد السوداني أكثر إنفتاحاً وتكاملاً مع العالم ، إذ إرتفعت نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥٪ إلى ٤٤٪ في نفس الفترة ، بفضل مساهمة النفط في صادرات البلاد ، وأصبح السودان أحد أكبر مستقبلي الإستثمار الأجنبي الخاص في أفريقيا .

الشكل (٣/١) : بعض المؤشرات البارزة للتغيير الإقتصادي منذ ظهور النفط



المصدر : البنك الدولي مؤشرات التنمية في العالم

الشكل (٣/٢): السودان حقق إستقراراً كبيراً في الإقتصاد الكلي في السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٥م



المصدر: البنك الدولي

لقد أحدث دخول موارد البترول إلى مفاصل الإقتصاد السوداني تغيرات كبرى في حركة مؤشرات الإقتصاد الكلي ، إذ استقر نظام سعر الصرف وإنخفض متوسط معدلات التضخم إلى ٥-١١٪ خلال نفس الفترة ، وقد شهد الإقتصاد السوداني خلال الفتره ١٩٧٠ -١٩٩٦م تذبذباً هائلاً في مؤشرات الإقتصاد الكلي إذ تدهور موقف الحساب الخارجي وإرتفعت معدلات التضخم حتي وصلت إلى٣ أرقام عام ١٩٩٦م.

لقد تحقق هذا التطور الموجب في النمو الإقتصادي والإجتماعي في السودان بفضل نجاح برامج الإصلاح الإقتصادي ١٩٩٧-١٩٩٩م وظهور البترول السوداني وتوقيع إتفاقية السلام الشامل وأداء البرنامج الإقتصادي متوسط المدى ١٩٩٩-٢٠٠٢م والذي إستطاع أن يعيد العلاقات الإقتصادية مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات العربية والإقليمية ، ويمهد أمام السودان ليبدأ إستراتيجية التعامل مع الدول والأسواق العالمية من خلال إنشاء علاقات ثنائية مع الصين ومع الدول الأسيوية والخليجية . وقد مكنت هذه الإستراتيجية السودان من إمتصاص آثار الحصار الأمريكي وعقوباتها السياسية والإقتصادية .

بالرغم من هذه التطورات التي أحدثها ظهور البترول السوداني وتوقيع إتفاقية السلام الشامل ونجاح برنامج الإصلاح الإقتصادي والهيكلي الشامل ١٩٩٧-٢٠٠٢ في التحولات الهائلة في مفاصل الإقتصاد الكلي ، فقد أستصحبت تلك الطفرة الإنمائية في ثناياها مهددات كبري حالت دون إستدامتها ، وذلك بسبب إفتقار ذلك النمو إلى الشمولية والتنوع، والتوازن القطاعي والجغرافي . فقد إتجهت الإستثمارات المصاحبة لذلك النمو إلى قطاعات البترول والعقارات والخدمات مثل الإتصالات والفنادق والمطاعم السياحية ، مما أدى إلى تعميق الإختلالات في التوازن القطاعي والجغرافي ، والإفتقار إلى الشمولية والتنوع وإلى نهج تنموي ذي قاعدة عريضة . ويعزى ذلك القصور إلى السياسات المالية العامة التي اتبعتها الدولة في استخدام موارد البترول . فقد إستأثرت النفقات العامة الجارية بكل موارد البترول مما أفضى إلى تسرب تلك الموارد إلى قطاع الإستهلاك الأسري فأحدثت إنفجاراً في الطلب العام ، ونقلة نوعية في أنماط الإستهلاك مما أدى إلى تآكل الموارد الخارجية ، وإلى ضغوط على الحسابين الداخلي والخارجي ، وإلى مزيد من التدهور في أداء القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية (سوف ترد تفاصيل ذلك في أماكن أخرى من هذا الكتاب) .

إنه لمن المفارقات الكبري أن نرى قطاع البترول الذي قاد تلك الطفرة الإنمائية يشكل الأن أهم العناصر المهددة لاستدامة النمو الإقتصادي وإستقراره في البلاد ، وذلك بسبب الإعتماد المفرط على موارده في تمويل التوسع الهائل في أجهزه الدولة وأهمال

القطاعات الإنتاجية وتحقيق التوازن في النمو الجغرافي بين أطراف البلاد . ومعلوم أن موارد البترول بطبيعتها غير مستقرة وغير مستدامة ، إلى جانب تأثير التحولات وتذبذب الأسعار في الأسواق العالمية على موارد البترول ، وإنديـاح تلك الآثار السالبة إلى مفاصل الإقتصاد الكلي فتؤدي إلى الإختلالات في الحسابين الداخلي والخارجي ، وفي حركة معدلات النمو غير المتوازن قطاعياً وجغرافياً .

كما أثرت تلك التحولات على حركة المؤشرات الإقتصادية الكلية والتي أضحت تُعبِّر عن سمات المرض الهولندي التي تطورت إلى مرحلة الإختلال الهيكلي في الإقتصاد الوطني . ومما يعمق مخاطر هذه المرحلة أن مواجهتها تتطلب وضع برنامج متوسط المدى يهدف إلى إعادة التوازن القطاعي والجغرافي ، وإزالة الإختلال الذي أحدثته منهجية استخدام موارد البترول . لكن تصعب هندسة وتنفيذ مثل ذلك البرنامج في ظل الظروف الحرجة التي أحدثها إنفصال جنوب السودان وخروج جزء كبير من موارد البترول من مفاصل الإقتصاد الوطني ، وما نتج عن ذلك من بروز مخاطر صدمة مالية خطيرة يصعب إحتواؤها في ظل الظروف الإقتصادية والسياسية التي تواجهها البلاد دون الحصول على موارد مالية خارجية كافية لسد الفجوة الكبيرة التي أحدثها إنفصال الجنوب والتراجع في مساهمة قطاع الإنتاج في صادرات البلاد .

هذا وقد أشارت كل الدراسات التي اجريت حول إحتمآلات استدامة موارد بترول السودان إلى وصول تلك الموارد قمتها في عام ٢٠١٢ ثم تنضب خلال ٢٠-٣٠ عاماً . هذا إلى جانب أنه منذ التوقيع على إتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥ برزت إحتمآلات أن يفضي الإستفتاء حول مستقبل الجنوب إلى الإنفصال ليحدث تطوراً سالباً وخطيراً على موارد البترول في الشمال وبالتالي على مفاصل الإقتصاد الكلي للسودان ، خاصة في ظل استمرار التراجع في أداء الإنتاج في القطاع الحقيقي (لعنة الموارد) والقصور في التحوط واتخاذ خطوات عاجلة لتوليد موارد بديلة للبترول المنتج في جنوب السودان من خلال تحريك عمليات تنقيب عن البترول والمعادن في الشمال، إلى جانب إزالة المعوقات والمحددات التي تحول دون تطوير الصادرات غير البترولية وإعادة هيكلة قطاع المالية العامة في جانب الإيرادات والإنفاق العام .

لقد تأثر الأداء الإقتصادي ، خاصة خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ تأثيراً كبيراً بسبب حالة الترقب وعدم اليقينية حول إحتمآلات استدامة موارد البترول التي صارت القوة المحركة الرئيسية للإقتصاد السوداني . وقد عمق حالة عدم اليقينية والترقب للمصير المجهول لما سوف يسفر عن نتائج الإستفتاء المقرر إجراؤه في عام ٢٠١١ . وأستفحلت المخاوف عن مصير الإقتصاد السوداني بعد ظهور نتائج الإستفتاء والبطء والتردد في حسم القضايا

العالقة بعد الإنفصال ، خاصة موضوع مستقبل نصيب السودان من موارد البترول ورسم الحدود الفاصلة بين الدولتين بعد الإنفصال . وأصبح الإقتصاد مهدداً بمواجهة صدمة مالية خطيرة يصعب مواجهتها في ظل الظروف الإقتصادية والسياسية الحرجة التي تواجه البلاد والمصاحبة للإختلال الهيكلي وبروز ضغوط على الحسابين الخارجي والداخلي التي أفرزها التوسع المفرط في الهياكل التنفيذية والدستورية في الدولة ، مما أدى إلى بروز عجز مالي خطير وظهور سمات الإختلال الهيكلي في الإقتصاد . ثم ظهرت مآلات إنفصال الجنوب التي أحدثت صدمة مالية خطيرة في الإقتصاد الوطني ، على جبهتي الحساب الخارجي والداخلي . وبسبب منهجية استخدام موارد البترول والتي أدت إلى تدهور القطاع الحقيقي وتراجع الدور الريأدى الذي كان يلعبه القطاع الزراعي في النمو الإقتصادي وفي المساهمة البارزة في موارد الصادرات غير البترولية . فإن موارد البترول التي تدفقت إلى قطاع المالية العامة قد تسربت عبر الإنفاق العام إلى قطاعات الخدمات والإستهلاك والعقارات ليفضي إلى إنفجار في الطلب الكلي وإحداث تحول كبير في أنماط الإستهلاك الأسري ، مما أحدث ضغوطاً هائلة على الحساب الخارجي . ومما أدى إلى تفاقم آثار الإختلال الهيكلي في الإقتصاد ظهور الصدمة المالية الخطيرة التي أفرزتها آثار إنفصال الجنوب وخروج جزء كبير من موارد البترول من مفاصل إقتصاد السودان في ظل قصور القطاع الحقيقي عن توليد موارد مالية حقيقية لمواجهة مشكلة الصدمة المالية، إلى جانب صعوبة الحصول على دعم خارجي لتخفيف الضغوط على الحساب الخارجي في ظل الظروف السياسية وحالة الحصار الإقتصادي والسياسي التي تواجهها البلاد ، وبسبب تفاقم مشكلة الديون الخارجية التي حالت دون الحصول على القروض الميسرة والإستفادة من مخرجات المبادرات الخاصة بمعالجة تلك الديون والمساعدات الإنسانية .

وبالرغم من أن كل الإسقاطات كانت تشير إلى عدم استدامة مساهمة موارد البترول في مفاصل الإقتصاد الوطني في حالتي الإنفصال أو الوحدة، نسبة لبدء إنحسار إنتاج البترول منذ عام ٢٠١٢ ، وبالرغم من ان مؤشرات تلك الإسقاطات قد أبرزت المآلات السالبة المتوقعة من الاستمرار في الإعتماد المفرط على موارد البترول ، والتجارب التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية حول تأثير التحولات في الطلب العالمي على السلع وتذبذب أسعارها في الاسواق الدولية على حركة الإقتصاد الوطني ، فإن الدولة لم تتخذ التدابير والتحوطات الإحترازية المطلوبة لمواجهة مآلات تلك التحولات على الإقتصاد الوطني ، كما إشرنا إليه بعإليه . فقد تراجعت موارد صادرات البترول من ١١,٦٧٠ مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٧,٨٣٣ مليون دولار عام ٢٠٠٩ عندما وصلت الأزمة المالية العالمية إلى قمتها .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالي :

((قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ {٤٧} ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ {٤٨}))

صدق الله العظيم

الأيتان ٤٧ – ٤٨ من سورة يوسف

ا لخلاصة :

التطورات والعوامل التي أدت إلى تعميق آثار منهجية استخدام موارد البترول :

١- الأزمة المالية العالمية :

انعكست آثار الأزمه المالية العالمية ، التي تفجرت عام ٢٠٠٨ ، على إقتصاد السودان في تراجع التحويلات وتدفقات موارد الإستثمارات الأجنبية المباشرة FDI بحوالي ٥ مليار دولار ، وارتفاع العجز في الحساب الجاري إلى ١١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بالرغم من إنخفاض الواردات بحوالي ٦٪ .

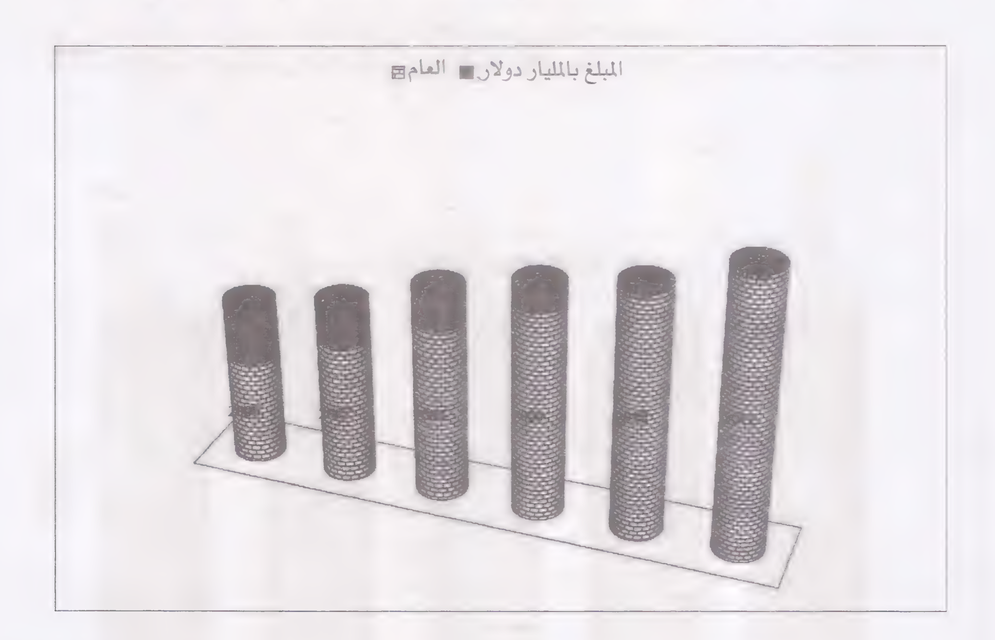
لقد وضعت تجربة الأزمة المالية وأثرها على القطاع الخارجي وعلى المالية العامة صانعي القرارات الإقتصادية في السودان أمام تحديات حتمية لاتخاذ سياسات مرنة حول الحساب الخارجي لإزالة الإختلال في توازن الإقتصاد الكلي الناتج من الضغوط التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية على موارد الصادر والمالية العامة والإستثمار الخارجي. ويقدر التراجع في جملة التدفقات الخارجية نتيجةً للأزمة المالية بحوالي ٤-٥ مليار دولار في المدى القصير ، مما جعل بنك السودان المركزي يصدر قرارات تقضي بوضع قيود على حركة النقد الأجنبي .

الجدول (٣/١) التذبذب في موقف الإحتياطي الخارجي

العام	المبلغ
٢٠٠٦	١,٦ مليار دولار
٢٠٠٧	١,١ مليار دولار
٢٠٠٨	١,٠ مليار دولار
٢٠٠٩	٠,٦ مليار دولار
٢٠١٠	٠,٠٦ مليار دولار
٢٠١١	٠,٠١٦ مليار دولار

المصدر: بنك السودان

الشكل (٣/٣) التذبذب في موقف الإحتياطي الخارجي

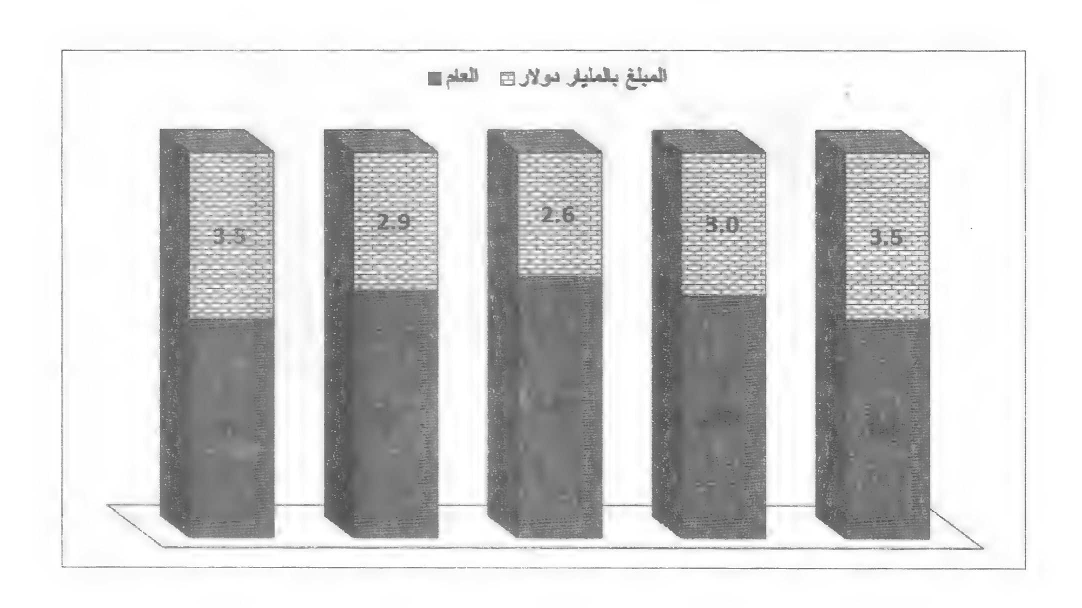


الجدول (٣/٢) التحويلات الخاصة:-

العام	المبلغ
٢٠٠٦	٣,٥ مليار دولار
٢٠٠٧	٣,٠ مليار دولار
٢٠٠٨	٢,٦ مليار دولار
٢٠٠٩	٢,٩ مليار دولار
٢٠١٠	٣,٥ مليار دولار
٢٠١١	٢,٩ مليار دولار

المصدر: بنك السودان المركزي

الشكل (٣/٤) التحويلات الخاصة:-

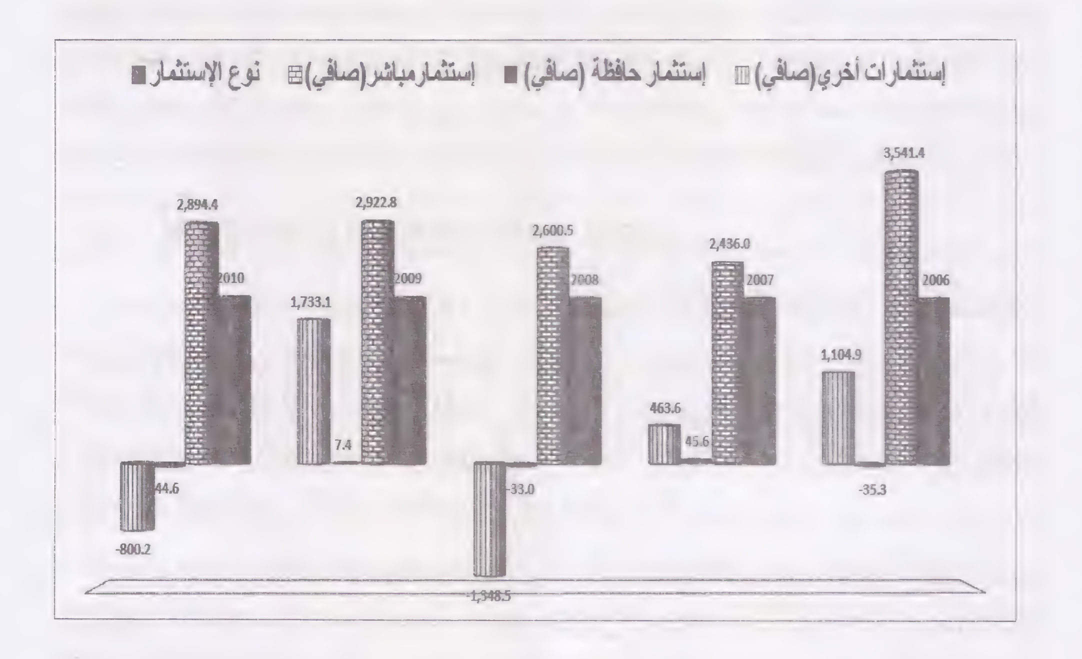


الجدول (٣/٣) برامج تدفقات الإستثمار بالمليون دولار:-

نوع الإستثمار	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
إستثمارمباشر(صافي)	٢,٤٣٦,٣	٢,٦٠٠,٥	١,٨١٦,٢	٢,٠٦٣,٧	٢,٣١٣,٧
إستثمار حافظة (صافي)	٣٠,٠	- ٣٣,٤	١٩,٥	٦,١	- ٢٦,١
إستثمارات أخرى(صافي)	٤٩٠,٤	- ١,٠٣٧,٤	٨٣٠,٥	- ١,٤٠٨,٧	- ٤٠٤,٨

المصدر: بنك السودان المركزي

الشكل (٣/٥) برامج تدفقات الإستثمار:-



٢- مخاطر الإعتماد المفرط على موارد البترول :

من أهم مخاطر الإعتماد المفرط على موارد صادرات سلعة واحدة ، وخاصة في حالة سلعة مثل البترول معروفة بعدم الاستدامة وبالتعرض إلى التذبذب في مواردها وتأثرها بالمتغيرات في أسعار السلع والطلب عليها في الأسواق العالمية، فتعرض الإقتصاد الكلي إلى إختلالات وصدمات خطيرة في الحساب الداخلي والخارجي . كما إن ارتفاع موارد البترول وما نتج عن ذلك من ارتفاع قيمة الجنيه السوداني قد أضعف القدرة التنافسية للسلع التي تنتجها القطاعات غير البترولية . فقد شهد الإقتصاد السوداني ارتفاع قيمة الجنيه بـ ٤٠٪ خلال الفتره ٢٠٠٥-٢٠٠٦ م مما أدى إلى مزيد من التراجع في مساهمة الصادرات غير البترولية في دعم الميزان التجاري . حيث تراجعت مساهمتها من ٢٤٪ في ٢٠٠٠ إلى حوالي ٥٪ فقط في عام ٢٠٠٨م وإلى ١٥٪ في عام ٢٠١٠ . كما تاثر موقف المالية العامة سلباً بتلك التطورات وأدت إلى التذبذب في الإيرادات العامة فتراكم العجز في الموازنات العامة وتراكمت الديون الداخلية التي تمثل موارد الصكوك والضمانات التي أصدرتها وزارة المالية، ومستحقات مؤسسات القطاع الخاص عن قيمة العقودات التي قامت بتنفيذها . وأدى ذلك بدوره إلى مزيد من التدهور في نشاط القطاع الخاص وتراجع مساهمته في النشاط الإقتصادي ، خاصة في مجالات الإنتاج والصادر .

٣- إختلال التوازن بين القطاع العام وا لخاص :

عمقت السياسة المالية العامة المتبعة الإختلال القائم في التوازن بين القطاعين العام والخاص في النشاط الإقتصادي . إذ هيمنت مؤسسات القطاع العام على النشاط الإقتصادي في البلاد . فقد إرتفعت مساهمة مؤسسات القطاع العام في النشاط الإقتصادي منذ ظهور موارد البترول في الإقتصاد الوطني من ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠م إلى حوالي ٤٠٪ في عام ٢٠٠٨م .

وعليه أصبح القطاع العام المسأهم الرئيسي في عمليه التنمية في البلاد ، وذلك بسبب السياسات المالية غير المتوازنة . ومن أخطر مظاهر الإختلال في التوازن بين القطاعات أن القطاعين الزراعي والصناعي لم يكونا مهيئين لمواكبة التوسع في الطلب العام وما صاحب ذلك من تحولات في أنماط الإستهلاك ، كما تم توضيحه من قبل . وقد أفضى ذلك إلى التراجع في قدرة قطاع الإنتاج على التنافس حول إستقطاب موارد البترول ، فتحولت تلك الموارد إلى الخدمات والسلع المستوردة، وخاصة السلع الغذائية ، والأساسية والسلع المصنعة والبذخية . وقد أفضى ذلك إلى فورة في حركة النمو في قطاعات الخدمات والعقارات والإستهلاك على حساب القطاع الحقيقي (الزراعة والصناعة التحويلية) .

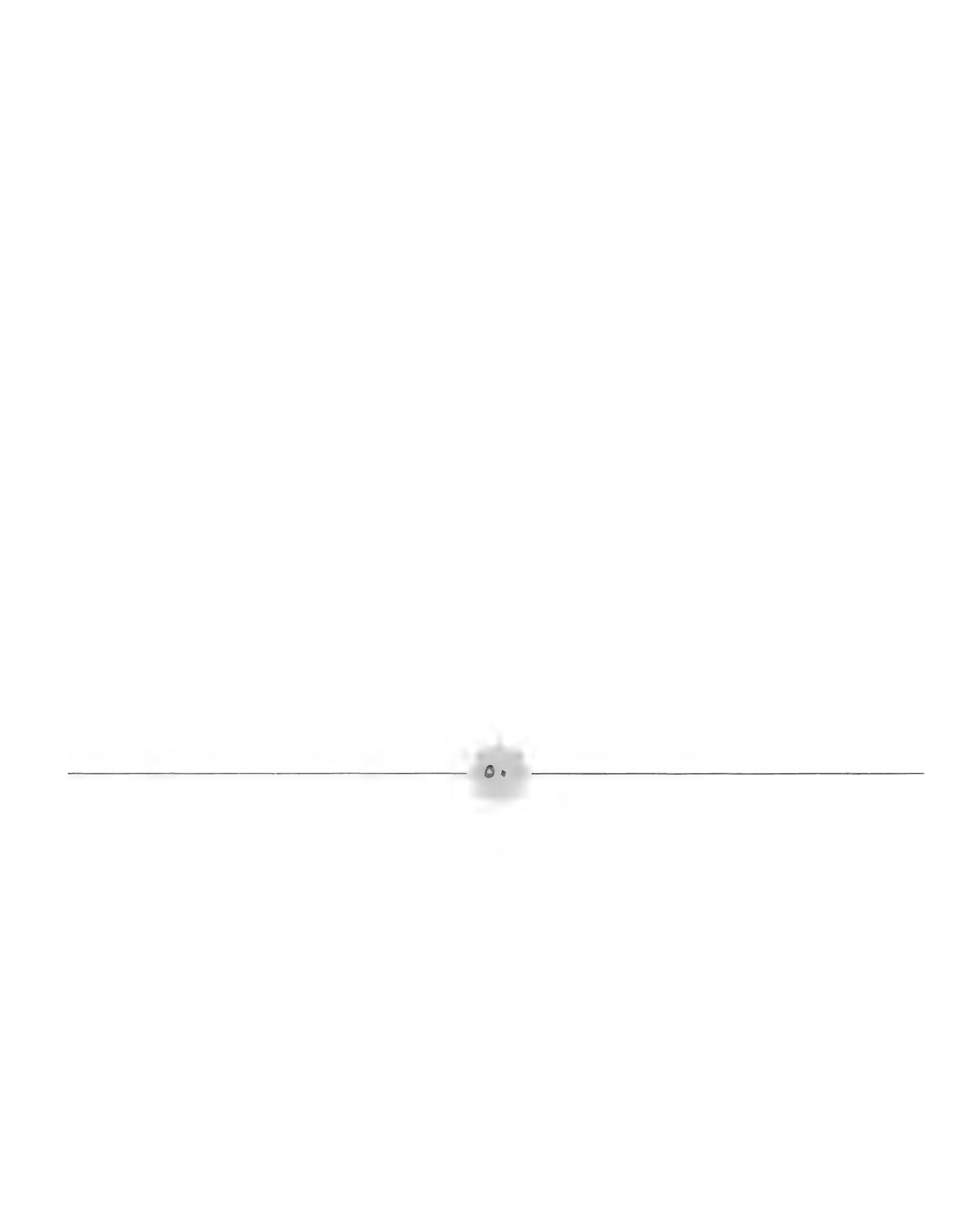
٤- مخاطر الطفرات الإقتصادية المؤقتة ومتطلبات مواجهتها :

أشارت الدراسات والتجارب في العالم إلى أن الطفرات الإقتصادية غالباً ما تسبق أزمات إقتصادية خطيرة . ومعلوم أن معظم الأزمات الإقتصادية التي إنفجرت في وقبل عام ٢٠٠٨ سبقتها طفرات إقتصادية . فقد سبقت فترة طفرة خلال الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٨م إنفجار الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ ، كما سبقت طفرة مالية وإقتصادية كبيرة الأزمة المالية التي ضربت إقتصاديات جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧ . هذا وإن تفادى تحول الطفرة الإقتصادية التي أحدثتها موارد البترول في السودان ، إلى الأزمة الإقتصادية التي تواجهها البلاد الآن كان يتطلب إحداث تغيير جذري في هيكل الإقتصاد ، وفي التوجهات والسياسات التي تتبعها الدولة في منهجية استخدام موارد البترول وفي عمليات التنمية والإستثمار القادرة على تحقيق التوازن بين القطاعات الإقتصادية والخدمية والبنيات الأساسية وبين عمليات الإنتاج والتجارة ، وذلك من خلال إحداث التنوع في الإنتاج وخاصة الصادرات ، إلى جانب التحول من إنتاج منتجات بسيطة نسبياً ، والتي تحتاج إلى إمكانيات وقدرات محدودة ، إلى عمليات إنتاج تحتاج إلى قدرات كبري . أن مثل هذا المسار في عملية النمو من شأنه أن يحدث علاقات قوية بين تحقيق نمو عال في دخل الفرد وتنويع أوسع في إنتاج السلع والخدمات . إن إفتقار السياسات التنموية والإقتصادية إلى مثل هذه الإستراتيجية جعل شركات النفط الأجنبية الكبري تسيطر على القياده والريادة في عمليات النمو الإقتصادي في البلاد ، وأصبح التحول إلى عمليات التنويع والتوازن القطاعي والجهوي أمراً صعباً.

ومن أهم مهددات استدامة النمو الذي شهده الإقتصاد السوداني خلال العقد الماضي إفتقار المنهجية المتبعة في عمليات التنمية إلى الشمولية والتنوع والتوازن القطاعي والجغرافي . إن الإفتقار إلى التوازن القطاعي قد أضعف قدرة القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعات التحويلية على التنافس في إستقطاب موارد البترول وعلى المساهمة في النشاط التنموي وفي قطاع الصادر . مما أدى إلى بروز سمات لعنة الموارد . لقد أدت إتجاهات عدم التوازن القطاعي في تخصيص موارد البترول إلى تبني سياسات متحيزة للدورات الإقتصادية Procyclical التي ساهمت في إحداث مزيد من تفاقم الوضع المتأزم بسبب تخصيص موارد البترول في تمويل التوسع في النفقات العامة والتي إتسمت بعدم المرونة لإرتباطها بالمرتبات وفوائد ما بعد الخدمة والتوسع الإداري تلبية لمتطلبات شروط إتفاقية السلام الشامل وإتفاقيتي أبوجا وشرق السودان . مما وضع السلطات المالية والإقتصادية في موقف حرج .

كما أن عدم التوازن الجغرافي في التنمية قد أفضى إلى توسيع نطاق الإختلالات القائمة في توازن التنمية بين أقاليم البلاد المختلفة ، خاصة التباين القائم بين الولايات الوسطية والطرفية. فقد أدى ذلك التباين إلى آثارة الفتن والنزاعات . والصراعات القبلية التي أستنزفت قدراً كبيراً من موارد البلاد وجهد الدولة ، والتي أدت بدورها إلى مزيد من تعطيل عمليات التنمية في البلاد . كما أدت تلك الصراعات إلى تدويل القضايا الوطنية وتشويه سمعة البلاد في المحافل الدولية وأعاقت قدرتها على الإنفتاح نحو العالم ، خاصةً في المجالات الإقتصادية والسياسية ، وحالت دون الإستفادة من مخرجات المبادرات الدولية في مجالات معالجة ديون الدول الفقيرة المثقلة بالديون ، والحصول على تمويل عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية من المنظمات والمؤسسات المالية الدولية ، ومن الدول المانحة . كما أدت تلك الصراعات وتدويل القضايا السياسية الوطنية إلى تمهيد دخول المنظمات الدولية إلى البلاد والتدخل في شئونها الداخلية والقيام بعمليات التجسس لصالح الدول المعادية للبلاد من خلال تمرير معلومات أمنية وسياسية وإجتماعية سالبة تفتقر إلى الدقة والمصداقية إلى المجتمعات الدولية ترمي إلى إشانة سمعة السودان وتوفير مادة تستخدمها منظمات الضغوط العالمية المعادية للبلاد ، والتي تهدف إلى إحداث الإختلالات الأمنية والسياسية وتفتيت عرُي البلاد.

٤- أثر المنهجية المتبعة في استخدام موارد النفط على قدرة السودان على تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتطوير القطاع الحقيقى



أثر المنهجية المتبعة في استخدام موارد النفط على قدرة السودان على تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتطوير القطاع الحقيقي:

لقد إتضح لنا مما تقدم في الصفحات السابقة ، ان دخول موارد البترول في الإقتصاد الوطني قد أحدث تحولات جوهرية في المؤشرات الإقتصادية وفي هياكل الدولة وطفرة في نمو الثروة القومية ، كما أتضح إن منهجية استخدام تلك الثروة قد أفضت إلى تحولات وإختلالات خطيرة في النمو القطاعي ، والذي أفرز تراجع الإنتاج في القطاع الإنتاجي وتدهور مساهمته في الصادرات غير البترولية ، وبالتالي ظهور سمات المرض الهولندي في الإقتصاد السوداني . ومما عمق مشكلة تدهور مساهمة الصادرات غير البترولية أن تدفقات موارد البترول في الإقتصاد أدت إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية مما أضعف القدرة التنافسية للصادرات غير البترولية في الأسواق الخارجية .

لم تتبع الدولة أسبقية سليمة في استخدام عائدات البترول وفق إستراتيجية تتفق مع التحديات التي تواجه البلاد ، خاصة ، حاجة الإقتصاد السوداني إلى البنيات الأساسية الداعمة للإنتاج في مجالات التنمية الزراعية والصناعية والإجتماعية ، ومقابلة حاجة القطاعات الإقتصادية المختلفة من تدريب وتأهيل الكوادر الفنية وجرعات التقانة والمعلوماتية لتحريك الإقتصاد السوداني إلى جانب تحقيق تنمية متوازنة وشاملة ومتنوعة .

كان من المطلوب أن تتجه إسترتيجية استخدام موارد البترول إلى توليد موارد حقيقية جديدة للميزانية العامة والحساب الخارجي من خلال تحريك القطاعات الإقتصادية بصورة متوازنة، خاصةً القطاع الإنتاجي والإجتماعي ، بدلاً عن توظيف موارد البترول في تمويل النفقات الجارية المتوسعة . فقد بلغت نسبة مساهمة موارد البترول في إيرادات ميزانية ٢٠٠٩م حوالي ٤٤٪، كما ساهمت في موارد صادرات البلاد بحوالي ٩٥٪. كما أن إعتماد الدولة المفرط على موارد البترول في تمويل الإنفاق الجاري وموارد الحساب الخارجي جعل الإقتصاد الوطني أكثر حساسيةً لتداعيات الأزمات المالية وتعريض الإقتصاد الوطني لهزات بسبب التقلبات التي تعتبر سمة بارزة من سمات أسواق المنتجات النفطية العالمية. إلى جانب أن تلك الموارد بطبيعتها غير متجددة وبالتالي مؤقتة ، بالإضافة إلى البيئة السياسية التي تكتنف مدى استدامة تدفق موارد البترول في مفاصل الإقتصاد الوطني والتي نشأت منذ توقيع إتفاقية السلام الشامل التي منحت شعب الجنوب حق الإنفصال في إطار زمن محدد غايته بداية عام ٢٠١١م . هذا وقد ساهم توجيه كل موارد البترول إلى النفقات العامة وتسرب تلك الموارد من خلال الميزانية العامة إلى قطاع الإستهلاك في تخلّف قطاع الإنتاج هيكلياً ومالياً وإدارياً وفنياً ، إلى جانب إضعاف قدرة القطاع الإنتاجية على منافسة قطاعات الخدمات والعقارات في إستقطاب موارد

البترول . هذا وقد أوضحت الأزمة المالية والتحديات التي واجهها السودان في إدارة الإقتصاد الكلي المعتمد على موارد البترول ، حجم المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها الإقتصاد في حالة مواصلة إعتماده على موارد غير متجددة أو قابلة للتذبذب في الأسواق العالمية مثل موارد النفط . هذا وإن مواجهة تداعيات تلك المخاطر على الحساب الخارجي تتطلب المرونة في معالجة الخلل في الحساب الخارجي . ونتيجة للتراكمات الناشئة من إختلال التوازن في الحساب الخارجي وتنامي العجز المالي في الموازنة العامة وتراجع الإستثمارات والتحويلات فقد الإقتصاد الوطني حوالي ٥ مليار دولار ، مما أضطر البنك المركزي لاتخاذ إجراءات للحد من المعاملات بالنقد الأجنبي في عام ٢٠٠٩م .

لم تحظ القطاعات الإنتاجية بدعم من موارد النفط بصورة مباشرة ، وبقدر كاف مما أفقد الإقتصاد السوداني فرصة الحصانة ضد تبعات الأزمات الماثلة واللاحقة ، خاصة التأمين ضد تبعات ومآلات إنفصال جنوب البلاد وخروج جزء كبير من موارد البترول من مفاصل الإقتصاد الوطني . إن دولاً مثل الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا والدول الناشئة الأخرى التي استطاعت توظيف مواردها البشرية والفنية والمالية والطبيعية توظيفاً واعياً وحكيماً أصبحت الآن في حصن آمن من تداعيات الأزمة العالمية ، وينظر إليها العالم اليوم لتلعب دوراً مفصلياً في إنقاذ العالم من مآلات الانهيار الإقتصادي والمالي بما لها من الفوائض المالية وما تتمتع به من إستقرار في النمو الإقتصادي .

لقد أفضت المنهجية التي اتبعتها الدولة في استخدام موارد النفط السوداني إلى إختلال في نمو القطاعات الإقتصادية بصورة تتناقض مع الأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي تبنتها الدولة في إعلاناتها وبرامجها السياسية والإقتصادية والإجتماعية. لقد تسربت موارد البترول عبر بنود النفقات العامة الجارية إلى قطاع الإستهلاك والقطاعات الخدمية والعقارية، محدثاً تراجعاً خطيراً في القطاعات الحقيقية مثل الإنتاج الزراعي والصناعة التحويلية والقطاع الإجتماعي. ولم تواكب معدلات النمو في القطاع الحقيقى والقطاع الإجتماعي معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال العشر سنوات الماضية ١٩٩٩ – ٢٠١٠م. فبينما ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المعنية بحوالي ٦٦٢٪ ، ارتفع الإنتاج في القطاع الزراعي بحوالي ٦٧,٤٪ فقط عما كان عليه عام ١٩٩٩م. كما تراجع إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٩,٨٪ في عام ١٩٩٩م[٢] إلى ٣١,٣٪ في عام ٢٠١٠م[٣] وإلى ٣١,٥٪ في عام ٢٠١١م[٤] «انظر الجدول رقم (٤/٣)» ، مما يشير إلى إفتقار سياسات المالية العامة إلى التوازن في استخدام موارد البترول مما أفضى إلى تعرض الإقتصاد الوطني إلى سمات لعنة الموارد .

يتضح من المخاطر الماثلة في الإقتصاد السوداني أن البلاد تواجه أزمات إقتصادية

٢ تقرير بنك السودان لعام 2000م.
٣ تقرير بنك السودان لعام 2010م.
٤ تقرير بنك السودان لعام 2011م

معقدة ومركبة من ثلاثة محاور ، وكل محور منها تتطلب مواجهته إتباع أساليب ووسائل مختلفة. يمثل المحور الأول الإختلال الهيكلي والمتمثل في إختلال التوزان في النمو بين القطاعات الإقتصادية وخاصة الزراعة والصناعة التحويلية ، وبين قطاعات الخدمات والعقارات وقطاع الإستهلاك . لقد نشأ هذا الإختلال نتيجة لسيآسيات الدولة في استخدام موارد البترول ، والسياسات المالية العامة الخاصة بالنفقات العامة التوسعية، والتي أحدثت عجزاً مالياً تمت تغطيته بالإعتماد المفرط على موارد البترول ، إلى جانب تراكم الدين العام الذي نشأ من موارد تسويق السندات والضمانات الحكومية ، وعن طريق تأجيل سداد ديون المقاولين وموردي السلع إلى الوحدات الحكومية . ويمثل الدين العام ، الذي بلغ حوالي ٢٦ مليار جنية في نهاية عام ٢٠١٠ ، خصماً على مدخرات القطاع الخاص وموارد البنوك التجارية . هذا وقد أدى تراكم ديون القطاع الخاص على الدولة إلى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة في محفظة الإئتمان لدى المصارف التجارية مما أثر سلباً على قدرة المصارف على الوساطة المالية وتمويل نشاط القطاع الخاص في الإستثمار والتشغيل .

لقد أدت السياسات المالية التي اتبعتها الدولة منذ البدء في تنفيذ بنود إتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥م وما أفرزتها تلك السياسات من إختلال في توازن النمو القطاعي إلى تراجع الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية ، وانعكس ذلك سلباً على موارد الدولة من الإيرادات العامة وعلى الحساب الخارجي بسبب تراجع موارد الصادرات غير البترولية . فقد كانت الصادرات الزراعية النباتية والحيوانية تمثل محور صادرات البلاد قبل بدء تصدير البترول عام ١٩٩٩م . فقد أصبحت موارد صادر البترول تمثل ٩٥٪ من صادرات البلاد . ونسبة لتوسع الإنفاق العام الجاري للدولة على مستوى المركز والولايات ، ونشوء عجز مالي غير مسبوق ، أتجهت السياسات المالية العامة إلى الإعتماد المفرط على موارد البترول وتوجيه موارد شهادة شهامة إلى تمويل نفقات الميزانية الجارية. ويمثل هذا الاتجاه إنحرافاً عن أهداف هذه الشهادة من استخدامها كأحدي ادوات السوق المفتوحة لدعم السياسيات النقدية التي يديرها البنك المركزي إلى مصدر أساسي لتمويل النفقات العامة الجارية . كما اتجهت السياسات المالية العامة في تمويل البنيات الأساسية ، مثل الطرق والكباري وتوليد الكهرباء ، إلى موارد الدين العام وموارد القروض الخارجية غير الميسرة دون الإستفادة في ذلك من موارد البترول بصورة مباشرة . إذ تم التركيز في استخدامها على تمويل النفقات العامة الجارية ، كما تمت الإشارة إليه من قبل .

يتضح مما تقدم أن إتجاهات السياسات المالية العامة منذ عام ٢٠٠٦م إعتمدت على تمويل العجز في المالية العامة خصماً على الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص Crowding Out حتي بلغ حجم الدين العام في نهاية عام ٢٠١٠م حوالي ٢٦ مليار

جنيه ، مما أدى إلى تفاقم التدهور في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية . وقد أفرز هذا الإتجاه إختلالاً خطيراً في النمو بين القطاعات الإقتصادية خاصة الإختلال في التوازن في النمو بين القطاعات الإنتاجية وقطاعات الخدمات والعقارات والإستهلاك ، مما أدى إلى تراجع مساهمة الصادرات غير البترولية و إلى زيادة الضغوط على الحساب الخارجي . كما ترتب على ذلك تراجع فرص العمل لكثير من قطاعات العاملين وارتفاع معدلات الفقر خاصة في الريف . (سوف يتم تفصيل ذلك في الأبواب القدمة إن شاء الله) .

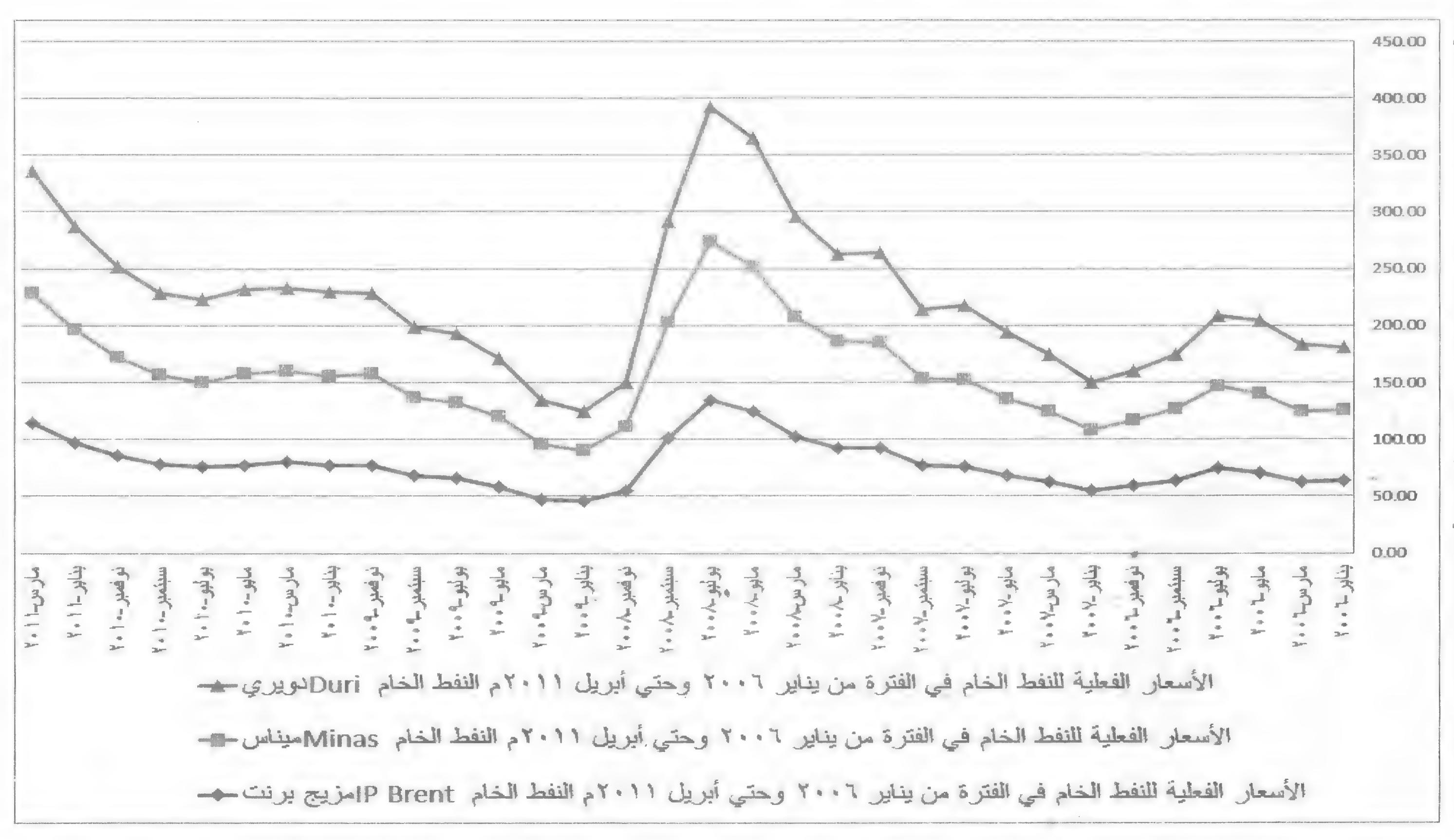
ويمثل هذا الوضع سمات ما يعرف بلعنة الموارد التي نشأت من الإعتماد المفرط على موارد البترول في موارد التجارة الخارجية وإيردات الميزانية العامة وأدى إلى تراجع دور القطاع الإنتاجي في حركة الإقتصاد الوطني ، وإلى تفاقم آثار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الوطني ، بسبب تذبذب أسعار المنتجات البترولية في الاسواق العالمية ، فتعرض الإقتصاد الوطني إلى مخاطر الركود والتضخم وتعميق مخاطر إختلال الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في البلاد .

الجدول (٤/١) تذبذب الأسعار الحقيقية للنفط الخام في الأسواق العالمية خلال الفترة من يناير ٢٠٠٦ – أبريل ٢٠١١م

الشهر	مزيج برنت	ميناس	دوبري	الشهر	مزيج برنت	ميناس	دوبري
يناير-٢٠٠٦	٦٣,٦٩	٦١,٩٩	٥٥,١٧	فبراير-٢٠٠٦	٦١,٢١	٦١,٠٨	٥٤,٢٠
مارس-٢٠٠٦	٦٣,٠١	٦١,١٩	٥٩,١٩	أبريل-٢٠٠٦	٧٠,٢٣	٦٧,٩٩	٦٣,٦٨
مايو-٢٠٠٦	٧٠,٨١	٦٩,٤٣	٦٤,٢٥	يونيو-٢٠٠٦	٦٩,٦٦	٦٧,٣٣	٦١,٦٥
يوليو-٢٠٠٦	٧٤,٤٥	٧١,٧٩	٦٢,٢٤	أغسطس-٢٠٠٦	٧٣,٩٨	٧٣,٥١	٦٠,٠٥
سبتمبر-٢٠٠٦	٦٣,٨٥	٦٢,٥٣	٤٨,٠٢	أكتوبر-٢٠٠٦	٥٩,٩٧	٥٥,٦٤	٤٢,٢٥
نوفمبر-٢٠٠٦	٥٩,٧٦	٥٦,٥٣	٤٣,٤٧	ديسمبر-٢٠٠٦	٦٢,٤٣	٦١,٥٨	٤٨,٠٤
يناير-٢٠٠٧	٥٤,٧٥	٥٣,٦٣	٤١,١١	فبراير-٢٠٠٧	٥٨,٩٥	٥٧,٧٧	٤٦,٥٠
مارس-٢٠٠٧	٦٢,٤٤	٦١,٩٢	٥٠,٤١	أبريل-٢٠٠٧	٦٧,٧٥	٦٨,١١	٥٧,٣٦
مايو-٢٠٠٧	٦٧,٩٢	٦٨,٠٦	٥٨,٢٨	يونيو-٢٠٠٧	٧٠,٤١	٦٨,٣٠	٥٩,٩٤
يوليو-٢٠٠٧	٧٥,٩٢	٧٦,٤٦	٦٥,٦٣	أغسطس-٢٠٠٧	٧١,٣٢	٧٣,٤١	٥٩,٠٨
سبتمبر-٢٠٠٧	٧٦,٨١	٧٦,٨٥	٦٠,٢٨	أكتوبر-٢٠٠٧	٨٢,٦١	٨٤,٣١	٦٦,٦٥
نوفمبر-٢٠٠٧	٩٢,٤٦	٩٣,١٩	٧٧,٨١	ديسمبر-٢٠٠٧	٩١,٤٠	٩٣,٢٥	٧٥,٦٢
يناير-٢٠٠٨	٩٢,٠٠	٩٤,١١	٧٦,٣٤	فبراير-٢٠٠٨	٩٤,٢٨	٩٥,٣٥	٧٩,٣٨
مارس-٢٠٠٨	١٠٢,٧٨	١٠٤,٣٨	٨٩,٣٢	أبريل-٢٠٠٨	١١٠,٥٨	١٠٩,٠٤	٩٩,١١
مايو-٢٠٠٨	١٢٤,٦٤	١٢٦,٩٤	١١٢,٩٧	يونيو-٢٠٠٨	١٣٤,٣٥	١٣٥,٥١	١١٦,٩٦
يوليو-٢٠٠٨	١٣٤,٩١	١٣٨,٧٣	١١٨,٥٧	أغسطس-٢٠٠٨	١١٥,٣٦	١١٨,٧٤	١٠٣,١٠
سبتمبر-٢٠٠٨	١٠٠,٩٠	١٠١,٩٥	٨٨,٧٣	أكتوبر-٢٠٠٨	٧٣,٧٧	٧٦,٤٢	٥٨,٨٨
نوفمبر-٢٠٠٨	٥٥,١٤	٥٥,٩٤	٣٩,٢٩	ديسمبر-٢٠٠٨	٤٢,٦١	٤١,٦٨	٣٢,١٦
يناير-٢٠٠٩	٤٥,٩٣	٤٤,٦٦	٣٣,٧٤	فبراير-٢٠٠٩	٤٤,١٣	٤٤,٧٠	٣٦,١٨
مارس-٢٠٠٩	٤٧,٦٠	٤٨,٥١	٣٨,٩٥	أبريل-٢٠٠٩	٥١,٩٥	٥٣,٤٥	٤١,٠٧
مايو-٢٠٠٩	٥٨,٦١	٦١,٤٤	٥١,٢٥	يونيو-٢٠٠٩	٦٩,٢٩	٧٢,١٣	٦٢,٣٢
يوليو-٢٠٠٩	٦٥,٦٨	٦٧,٠١	٦٠,٠٨	أغسطس-٢٠٠٩	٧٣,٠٢	٧٥,٢٢	٦٥,٩٨
سبتمبر-٢٠٠٩	٦٨,٠٤	٦٨,٩١	٦٢,١١	أكتوبر-٢٠٠٩	٧٣,٨٦	٧٥,٤٥	٦٧,٠٦
نوفمبر-٢٠٠٩	٧٧,٢٠	٨٠,٠٧	٧٠,٩٨	ديسمبر-٢٠٠٩	٧٥,١٦	٧٨,١٣	٧١,٧٤
يناير-٢٠١٠	٧٦,٧٦	٧٨,٩١	٧٣,٥٨	فبراير-٢٠١٠	٧٤,٧٣	٧٥,٦٧	٦٩,١٣
مارس-٢٠١٠	٧٩,٨٥	٨٠,٥٩	٧٢,١٩	أبريل-٢٠١٠	٨٥,٦٣	٨٩,١٦	٨٠,٩٧
مايو-٢٠١٠	٧٧,٢٣	٨٠,٦٧	٧٣,٨٢	يونيو-٢٠١٠	٧٥,٦٧	٧٨,٢٤	٧١,١٨
يوليو-٢٠١٠	٧٥,٣٥	٧٥,١٠	٧٢,٣٥	أغسطس-٢٠١٠	٧٧,٠٠	٧٧,٨٣	٧١,٧٩
سبتمبر-٢٠١٠	٧٨,٣٠	٧٨,٦٦	٧١,٤٣	أكتوبر-٢٠١٠	٨٣,٤٥	٨٣,٠٥	٧٩,٠٢
نوفمبر-٢٠١٠	٨٦,١٤	٨٥,٥٦	٨٠,٦١	ديسمبر-٢٠١٠	٩٢,١٩	٩٣,٨١	٨٤,٨٢
يناير-٢٠١١	٩٦,٨٦	٩٩,٨٢	٩٠,٤٨	فبراير-٢٠١١	١٠٤,٠٢	١٠٤,٩٧	٩٨,١١
مارس-٢٠١١	١١٤,٧١		١٠٧,٣٥	أبريل-٢٠١١	١٢٣,١٥	١٢٥,٩٣	١١٧,٨٣

المصدر : المؤسسة السودانية للنفط

الشكل (٤/١) تذبذب الأسعار الحقيقية للنفط الخام في الأسواق العالمية خلال الفترة من يناير ٢٠٠٦ – أبريل ٢٠١١م



هذا وتتطلب مواجهة الإختلال الهيكلي في الإقتصاد الوطني وضع برنامج متوسط الأمد يهدف إلى إعادة التوازن بين القطاعات الإقتصادية وتحريكها للمساهمة في دعم إيرادات الميزانية العامة وفي موارد الصادرات ، إلى جانب إعادة التوازن في نشاط القطاع الخاص ليحتل دوره المرموق في النشاط الإقتصادي والذي أبرزته برامج وخطط الدولة الإستراتيجية والتي حددت مساهمته في النشاط الإقتصادي بـ ٧٢٪ .

ومن الصعوبات التي تواجه هندسة وتنفيذ مثل هذه البرامج أن تنفيذها يتطلب موارد مالية محلية وخارجية كبيرة لإعادة التوازن القطاعي ورفع القدرات الإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي . وتتمثل صعوبة تنفيذ ذلك البرنامج في توفير الموارد المالية المطلوبة في ظل الأوضاع الإقتصادية الماثلة في البلاد ، والمتمثلة في تدهور القطاع الإنتاجي ، وفي ظل مآلات إنفصال الجنوب وإنحسار تدفقات القروض الميسرة والمعونات.

اما المحور الثاني للأزمة الإقتصادية التي تواجهها البلاد فيتمثل في صدمة الموارد التي نشات عن إنفصال جنوب السودان وما ترتب على ذلك من خروج ٧٠٪ من موارد البترول من مفاصل الإقتصاد الوطني . وقد تم توضيح مآلات ذلك الحدث على الإقتصاد الوطني في الباب الخاص بمخاطر حركة القطاع الخارجي على الإستقرار الإقتصادي ، إذ يتوقع ان يرتفع عجز الميزان التجاري ليصل إلى ٤,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٢م و ٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٣م و ٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٤ و٤,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٥م و ٤,٣ في عام ٢٠١٦م ، دون اتخاذ أي إجراءات مالية[5] BaseLine Scenario .

هذا ويتوقع ان يرتفع عجز الحساب الجاري Current Account **لميزان المدفوعات، نتيجة لإنفصال الجنوب إلى حوالي ٦,١ مليار دولار في عام ٢٠١٢م و ٦,٢ في عام ٢٠١٣م وعام ٢٠١٤ وحوالي ٥,٨ مليار دولار عام ٢٠١٥م و ٥,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٦م ، دون اتخاذ أي إجراءات مالية** BaseLine Scenario .

من المتوقع أن تفرز هذه المتغيرات بروز عجز كلى Overall Deficit **في الحساب الخارجي يقدر بحوالي ٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢م و٢٠١٣ ، وإلى ٤,٢ مليار دولار وفي عام ٢٠١٤ ، و٣,٦ مليار دولار عام ٢٠١٥م و٢,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٦م ، دون اتخاذ أي إجراءات مالية** BaseLine Scenario .

نخلص مما تقدم إلى أن الإقتصاد الوطني يواجه بوادر صدمة مالية خطيرة ناتجة عن إنفصال الجنوب وخروج حوالي ٧٠٪ من موارد البترول من مفاصل الإقتصاد الوطني ، مما يؤدي إلى تآكل كل احتياطيات النقد الأجنبي ، وتدهور سعر العملة الوطنية، وتراجع قدرة الإقتصاد الوطني على مواجهة الإلتزامات الخارجية ، بما في ذلك توفير السلع

٥ المصدر: تحديات القطاع الخارجي والنقدي لفترة مابعد الإستفتاء ـ بنك السودان المركزي

الأساسية الغذائية ومدخلات الإنتاج الصناعي والزراعي ، إلى جانب مواجهة عجز مالي في الحساب الداخلي ، مما يفرز صعوبات أمام تنفيذ البرنامج متوسط المدى وإعاقة تحقيق الإصلاح الهيكلي المطلوب لإعادة التوازن بين القطاعات الإقتصادية المختلفة، وإستعادة ريادة القطاع الزراعي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة وإستعادة مساهمته الهامة في الصادرات غير البترولية وفي تحقيق التوازن الخارجي .

وبما أن مواجهة الأزمات المالية الناشئة من صدمات الموارد تتطلب توفير موارد مالية محلية وخارجية كبيرة وفي المدى القصير جداً ، فإن الدول التي تواجه مثل هذا الصدمات تتجه عادة إلى إلتماس العون من المجتمع الدولي خاصةً من صندوق النقد الدولي ، والذي يعتبر التدخل في مثل هذه الحالات من أهم مسؤلياته في إطار تحقيق أهم أهدافه المتمثلة في الحفاظ على الإستقرار الإقتصادي الدولي . فقد مثل الدور الذي قام به صندوق النقد الدولي في مساعدة دول جنوب شرق آسيا في مواجهة الأزمة الإقتصادية الخطيرة التي نشات في عام ١٩٩٧م عاملاً مهماً في محاصرة الأزمة الإقتصادية . ويأتي دور المجتمع الدولي من الجانب الأخر في نهوض دول التكتلات الإقليمية بدعم أعضائها في حالات مواجهتها لصدمات مالية ، ومثال ذلك ما يقوم به الإتحاد الأوربي حالياً في عملية إنقاذ اليونان والبرتغال واسبانيا التي تواجه الصدمات المالية الخطيرة في اعقاب الأزمة المالية العالمية التي تفجرت في عام ٢٠٠٨ م .

أما المحور الثالث للأزمة الإقتصادية التي يواجهها الإقتصاد السوداني فيتمثل في خطورة الموقف الحرج في بروز الصدمة المالية الناشئة عن إنفصال الجنوب ، في وقت يواجه فيه الإقتصاد السوداني مآلات الإختلال الهيكلي الذي أحدثته المنهجية التي اتبعتها الدولة في استخدام موارد البترول والسياسات المالية العامة المتحيزة إلى القطاع العام. وأدت هذه السياسات إلى إختلال في توازن النمو القطاعى وتراجع الإنتاج والإنتاجية في إنتاج السلع ، وتراجع دور القطاع الخارجي في النشاط الإستثماري والإنتاجي نتيجة السياسات المالية العامة للدولة التي أدت إلى تراكم الدين العام وإضعاف قدرات القطاع الخاص وتراجع دوره في النشاط الإقتصادي الوطني .

وتكمن خطورة الأزمة الإقتصادية في السودان في أن الدولة مطالبة ، في آن واحد ، مواجهة مآلات الصدمة المالية التي تتطلب حلولاً آنية من خلال توفير موارد مالية خارجية كبيرة، في الوقت الذي يعانى فيه الحساب الخارجي عجزاً كلياً يقدر بحوالي ٤,٤ مليار دولار ، ولا يتوقع أن يساهم القطاع الداخلي بأى قدر من المال نسبة إلى ان الموازنة العامة سوف تعانى عجزا ماليا كبيراً نسبة لخروج موارد البترول التي كانت تمثل حوالي ٤٤٪ من الميزانية من موارها . وفي ذات الوقت فإن قطاع الإنتاج الوطني الذي يعانى

من مآلات الإختلال الهيكلي وتراجع إنتاجه لا يتوقع أن يساهم بقدر كاف من موارد الصادر لسد العجز الخارجي الذي أحدثته الصدمة المالية وتوفير موارد محلية للمساهمة في تغطية العجز المالي .

ونسبة للعلاقات السياسية الخارجية للسودان مع المجتمع الدولي ، خاصة الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية فلا يتوقع ان تثمر إتصالات الدولة الخارجية لإستقطاب العون المالي من الدول أو المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين في توفير موارد مالية خارجية مؤثرة .

ومن سمات التطورات الخطيرة التي قد تفرزها حتمية مواجهة الموقف المتدهور الناشئ من صدمة موارد البترول ، تزامنها مع ظروف الإختلال الهيكلي للإقتصاد الوطني وما نتج عن ذلك من تراجع الإنتاج وظهور العجز الكبير في الحساب الخارجي وفي ظل عدم توقع تدفقات خارجية مؤثرة في المدى القريب ، بالإضافة إلى حتمية اتخاذ إجراءات تقشفية في الإنفاق العام وإجراءات أخرى في مجال تخفيف الضغوط على النقد الأجنبي عن طريق الحد من الطلب على النقد الأجنبي . وتكمن المشكلة في أنه من المتوقع أن تواجه الدولة ضغوطاً سياسية أمام اتخاذ إجراءات تقشفية مؤثرة ، خاصة في الخدمات الإجتماعية والأجور والإستيراد في ظل التغيرات التي أحدثها الإنفجار في الطلب على الإستهلاك في القطاع الأسري والتحول الذي أحدثته السياسات المالية التوسعية في أنماط الإستهلاك في القطاع الأسري ، وإلى جانب إعتماد البلاد على الإستيراد في توفير كثير من السلع الغذائية الأساسية مثل القمح والسكر والأدوية والمواد النفطية ، وفي ظل تراجع الإنتاج في القطاعات الإنتاجية الأساسية ، والقصور في توفير مدخلات الإنتاج المستوردة مما قد يفضي إلى مزيد من تدهور الإنتاج وارتفاع معدلات التضخم والبطالة ومستويات الفقر.

لقد افضى هذا الوضع إلى إنفجار في الإستهلاك وتغيير هائل في نمطه وتحول الإستهلاك من السلع الغذائية إلى السلع المصنعة والبذخية وغير التراكمية وإلى نمو الإستهلاك في البلاد بمعدلات أعلى من نمو الإنتاج ، وبالتالي إلى تعريض صافي الحساب الجاري الخارجي إلى ضغوط هائلة نتيجةً للتوسع في حجم وأنواع السلع الإستهلاكية المستوردة وارتفاع الميل الحدي للإستيراد . كما أدى إلى تباطؤ أو عدم تطور الصادرات غير البترولية ، وترتب على ذلك مزيد من التباطؤ في الإنتاج الزراعي والصناعة التحويلية ، وارتفاع معدلات البطالة وتفاقم حدة الفقر، وذلك بالرغم من ارتفاع تدفقات موارد النفط السوداني في الإقتصاد، خاصة في الفترة ما قبل بروز الأزمة المالية نسبة لارتفاع حجم الإنتاج وارتفاع الأسعار العالمية للنفط إلى مستويات غير مسبوقة.

نسبةً لعدم قدرة الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعي على مواكبة تداعيات إنفجار

معدلات الإستهلاك والتطورات التي حدثت في نمط الإستهلاك بالبلاد ، توجه الإستهلاك إلى السلع المستوردة البديلة للإنتاج المحلي . فقد إرتفعت قيمة السلع الغذائية المستوردة من ٥٣٩,٩٨ مليون دولار في عام ١٩٩٩م "قبل تصدير البترول السوداني" إلى ١,٧٠٤,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨م ، أى بنسبة ارتفاع حوالي ٣١٦٪ "انظر الجدول رقم (١٠/١٣)" ، ويمثل جُل هذه السلع الغذائية المستوردة سلعاً منافسة للإنتاج المحلي "القمح ، منتجات الألبان ، زيت الطعام ، والأسماك ، معلبات الأسماك ، والخضروات ... إلخ".

ومن أمثلة التشوهات التي نتجت عن سياسة توجيه موارد البترول التوسع الهائل في استيراد سيارات الصوالين ، إذ ارتفع حجم إستيراد الصوالين من ٦,٤٨٣ سيارة في عام ١٩٩٩م إلى ٥٨,٣٦٥ سيارة في عام ٢٠١٠م بزيادة نسبتها ٩٠٧٪.

لقد أفضت التشوهات التي ترتبت على منهجية استخدام موارد النفط إلى تحول الإستهلاك إلى السلع المستوردة والنشاط الهامشى والصرف البذخى إلى تعاظم الإختلال في نمو القطاعات الحقيقية فتراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي توليد موارد خارجية لدعم الحساب الخارجي ، وبالتالي فقدت القدرة على تحريك الإقتصاد الكلي وتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة ، خاصةً محاصرة معدلات الفقر والبطالة ، "انظر الجداول (٤/٣) ، (٤/٤) ، (٤/٥)" التي توضح مدى تراجع مساهمة القطاعات الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي وفي موارد صادرات البلاد بعد بدء تصدير النفط السوداني ، أي خلال الفترة ١٩٩٩ – ٢٠١١م.

يعتبر ارتفاع سعر الصرف أحد أهم أعراض المرض الهولندي في الإقتصاد ، وتشير تجربة السودان في فترة ما بعد إنتاج البترول إلى ارتفاع سعر الصرف الأسمي من ٢٦٠ دينار للدولار في العام ٢٠٠٠م حينما كان البترول يمثل ٧٧٪ من جملة الصادارات إلى حوالي ٢٠٠ دينار سوداني في العام ٢٠٠٧م عندما أصبح البترول يمثل ٩٥٪ من جملة الصادرات السودانية ، ونتج عن ذلك إنخفاض تنافسية الصادرات وترتب على ذلك إنخفاض الإنتاج الحقيقي في القطاعين الزراعي والصناعي .

ومنذُ العام ٢٠٠٨ بدأ يتلاشي آثر سعر الصرف وأعراض المرض الهولندي من الإقتصاد السوداني ، حيث تشير البيانات إلى إنخفاض سعر الصرف في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية ، ومع ظهور تحديات مرحلة إنفصال الجنوب إنخفض سعر الصرف الرسمي بنسبة ٢٥٪ وأرتفع الفارق بين السعرين الرسمي والموازي إإلى حوالي ٨٠٪ وهو إنعكاس لظاهرة عدم الإصطفاف في سعر الصرف وهو أهم دلالة على عدم الإستقرار الإقتصادي في هذه المرحلة الحرجة .

لقد تعمّقت هذه الصورة القاتمة لأوضاع الإقتصاد الوطني بعد ظهور مآلات وتحديات نتائج إنفصال جنوب البلاد خاصة أوضاع الحساب الخارجي والداخلي .

الجدول (٤/٢) الواردات حسب السلع خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١١ م) القيمة بالأف الدولارات(

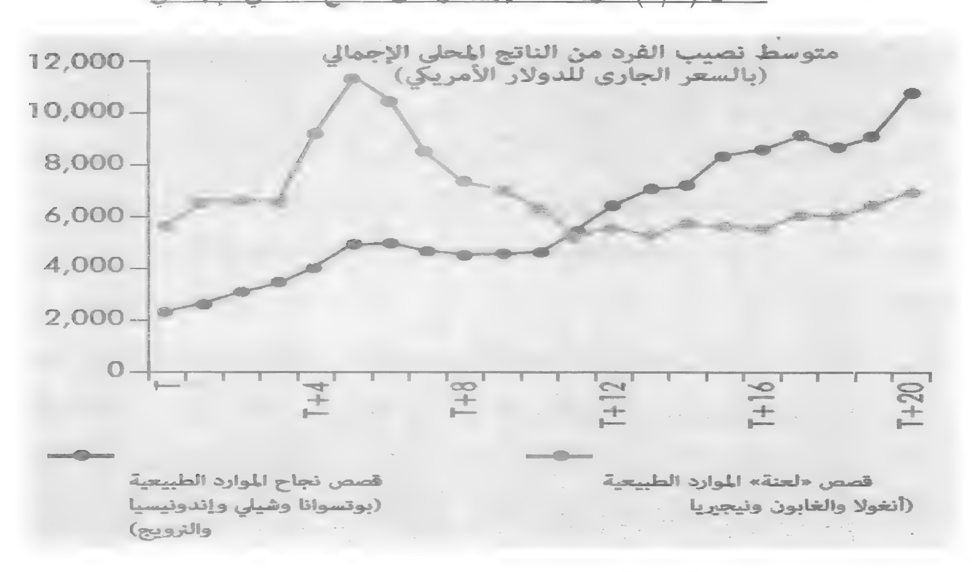
السلع	الوحدة	٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١		المجموع
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	
مصنوعات الجلود	طن مترى	١،١٦٤	١،٨٩٩	١،٤٩٣	٢،٢٩٧	٢،٠٩٣	٣،٢٩٩	٢،٠٥٤	٤،٣٤٤	٣،٠٢٤	٧،٨٩٧	٥،٠٠٦	١٠،٨٤٨	٨،٢٤٧	٢٠،٣٩٥	٧،٧٢٧	١١،٩١٠	٧،٠٤٨	١٣،١٨٦	٧،٠٧٢	٩،٩٥٨	٨،٨٢٠	١٢،٥٠١	٧،٩٤٦	١٠،٧٥٦	١٠٩،٢٩٠
		٪١,٧٤		٪٢,١٠		٪٣,٠٢		٪٣,٩٧		٪٧,٢٣		٪٩,٩٣		٪١٨,٦٦		٪١٠,٩٠		٪١٢,٠٧		٪٩,١١		٪١١,٤٤		٪٩,٨٤		
مصنوعات البلاستيك	طن مترى	١٧،٣٨٧	٢٤،٣٧٩	١٣،٤٢٦	١٨،٢٦٧	٢٩،٩٦١	٤٣،١٠٥	٣٣،٥٠٨	٤٦،٩٢٧	٣٤،١٣٦	٧١،٢٥٢	١٠٧،٤٢٠	٧٣،٣٤١	٥٥،٥٧١	٨٥،١٢٤	٥٣،٧٩٠	٩٨،٠٧٢	٦٢،٨٦٠	١١٧،٦١٦	٨٠،٩٤٥	١٧٥،٠٤٧	٩٣،٥٦١	١٩٠،٦١٢	٦٩،٣٣٥	١٦٤،٨٢٠	١،١٠٨،٥٦٢
		٪٢,٢٠		٪١,٦٥		٪٣,٨٩		٪٤,٢٣		٪٦,٤٣		٪٦,٦٢		٪٧,٦٨		٪٨,٨٥		٪١٠,٦١		٪١٥,٧٩		٪١٧.١٩		٪١٤,٨٧		
مصنوعات الخشب والفلين	طن مترى	٣٩،٥٧٧	١٤،٥٩٠	٤٧،٥١٤	١٤،٨٠١	٥٧،٨٩١	٢١،٠٦٢	٧٠،١٦٢	٢٣،٤٠٨	٧٧،٦٢٩	٣٠،٩٥٨	١٣٩،٣٨٧	٥٢،٣٢١	٨٥،١٠٩	٤٤،٠٠٥	٦٦،٧٢٨	٣٨،٩٦٦	٦٤،١٨٨	٣٧،٥٤٢	٢٣١،٤٦٥	٤٩،٧٢٧	١١٥،٠٤٤	٥١،٣٥٣	٩٤،٠٧٤	٤٧،٦١٢	٤٢٦،٣٤٥
		٪٣,٤٢		٪٣,٤٧		٪٤,٩٤		٪٥,٤٩		٪٧,٢٦		٪١٢,٢٧		٪١٠,٣٢		٪٩.١٤		٪٨,٨١		٪١١,٦٦		٪١٢,٠٤		٪١١,١٧		
أحذية	قيمة		٦،٨٣٩		٩،٩٨٠		١٢،٦٨٦		١٣،٩٠٨		٣٢،١٦٠		٣٢،٦٦١		٤٧،٠١٢		٥٥،٤٣٧		٦٢،٥٧٦		٧٦،٤٥٩		٨١،٢٤١	٣١،٢٩٩	٧٤،٠١٦	٥٠٤،٩٧٥
		٪١,٣٥		٪١,٩٨		٪٢,٥١		٪٢,٧٥		٪٦,٣٧		٪٦,٤٧		٪٩,٣١		٪١٠,٩٨		٪١٢.٣٩		٪١٥,١٤		٪١٦,٠٩		٪١٤,٦٦		
عربات صوالين	عدد	٦،٤٨٣	٣٧،٢٣٨	٧،٤١٧	٤٥،٨٩٥	٧،٨٩٧	٦٤،١٢٠	٩،٠٩٣	٧٦،٨٤٥	١٩،٩١٥	١٣٤،٤٠٢	٤٤،٤٦٥	١٦٤،٧٦٩	٤٣،٧٥٠	٢٥٥،٦٢٨	٤٧،٦٢٦	٣٤١،٤٨٤	٥٤،٧٧٦	٢٢٦،٥٩٨	٣٢،٠٧٤	٢٧٠،٠٠٠	٥٨،٣٦٥	٣٢٢،٦٩١	٢٤،٤٨٦	١٩١،٤٧٧	٢،١٣١،١٤٧
		٪١,٧٥		٪٢,١٥		٪٣,٠١		٪٣,٦١		٪٦,٣١		٪٧,٧٣		٪١١,٩٩		٪١٦,٠٢		٪١٠,٦٣		٪١٢,٦٧		٪١٥,١٤		٪٨,٩٨		

المصدر: بنك السودان

كما أن سياسات التقشف في الإنفاق التي تتطلبها مواجهة الصدمة المالية تتعارض مع متتطلبات برنامج إعادة التوازن في قطاع الإنتاج من خلال التوسع في الإنفاق وذلك لتحريك الطلب المحلي على إنتاج قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية .

كان من الممكن تجاوز بروز هذه الأزمات الخطيرة إذا ما إتجهت الدولة في وقت مبكر إلى إعمال آليات وأدوات مؤسساتها وتوجيه موارد البترول لتوليد موارد جديدة . فإن هنالك مخزوناً وتراكم تجارب كثيرة في العالم حول أثر ظهور موارد جديدة غير مستدامة على إقتصاديات الدولة ، وحول مآلات السياسات الخاطئة التي اتبعتها دول عديدة وأدت إلى ظهور بوادر لعنة الموارد . كما أن هنالك تجارب دول أخرى قامت باستخدام تلك الموارد وتوظيفها بصورة حافظت على التوازن القطاعي من خلال توليد موارد جديدة في الإقتصادات . وأدى دخول تلك الموارد الجديدة في الإقتصاد إلى تحقيق نمو إقتصادي وإجتماعي متوازن ومستدام . ولقد أستخدمت تلك الموارد في توسيع دائرة الإنفتاح على العالم فإتسعت حلقة النمو الإقتصادي مواكبةً للتطورات السياسية والإقتصادية العالمية، ومقتطفة ثمار التطورات الدولية الموجبة ، فإحتلت مراكز مرموقة في قوائم الدول المتطورة إقتصادياً وعلمياً وسيآسيا أنظر الشكل رقم (٤/٢) .

الشكل (٤/٢) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر : البنك الدولي

إن تعظيم دور الموارد الحقيقية الجديدة كان يتتطلب منذ بداية إستخراج النفط في السودان مواصلة الجهود في البحث والتنقيب والإستثمار في إستخراج البترول في الشمال ، خاصة وكانت هنالك مؤشرات تلوح في الأفق بوجود توقعات ببداية نضوب إحتياطيات النفط في الحقول المستثمرة بدءاً من عام ٢٠١٢ ، وتنضب في منتصف العقد القادم ، كما إشرنا إليه من قبل . هذا إلى جانب المؤشرات الخاصة بخروج جزء كبير حوالي ٧٠٪ من موارد النفط من مفاصل الإقتصاد في حالة إختيار أهل الجنوب الإنفصال ، وذلك في ظل غياب العلاقات السلسة والمواتية بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية طيلة فترة تنفيذ بنود إتفاقية السلام الشامل . وكان من الواضح جداً أن هنالك دول ومنظمات معادية كانت تقوم بحياكة المؤامرات لتحقيق الإنفصال. ويؤكد ذلك رحلة رئيس دولة جنوب السودان إلى إسرائيل وتقديم الشكر لها على دعمها ومساعدتها في تحقيق الإنفصال . هذا ويلاحظ أنه وبعد تحقيق الإنفصال بدأ أعداء البلاد في التخطيط لجعل حكومة الجنوب مخلب قط لتنفيذ مؤامراتهم ، وجعل أراضي الجنوب مرتكزاً ومعبراً لإنطلاق المؤامرات لآثارة الفتن في السودان وتحقيق أهدافها لتفتيت أراضي ووحدة البلاد .

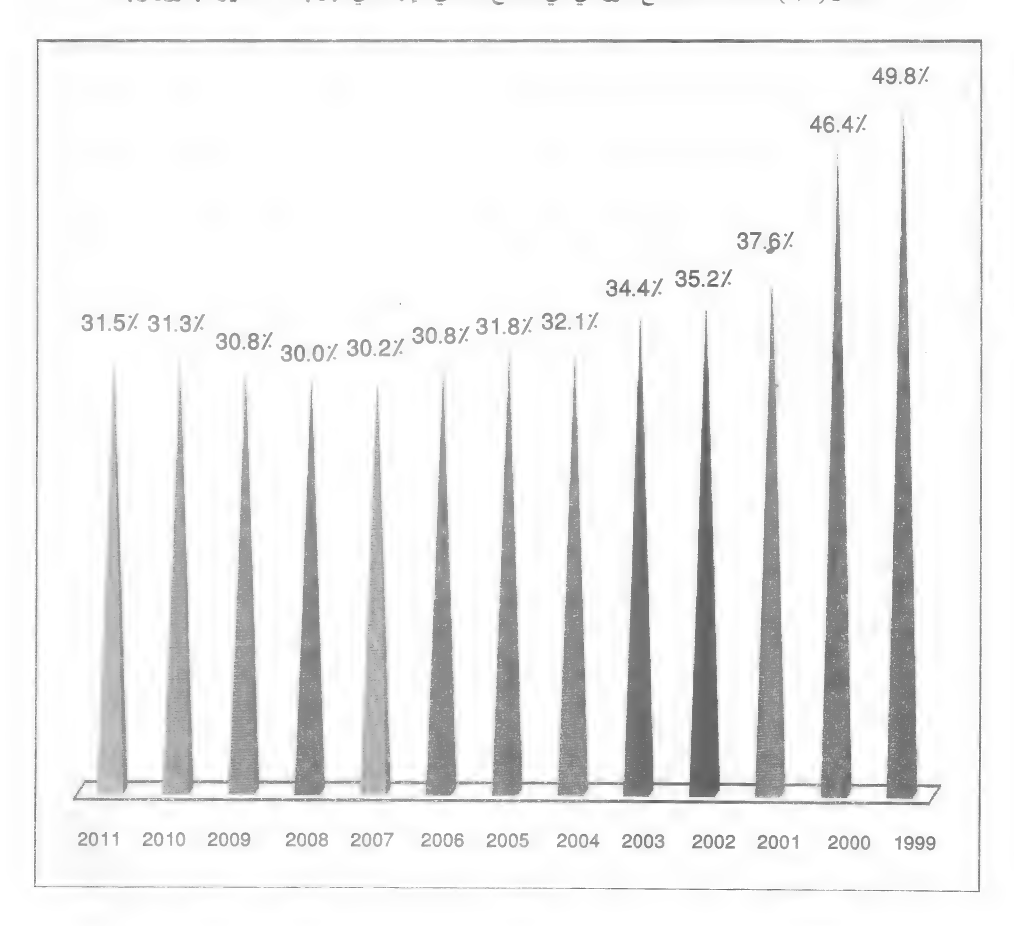
سوف يتناول هذا الكتاب في الأبواب القادمة إن شاء الله آثار المنهجية المتبعة في استخدام موارد البترول وسياسات المالية العامة على القطاعات الإقتصادية المختلفة والتي أدت إلى تعميق وتوسيع مستوى التفاوت بين الحضر والريف ، وبين أقاليم البلاد المختلفة ، وما ترتب على ذلك من إثارة للصراعات التي هددت أمن البلاد ووحدتها .

«الجدول رقم (٤/٣)» : مقارنة تطورات مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجماليّ قبل بدء تصدير البترول و بعده

البيان	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة
القطاع الزراعي	٪٤٩,٨	٪٤٦,٤	٪٣٧,٦	٪٣٥,٢	٪٣٤,٤	٪٣٢,١	٪٣١,٨	٪٣٠,٨	٪٣٠,٢	٪٣٠,٠	٪٣٠,٨	٪٣١,٣	٪٣١,٥

«المصدر: بنك السودان المركزى (السنوات ١٩٩٩+٢٠٠٠ تقرير العام ٢٠٠٠ والسنوات من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ تقرير العام ٢٠١٠+ تقرير العام ٢٠١١

الشكل (٤/٣) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قبل بدء تصدير البترول و بعده

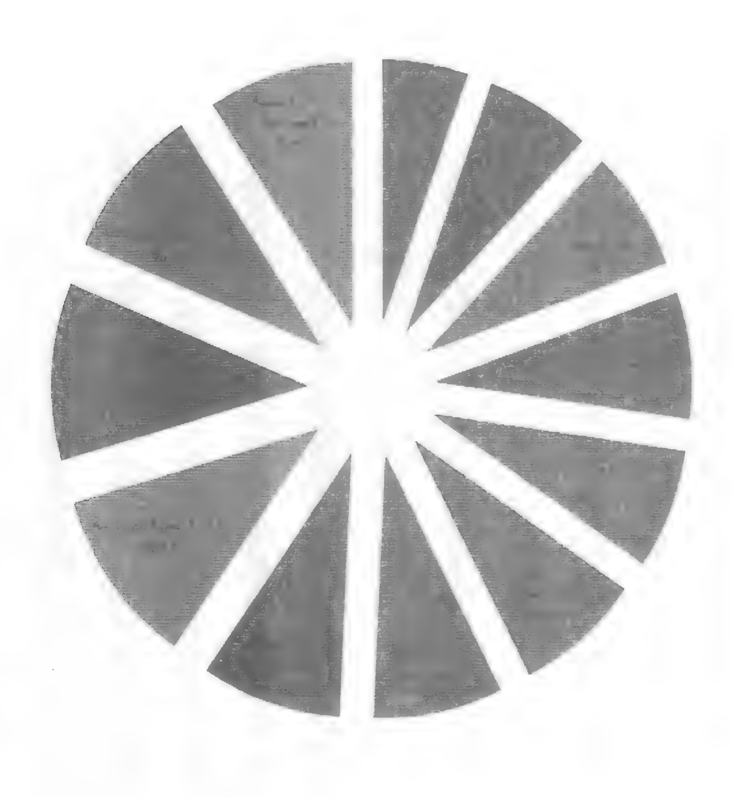


الجدول رقم (٤/٤)»: مقارنة تطورات مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي قبل بدء تصدير البترول و بعده *

البيان	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة
القطاع الصناعي	٪١٤.٦	٪١٨.٠٠	٪١٩.٩٠	٪٢٠.٨٠	٪١٩.٨٠	٪٢١.٤٠	٪٢٢.٠٠	٪٢٣.٧٠	٪٢٩,٢٠	٪٢٩,٢٠	٪٢٥,٦٠	٪٢٤,٧٠

المصدر: بنك السودان المركزي

الشكل (٤/٤) مقارنة تطورات مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي قبل بدء تصدير البترول و بعده



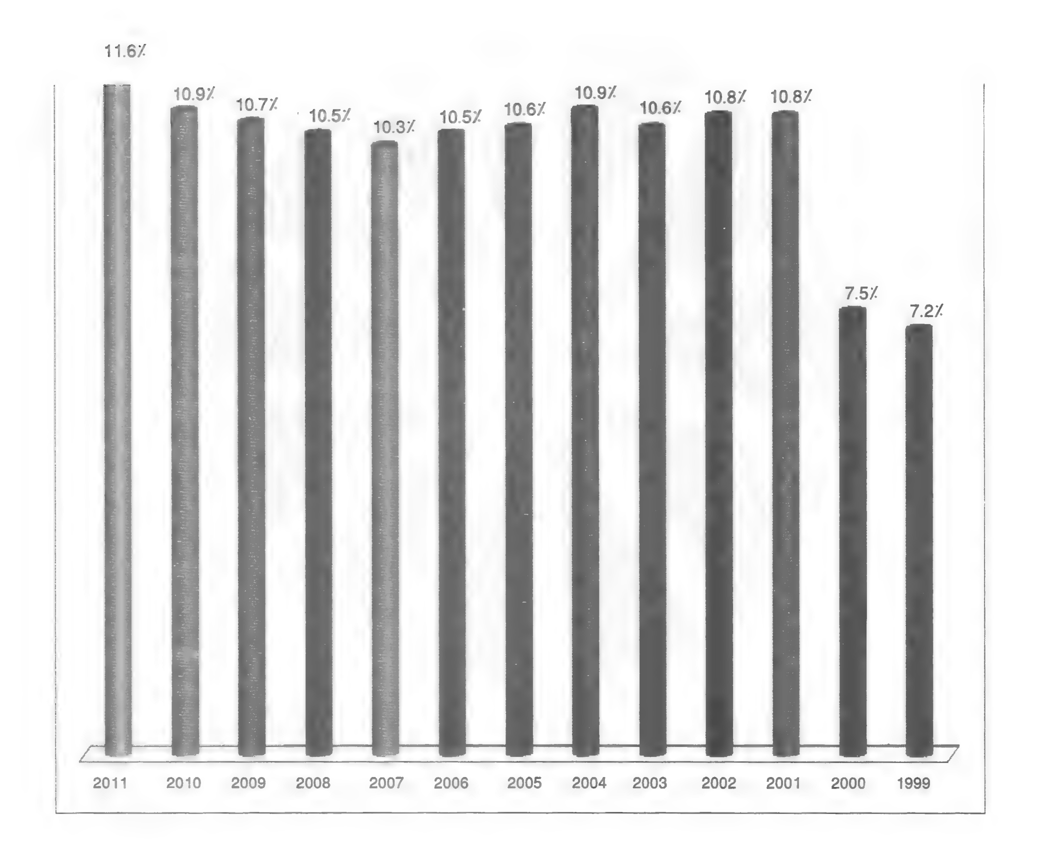
* ملوحظة : يتكون القطاع الصناعي إلى جانب قطاع الصناعة التحويلية من قطاعات الكهرباء والتشييد والبترول

« الجدول رقم (٤/٥)»: مقارنة تطورات مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي قبل بدء تصدير البترول و بعده

البيان	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	نسبة المساهمة
الصناعة التحويلية	٧,٢ ٪	٧,٥ ٪	١٠,٨ ٪	١٠,٨ ٪	١٠,٦ ٪	١٠,٩ ٪	١٠,٦ ٪	١٠,٥ ٪	١٠,٣ ٪	١٠,٥ ٪	١٠,٧ ٪	١١,٠ ٪	١١,٦ ٪

المصدر: بنك السودان المركزي تقرير العامين ٢٠١٠، ٢٠١١ م

الشكل (٤/٥) مقارنة تطورات مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الأجمالي قبل بدء تصدير البترول و بعده



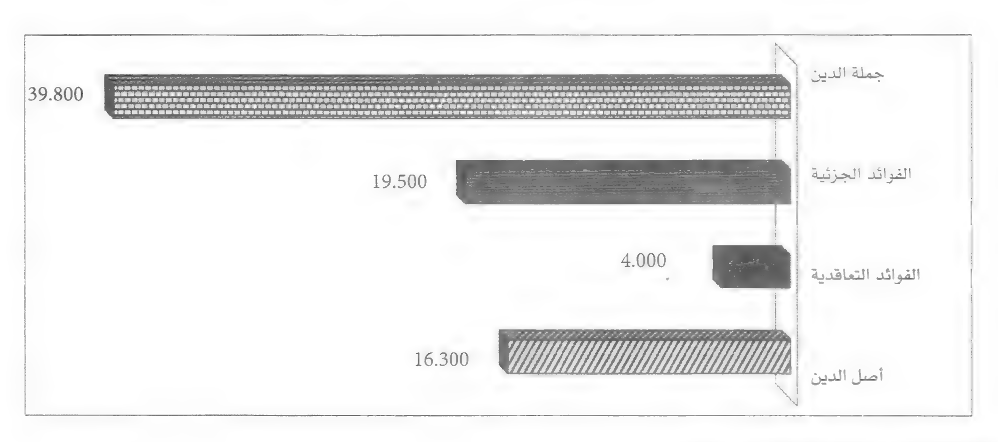
٥- مشكلة الديون الخارجية

مشكلة الديون ا لخارجية

مقدمة:

تمثل مشكلة ديون السودان الخارجية إحدى التحديات التي تفرض نفسها على الرؤية المستقبلية والتي يجب تجاوزها لإرساء الأرضية الراسخة والبيئة المواتية والداعمة لاستدامة النمو الإقتصادي العالي . يمثل تراكم الديون الخارجية عائقاً رئيسياً أمام الدولة في مواجهة الصدمات المالية والإختلال في هيكل الإقتصاد ، خاصةً وقد تجاوزت الديون الخارجية المتراكمة مستوى الاستدامة ، إذ بدأ تراكم أصل الدين والفوائد التعاقدية والجزائية مع بروز أزمة الديون الدولية في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي وتوقف تدفقات القروض الجديدة ، حيث بلغ حجم مديونية السودان في عام ١٩٩٣ مبلغ ١٦,٣٢١ مليون دولاراً ، وتمثل الفوائد الجزائية والتعاقدية أكثر من ٧٠٪ من اصل الدين البالغ ٧,٢٣٤ مليون دولاراً إنذاك . ونسبة لتوقف تدفقات القروض من المؤسسات الدولية والإقليمية والدول المانحة توقفت مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبنيات التحتية ، وتباطأت عمليات تنفيذ المشروعات الممولة من تلك القروض فأثر ذلك تاثيراً مباشراً على قدرة البلاد على تسديد تلك الإلتزامات مما أدى إلى تفاقم مشكلة استدامة الديون المتراكمة حتي بلغت جملة الديون في نهاية عام ٢٠١٠م ٣٧,٨٠٥ مليون دولاراً ، وإرتفعت إلى ٣٩,٨٠٠ مليون دولار بنهاية عام ٢٠١١م . وجلها فوائد وعقوبات عن التأخير حيث بلغ أصل الديون ١٦,٣٠٠ مليون دولار والباقي عبارة عن الفوائد حسبما يوضحه الشكل (٥/١) .

الشكل (٥/١) السودان: إجمالي الدين الخارجي ومكوناته في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م



المصدر: تقرير بنك السودان للعام ٢٠١١م

لقد أعاق تفاقم مشكلة متأخرات الديون المتراكمة والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية تدفقات القروض من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والدول المانحة، كما حال دون الإستفادة من المبادرات الدولية في المحاور الإقتصادية والإجتماعية، ومن القروض والمعونات السلعية التي كانت تتدفق على البلاد قبل نشوء أزمة الديون وبداية العقوبات الإقتصادية والسياسية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية . هذا وقد أدى تفاقم مشكلة الديون الخارجية وإنحسار تدفقات القروض الميسرة والمعونات من مصادر التمويل الدولية إلى لجوء البلاد إلى مصادر التمويل قصير المدى وبفوائد عالية مما أدى إلى مزيد من تفاقم مشكلة الديون، إلى جانب اللجوء إلى السياسات المالية العامة التي لا تتفق مع أهداف تحقيق واستدامة الإستقرار والنمو الإقتصادي والمتوازن في القطاعات الإقتصادية والإجتماعية ، وذلك بسبب توجيه الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص إلى القطاع العام Crowding Out من خلال عمليات إطفاء العجز المالي الذي يفرزه تراجع الموارد الخارجية . لذا يشكل استمرار موقف الديون الخارجية مصدراً خطيراً للإختلال في موقف الحسابين الداخلي والخارجي ، ويعرض الإقتصاد الوطني إلى مخاطر أزمات إقتصادية غير محسوبة ، مما يؤدي إلى إضعاف قدرة البلاد على تحقيق أهدافها في تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة ومتوازنة ومستدامة . هذا إلى جانب تعريض البلاد إلى مخاطر الأزمات السياسية وإلى مزيد من تفاقم المشاكل الأمنية التي يواجهها السودان الان بسبب قصور الدولة في تحقيق نمو شامل ومتوازن . ومن ثم يعتبر البحث عن الوسائل المساعدة في حل مشكلة الديون الخارجية أسبقية متقدمة ، خاصة في ظل المآلات التي طرأت بعد إنفصال الجنوب وخروج جزء كبير من موارد النفط من مفاصل الإقتصاد الوطني محدثاً ضغوطاً خطيرة على الحسابين الداخلي والخارجي والتي أفضت إلى بروز صدمة مالية وإختلال في التوازن الكلي والقطاعي في الإقتصاد.

العوامل التي أدت إلى تراكم الديون

أولاً العوامل ا لخارجية :

توقفت تدفقات القروض والمعونات إلى دول العالم الثالث بعد بروز الأزمة الإقتصادية التي تفجرت في الدول الصناعية في بداية الثمانينيات إثر ارتفاع أسعار النفط للمرة الثانية خلال عقد واحد (١٩٧٣-١٩٨٢) ونتيجة للتحولات السياسية في العلاقات بين المعسكرين الغربي الرأسمالي والإشتراكي بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي ونهاية الحرب الباردة ، وبالتالي توقف عمليات استقطاب دول العالم الثالث من قبل المعسكرين في ظل الحرب البارده. فقد إستفادت الدول النامية من تلك المنافسة والإستقطاب في تدفقات القروض الميسرة والمعونات المالية والفنية والغذائية من قطبي الحرب الباردة .

بتوقف تلك المساعدات توقفت المشروعات المرتبطة بالتمويل من القروض والمساعدات المالية والعينية الأجنبية . وأفضى ذلك الوضع إلى تباطؤ وتراجع عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول النامية مما أدى إلى عجزها عن مقابلة الإلتزامات نحو خدمة الديون . وتفاقمت مشكلة ديون الدول النامية بسبب تراكم الفوائد التعاقدية والجزائية .

بدأت العقوبات الإقتصادية على السودان عام ١٩٨٨ في إطار العقوبات المتصلة بالديون العالمية المتعثرة . وتوقف بمقتضي تلك العقوبات تدفق القروض الميسرة والمنح. وتفاقمت العقوبات الأمريكية بعد صدور قرار وزارة الخارجية الأمريكية عام ١٩٩٦م والذي قضي بمنع التسهيلات والقروض والمنح المالية والثقافية . كما أمر الكونقرس في عام ٢٠٠٣م باستمرار الحظر بما في ذلك المساعدات الإنسانية . وتوالت العقوبات وأُضيف أسم السودان إلى قائمة الدول الداعمة للإرهاب وأُضيفت بذلك العقوبات الشاملة على السودان .

إن الأوامر التي تصدر من وزارة الخارجية الأمريكية قابلة للمراجعة سنوياً ، بينما لا تتم مراجعة الأوامر التي تصدر من الكونقرس الأمريكي إلا بقرار منه . ومن أخطر القرارات التي أصدرها الكونقرس القرار الخاص بمنع ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية لدي المنظمات المالية الدولية من التصويت لصالح آية دولة مدرجة في قائمة الدول الراعية للإرهاب . ويمثل ذلك عقبة كبري أمام السودان في إعفاء الديون وجدولتها في المؤسسات التي تتمتع فيها الولايات المتحدة الأمريكية بأصوات راجحة أو بحق النقض.

تدهورت العلاقات السياسية بين السودان والدول الغربية المانحة بعد تعرض البلاد إلى العقوبات الإقتصادية والسياسية التي فرضتها الولايات المتحدة على السودان عام ١٩٩٦، بالاضافة إلى المشاكل الأمنية والسياسية التي شهدها السودان في جنوب البلاد ودارفور وشرق السودان من جراء تدويل تلك القضايا في مجلس ألامن والمحافل والمنظمات الدولية الأخرى . لقد أدت تلك المتغيرات والصراعات الداخلية إلى تشويه سمعة السودان في المحافل الدولية مما حرم السودان من فرص الوصول إلى أسواق المال العالمية والإستفادة من مخرجات المبادرات الدولية .

كما حالت تلك التطورات دون إستفادة السودان من المبادرات الدولية المتعلقة بمعالجة الديون الخارجية والمعونات الإنسانية المخصصة لمحاربة الفقر والقضايا الإنسانية الأخرى، بالرغم ان السودان يعتبر مؤهلاً للإستفادة من مخرجات تلك المبادرات لإستيفائه معظم المعايير الفنية والشروط المؤهلة لها ، مثل الشروط الإقتصادية والهيكلية التي تتطلبها العلاقات مع البنك والصندوق الدوليين (Track Record) ، وشروط استدامة الدين مثل نسبة متاخرات الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP وإلى موارد الصادرات ومستوى الفقر في البلاد وتنفيذ إصلاحات هيكلية وإقتصادية ومالية ... الخ .

ثانياً العوامل الداخلية :

١. الافتقار إلى التقيد بالأسس العلمية والمؤسسية في عمليات التفاوض حول شروط الإقتراض الخارجي والتعاقد عليها وفق سياسات واضحة خلال الفترة من أوائل السبعينيات إلى نهاية العقد ، وذلك لصدور قرار من مجلس الوزراء في ١٩٧٢/٢/٢٢م يقضي بتفويض الوزراء المختصين بالبحث عن القروض الخارجية والتعاقد عليها دون الحصول على موافقة وزير المالية والإقتصاد الوطني . وقد نتج عن ذلك التفويض دخول البلاد في إلتزامات قروض تمويل مشروعات غير مدروسة أو تتمتع بإسبقيات متفق عليها . هذا إلى جانب ضعف الكفاءة الإدارية والتنفيذية لاستخدام تلك الفروض ، والإفتقار إلى التنسيق بين المؤسسات المناط بها إدارة القروض وتنفيذ المشروعات مما أدى إلى عدم إتباع الإجراءات الصحيحة لتقييم المشروعات وإستيفاء شروط القرض . فقد أفضى ذلك الوضع إلى قصور المشروعات الممولة من تلك القروض في توليد الموارد المالية التي يمكن تخصيصها لمقابلة إلتزامات التمويل .

استمر ذلك الإختلال في سياسة الإقتراض الخارجي الذي بدأ في عام ١٩٧٢ بعد صدور قرار التفويض حتي صدور قانون الإجراءات المالية والمحاسبية عام ١٩٧٧ واللائحة المنبثقة عنه (لائحة النقد ألاجني ١٩٧٨) التي الزمت الوحدات المقترضة بوجوب حصول

موافقة وزير المالية قبل التوقيع على إتفاقية القرض . وشهدت تلك الفترة قيام عدد كبير من المشروعات التي فشلت في تحقيق أهدافها وتوليد الموارد المالية المساعدة على سداد إلتزامات القروض .

٢. أصبحت الديون المتراكمة غير مستدامة بسبب ارتفاع حجم الفوائد التعاقدية والجزائية المفروضة عليها بمقتضي بنود إتفاقيات القروض .

٣. ارتفاع حدود مخاطر الدولة (Country Risk) نتيجة لتراكم الديون وعجز الدولة على مقابلتها ، إلى جانب عدم الإستقرار الذي اتسم به الإقتصاد السوداني خلال معظم فترات تراكم الديون . لقد أضعفت تلك المخاطر قدرة البلاد على الإنفتاح على أسواق المال الخارجية والحصول على النقد الأجنبي . وقد أفضى ذلك إلى مزيد من التراجع في موقف النقد الاجنبي للبلاد ومزيد من الإختلال في الحساب الخارجي ومن خلاله إلى الإختلال في الحساب الداخلي.

تنامي عجز الميزانية العامة خاصة بعد توسع الإنفاق العام توسعاً كبيراً وإحداث عجز واسع تم تمويله بالإستدانة من النظام المصرفي أو الديون المحلية في شكل سندات حكومية أو ديون خدمات متراكمة ، وذلك على حساب نشاط القطاع الخاص مما أضعف قدرة القطاع الخاص على المساهمة في النشاط الإقتصادي وفق أهداف إستراتيجية الدولة في شأن إدارة الإقتصاد (كما سوف تتم الإشارة إلى ذلك في الباب التاسع من هذا الكتاب).

لقد تمخض عن هذه السياسات مزيد من التراجع في التنمية الإقتصادية ومزيد من التفاقم والقصور في قدرة الدولة على مواجهة إلتزامات الدين الخارجي .

مبادرات معالجة الديون

مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPCs

لجأت الدول والمنظمات العالمية إلى مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPCs عندما تطورت مشكلة الديون العالمية وأخذت تهدد الإقتصاد الدولي وفشلت المبادرات التقليدية في علاج مشكلة الديون.

وقام بتصميم هذه المبادرة في عام ١٩٩٦م البنك وصندوق النقد الدوليين وبمشاركة منظمات دولية عديدة . وتهدف هذه المبادرة إلى خفض ديون الدول التي تنطبق عليها شروط ومعايير المبادرة خلال فترة زمنية محددة إلى مستوى يمكن تلك الدول من سداد الدين دون حاجة إلى مساعدات خارجية حيث يصبح الدين عندئذٍ قابل للسداد (Sustainable) .

وتتميز هذه المبادرة عن المبادرات التقليدية ومبادرتي نادي باريس ونادي لندن بالشمولية إذ تشمل المبادرة معالجة ديون المؤسسات المالية الدولية ودول نادي باريس ونادي لندن وديون دول التعاون الثنائى.

الشروط المؤهلة للإستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPCs ومبادرة المؤسسات المالية الدولية:

مواجهة عدم استدامة الديون وتشمل مؤشرات ومعايير عدم الاستدامة ما يلى:

١. نسبة الدين إلى موارد الصادر١٠٠٪ .

٢. نسبة الدين إلى إيرادات الدولة ٢٠٠٪ .

٣. نسبة الدين إلى الناتج المحلي ٣٠٪ .

٢- الإتفاق مع صندوق النقد الدولي على تنفيذ برنامج إقتصادي وهيكلي متوسط المدى وتحقيق سجل أداء جيد Track Record .

٣- إعداد ورقة إستراتيجية قطرية لتخفيض الفقر .

٤- إتباع نهج الحكم الرشيد ، والديمقراطية والشفافية ، وحل كل المشاكل السياسية .

٥- إطفاء ديون المؤسسات المالية الدولية - صندوق النقد الدولي ، مجموعة البنك الدولي ، بنك التنمية الأفريقي وبنك الإستثمار الأوربي.

موقف السودان من تحقيق متطلبات التأهيل للإستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون

يعتبر السودان مؤهلا للإستفدة من مبادرات الدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPCs ومبادرة المؤسسات المالية الدولية السابق ذكرها .

فقد التزم السودان في الدخول في إتفاق مع صندوق النقد الدولي في برنامج إقتصادي وحقق أداء جيداً منذ عام ١٩٩٧م . وشمل ذلك البرنامج دفع أقساط محددة لإطفاء الفوائد على ديون الصندوق على السودان ، التي تنشأ سنوياً حتي لا يتجاوز حجم الدين مستوى عام بداية البرنامج أي يستمر الدين جاري Current .

كما استطاع أن ينهى الصراعات التي عانى منها حوالي نصف قرن بالتوقيع على إتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية في عام ٢٠٠٥م.

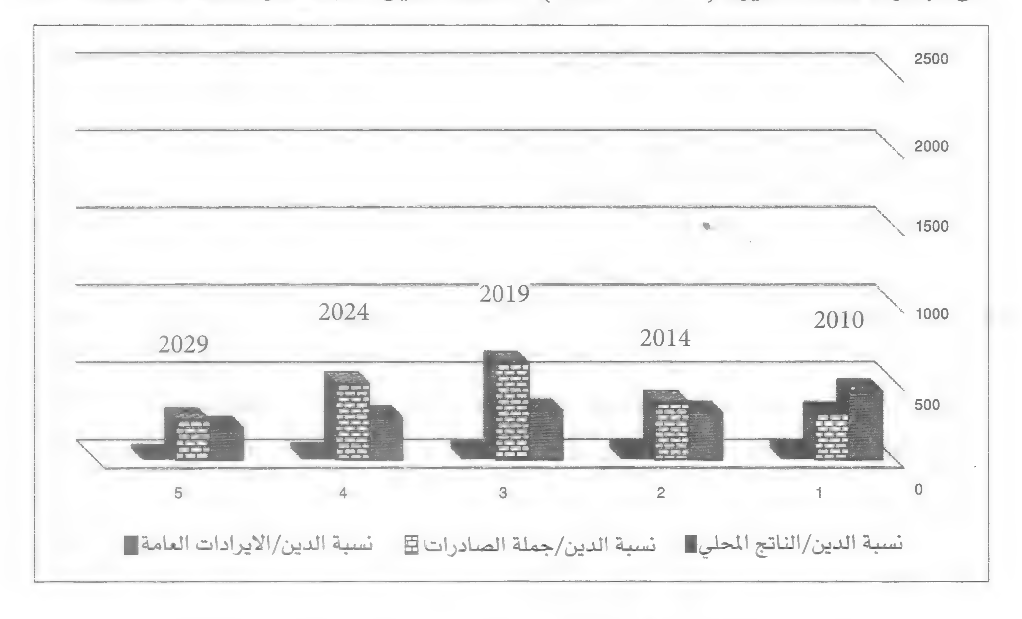
أما من الناحية الفنية فإن دين السودان يعتبر غير مستدام وأن كل المؤشرات الفنية تعتبر أعلى بكثير من مستوى الاستدامة ، حسب المعايير التي وضعها المجتمع الدولي . فقد بلغت نسبة الدين في عام ٢٠١٠م إلى الصادرات ٣١٨٪ و٤١٠٪ في عام ٢٠١١م ، مقابل مؤشر الاستدامة البالغ ١٠٠٪ ، وبلغت نسبة الدين إلى الإيرادات العامة في عام ٢٠١٠م ٤٥٦٪ و٤٤٨٪ في عام ٢٠١١م مقابل معيار الاستدامة البالغ ٢٠٠٪.

الجدول (٥/١) توقعات معدلات استدامة ديون السودان الخارجية في حالة عدم الإستفادة من مبادرات إعفاء الديون (٢٠٠٩ – ٢٠٢٩) – جملة الدين على أساس القيمة الحالية

	نسبة الدين / الإيرادات العامة	نسبة الدين / جملة الصادرات	نسبة الدين / الناتج المحلي
٢٠١٠	٤٣٨	٢٩٢	٥٥
٢٠١٤	٣٠٠	٣٦٥	٥٢
٢٠١٩	٣١٢	٦١٨	٤٥,٥
٢٠٢٤	٢٦٩,٤	٤٨٧	٣٥,٩
٢٠٢٩	٢٠٢,٦	٢٥٥	٢٥
مؤشر الإستدامة	٢٠٠٪	١٠٠٪	٣٠٪

المصدر : بنك السودان

الشكل (٥/٢) توقعات معدلات استدامة ديون السودان الخارجية في حالة عدم الإستفادة من مبادرات إعفاء الديون (٢٠٠٩ - ٢٠٢٩) - جملة الدين على أساس القيمة الحالية



بما أن مشروع إستراتيجية الحكومة المقترحة في توزيع الديون القائمة على السودان بينها وبين دولة الجنوب يتتضمن أن يتحمل السودان كل الديون فلا يتوقع ان تتغير استدامة الدين نتيجة لإنفصال الجنوب .

أما فيما يختص بالشرط الخاص بإعداد الورقة الإستراتيجية لتخفيض الفقر فقد سبق أن بدأ السودان في إعدادها منذ عام ١٩٩٩ وتقوم الجهات المختصة على تجديدها الآن لتتوائم مع الأوضاع المستجدة بعد إنفصال الجنوب .

مبادرة المؤسسات الدولية لاعفاء الديون:

طرحت هذه المبادرة عام ٢٠٠٥م بواسطة مجموعة الدول الكبري (الثمانية) (G8) . وتقوم المؤسسات الدولية ومجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الافريقي بإعفاء الديون بنسبة ١٠٠٪ للدول التي وصلت نقطة الإكتمال Completion Point . ومن الشروط المؤهلة لها أن يقل دخل الفرد عن ٣٨٠ دولار في العام بالإضافة إلى الشروط المؤهلة للإستفادة من مبادرة HIPCs للدول الفقيرة المثقلة بالديون.

مبادرة بنك التنمية الأفريقي:

تهدف هذه المبادرة إلى مساعدة الدول الافريقية التي أنهت صراعاتها الداخلية ، وذلك من خلال معالجة متأخرات ديونها المستحقة للبنك . ويتم العلاج عن طريق توزيع عبء متأخرات الديون بين صندوق مبادرة الدولة الخارجة من الصراعات الداخلية والمجتمع الدولي . وتتحمل الدول الخارجة من النزاعات الثلث .

مبادرة نادي باريس :

نادي باريس محفل غير رسمي ولا يعتبر منظمة دولية . وينحصر إطار عمله في الديون الدولية السيادية أو ديون مضمونة من قبل دولة ، ولا تعتبر الإتفاقيات التي توقع عليها الدول ملزمة قانوناً ولكنها إلتزامات أدبية (Gentleman Agreement) . ومنذ عام ١٩٥٦ أبرمت الدول الدائنة الأعضاء في النادي ما يزيد على ٤٢٣ إتفاقية تتعلق بـ ٨٨ دولة مدينة ، ومنذ عام ١٩٥٦ بلغ مجموع الدين المغطى في هذه الاتفاقيات ٥٥٦ مليار دولار[٦] .

تشمل أهداف نادي باريس ما يلي:

١. تجميع متأخرات الديون القائمة في العالم .

٢. مراعاة المساواة بين الدائنين في التعامل حول علاج الديون.

٣. العمل على جعل الديون مستدامة (Sustainable) وتحقيق النمو الإقتصادي في العالم.

٤. المساهمة في حل مشكلة أزمات الديون العالمية .

المبادئ الأساسيه لعمل نادي باريس :

١. معالجة الديون ، كل حالة على حدة وحسب قدرة الدولة المدينة على الدفع .

٢. يتم الإتفاق بالإجماع ، وعلى ألا يتعارض القرار الذي يتخذه النادي مع مصلحة أية دولة من الدول الأعضاء .

٣. من شروط النظر في جدولة أي دين وجود برنامج إصلاحي للإقتصاد الكلي .

٦ المصدر : موقع نادي باريس www.clubdeparis.org.

٤. مراعاة التنسيق في عمليات الجدولة بين كل الدائنين .

٥. مقارنة معالجة الديون بالحـالات التي تتم في نادي لندن أو محفل آخـر.

٦. يتم النظر في طلبات إعادة الجدولة للطلبات التي تقدم بواسطة صندوق النقد الدولي فقط وفي إطار برنامج متفق عليه مع الصندوق .

٧. نادي باريس يعتمد في إدارة وإصـدار شروطه بواسـطة أجهزة صندوق النقد الدولي . ووفق شروط الصندوق في معالجة ديونه .

موقف السودان في التعامل مع نادي باريس:

لم يوفق السودان في الإلتزام بالإيفاء بشروط إتفاقيات جدولة ديون نادي باريس التي أبرمها ، وبالتالي لم يستفد من مبادراته . إذ تم توقيع الإتفاقية الأولى في نوفمبر عام ١٩٧٩ . تختص تلك الإتفاقية بإعادة جدولة المتأخرات في ١٩٧٩/٩/٣٠م ، وكان أمر التفاوض يتم مع كل دولة على حدة حسب نظم نادي باريس. وتم التوقيع على باريس الثانية في عام ١٩٨١م وغطت هذه الإتفاقية المتأخرات خلال الفترة ١٩٨١/٧/١ حتى ١٩٨٢/١٢/٣١م . كما تم التوقيع على إتفاقية نادي باريس الثالثة في فبراير١٩٨٣م وتغطى تلك الإتفاقية المتأخرات للفترة من ١٩٨٣/١/١ حتي ١٩٨٥/١٢/٣١م زائداً المتأخرات من اتفاقيتي باريس الأولي والثانية ، كما تم توقيع إتفاقية نادي باريس الرابعة في مايو١٩٨٤م .

أدى عدم التزام السودان بشروط إتفاقيات نادي باريس الأربع إلى ارتفاع تكلفه الدين بسبب استحقاق فوائد إضافية عند حلول الديون الإضافية.

بما أن نادي باريس ينظر عادة فقط في طلبات إعادة الجدولة المؤيدة من قبل صندوق النقد الدولي الذي يعتبر المرجعية الأساسية للدول الدائنة في اتخاذ قراراتها حول الموافقة على الجدولة ، لم تستمر محاولات السودان في جدولة ديون نادي باريس لأن البرامج التي كان يرشحها صندوق النقد الدولي لم تكن ملائمة مع ظروف البلاد. أذ ارتكزت تلك البرامج على تقليص الإنفاق العام وزيادة الإيرادات في حين أن توقف تدفقات القروض أدى إلى ضعف النمو الإقتصادي وتوسع الفجوة الداخلية والخارجية ، وارتفاع العجز في موارد النقد الاجنبي ، مما حال دون قدرة السودان على الإلتزام بخدمة تلك الديون . ومن جهة أخرى فإن تدهور علاقات السودان مع صندوق النقد الدولي أدى إلى تراكم ديون الصندوق وإلى صدور قرار من المجلس التنفيذي للصندوق بتعليق عضوية السودان فيه

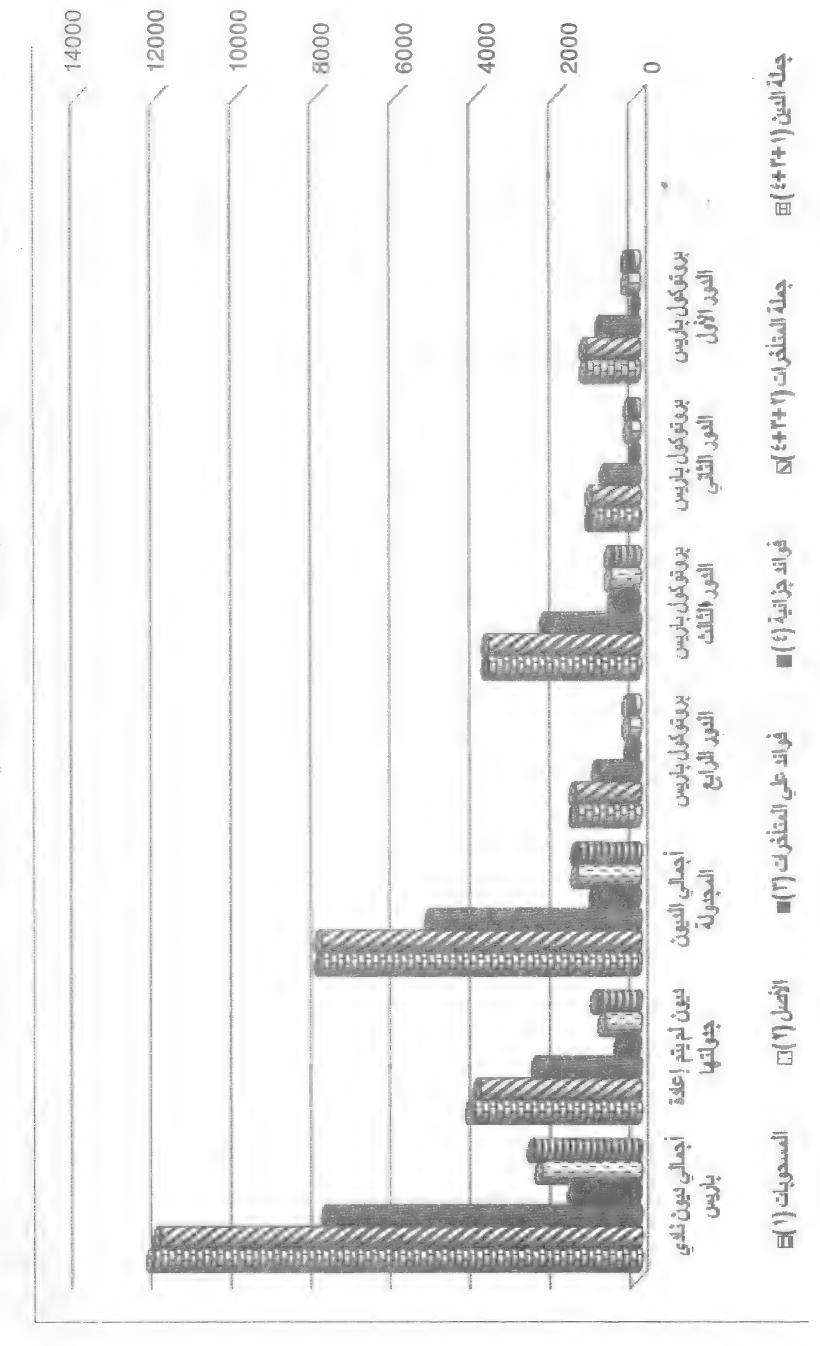
تمهيداً لطرده وبالتالي لم يعد السودان مؤهلاً للإستفادة من تزكية الصندوق إلى نادي باريس لإعادة هيكلة الديون .

الجدول (٢/ ٥) إجمالي ديون دائني نادي باريس كما في ٢٠١٠م (بالمليون دولار)

الوصف	المسحوبات (١)	الأصل (٢)	فوائد على المتأخرات (٣)	فوائد جزائية (٤)	جملة المتأخرات (٢+٣+٤)	جملة الدين (١+٣+٤)
إعادة جدولة ديون نادي باريس:						
بروتوكول باريس الأول	٣٠٧	٣٠٧	٨١	٩٦٤	١,٣٥٢	١,٣٥٢
بروتوكول باريس الثاني	٢٤٥	٢٤٥	١١٧	٨٥٨	١,٢٢٠	١,٢٢٠
بروتوكول باريس الثالث	٧٤٨	٧٤٨	٦٩٣	٢,٣٧٩	٣,٨٢٠	٣,٨٢٠
بروتوكول باريس الرابع	٢٩٢	٢٩٢	٢٧٦	١,٠٦٤	١,٦٣٢	١,٦٣٢
إجمالي الديون المجدولة	١,٥٩٢	١,٥٩٢	١,١٦٧	٥,٢٦٥	٨,٠٢٤	٨,٠٢٤
ديون لم يتم إعادة جدولتها	١,١٠٠	٩١٠	٥٤٤	٢,٥٩٣	٤,٠٤٧	٤,٢٣٧
إجمالي ديون نادي باريس *	٢,٦٩٢	٢,٥٠٢	١,٧١١	٧,٨٥٨	١٢,٠٧١	١٢,٢٦١

المصدر : بنك السودان

*لايشمل إجمالي ديون نادي باريس الديون التي تمت إعادة جدولتها


الشكل (٣/٥) إجمالي ديون دائني نادي باريس كما في ٢٠١٠م (بالمليون دولار)
14000
12000
10000
8000
6000
4000
2000
0
إجمالي ديون نادي باريس
ديون لم يتم إعادة جدولتها
أجمالي الديون المجدولة
بروتوكول باريس الدور الرابع
بروتوكول باريس الدور الثالث
بروتوكول باريس الدور الثاني
بروتوكول باريس الدور الأول
السحوبات (١)
الأصل (٢)
فوائد على المتأخرات (٣)
فوائد جزائية (٤)
جملة المتأخرات (٢+٣+٤)
جملة الدين (١+٣+٤)

نادي لندن:

يعتبر نادي لندن محفلاً تعالج فيه متأخرات ديون البنوك التجارية الدولية . ويتم علاج الدين في النادي عن طريق التفاوض حول إعادة تمويل متأخرات الديون في البنوك التجارية الدائنة .

قام السودان بتوقيع إتفاقية إعادة التمويل مع البنوك التجارية الدائنة لسداد مستحقاتها في ١٩٧٩/١٢/٣١م وشملت الإتفاقية متأخرات ديون البنوك التجارية على السودان حتى ١٩٧٩/١٢/٣١م . وبلغت متأخرات الديون حتى ذلك التاريخ مبلغ ٥٥٤ مليون دولار تدفع خلال سبعة أعوام ، منها ثلاثة أعوام فترة سماح وبأسعار فائدة قدرها ١,٧٥٪ . وقد جري إجراء عده تعديلات على هذه الإتفاقية ، آخرها كان في أكتوبر ١٩٨٥م . ونسبةً لقصر فترة السداد التي حددتها تلك الإتفاقية لم يتمكن السودان من الإلتزام بتنفيذ شروط تلك الإتفاقية أيضاً.

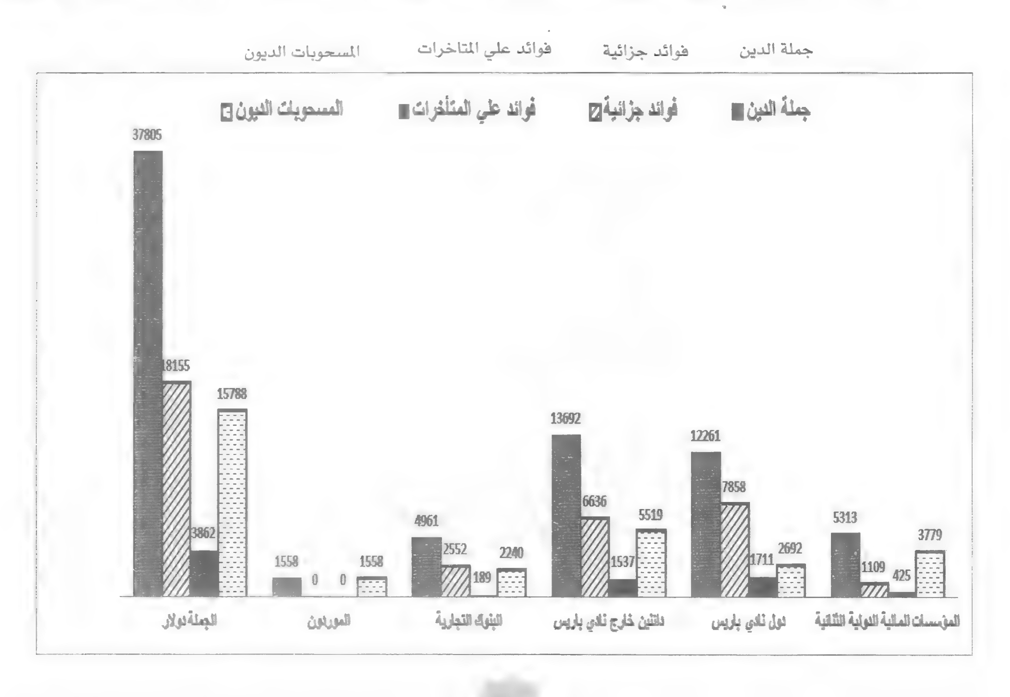
نسبةً للعوامل الخارجية والداخلية أعلاه وفشل السودان في الإيفاء بشروط إتفاقيات نادي باريس ونادي لندن إستمرت تراكمات الديون الخارجية حتى بلغت ٣٧,٨٠٥ مليون دولاراً في نهاية عام ٢٠١٠م منها ١٥,٧٨٨ مليون دولار تمثل أصل الدين أنظر الجدول رقم (٥/٥) .

الجدول (٥/٣) إجمالي الديون الخارجية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م (بالمليون دولار)

تبويب الدائنين	المسحوبات الديون	فوائد على المتأخرات	فوائد جزائية	جملة الدين
المؤسسات المالية الدولية الثنائية	٣,٧٧٩	٤٢٥	١,١٠٩	٥,٣١٣
دول نادي باريس	٢,٦٩٢	١,٧١١	٧,٨٥٨	١٢,٢٦١
دائنين خارج نادي باريس	٥,٥١٩	١,٥٣٧	٦,٦٣٦	١٣,٦٩٢
البنوك التجارية	٢,٢٤٠	١٨٩	٢,٥٥٢	٤,٩٦١
الموردون	١,٥٥٨	–	–	١,٥٥٨
الجملة دولار	١٥,٧٨٨	٣,٨٦٢	١٨,١٥٥	٣٧,٨٠٥

المصدر: بنك السودان

الشكل (٥/٤) إجمالي الديون الخارجية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م (بالمليون دولار)

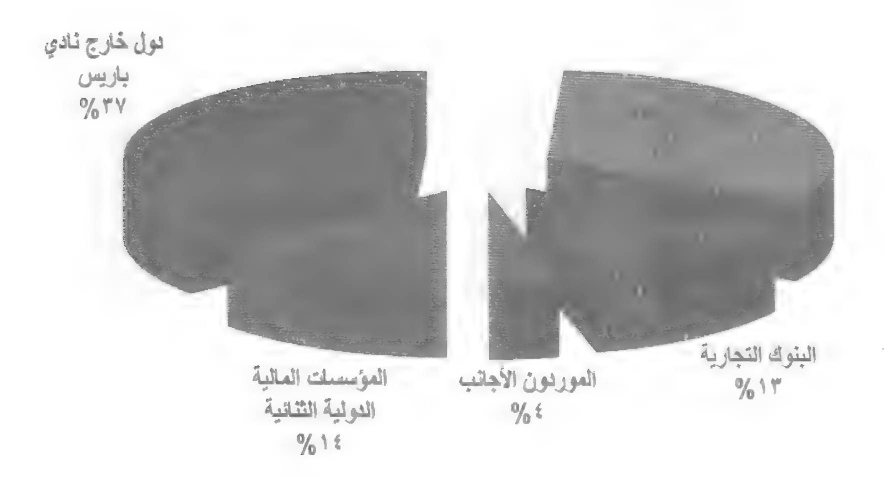


الجدول (٥/٤) إجمالي الديون الخارجية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م (بالمليون دولار)

تبويب الدائنين	جملة الدين	جملة الدين
المؤسسات المالية الدولية الثنائية	٥,٤٩٧	٪١٣,٨
دول نادي باريس	١٤,٧٧٠	٪٣٧,٢
دائنين خارج نادي باريس	١٢,٨٩٥	٪٣٢,٤
البنوك التجارية	٥,٠٧٣	٪١٢,٧
الموردون	١,٥٦٥	٪٣,٩
الجملة دولار	٣٩,٨٠٠	٪١٠٠

المصدر : تقرير بنك السودان للعام٢٠١١م

الشكل (٥/٥) إجمالي الديون الخارجية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م (بالمليون دولار)

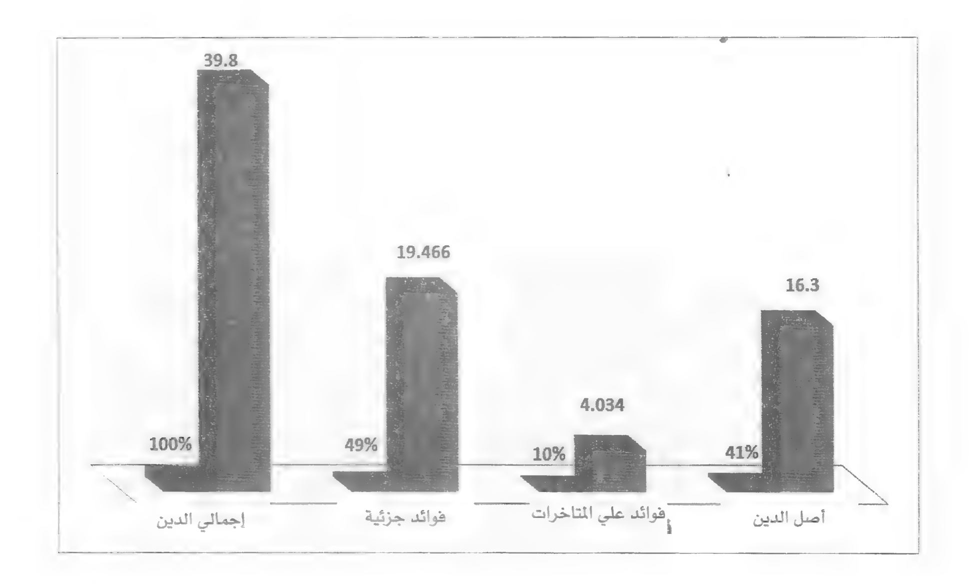


الجدول (٥/٥) تحليل مكونات الديون (٪) كما في ٣١ ديسمبر٢٠١١م (بالمليون دولار)

أصل الدين	فوائد على المتاخرات	فوائد جزائية	إجمالي الدين
١٦,٣٠٠	٤,٠٣٤	١٩,٤٦٦	٣٩,٨٠٠
٪٤١	٪١٠	٪٤٩	٪١٠٠

المصدر : تقرير بنك السودان للعام٢٠١١م

الشكل (٥/٦) تحليل مكونات الديون (%) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م (بالمليون دولار)



الجدول (٦/٥) إجمالي الديون الخارجية للفترة ٢٠٠٦- ٢٠١١م (بالمليون الدولارات)

٢٠٠٦

الوصف	أصل الدين القائم	الفوائد التعاقدية	الفوائد الجزائية	أجمالي الدين	النسبة المئوية
المؤسسات المالية الدولية الثنائية	٣،٣٢٥	١،١٢٧	٢٩٨	٤،٧٥٠	٪١٧
دول خارج نادي باريس	٤،٤٩١	١،٢٦٥	٤،٣١٩	١٠،٠٧٥	٪٣٥
دول نادي باريس	٢،٤٠٥	١،٤٧٤	٥،٢٧٨	٩،١٥٧	٪٣٢
البنوك التجارية	١،٧٧٤	٢٤٠	١،٦٣١	٣،٦٤٥	٪١٣
الموردون الأجانب	٨٣٠	–	–	٨٣٠	٪٣
الأجمالي	١٢،٨٢٥	٤،١٠٦	١١،٥٢٦	٢٨،٤٥٧	٪١٠٠

٢٠٠٧

الوصف	أصل الدين القائم	الفوائد التعاقدية	الفوائد الجزائية	أجمالي الدين	النسبة المئوية
المؤسسات المالية الدولية الثنائية	٣،٥٦٧	١،٢٠٢	٣١٥	٥،٠٨٤	٪١٦
دول خارج نادي باريس	٤،٩٦٧	١،٤١٢	٥،٢٠٧	١١،٥٨٦	٪٣٦
دول نادي باريس	٢،٥٣٠	١،٦٤٢	٦،١٧٣	١٠،٣٤٥	٪٣٢
البنوك التجارية	١،٨٥٤	١٩٨	١،٨٣٦	٣،٨٨٨	٪١٢
الموردون الأجانب	٩٧٠	–	–	٩٧٠	٪٣
الأجمالي	١٣،٨٨٨	٤،٤٥٤	١٣،٥٣١	٣١،٨٧٣	٪١٠٠

٢٠٠٨

الوصف	أصل الدين القائم	الفوائد التعاقدية	الفوائد الجزائية	أجمالي الدين	النسبة المئوية
المؤسسات المالية الدولية الثنائية	٣،٦٣٥	١،٢١٣	٤٣٠	٥،٢٧٨	٪١٦
دول خارج نادي باريس	٥،٠٦٢	١،٤٥٢	٥،٦٤٦	١٢،١٦٠	٪٣٦
دول نادي باريس	٢،٤٢٥	١،٥٥٢	٦،٥٢٥	١٠،٥٠٢	٪٣١
البنوك التجارية	١،٩٦٧	٢٠٧	٢،٠٣٥	٤،٢٠٩	٪١٣
الموردون الأجانب	١،٣٩٣		–	١،٣٩٣	٪٤
الاجمالي	١٤،٤٨٢	٤،٤٢٤	١٤،٦٣٦	٣٣،٥٤٢	٪١٠٠

٢٠٠٩

الوصف	أصل الدين القائم	الفوائد التعاقدية	الفوائد الجزائية	أجمالي الدين	النسبة المئوية
المؤسسات المالية الدولية الثنائية	٣،٧٦٠	٤١٦	١،١٢١	٥،٢٩٧	٪١٥
دول خارج نادي باريس	٥،٧٢٨	١،٥٠٦	٦،٠٦٣	١٣،٢٩٧	٪٣٧
دول نادي باريس	٢،٤٦٩	١،٥٩٧	٧،١٦٧	١١،٢٣٣	٪٣١
البنوك التجارية	٢،٠٩٣	٣٠٢	٢،١٠٨	٤،٥٠٣	٪١٣
الموردون الأجانب	١،٣٥٧	–	–	١،٣٥٧	٪٤
الأجمالي	١٥،٤٠٧	٣،٨٢١	١٦،٤٥٩	٣٥،٦٨٧	٪١٠٠

٢٠١٠

الوصف	أصل الدين القائم	الفوائد التعاقدية	الفوائد الجزائية	أجمالي الدين	النسبة المئوية
المؤسسات المالية الدولية الثنائية	٣،٧٧٩	٤٢٥	١،١٠٩	٥،٣١٣	٪١٤
دول خارج نادي باريس	٥،٥١٩	١،٥٣٧	٦،٦٣٦	١٣،٦٩٢	٪٣٦
دول نادي باريس	٢،٦٩٢	١،٧١١	٧،٨٥٨	١٢،٢٦١	٪٣٢
البنوك التجارية	٢،٢٤٠	١٨٩	٢،٥٥٢	٤،٩٨١	٪١٣
الموردون الأجانب	١،٥٥٨	٠	٠	١،٥٥٨	٪٤
الأجمالي	١٥،٧٨٨	٣،٨٦٢	١٨،١٥٥	٣٧،٨٠٥	٪١٠٠

٢٠١١

الوصف	أصل الدين القائم	الفوائد التعاقدية	الفوائد الجزائية	أجمالي الدين	النسبة المئوية
المؤسسات المالية الدولية الثنائية	٣،٩٣٨	٤٤٣	١،١١٦	٥،٤٩٧	٪١٤
دول خارج نادي باريس	٥،٨٦٩	١،٦٢٤	٧،٢٧٧	١٤،٧٧٠	٪٣٧
دول نادي باريس	٢،٦٨٦	١،٧٢٦	٨،٤٨٣	١٢،٨٩٥	٪٣٢
البنوك التجارية	٢،٢٤٢	٢٤١	٢،٥٩٠	٥،٠٧٣	٪١٣
الموردون الأجانب	١،٥٦٥	٠	٠	١،٥٦٥	٪٤
الأجمالي	١٦،٣٠٠	٤،٠٣٤	١٩،٤٦٦	٣٩،٨٠٠	٪١٠٠

إستراتيجية السودان لعلاج مشكلة الديون ا لخارجية :

كان السودان يحتل وضعا متميزاً بين الدول النامية في الحصول على المعونات والقروض الخارجية الميسرة قبل بروز أزمة الديون العالمية في منتصف الثمانينات من القرن الماضي . إذ حظي السودان بتدفقات كبيرة ومتواصلة من القروض الميسرة من المؤسسات المالية الدولية، مثل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية الإقليمية والقطرية والعربية ، ومن الدول الغربية مثل أمريكا وبريطانيا والمانيا ، والدول العربية مثل السعودية والكويت والإمارات .

وقد استغلت البلاد تلك التدفقات في دعم ميزان المدفوعات وتنمية البنيات الأساسية والمعدات والسلع الإستهلاكية . وببروز أزمة الديون العالمية في الثمانينات من القرن الماضي تراجعت تلك التدفقات ، وعجزت البلاد عن مواصلة تنفيذ كثير من المشروعات الهامة ، وتوقفت المعونات السلعية والقروض المستخدمة في دعم ميزان المدفوعات وتراجعت قدرة البلاد على مواجهة إلتزامات سداد تلك القروض ، فتفاقمت متأخرات الديون بسبب مضاعفة حجم الفوائد على أصل الديون والفوائد الجزائية على المتأخرات . فقد ارتفع حجم جملة إلتزاماتَ الدين من ١٦,٣ مليون دولار في عام ١٩٩٩م إلى حوالي ٣٧,٨٠٥ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٠م. وقد بلغت جملة أصل الدين حوالي ١٥,٧٨٨ مليون دولار . كما بلغت جملة الفوائد الجزائية والتعاقدية مبلغ ٢٢,٠١٧ مليون دولار أي حوالي ٥٨٪ من جملة الدين ، وتمثل الفوائد الجزائية ١٨,١٥٥ مليون دولار بينما بلغ حجم الفوائد التعاقدية ٣,٨٦٢ مليون دولار فقط .

فقد أصبح وضع إستراتيجية لمعالجة الدين هدفاً هاماً لإيقاف مخاطر تفاقم مشكلة استدامة الدين . هذا إلى جانب أهمية إستئناف تدفق الموارد المالية من الخارج إلى البلاد لإحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة ومتوازنة . خاصةً وأن الإقتصاد السوداني يعاني الآن من أعراض لعنة الموارد نتيجة للإعتماد على موارد النفط إعتماداً مفرطاً أدى إلى الإختلال في توازن النمو بين القطاعات الإقتصادية المختلفة ، وتعرض الحسابين الداخلي والخارجي من جراء ذلك إلى مخاطر الإنكشاف ، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر الإختلال في أداء الإقتصاد الكلي فينعكس ذلك سلباً على الأوضاع الإجتماعية والأمنية والسياسية . ومما يعمق مخاطر هذه الإختلالات والتحولات السالبة الإعتماد المتزايد على موارد البترول والتذبذب في إنتاجها وأسعارها إثر إنفجار الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م والتي أفرزت إنهيار أسعار النفط وتراجع الطلب على سلع الصادرات

الأولية . كما أدت الأزمة المالية العالمية إلى تراجع تدفقات موارد صادرات البلاد وتدفقات الإستثمارات الأجنبية والتحويلات ، إذ فقد الإقتصاد من جراء ذلك حوالي ٥ مليار دولار[٧] ، هذا إلى جانب المخاطر المتصلة بإنفصال الجنوب ومايترتب على ذلك من تراجع خطير في الموارد الداخلية والخارجية أدى إلى عجز مالي وإنكشاف خطيرين في الحساب الخارجي .

لقد وضعت هذه التطورات السالبة في مسار الإقتصاد الكلي الدولة أمام تحديات خطيرة في مواجهة الإختلالات الداخلية بسبب تفاقم العجز المالي والإختلال في الحساب الخارجي بسبب تراجع موارد الصادرات وتوقف تدفقات القروض والعون الخارجي وضمور مساحات الإنفتاح الخارجي . ومما يعقد مخاطر هذه التحديات أن الدولة لا تمتلك وسائل مواتية آنياً لتحريك القطاعات الإنتاجية في المدى القريب لتوليد الموارد المالية المطلوبة لتغطية العجز الداخلي أو المساهمة في إزالة الإختلال في الحساب الخارجي . واذا لم تعالج هذه الإختلالات عاجلاً وبصورة جذرية فمن المتوقع أن تتفاقم مخاطرها فتؤدي إلى مآلات إقتصادية وسياسية وإجتماعية سالبة خطيرة ، مما يجعل إيجاد إستراتيجية لمعالجة مشكلة الدين أسبقية قصوى لضمان إستئناف التدفقات المالية الخارجية لسد الفجوة في الحساب الخارجي ، وإحداث تنمية إقتصادية قادرة على توليد الموارد المالية التي تحقق تنمية مستدامة .

٧ تقرير البنك الدولي عام 2009م .

محاور الإستراتيجية :

المحور الأول : لقد اتضح لنا من تحليلنا لموقف السودان من المبادرات الدولية المختلفة أن السودان إستطاع أن يحقق معظم المتطلبات والشروط الموصلة إلى مرحلة اتخاذ القرار بالنسبة لمبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون ، وأن الوصول لهذه المرحلة يجعل السودان مؤهلاً للإستفادة من مبادرات المؤسسات المالية الدولية والتي تبلغ نسبة إلتزامات السودان نحوها حوالي ١٤٪ من جملة الدين القائم ، وتبلغ نسبة إلتزامات السودان نحو نادي باريس حوالي ٣٣٪ من الدين القائم . إن العقبة أمام السودان للوصول إلى تلك المبادرة تتمثل في علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وإدراج إسم السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب بالاضافة إلى الإتهامات السياسية الاخرى . والمعلوم أنه في ظل العلاقات السالبة القائمة مع الولايات المتحدة لايمكن الحصول على المزايا التي تمنحها تلك المبادرات للدول المرشحة لها بالرغم من المؤهلات الفنية والإجرائية التي يستوفيها السودان.

إذ لا يتوقع صدور القرارات في تلك المحافل دون موافقة أو تأييد من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية . وذلك نسبة لصدور قانون من الكونغرس في الولايات المتحدة يمنع ممثلي الولايات المتحّدة في المؤسسات المالية الدولية ، والتي تسأهم فيها الولايات المتحدة الأمريكية من التصويت لصالح الدول المدرجة في قائمة الدول الراعية للإرهاب ، ومن المعلوم أن للولايات المتحدة أصوات مؤثرة في كل المؤسسات المالية الدولية كما أن القرارات في نادي باريس تصدر بالإجماع .

أما بالنسبة لنادي لندن فإن ديونه على السودان تمثل مستحقات البنوك التجارية. وتتحكم الولايات المتحدة على القرارات في ذلك المحفل عن طريق الضغوط التي تمارسها السلطات المالية في الولايات المتحدة على البنوك الدولية من خلال التهديد بوضع عقبات أمامها للوصول إلى البورصات الأمريكية Wall Street في حالة تعاملها مع المؤسسات المالية التي تتعامل مع مؤسسات وشخصيات سودانية . هذا ومن المعلوم أن البنوك البريطانية قد أوقفت تعاملها مع حسابات المؤسسات والأشخاص الذين يقيمون في السودان .

وأعتقد إن أهم محور لمعالجة ديون المؤسسات المالية العالمية ونادي باريس ونادي لندن، والتي تمثل ٦٠٪ من جملة الديون القائمة ، هو معالجة العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وأرى أن يعمل السودان على تكوين مجموعة ضغط من بعض الدول الشقيقة والصديقة، خاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي والصين والهند وروسيا وتركيا والبرازيل وبعض الدول الأخرى ، وذلك لمساعدة السودان في ترميم علاقاته مع الولايات المتحدة والحوار مع الدائنين الآخرين لمعالجة ديون السودان ، وذلك بالرغم من الصعوبات والتعقيدات التي قد تعتري هذه الإستراتيجية نسبة للدور الكبير والمؤثر الذي تقوم به منظمات الضغوط على الحكومة الأمريكية.

المحور الثاني : وضع برنامج لمعالجة ديون السودان الخاصة بدول التعاون الثنائي والتي تمثل الدول خارج نادي باريس ونادي لندن وتمثل ديونها ٤٠٪ من جملة أعباء الديون المستحقة حتي نهاية ٢٠١٠م .

فقد استطاع السودان أن يؤسس علاقات سياسية وإقتصادية حيوية مع معظم تلك الدول، خاصة بعد أن استعاد علاقاته الإقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي والمؤسسات المالية الإقليمية، كما استطاع أن يؤسس علاقات سياسية وإقتصادية ثنائية جيدة مع كل من الصين وروسيا ، مما يبشر بنتائج ناجحة لهذه الإستراتيجية .

ويتطلب تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية إعداد برنامج يبنى على معلومات واحصاءات دقيقة للديون وتحليل الآثار السالبة التي يفرزها استمرار تلك الديون على الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية في البلاد . كما يجب العمل على إختيار قنوات لمجالات التعاون الإقتصادي والسياسي بين السودان وتلك الدول وتوسيع وتوثيق مجالات التعاون الإقتصادي والسياسي القائمة معها .

إن تحقيق ذلك الهدف يتطلب إختيار القنوات والوسائل والمنهجية المناسبة . ولتحقيق الإستفادة القصوى وتعظيم نتائج هذه الإستراتيجيات أرى أن تشمل تلك الوسائل والمنهجية توسيع نطاق التعاون الإقتصادي والسياسي الثنائي والإقليمي مع الدول التي نجح السودان في بناء علاقات ثنائية ممتازة معها في المجالات الإقتصادية والسياسية ، ويجب أن يعاد النظر في منهجية التنمية الإقتصادية المتبعة الآن ، وإختيار منهجية تحقق النمو الشامل والمتوازن بين القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والتوازن الجغرافي بين أطراف البلاد .

إن مواجهة محاولات منظمات وهيئات الضغوط الدولية التي تمارسها للتأثير على قرار الحكومة الأمريكية والكنغرس تتطلب التحرك في إطار العلاقات الثنائية من خلال الإتحاد الأفريقي وفي إطار معالجة ديون الدول الأفريقية الخارجية ، خاصة أن دولاً أفريقية عديدة تواجه نفس المصير.

ونسبة لهيمنة منظمات الضغوط على قرارات الحكومة الأمريكية وتأثيرها على الكونقرس ، لا أتوقع أن تنجح هذه المحاولات التي يبذلها السودان لترميم العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية دون إختراق محاولات تلك المنظمات لإفساد علاقات السودان مع الحكومة الأمريكية ، مما يتتطلب البحث عن وسائل إختراق لتلك المنظمات، عبر الإستفادة من الخدمات التي تقدمها بعض شركات ومؤسسات العلاقات الأمريكية المتخصصة في هذا المجال .

٦- الأزمة المالية العالمية التي اشتعلت عام ٢٠٠٨م أسبابها وتطوراتها وأثرها على الإقتصاد السوداني

الأزمة المالية العالمية التي اشتعلت عام ٢٠٠٨م

أسبابها وتطوراتها وأثرها على الإقتصاد السوداني

مقدمـــــة:

تمثل تداعيات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد السوداني أحد العوامل الخارجية التي ساهمت في بروز الأزمة الإقتصادية التي تواجه البلاد ، كما تم توضيحه من قبل ، وتعتبر الأزمة المالية التي تفجرت في عام ٢٠٠٨م أخطر أزمة يمر بها الإقتصاد العالمي منذ الكساد الكبير خلال الثلاثينيات من القرن الماضي . وقد برز ذلك الكساد في أعقاب الكارثة المالية التي نشأت في أسواق الإقتصادات المتطورة، و أصبحت تهدد الإستقرار الإقتصادي العالمي وحالت دون تحقيق تطلعات العالم إلى نمو إقتصادي مستدام وإستفادة الدول الناشئة والنامية من الإنفتاح نحو العالم المتطور .

ومن أهم الدروس التي يمكن أن تُستخلص من هذه الأزمة المالية العالمية هى أن حجم الأضرار التي يمكن أن تلحق بالإقتصاد الإقليمى والعالمى يعتمد على القوة والعنف اللذين تبدأ بهما الأزمة . وقد أتضح ذلك من الأزمة التي نشأت في قطاع الرهونات العقارية في الولايات المتحدة . و جاء إنفجار تلك الأزمة بعد أن مر الإقتصاد العالمي خلال الأربع سنوات «السابقة لعام ٢٠٠٧م» بفترة انتعاش ، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للعالم (GDP) بمعدل متوسط قدره ٥٪ في العام خلال تلك الفترة . ويمثل ذلك أعلى معدل نمو منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي. وكان حوالي ٧٥٪ من هذا النمو قد تم نتيجة لنمو واسع القاعدة في دول الأسواق الناشئة والدول النامية . شهدت الفترة أيضاً "إلى جانب النمو القوي في الإقتصاد العالمى ككل» نمواً غير مسبوق في حركة رؤوس الأموال بين الدول والأسواق المالية الدولية والإقليمية. كما شهد الإقتصاد العالمي خلال ذلك العقد فترة إستقرار طويلة ، إلى جانب إستقرار وهدوء نسبي في أسواق المال العالمية، وخاصة الأوضاع المالية في قطاع المؤسسات والقطاع الأسري (House-Hold). كما شهدت الفترة توسعاً مفرطاً وغير مسبوق في الإئتمان كان له أثر واضح على التطورات في أسعار العقارات.

بلغ معدل النمو الإقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٦م حوالي ٤,٨٪ بزيادة ٥,٠٪ عن النمو في عام ٢٠٠٥م ، وتمثل هذه الزيادة حوالي ٥٠٪ من معدلات النمو منذ ١٩٩٥م. وكانت زيادة النمو في الدول النامية والدول متوسطة الدخل أعلى بنسبة ٣٤٪ إلى ٤١٪ عن النمو في الدول الغنية. وبتفصيل أكثر شهدت إقتصادات دول شرق آسيا والباسفيك معدلات نمو أكثر من الضعف. و بذلك ارتفع نصيبها في نمو الإقتصاد العالمي من ٩٪ إلى ١٤٪، بينما

ارتفع نصيب جنوب آسيا من ٤٪ إلى ٦٪. وكان النمو في كل من الصين والهند يهيمن على النمو في هاتين المنطقتين. و سجل النمو في كل من أوربا وآسيا الوسطي معدلات أقل . أما معدّل النمو في أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد استمر بنفس المعدل دون تغيير. وتراجع نصيب الدول الكاريبية وأمريكا اللاتينية في إنتاج العالم من ٩٪ إلى ٨٪.

توضح الإحصائيات السابقة حجم وهيكل الإقتصاد العالمي وطريقة ادراته خلال الفترة السابقة لإنفجار الأزمة ، حيث توضح إحصاءات الحسابات القومية مصادر النمو الإقتصادي في العالم، كما تمثّل موازين الدفع خريطة لحركة تدفقات رؤوس الأموال و السلع والخدمات بين الدول. أما القوة المحركة للإقتصاد العالمي فتكشفها أسعار الصرف وفئات أسعار الفائدة المطبقة في الدول المختلفة. هذا وإن المؤشرات التي تنتجها هذه الإحصائيات ، بالإضافة إلى المؤشرات الخاصة بمواقف الإقتصاديات الكلية والتي توضح «بالإضافة إلى سلامة تلك الإقتصاديات» ، مدى جودة ادارتها والأسس السليمة المستخدمة في وضع المعايير الصحيحة والآمنة لمخاطر الإستثمار المالي والحقيقي. كما تساعد هذه المؤشرات على التنبؤ بمصادر ومكمن الدورات الإقتصادية المتوقّعة.

وتعتمد جودة هذه الإحصائيات ومصداقية المؤشرات التي تُخرجها على المصداقية والشفافية التي يجب أن تتسم بها مصادر تلك الإحصائيات، و على كفاءة وواقعية النظم المتبعة في إدارة تلك المصادر. وتُمكّن جودة هذه الإحصائيات المستفيدين منها من اتخاذ القرارات الآمنة والسليمة. هذا وان اتخاذ مثل هذه القرارات السليمة يحتاج إلى جانب جودة الإحصائيات وصدقها مايلي:

١-السياسات الإقتصادية الكلية التي تتسم بالتناسق والتناغم الداخليين.
٢-الأوضاع الهيكلية السليمة.
٣-وجود سوق مالي مستقر خال من التخبط.
٤-أسس وممارسات سليمة في الأسواق المالية خاصة الشفافية و ممارسات أمينة ومحايدة في مجال وضع معايير مخاطر الإئتمان وتصنيف العملاء.
٥-وجود مؤسسات قادرة على تصميم معايير الاكتتاب والضمانات والرهونات.
٦-ممارسات راسخة وأمينة لإدارة المخاطر.
٧-وجود ضوابط سليمة لتنقية الأسواق المالية من الممارسات الخاطئة والمعيبة التي لا تتفق مع الأسس والمبأدىء المهنية الكريمة.
٨-انتقاء الضباط الذين يشرفون على مراقبة تنفيذ تلك الضوابط من الأشخاص الأمناء و ذوى الكفاءات و الخبرات بعمل وسلوكيات الأسواق.

٩-وجود تنسيق بين السلطات المشرفة على الأسواق في الدول المختلفة والبنوك المركزية لتأكيد سلامة الأداء وجودة سلوكيات المتعاملين في الأسواق وعملائها. والتأكد من سلامة الضوابط وكفاءتها خاصة تلك التي ترتبط بحركة رؤوس الأموال بين الأسواق الوطنية والإقليمية، و أنسياب المعلومات و البيانات بصورة سلسة و سليمة.

نتيجة لغياب المواصفات والأسس والمبادئ أعلاه في هياكل الإقتصاديات الدولية وأسواقها المالية أصيب الإقتصاد العالمي بلطمة كبري خلال العام ٢٠٠٧م بواسطة أزمة عميقة في الأسواق المالية المتطورة التي اشتعلت عند بدء معالجات تصحيحية في أسواق قطاع العقارات في عدد من الدول الغنية . تزامن معها ارتفاع في أسعار السلع ، وبدأ اشتعال الأزمة بانهيار في سوق رهونات عقارات العملاء غير المميزين (Subprime) في الولايات المتحدة في أغسطس ٢٠٠٧م. ولكنها دخلت في مرحلة الإنفجار الرهيب في سبتمبر ٢٠٠٨م، اهتزت من جرائها الثقة في الأسواق المالية العالمية. وبصفة خاصة أدت إلى تعميق مشاكل الملاءة المالية مما أدى إلى سيل من انهيارات المؤسسات المالية و إعلانات عن إفلاسها أو عمليات إجبارها على الدمج، أو تدخل الدولة بالاستيلاء على المؤسسات المالية أو شراء بعض أصولها في الولايات المتحدة وأوربا، مما أدى إلى تعديل هيكل ووظائف وشكل القطاع المالي لأول مرة منذ عام ١٩٤٤م لدى أنهيار مبادئ الليبرالية. في واقع الأمر فإن أسواق الإئتمان المتبادل بين البنوك قد أُغلقت مما أجبر السلطات في الولايات المتحدة وأوربا على أن تعلن عن إجراءات هامة تهدف إلى دعم المؤسسات الرئيسية وتحقيق الإستقرار في الأسواق المالية واستعادة الثقة فيها. ولكن بالرغم من تلك الخطوات فقد استمرت أوضاع الأسواق المالية مضطربة و غير مستقرة.

تباطأ الإقتصاد العالمي في ظل الصعوبات التي يواجهها تباطؤاً ملحوظاً ، وتوغّلت إقتصاديات بعض الدول الغنية في مرحلة الكساد ، وبلغ معدل نمو الدول الغنية ككل ١٪ خلال الفترة منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٧م.

لقد كانت معاناة الإقتصاد الامريكي أكثر حدة بسبب التأثير المباشر للأزمة المالية التي نشأت في أسواق الرهونات الخاصة بعملاء غير مميزين في عقر دارها، إثر صدور السياسات الانكماشية و مراجعة سياسات الإئتمان المطبقة عندئذ. كما أدى تكثيف المعالجات التي تمت في قطاع الرهونات العقارية المرتبطة بالعملاء غير المميزين (Subprime)، التي بدأت منذ ٢٠٠٦م، إلى اشتعال الأزمة المالية واستمرار التدهور في الإقتصاديات المتطورة ، ومن ثم شملت كل الإقتصاد العالمي.

بالرغم من سياسات الاحتياطي الفدرالي المتساهلة وحزمة السياسات الداعمة للصادر في ظل ضعف الدولار ، فإن نمو الإقتصاد الأمريكي لم يتجاوز ١٪ في العام منذ الربع الأخير من ٢٠٠٧م . أما النمو في إقتصاد أوربا الغربية فقد تراجع أيضاً بصورة واضحة متأثراً بأسعار النفط العالمية وسياسات الضغط على السيولة التي مارستها الدول الأوربية في ظل ارتفاع التضخم.

شهد القطاع العقاري تباطؤاً في عدة إقتصاديات بما في ذلك الإقتصاد الأمريكى الذي تباطأ تباطؤاً واضحاً. كما ارتفع اليورو.

أما اليابان فقد شهدت في البداية مرونة في إقتصادها، لكن سرعان ما واجهت تراجع صادراتها ووارداتها وتدهوراً في شروط تجارتها الخارجية وتباطوءاً في الطلب الداخلي.

أوضحت البيانات المتوفرة حول أداء الإقتصاد في الدول المتقدمة خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨م ، وحول الرؤية المستقبلية ؛ استمرار التدهور الإقتصادي. كما توضح مؤشرات ثقة قطاع الأعمال و الأسري (House-Hold) في أمريكا وفي منطقة اليورو مؤشرات أقل من المستويات التي شهدتها تلك الإقتصاديات خلال فترة الكساد في عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢م ،أما الصادرات في الدول الناشئة والنامية فلم تستثن من التراجع . فقد تراجع النمو في تلك الدول خلال الربع الأول والثاني والثالث من عام ٢٠٠٧ من ٨٪ إلى ٧,٥٪ خلال نفس الفترة في عام ٢٠٠٨م في ظل تراجع الطلب المحلي . "خاصة الطلب في استثمار قطاع الأموال". كما تباطأ صافي الصادرات . وأشارت المؤشرات حول النشاط في قطاعي التجارة والأعمال إلى استمرار التدهور. هذا ولوحظ أيضاً أن الدول ذات الإرتباطات التجارية القوية مع الولايات المتحدة وأوربا عانت من تراجع أكبر في معدلات نموها الإقتصادي . كما أن الدول التي إعتمدت على التدفقات من خلال البنوك والمحافظ لتمويل العجوزات الواسعة في حساباتها الجارية أصيبت بصدمات كبري في ظل تراجع التمويل الخارجي. ومع ذلك إستمرت قدرة الدول الناشئة على الوصول إلى الأسواق أفضل مما كانت عليه في الدورات الإقتصادية السابقة . بالرغم من النمو الإقتصادي العالي فإن معدلات التضخم كانت عالية بسبب ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية في العالم. وعليه فإن صناع القرارات على مستوى العالم كانوا يواجهون مسئوليات صعبة ومقلقة في مواجهة إعادة الإستقرار في القطاع المالي ، والعمل في ذات الوقت على إزالة الإختلالات في الإقتصاد المرتبطة بارتفاع معدلات التضخم في ظل استمرار التراجع في نمو الإقتصاد الكلي وبروز مشكلة الكساد في الإقتصاد . «بعد هبوط أسعار النفط في النصف الثانى من عام ٢٠٠٨م تراجعت معدلات التضخم».

أهم سمات الأزمات المالية :

تتخذ الأزمات المالية أشكالاً متعددة من حيث تأثيرها على القطاعات المالية والإقتصادية المختلفة والمتمثلة فيما يلي :-

١- التراجع الكبير في طلب المستهلكين للسلع والخدمات وما يترتب على ذلك من تراجع إستثمارات الشركات وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة.

٢- تراجع الصادرات والتدهور في شروط التجارة الخارجية يؤديان إلى إختلال التوازن الداخلي والخارجي للإقتصاد.

٣- عجز واضح وكبير في ميزانيات الدول التي تعتمد في إيراداتها على موارد التجارة الخارجية مثل الجمارك والرسوم المرتبطة بها و الصادرات السيادية مثل النفط والمعادن.

٤- تفشي عدم الإستقرار وعدم الاطمئنان في الأسواق المالية وتراجع أسعار السندات والأسهم والتذبذب في أسعار العملات وبروز حالة الترقب والإنتظار Wait and See.

٥- تنعكس الآثار السالبة للأزمات على أداء القطاع المالي وتؤدي إلى صعوبات في أصول البنوك ومحافظ ديونها، كما تنشأ صعوبات في أوضاع الملاءة المالية وموقف السيولة بها وبذلك تؤثر على نظام الدفعيات في البنوك و على مستوى الإئتمان وسقوفاته المتاحة.

٦- توقف النشاط الإقتصادي نتيجة للكساد الحاد والحركة العكسية لرأس المال الدولي.

٧- ونتيجة للأسباب أعلاه تؤدي الأزمات إلى عدم الإستقرار في النشاط الإقتصادي الكلي بما في ذلك الكساد وتراكم الديون المتعسرة في الإقتصاد، هذا و قد يتطور الوضع إلى أزمات إجتماعية و سياسية أو أمنية خطيرة.

و سمات أخرى خارجية:

١- توقف الإستثمار الخارجي وتدفقات رؤوس الأموال الخارجية.

٢- تدهور قيمة عملات شركاء التجارة الخارجية فتفضي إلى تدهور شروط التجارة معها. تراجع نشاط البنوك الأجنبية العاملة في دول الأسواق الناشئة ، وارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق المالية العالمية.

٣- تنعكس آثار العوامل الخارجية، المصاحبة للأزمات المالية والإقتصادية على إقتصاديات الدول الناشئة والنامية كما يلى:

أ. عجز مالي داخلي وخارجي غير محتمل.

ب. تقييم عالي وغير واقعي أو حقيقي للعملات الوطنية ، فيعمّق تدهور شروط التجارة الخارجية و تتعرض العملات التي ترتبط بعملات أجنبية لهزات عنيفة.

ج. إختلال في الإستقرار السياسى وتؤدي إلى إضعاف قدرة الدولة على مواجهة الكوارث الطبيعية فتتفاقم آثارها على تلك الدول . وقد تكون آثار هذه الأزمات أكثر شدة وقسوة على الدول التي تعاني من تراكم ديون القطاع العام أو القطاع الخاص، أو الدول التي تعاني من ضعف النظم المالية أو تلك التي تتبع سياسات غير مستقرة أو سليمة و واقعية.

تتباين آثار هذه العوامل على قطاعات الإقتصاد المختلفة حسب مصدر الأزمة وقوتها، كما يتوقف على مدى قوة ذلك القطاع في تحمّل آثار الأزمة. ولكن في كل الحالات فإن كل العوامل المذكورة أعلاه من شأنها أن تساعد على تعميق الأزمة، و على أطالة المدى الزمنى المطلوب لتجاوزها.

كما يمكن الإشارة هنا إلى أن الأزمات الإقتصادية في معظم الحالات تأتى في شكل إنفجار مفاجئ فتحدث أضراراً غير متوقعة فتؤثر سلباً على رؤية وتطلعات الدولة المستقبلية ، فتعطل خططها وبرامجها المستقبلية فتفضي إلى فقدان الثقة في النظم المالية الجارية خاصة في مجالات تنفيذ العقودات المالية أو الإلتزام بها والتطورات في أسعار الأصول.

آثار الأزمة المالية العالمية على السودان:

أولاً : القطاع ا لخارجي:

يعتبر القطاع الخارجي المدخل الأساسى للأزمات المالية والإقتصادية العالمية إلى مفاصل قطاع الإقتصاد الوطني ، وتتوقف قوة إندفاع الأزمات المالية إلى مفاصل الإقتصاد الوطني على حجم ومساحة إنفتاح القطاع الإقتصادي الخارجي على الإقتصادات الخارجية وعلى مدى جودة و تماسك القطاع الخارجي و مستوى تناسق حركة المؤشرات الإقتصادية وسلامة أوضاعها.

يتكون القطاع الخارجي من حركة التجارة الخارجية- الميزان التجاري- وموقف صافي الحساب الجاري الخارجي و ميزان المدفوعات وقطاع الإستثمار الخارجي والمعاملات المصرفية الخارجية و ثمار التعاون الثنائى و الاقليمى. و يتوقف مدى تأثر الدول بالأزمات العالمية «من خلال السمات أعلاه» على مدى إنفتاح إقتصاداتها على الأسواق العالمية، و خاصة قوة الترابط بالإقتصادات الأكثر تأثراً بالأزمة ، بالإضافة إلى قدرة الإقتصاد الوطني على مواجهة تداعيات الأزمة والتي تتمثل في سلامة أوضاع قطاعات الإقتصاد الحقيقي وقدرة و كفاءة القطاع المالي وخاصة النظام المصرفي على مواجهة تداعيات الأزمة ، كما يعتمد على الإستقرار الإقتصادي وعلى مكونات موارد الميزانية ، خاصةً مدى إعتمادها على موارد التجارة الخارجية والتدفقات الخارجية.

نسبة للحصار الإقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة والدول الأوربية على السودان ظل إنفتاح السودان على أسواق هذه المناطق محدوداً جداً في المجالات التجارية والمعاملات المالية والمصرفية، والتدفقات المالية والإستثمار ... إلخ. ففي عام ٢٠٠٨ م تقلصت العلاقات المالية والمصرفية مع الأسواق الأوربية إلى مستوى العدم.

ثانياً : الأوضاع الإقتصادية و المالية في المناطق التي ينفتح عليها القطاع ا لخارجي السوداني:

بما أن تأثير الأزمات المالية العالمية على الدول يتوقف على مدى إرتباطها بالإقتصادات التي تعانى من تبعات الأزمات ، ونسبةً للحصار الإقتصادي الذي فرضته الإقتصادات الغربية على السودان فقد أنحصر إرتباط الإقتصاد السوداني بأسواق دول الشرق الأوسط وما جاورها ودول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء والدول الناشئة في آسيا.

وفيما يلى تحليل أوضاع إقتصادات المناطق التي ينفتح نحوها الإقتصاد السوداني

ومدى تأثر إقتصادات تلك المناطق بالأزمة المالية وبالتالي تقدير مدى تأثر الإقتصاد السوداني بمآلات تلك الأوضاع .

١- دول منطقة الشرق الأوسط:

يمكن تقسيم دول منطقة الشرق الأوسط إلى ثلاث مجموعات حسب أحتمآلات تأثرها بالأزمة المالية والتي نشأت في الإقتصادات المتقدمة.

المجموعة الأولى: تتكون من دول مجلس التعاون الخليجي وهى الدول التي ترتبط بعلاقات إقتصادية واسعة مع العالم خاصةً مع أمريكا و أوروبا ومع الدول الاَسيوية الناشئة . كما تعتبر مصارفها وأسواقها المالية أكثر إنفتاحاً على الأسواق العالمية ، خاصةً مع الأسواق في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية .

تعتمد هذه المجموعة في دخلها القومي وفي موارد ميزانياتها على صادرات النفط، لذا كان من المتوقع عندئذٍ أن يؤثر انخفاض أسعار النفط على معدلات نموها الإقتصادي وعلى موقف السيولة في الأسواق المالية في المنطقة وعلى الملاءة المالية للنظم المصرفية وعلى كفاءة أدائها.

هذا وكان من المتوقع عندئذٍ أن تكون دول هذه المنطقة قد تأثرت بالأزمة المالية نسبة لإستثمار جزء كبير من موارد ثرواتها النفطية في الأسواق المالية في الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعانى من تبعات الأزمة المالية. هذا و تمتلك الصناديق السيادية الخليجية أموالاً هائلة، فقد إرتفعت مواردها من ٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠م إلى ٥،٠٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨م. وقد ساهمت هذه الصناديق السيادية في رؤوس أموال بنوك أمريكية و أوروبية، حيث تدخَل الصندوق الكويتى في دعم (City Corp) و ميريل لنش ، والأمارات (City Corp) وكارليل ، كما ساهمت دولة قطر وأبوظبى بشراء ٣٢٪ من أصول (Barclays Bank) البريطانى بمبلغ سبعة مليار جنيه أسترلينى . فقد تأثرت بعض المؤسسات التي ساهمت فيها هذه الصناديق السيادية بالأزمة المالية و طالتها نكسات موجعة. وتشير بعض التقديرات إلى حجم الخسارات التي تكبدتها الصناديق السيادية العِربية والاَسيوية بـ ٤ تيريليون دولار ، وتقدر الإستثمارات العربية بالخارج بـ ٢,٤ تيريليون دولار ، ولكن الحجم الحقيقى للخسارات التي تكبدتها الصناديق السيادية العربية لم يعلن عنها .

أمّا **المجموعة الثانية** و التي تتميز بدرجة إنفتاح متوسطة فتتكون من دول عربية مثل مصر، الأردن و تونس.

وتتكون **المجموعة الثالثة** من دول عربية ذات الإنفتاح المنخفض و تتكون من اليمن وليبيا ... إلخ.

أن تأثير الأزمة المالية على دول المجموعة الثانية و الثالثة كان محدوداً بأستثناء تأثير الأزمة على البورصات في المجموعة الثانية، و يُعزى ذلك إلى أن الدول غير البترولية، والتي تتكون منها المجموعتان بما فيها ليبيا ، معظم إستثماراتها محلية وتضع قيوداً على إستثمارات مصارفها الخارجية.

الأسواق العربية في مواجهة الأزمة المالية:

أُصيبت الأسواق المالية العربية بنكسات جسيمة أثر الإنخفاض الحاد في مؤشرات بورصات الخليج. على سبيل المثال فقد بلغت خسارات بورصات مجلس التعاون الخليجى أكثر من ١٥٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧م ، فيما تقدر قيمة هذه البورصات السوقية حوالي ١,١١٦ مليار دولاراً عنديئذً . ومن أهم الأسباب التي تعزى إليها هذه الخسارات قيام بعض المستثمرين في هذه البورصات بسحب جزء كبير من أموالهم لتغطية خساراتهم في الأسواق الأمريكية ، مما أدى إلى توقع إمتداد التدهور إلى قطاع العقارات و الذي يعتبر القطاع الحساس والرائد في دول الخليج. وقد أفرز هذان العاملان آثاراً نفسية خطيرة وآثارة الخوف والفزع في أوساط المتعاملين في البورصات الخليجية. ومما أدى إلى تفاقم الذعر والفوضى في البورصات العربية أيضاً أن معظم هذه البورصات «بورصات منطقة الخليج» حديثة ويفتقر المتعاملون فيها للخبرة والتجربة . ومما آثار الذعر أيضاً الهبوط المفاجئ في أسعار النفط بأكثر من ٧٠٪.

ومع ذلك وبالرغم من ارتفاع معدل نمو الشركات وقدرة المؤسسات النقدية في مقابلة طلبات السيولة في الإقتصادات الوطنية ، وبالرغم من الحوافز و الدعومات الأحترازية التي قدمتها السلطات «فقد أوضحت السعودية أستعدادها على ضخ ١٠٠ مليار دولار، و قدمت الكويت عشرات المليارات من الدولارات كما قدمت بعض دول الخليج ضمانات للودائع». كانت هذه الحوافز كافية لبعث الإطمئنان في نفوس المتعاملين وإنقاذ البورصات العربية ، وتفادى الخسارات الجسيمة التي تكبدتها لولا جهل هؤلاء المتعاملين بفنون و تقنيات عمل البورصات.

ا لخطة المستقبلية للدول العربية:

ظلت آثار الأزمة المالية على الإقتصادات العربية عام ٢٠١٠م «ظاهرياً» محدودة ولكن لا يعنى ذلك أنها كانت في مأمن من المخاطر أو في مرحلة الأنفراج. فالعالم عندئذٍ بالرغم من الضربات الموجعة التي أصابت أسواقه المالية ومؤسساته الإنتاجية ، ظل في مرحلة عدم اليقينية، بالرغم من الإسقاطات التي تنبأت بنهاية الأزمة بنهاية العام ٢٠٠٩م، إستمر نطاق الركود في توسع وتوالت المفاجأات ، مثل حادث أحتيال (Maddof) . ظلت التوقعات تشير إلى حدوث أضطرابات وإختلالات في البورصات و المصارف والمؤسسات المالية العربية "خاصة في ظل مستويات المتعاملين مع البورصات العربية» مما حوّل آثار الأزمة المالية من مرحلة محدودة إلى مرحلة تدهور شامل للإقتصادات العربية . وقد انعكس ذلك سلباً على الإقتصاد السوداني خاصة الأثر المباشر على الصادرات و على تحويلات العاملين في الخارج وحجم الإستثمارات الأجنبية والمعاملات المصرفية.

لمواجهة مثل هذه الإحتمالات لا بد من وضع أطر للتعاون العربى في مجالات التنسيق بين البورصات و المصارف العربية لمواجهة أى مخاطر مستوردة من خارج المنطقة ، إلى جانب التنسيق بين السياسات الإقتصادية القطرية الكلية ، وتوجيه الإستثمارات العربية إلى الأصول الحقيقية" المنتجة في المنطقة.

أما في مجال البورصات و الأسواق المالية فيجب أن تشتمل الخطة على «وضع مبادئ ومعايير لإدارة المخاطر وكفاءة تقييم جودة الأصول ومعايير مخصصات الديون المشكوك فيها ومعايير سليمة لسياسات الإئتمان ومخاطر التشغيل».

في هذا الشأن يمكن الإستفادة من الضوابط والإرشادات التي وضعتها لجنة بازل-٢ وبازل-٣ ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB .

٢- أفريقيا جنوب الصحراء:

كانت التوقعات تشير إلى تراجع النمو في أفريقيا جنوب الصحراء نتيجة للأزمة المالية العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية. هذا بالرغم من أن بعض دول المنطقة قد إستفادت من ارتفاع أسعار السلع الأخرى غير الغذائية ، وانعكس ذلك على شروط التجارة لتلك الدول . وكانت الاسقاطات تشير إلى تراجع معدلات النمو في المنطقة ككل من حوالي ٧٪ في عام ٢٠٠٧م إلى حوالي ٦٪ في عام ٢٠٠٨م مع توقع ارتفاع الأسعار للسلع الأخرى غير الغذائية . و كان يتوقع أيضاً ارتفاع أسعار بعض المنتجات الزراعية مثل البن

والكوكا . ومن الدول التي تأثرت أكثر سلباً بهذه التحولات هي: بنين ، قامبيا ، كينيا ، مدغشقر ، رواندا و سيراليون ، وكان من المتوقع عندئذً أن تواجه هذه الدول تدهوراً في شروط التجارة بين ١٥٪ إلى ٢٠٪.

تم تخفيض العملة في جنوب أفريقيا بـ ٠,٥٪ في محاولة لاحتواء التضخم ، وكان من المتوقع أن يؤدي ذلك الإجراء إلى تباطؤ النمو من ٥٪ في عام ٢٠٠٧م[٨] إلى حوالي ٣,٥٪ في عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩م . أما بالنسبة للنمو في أفريقيا الجنوبية ، فكان يتوقع أن تشهد المنطقة تراجعاً في ظل التدهور المتوقع في حركة النمو العالمي بوتيرة أعلى من المستهدف. فقد عرّض الارتفاع الحاد في السلع الغذائية المنطقة إلى تحديات صعبة . وقد نتج عن ذلك ارتفاع معدلات التضخم من ٧٪ في عام ٢٠٠٧م إلى حوالي ١٢٪ في عام ٢٠٠٨م، إلا أنه كان يتوقع أن يتراجع التضخم مرة أخرى إلى ٩,٥٪ في عام ٢٠٠٩م ، مع تباين واضح في معدلات متوسطات التضخم من قطر إلى آخر في المنطقة. وينعكس أثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية على التضخم بنسبة وحجم مساهمة السلع الغذائية في سلة السلع الإستهلاكية .

في ظل تصاعد التضخم تفاقمت آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية وأخذت تشكل خطراً على شبكات الضمان الإجتماعي في منطقة جنوب الصحراء. إن إعتماد المنطقة على السلع الغذائية المستوردة والبترول ، بالإضافة إلى حالات الفقر الشديدة جعلها معرضة للمخاطر المرتبطة بارتفاع الأسعار. خاصة وأن مواطني هذه المنطقة لا يملكون خيارات واسعة للتحوط ضد ارتفاع أسعار السلع الغذائية مما يجعل سكان الريف أكثر تعرضاً للمعاناة من الكوارث التي تسببها الأزمة العالمية.

أشارت الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي إلى أن أكثر دول المنطقة تعرضاً للتبعات السالبة لارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة هي: قامبيا، غانا، وسوازيلاند نسبة للإعتماد الكبير على السلع الغذائية المستوردة وإلى تدنى الدخول.

«مثلت قدرة المنطقة على مواجهة الصدمة الناشئة من ارتفاع الأسعار أكبر تحدٍ في ظل مهددات تراجع تدفقات رؤوس الأموال من الخارج».

تعرضت دول المنطقة المصدّرة للنفط إلى صدمة تدهور شروط التجارة مما أضعف سياساتها المالية وسياسات الدخول . كما أن عدم قدرة هذه الدول على مواصلة إصلاح إقتصاداتها في ظل مآلات الأزمة المالية العالمية، «خاصة تراجع تدفقات رؤوس الأموال»، قد أفضى إلى إختلال التوازن الإقتصادي الداخلي «الذي تمتعت به قبل بروز الأزمة المالية».

٨ المصدر: صندوق النقد الدولى

٣- أوضاع الدول الناشئة في منطقة آسيا:

بالرغم من أن صانعي القرارات في الدول الغنية يمتلكون كثيراً من الأدوات لمحاربة الانكماش، فإن تطورات الإقتصاد الكلي تأثرت بالقرارات التي تم إتخاذها خارج أمريكا واليابان وأوروبا ، أي بنفس الطريقة التي توسَعت بها فقاعة الرهونات العقارية من خلال التفاعل مع السياسات النقدية التي برزت في الدول الناشئة الغنية.

ظلت الإقتصادات الناشئة تلعب دوراً إيجابياً حتى نهاية الأزمة من خلال تحريك الطلب في الإقتصادات الكبري التي أصابها التراجع ، فقد أدى الإنتعاش في واردات الدول الناشئة إلى إنتعاش صادرات الدول الغنية .

ولكن لا يمكن إعتبار المرونة التي تتمع بها الدول الناشئة ، و المتمثلة في توسع وارداتها من الدول الغنية وتدفقات مدخراتها وفوائضها إلى الأسواق المالية في الإقتصادات الغنية كقضية مسلّم بها ، وذلك بعد أن أمتدت إليها آثار الأزمة الإقتصادية التي نشأت في الإقتصادات المتطورة. وقد إستفادت الدول الغنية من سياسات «بريتون وودز ٢» ، التي أدت إلى ارتفاع تدفّقات فوائض الدول الناشئة إليها ، و أفضت إلى رفع أسعار الأصول في الدول الغنية بصورة كبيرة . ولكن مع بداية الأزمة عادت عقارب الساعة للوراء وتراجعت أسعار الأسهم والعملات. مما آثار قلق المستثمرين من استمرار معدلات التضخم العالية في الدول الآسيوية الناشئة وأسعار السلع المنخفضة في أمريكا اللاتينية ، والدول الناشئة الأخرى، ولا سيما في أوروبا الشرقية ، التي تراكمت العجوزات في موازين حساباتها الجارية ، والتي تم تمويلها من النقود المتدنية الأسعار، ولكنها معرَضة الآن لمخاطر جسيمة .

في ظل هذه الأجواء القاتمة ينظر المستثمرون في الغرب إلى الصين ، والتي ظلت تبدو قوية ، كمنقذ لإقتصاداتها .... ولكن يبدو أن الصين لم تكن راضية بذلك الدور .

أحتاطت الحكومة الصينية مسبقاً ضد إحتمآلات التباطؤ في إقتصادها ، من خلال تخفيض متطلبات الاحتياطى للبنوك الصغيرة وتخفيض أسعار الفائدة . ولكن من منظور مؤسسات «بريتون وودز» والدول الغنية كان مطلوباً منها التخفيف من قيود السياسات المالية ، وأن تسمح لعملتها بأن تقوى لتفتح أسواقها لصادرات الدول الغنية في الغرب. فإذا رضخت الصين لتلك المطالب ، ولديها مجال كبير لزيادة الإنفاق ، وبالسماح لارتفاع سعر صرف عملتها بسرعة أكبر ، ساعدت على إحتواء مخاطر الانكماش في الدول الغنية ، خاصة في ظل الضعف الماثل عندئذٍ في كل من الدولار واليورو فيرتفع الطلب على صادرات الغرب . لكن لم يكن من المتوقع أن ترضخ الصين لتلك الضغوط

بسهولة لأنها لم تكن راضية أن تدفع ثمن أخطاء الآخرين..

وكان بإمكان الصين أن تستغل سيولتها الهائلة في الإستثمار في رؤوس أموال المصارف الأمريكية و الأوروبية المتعثرة ، كما فعلت بعض الصناديق السيادية العربية والآسيوية بعد أشهر من إنفجار الأزمة المالية ، فتكبدت خسارات ومخاطر جسيمة جراء إنهيار المصارف التي أكتتبت في أصولها. لذا لم تتأثر المؤسسات المالية والمصارف الصينية بالأزمة المالية التي نشأت في الغرب .

قبل اشتعال الأزمة كانت الصين تعتبر الولايات المتحدة نموذجاً يحتذى به ، ولكن بعد إنفجار الأزمة قال أحد كبار الإقتصاديين الصينيين (Now We Have To Think Twice).. بعد التطورات الهائلة في النمو الإقتصادي الصينى ، وتراكم مدخراتها التي تغذى بها الأسواق المالية الغربية، والنمو العالي في استهلاكها ، فإن مستقبل النظام المالي العالمي ، في ظل الانهيار الماثل ، يتوقف على الطريقة التي تفكر بها بكين وبقية دول العالم الناشئة . المسؤولون في الصين أخذوا يتحدثون عن فشل (Wall Street)، وعملوا على منع عمليات بيع الأسهم المستلفة (Selling Borrowed Shares) لايقاف تراجع قيمة الأسهم . كانت نظرة الإقتصادات الناشئة إلى النظام المالي الغربي (Anglo Saxon Financial System) عملياً، و لكنها في نفس الوقت متأثرة بتجاربها مع الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا في التسعينيات من القرن الماضي أكثر من تأثرها بالأزمة المالية الحالية التي ضربت الوول استريت (Wall Street). إذ كان الضرر الذي أصابها عندئذ أكبر. فعلى سبيل المثال تراجع الإقتصاد الاندونيسي بـ ١٣٪ في عام ١٩٩٨م.

و كان أثر تلك الكارثة على دول شرق آسيا عظيماً ، كما كان موقف أرصدتها الأجنبية خطيراً. وتفادت الدول الآسيوية اللجوء إلى صندوق النقد الدولي طلباً للمساعدة وأعتمدت خيار سياسات التقشف لبناء أرصدة كبيرة بالعملة الأجنبية. وبذلك إرتفعت أرصدة الدول الناشئة إلى ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مقابل ٤٪ فقط للدول الغنية. و بلغت أرصدة الصين حوالي ١,٨ ترليون دولار و تملك دول ناشئة أخرى أكثر من ١٠٠ مليار دولار لكل دولة.

"كان التحدى الذي واجه الدول الناشئة هو تأسيس نظم مالية أكثر مرونة ولكنها آمنة في نفس الوقت».

هنالك دراسات أجرتها جامعات ومراكز بحوث وصندوق النقد الدولي أوضحت فيها أن حركة الإستهلاك في الدول الناشئة إرتفعت في السنوات الأخيرة. هذه هي الحقيقة التي جعلت الدول الغنية التي تعاني من الركود تنظر إلى الدول الناشئة الغنية بلهفة شديدة.

كما أوضحت نفس الدراسات ان الدول الفقيرة التي لا تملك نظماً مالية سليمة لا تستطع مواكبة تدفقات رأس المال الأجنبي فوجهتها إلى أوجه غير منتجة ، ومثل هذه التدفقات في هذه الحالات تزيد من عنف الدورة الإقتصادية.

وكان يتوقع أن يتراجع النمو في جنوب آسيا إلى ٨,٦ ٪ [٩] في عام ٢٠٠٨ وكان هذا المستوى يعتبر عالياً بالمقارنة مع النمو في المناطق الأخرى التي تواجه إختناقات في القدرات الإنتاجية المحدودة وفي البنيات الأساسية والعجز في الطلب الفعال للإنتاج.

تمتلك إقتصاديات جنوب آسيا خاصة الصين القدرة والإمكانيات لتستمر في التطور والنمو كقطب للإقتصاد العالمى ، وكشريك محتمل للدول الغنية التي تعاني الآن في ظل الأزمة المالية من التراجع في النمو .

بالرغم من الإنتعاش في بعض الدول الناشئة والنامية نسبياً ، فإن ارتفاع درجات المخاطر والمتغيرات قد تجعل بعض هذه الدول أكثر تعرضاً للصدمات والاضطرابات خاصة تلك التي تواجه عجوزات كبيرة في الحسابات الجارية الخارجية، وكذلك الدول التي ارتبطت عملاتها بعملات أجنبية. كما تتعرض الدول النامية إلى الصدمات في حالة إرتباط المصارف المحلية بديون خارجية عالية مع الأسواق المالية الدولية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من الأوضاع السالبة للنمو الإقتصادي العالمي وأثره على الدول الناشئة والنامية فإن الارتفاع المستمر في الإستهلاك المحلي والإستيراد في الدول النامية يمثل وقاية تحمي الإقتصاد العالمي من الآثار السالبة الناتجة من التدهور في النشاط الإقتصادي والكساد في الإقتصاديات الكبري. لذا تعتبر واردات الدول الناشئة والنامية عنصراً هاماً في دفع حركة النمو الإقتصادي العالمي. خاصةً وإن أكثر من ٥٠٪ من النمو في الطلب العالمي للواردات تنشأ من الدول النامية والناشئة.

و بما أن جل طلبات صادرات الدول النامية تنشأ في أسواقها التاريخية في الدول المتقدمة (OECD) خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر شريك في التجارة

٩/ المصدر : تقرير صندوق النقد الدولي : مخاطر الأصول في الاستقرار العالمي

العالمية، إذ بلغ حجم أستيرادها ١٩١٩ مليار دولار أى ١٥،٥٪ من حجم أستيراد العالم عام ٢٠٠٦م ، فكان من المتوقع أن تواجه تلك الدول صعوبات جمة من جراء تدهور النشاط الإقتصادي في الدول الغنية وبالتالي تراجع وارداتها ، وتؤدي إلى إنعكاسات سالبة على النمو في الدول النامية إلى انحدار معدل النمو إلى ٦,٥ ٪ عام ٢٠٠٨م و٦,٤٪ في ٢٠٠٩م[١٠].

بدأت الدورة الإقتصادية تشتد في دول آسيا الناشئة في بداية عام ٢٠٠٨م ويتوقع مزيد من التدهور مستقبلاً نتيجة للبطء في الطلب من دول الإقتصاديات المتقدمة والكساد في الأسواق المالية في الإقليم. وعليه فقد تراجع النمو في الصين إلى ١٠,٥٪ في عام ٢٠٠٨م من ١٢٪ في عام ٢٠٠٧م وقد نتج هذا التراجع في النمو بسبب تراجع الصادرات .ولكن بالرغم من ذلك فقد استمر الإستقرار في النشاط الإقتصادي في الصين بفضل النمو المستدام في الإستثمار والإستهلاك الداخلي النامى و بفضل سياساتها نحو العالم الغربى والتحفظ نحو الإنفتاح المفرط إلى الأسواق الغربية؛ تحولت الصين خلال العامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩م من سادس إقتصاد في العالم إلى المستوى الرابع متخطية بريطانيا و فرنسا."و لكن كان من المتوقع أن تتأثر الصين بالأزمة المالية إذا تطور الركود في الدول الغربية المستوردة الرئيسية لصادراتها»

أما الهند فقد تراجع نموها إلى حوالي ٨٪ بسبب تدني الإستثمار وذلك بالرغم من ارتفاع معدلات الإستهلاك الداخلي والنمو العالي للصادرات. هذا وشهد النشاط في إقتصاديات الدول الآسيوية التي طورت صناعاتها حديثاً والدول أعضاء منظمة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) أيضاً تراجعاً بسبب البطء في نمو الإستهلاك في ظل ارتفاع أسعار السلع الإستهلاكية. هذا بالإضافة إلى أن التراجع في هوامش الأرباح أدى إلى إضعاف خطط الإستثمار.

أما في فيتنام فإن السلطات قامت في حينها بإصلاحات لمواجهة الإستقرار في الطلب بعد الإنتعاش الكبير الذي نتج عن التدفقات العالية لرؤوس الأموال إلى الإقتصاد الفيتنامي . كما تدهورت أوضاع الأسواق المالية مؤخراً نسبة للأجواء القاتمة حول توقعات الإقتصاد العالمي مما أدى إلى تراجع الإستثمار وعدم قبول المستثمرين المخاطر المتصلة بالإستثمار وبالنشاط الإقتصادي ككل. وتراجع نشاط أسواق السندات في الإقليم بعد أن شهد إنتعاشاً عالياً في السنوات الماضية . حيث تضاعف أكثر من أربعة إضعاف خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠٠٧م كما حقق الإقتصاد الصيني نفس المعدل، وتضاعف أنتعاش سوق السندات في الهند ثلاثة إضعاف في نفس الفترة. "و قد تضاعف أيضاً اقراض الجملة في معظم دول المنطقة».

١٠/ المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي : مخاطر الأصول في الاستقرار العالمي

تعرضت الحسابات الجارية الخارجية إلى الضغوط بسبب الارتفاع في قيمة فواتير الواردات والبطء في حركة نمو الصادر، في حين تنوعت أوضاع حسابات رأس المال وأسعار العملات بين دول المنطقة المختلفة.

إستمرت تدفقات رأس المال إلى الصين قوية . ويشير إلى ذلك الارتفاع المستمر في مستويات الاحتياطيات وفوائض التجارة الخارجية. في حين تعرضت التدفقات الرأسمالية لبعض دول المنطقة الناشئة إلى عدم الإستقرار، خاصة الدول التي تُعاني عجزاً كبيراً في الحساب الجاري الخارجي. كما تعرضت عملات دول المنطقة إلى ضغوط مما حدا بالبنوك المركزية في كل من فيتنام والهند وباكستان . أن تتدخل للتخفيف من تلك الضغوط .

في حين استمرت عملات الصين ودول منظمة أمم جنوب آسيا(ASEAN) قوية، كانت عملات دول جنوب آسيا ضعيفة ويتوقع أن تصير عملات المنطقة معتدلة كما يتوقّع أن يتراجع معدل النمو في المنطقة إلى ٧,٧٥٪ في عام ٢٠٠٨م و٧٪ في عام ٢٠٠٩م مقابل ٩,٢٥٪ في عام ٢٠٠٧م وذلك نتيجة لضعف الطلب الخارجي وما ينتج عن ذلك من تراجع الصادرات، ولكن يبدو أنه في بعض الحالات يتوقع أن يمتص التخفيض في قيمة العملات والإرتخاء في سياسات الإقتصاد الكلي تلك الآثار السالبة.

بالرغم من تصاعد مشكلة الضغوط العالمية على نشاط إقتصاديات المنطقة إلا أن النمو العالي في الطلب المحلي وارتفاع الأسعار وأثره على ارتفاع الدخل الحقيقي كان من المتوقع ان يمتص الآثار السالبة المترتبة على تصاعد الضغوط الناشئة من التطورات في الإقتصاد العالمي.

ثالثاً: أثر الأزمة المالية على القطاعات الإقتصادية في السودان:

١- القطاع ا لخارجي:

لقد أوضحنا في الصفحات السابقة إن القطاع الخارجي في الإقتصاد يمثل المعبر الاساسى الذي تنفذ من خلاله الأزمات المالية إلى مفاصل الإقتصاد الوطني وإن قوة اندفاع الأزمات المالية إلى مفاصل الإقتصاد تتوقف على حجم و مساحة إنفتاح القطاع الخارجي على الإقتصادات و الأسواق الخارجية. كما تتوقف قوة تأثير الأزمة على الإقتصاد الوطني على مدى تأثر الإقتصادات المنفتح نحوها القطاع الخارجي بتداعيات الأزمات. وقد أوضحنا بعإليه الأوضاع الإقتصادية للمناطق التي ينفتح عليها الإقتصاد السوداني ، ومدى تأثرها بالأزمة. تتكون مجالات إنفتاح القطاع الخارجي من حركة التجارة الخارجية "الميزان التجاري» وموقف صافي الحساب الجاري الخارجي وميزان المدفوعات وقطاع الإستثمار الخارجي ، والعمليات المصرفية الخارجية ونشاطات قطاع التأمين والأسواق المالية ، والبورصات والتوريق الخارجي وتحويلات العاملين بالخارج... الخ ، وفيما يلى تفصيل حركة ومجالات الإنفتاح الخارجي:

الميزان التجاري:

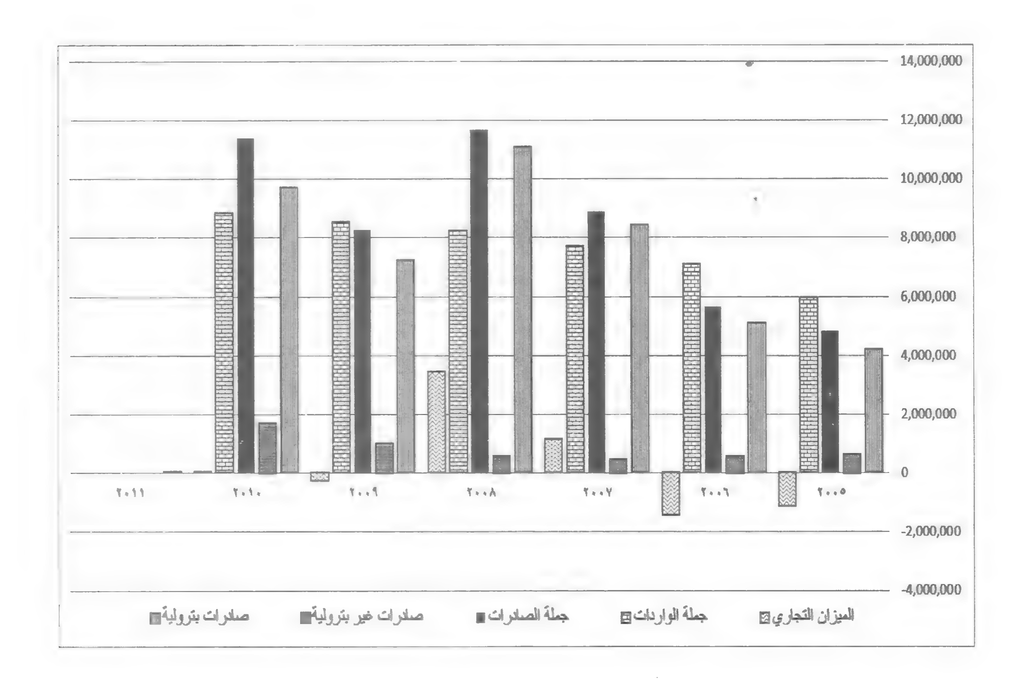
هيمنت موارد صادرات النفط على مكونات الميزان التجاري طيلة العقد الماضي . إذ بلغت نسبة مساهمة موارد النفط في بند الصادرات السودانية أكثر من ٩٣٪ حسب تقديرات ميزانية عام ٢٠٠٩م، مقابل ٩٥٪ في ميزانية عام ٢٠٠٨م "التقديرى الفعلى" .وأثرت التطورات في الميزان التجاري نتيجة لإنخفاض أسعار البترول خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ من حوالي ١٤٧ دولار إلى مستوى أقل من ٥٠ دولار للبرميل على موقف صافي الحساب الجاري الخارجي وميزان المدفوعات كما أثر تأثيراً مباشراً على الميزانية العامة التي إعتمدت بنسبة ٦٤,٧٪ في عام ٢٠٠٨م و بنسبة ٤٧,٨٪ في عام ٢٠٠٩م.

الجدول رقم (٦/١) : الميزان التجاري بالمليون دولار

الفترة	صادرات بترولية	صادرات غير بترولية	جملة الصادرات	جملة الواردات	الميزان التجاري
٢٠٠٥	٤،١٨٧،٣٦٠	٦٣٦،٩١٨	٤،٨٢٤،٢٧٨	٥،٩٤٦،٠٠٠	١،١٢١،٧٢٢-
٢٠٠٦	٥،٠٨٧،٢١١	٥٦٩،٣٥٧	٥،٦٥٦،٥٦٨	٧،١٠٤،٧٠٠	١،٤٤٨،١٣٢-
٢٠٠٧	٨،٤١٨،٥٢٨	٤٦٠،٧٢٢	٨،٨٧٩،٢٥٠	٧،٧٢٢،٤٠٠	١،١٥٦،٨٥٠
٢٠٠٨	١١،٠٩٤،١١١	٥٧٦،٣٩٣	١١،٦٧٠،٥٠٤	٨،٢٢٩،٤٠٠	٣،٤٤١،١٠٤
٢٠٠٩	٧،٢٣٦،٨٠٠	١،٠٢٠،٣١٨	٨،٢٥٧،١١٨	٨،٥٢٨،٠٠٠	٢٧٠،٨٨٢-
٢٠١٠	٩،٦٩٥،٥٣٦	١،٧٠٩،٠٨٥	١١،٤٠٤،٣٠٠	٨،٨٣٩،٤٠٠	٢،٥٦٤،٩٠٠
٢٠١١	٧,٣٠٤,٤	٢,٢٩٤,٢	٩,٥٩٨,٦	٨,٢٠٤,٢٣	١,٤٧٠,٩

المصدر : بنك السودان ، تقرير الأعوام ٢٠٠٩+٢٠١٠+٢٠١١م

الشكل رقم (٦/١) : الميزان التجاري بالمليون دولار



تدهور الميزان التجاري وذلك بناءً على أسعار البترول المقدرة في ميزانية عام ٢٠٠٩م بـ ٥٠ دولار للبرميل لمزيج النيل بينما الأسعار السائدة خلال عام ٢٠٠٩م في الأسواق تتراوح بين ٤٤ دولار إلى ٤٧دولار، أي أقل بحوالي ١٠٪ من الأسعار المقدرة في الميزانية . أما بالنسبة لإنتاج الآبار في اداربيل فقد تم تقدير أسعاره بـ ٣٠ دولار للبرميل بينما الأسعار السائدة ١٥ دولاراً. هذا وكان يتوقع أنذاك تراجع موارد الصادرات غير البترولية نتيجة للتباطؤ في الطلب عليها في الأسواق الخارجية التقليدية في ظل الركود الذي هيمن على إقتصاداتها ، وأثر هذا التراجع في الميزان التجاري سلباً على أوضاع صافي الحساب الجاري الخارجي وبالتالي على قدرة الدولة على مقابلة متطلبات الإستيراد ومواجهة الدفعيات المستحقة للأطراف الخارجية أو تكاليف الخدمات.

هذا وقد إشتملت قائمة الواردات على سلع حساسة للغاية مثل المواد الغذائية ، بما في ذلك القمح ، الأدوية ومدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي ، وقد أفضى تراجع الإستيراد إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة ، إلى جانب البطء في الإنتاج . وتأثر الحساب الجاري الخارجي، بالإضافة إلى العجز في الميزان التجاري بتراجع تحويلات العاملين بالخارج نسبة لتباطؤ حركة الإقتصادات في دول الخليج متأثرة بالأزمة المالية والخسارات الجسيمة المتوقعة إنذاك في إستثمارات المصارف والمؤسسات المالية السيادية والبورصات الخليجية.

٢. القطاع المالي:

بما أن شركات التأمين السودانية مرتبطة إرتباطاً كاملاً بشركات إعادة التأمين في الدول الغربية، خاصة المملكةالمتحدة، فإن آثار الانهيارات التي لحقت بشركات التأمين وإعادة التأمين في أوربا وأمريكا كان من المتوقع أن تؤثر على أوضاع شركات التأمين السودانية وعلى نشاطها في إعادة التأمين ، علماً بأن أكبر شركة تأمين أمريكية كانت أول مؤسسة مالية انهارت تماماً نتيجة للأزمة التي نشأت في أسواق الرهونات العقارية في الولايات المتحدة.

تأثر القطاع المصرفي بأوضاع صافي الحساب الجاري الخارجي والميزان التجاري وميزان المدفوعات للسودان والمتأثرة بتداعيات الأزمة المالية، خاصة تراجع موارد صادر البترول والصادرات غير البترولية ، وتدفقات القروض والعون الخارجي ، إلى جانب تراجع الإستثمار الأجنبي المباشروالتحويلات . لقد أثرت تلك التداعيات على النشاط التجاري وتدفقات الإستثمار وعلى حركة الإقتصاد في كل أنحاء البلاد .

هذا ولم يتأثر القطاع المصرفي السوداني بصورة مباشرة بتداعيات الأزمة على الأسواق

المالية الغربية نسبةً للحصار الذي يتعرض له القطاع من قبل السلطات والأسواق المالية في أوروبا وأمريكا. إلا أن الأثر المباشر قد نفذ إلى القطاع المصرفي في السودان عبر التداعيات التي تعرضت لها المصارف والأسواق المالية في منطقة الخليج ، وذلك نسبةً لتركيز المعاملات المصرفية وخطوط التمويل وعمليات تعزيز خطابات الإعتماد على أسواق منطقة الخليج.

وبالرغم من من أن المصارف والمؤسسات السيادية الخليجية قد تعرضت إلى خسارات جسيمة فلم يُفصح في حينه عن حجم ومدى تلك الخسارات ولكن أنكشف ذلك قبل نهاية الأزمة ، لذا كان الوضع عندئذً يتتطلب التحوط لمواجهة أي تطورات سالبة قد تبرز في منطقة الخليج تعرض النظام المصرفي السوداني إلى مخاطر غير محسوبة.

الخلاصة : بالرغم من الحماية التي إستفاد منها القطاع الخارجي للإقتصاد السوداني من التعرض المباشر لمآلات الأزمة المالية بسبب العقوبات الإقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على البلاد ، فقد بلغت الآثار التي ترتبت على تراجع موارد الصادرات البترولية والتدفقات الإستثمارية وتحويلات المغتربين حوالي ٥ مليارات دولار[١١] .

٣. الإستثمار الخارجي المباشر:

لقد تأثرت المؤسسات السيادية والمستثمرون والمؤسات المالية والبورصات في منطقة الخليج «كما أوضحنا من قبل» تأثيراً خطيراً .

وبما أن السودان يعتمد في الإستثمارات الخارجية المباشرة وتمويل بعض المشروعات الإستراتيجية على المؤسسات السيادية الخليجية والقطاع الخاص الخليجي، فقد تراجعت الإستثمارات الخارجية المباشرة و تمويل المشروعات الإستراتيجية التي تعتمد على القروض من تلك المؤسسات في المدى القصير.

لما كانت أوضاع شركاء التنمية خارج دول الخليج ، خاصة الصين والهند سليمة فلم تتأثر علاقتنا مع هاتين الدولتين بالرغم من ما شهدته إقتصادات أمريكا وأوربا من تفاقم الركود وبالرغم من إن الصين تعتمد كثيراً في ميزانها التجاري على التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك فإن التأثير على إقتصادها كان محدوداً نسبة للمرونة التي تتسم بها في إنتاجها الوطني وقدرتها على إستيعاب فائض صادراتها في الإستهلاك المحلي والتوسع نحو الدول النامية والناشئة في آسيا وأفريقيا .

١١ تقرير البنك الدولي 2009م .

القطاع الداخلي: مالي و نقدي:

تنعكس آثار الأزمات المالية العالمية على القطاع الداخلي بصورة غير مباشرة عبر إنعكاساتها على القطاع الخارجي. ومن تحليلنا لإنعكاسات الأزمة المالية العالمية على القطاع الخارجي السوداني اتضح لنا أن هنالك إنعكاسات مباشرة سبق أن تعرض لها القطاع الخارجي وأمتدت آثارها إلى القطاع الداخلي ، مثل إنخفاض أسعار النفط نتيجة لتباطؤ الإنتاج والركود الذي تعرضت له الإقتصادات الكبرى والتي تعتبر أكبر مستهلك للنفط ، بينما لم تتعرض قطاعات خارجية أخرى بعدُ لإنعكاسات الأزمة نسبة إلى أن الأزمة المالية عند إعداد وتنفيذ ميزانية عام ٢٠٠٩ كانت في مرحلة التشكل ولم تكتمل بعد مراحلها كاملة. هذا إلى جانب ان الإقتصادات الخليجية التي ينفتح نحوها الإقتصاد السوداني في العمليات المصرفية والإستثمارات لم تفصح عندئذٍ عن الخسارات التي تعرضت لها مصارفها ومؤسساتها المالية السيادية والمستثمرين نتيجة للأزمة المالية لذا لم تتضح عندئذ الأوضاع الحقيقية لتلك الجهات . و بالرغم من أن تلك المؤسسات لم تكشف عن حجم الأضرار التي لحقت بها ، فإن آثار الأزمة بدأت تبرز في الخليج في شكل بطئ في النشاط الإقتصادي وهبوط قيمة الأصول وتراجع السيولة النقدية...الخ . أما بالنسبة للصين والهند فإن موقفهما استمر سليماً ولم يتأثر بالتطورات السالبة في الإقتصادات الكبرى خاصة الولايات المتحدة التي ترتبط بها الصين في صادراتها ، وذلك بفضل إعتمادها داخلياً على إستهلاك كبير يكفي استمرار إنتاجها . على كل حال فإن الإنتاج في الصين والهند كان وما يزال محتفظاً بمستوى عالٍ نسبة للإستهلاك والإستثمار الداخلي العاليين .

إن إنعكاسات الأزمة المالية الواضحة على الإقتصاد السوداني إقتصرت على موارد الميزانية نتيجة انخفاض أسعار النفط بأكثر من ٧٠٪ . كما تنعكس آثار الأزمة أيضاً على قدرة البلاد الإستيرادية من خلال إنعكاس الأزمة على صافي الحساب الجاري الخارجي الذي تأثر سلباً بإنخفاض موارد صادرات النفط وبتراجع تدفقات موارد الإستثمارات الخارجية وتحويلات المغتربين .

التحديات التي واجهت تنفيذ الميزانية العامة لعام ٢٠٠٩م:

بنيت تقديرات إيرادات البترول في الميزانية العامة لعام ٢٠٠٩ على أساس سعر البترول ٥٠ دولاراً لمزيج النيل و٣٠ دولاراً لإنتاج أداربيل . وتمثل إيرادات البترول ٤٣٪ من الميزانية مقابل حوالي ٦٢٪ من ميزانية العام ٢٠٠٨م.

بلغت المنح والقروض حوالي ٦,٤٪ من ميزانية العام ٢٠٠٩ مقابل حوالي ٢٪ عام ٢٠٠٨ أي بزيادة معدل ٧٥٪ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٨ ، حوالي ٨٠٪ منها من الصين والهند وبنك التنمية الاسلامى . ومما بعث على الاطمئنان أن معظم التمويل الخارجي من مصادر موثوق بها وهنالك إحتمالات ضعيفة في أن تؤثر الأزمة المالية على قدرة هذه المصادر على الوفاء بهذا الإلتزام ، كما أوضحنا بعإليه .

وتبلغ مساهمة كل أنواع الضرائب حوالي ٤٤٪ من الإيرادات في ميزانية عام ٢٠٠٩م وتبلغ نسبة الصرف على المرتبات حوالي ٣١٪ مقابل ٢٧٪ من ميزانية عام ٢٠٠٨م.

و يعزى أهم التحديات التي واجهت تنفيذ الميزانية إلى أنها غير مرنة و يصعب إيجاد حلول سهلة للصعوبات التي واجهت تنفيذ الميزانية . وفيما يلى أهم عناصر عدم مرونة الميزانية.

١. إعتماد إيرادات الميزانية بنسبة حوالي ٤٣٪ على موارد مبيعات النفط. وبما أن الميزانية قدرت أسعار النفط بـ٥٠ دولاراً للبرميل وهذا الرقم أعلى بحوالي ١٠٪ إلى ١٥٪ من الأسعار العالمية السائدة آنذاك بالنسبة لمزيج النيل، و « كما يبلغ السعر المقدر في الميزانية بالنسبة لإنتاج أداربيل بـ ٣٠ دولار للبرميل ، في حين وصلت الأسعار إلى ١٥ دولار للبرميل ، أي بعجز قدره ٥٠٪ من ربط الميزانية». هذا و ولم تكن هنالك إشارات لإحتمالات ارتفاع أسعار النفط لأن الأزمة المالية لم تصل عندئذٍ إلى القاع المحتوم ، إذ كانت الأزمة في ذلك الوقت ما تزال في مرحلة التشكل .

٢. نتيجة لآثار انخفاض أسعار النفط على صافي الحساب الجاري الخارجي واحتمال حدوث بعض العوامل الأخرى السالبة على صافي الحساب الجاري وعلى ميزان المدفوعات، في حالة إكتمال تشكل آثار الأزمة المالية خاصة على إقتصادات دول الخليج، فلم يتوقع تحقيق ربط الإيرادات الضرائبية لتراجع معدلات الإستيراد والبطء في النشاط الإقتصادي في البلاد، فينعكس سلباً على الضرائب الأخرى .

٣. إن انخفاض المخصصات المحولة إلى حكومة الجنوب إلى ٤٣٪ مما كانت عليه في عام ٢٠٠٨م كان سيفضى إلى إحداث عجز كبير في ميزانية حكومة الجنوب. وبما أن هذا المورد كان يشكل نسبة لا تقل عن ٩٠٪ من ميزانية الجنوب فكان من المتوقع أن تتعرض الميزانية العامة إلى ضغوط غير محتملة من جانب حكومة الجنوب وبعض الجهات الخارجية لتغطية كل أو جزء من هذا العجز، مما قد يعرض الميزانية العامة إلى مزيد من الإختلال . هذا ولم يتوقع تدفق إعانات خارجية لتغطية العجز في ميزانية حكومة

الجنوب بسبب الأزمة المالية ولما تعانيه الدول المانحة من التباطؤ في إقتصاداتها. هذا إلى جانب إنتهاز بعض الدول الغربية 'خاصة الولايات المتحدة الأمريكية' هذه السانحة لفرض مزيد من الضغوط على حكومة الوحدة الوطنية ، بهدف إحداث إختلال إقتصادي وخلق مزيد من المشاكل والضغوط السياسية والإجتماعية على البلاد. هذا و أن عدم تغطية هذا العجز في ميزانية حكومة الجنوب كان من المحتمل أن يهدد إتفاقية السلام أو يؤدي إلى نزوح جماعي من الجنوب إلى الشمال مما يفضى إلى خلق مزيد من الضغوط الإقتصادية و الإجتماعية على البلاد.

٤. من عناصر عدم مرونة الميزانية أيضاً ، تراجع الإيرادات غير النفطية نتيجة لتراجع الإستيراد في ظل توسع العجز في صافي الحساب الجاري الخارجي ، إلى جانب إمكانية تعرض الإقتصاد ككل إلى التباطؤ، فتنعكس آثار ذلك على مصادر و مواعين الضرائب ورسوم الخدمات الحكومية . نتيجة للعجز الكبير في الميزانية والتوجه إلى رفع الأستدانة من النظام المصرفي قد يؤدي إلى إختلال في مفاصل الإقتصاد الكلي «كما سوف نوضحه فيما بعد» وقد ينتج عنه ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن دفع التكاليف (Cost Push Inflation) ويفضى ذلك إلى ارتفاع حجم المصروفات الجارية والتنموية وبالتالي توسّع حجم العجز المالي.

٥. لم ترصد في الميزانية إعتمادات لمقابلة التنمية الإجتماعية خاصةً محاربة البطالة . لذا فإن بروز مشاكل إجتماعية حادة قد يفضى إلى ضغوط على الميزانية العامة مما يزيد من عدم مرونة الميزانية.

٦. لم تشتمل الميزانية على إعتمادات لمقابلة الديون المحلية ، لذا فقد أدى عجز الدولة عن مقابلة هذه الديون إلى مشاكل كبري للدائنين وعلى مقدراتهم في مقابلة التزاماتهم نحو المصارف مما أدى إلى تفاقم مشكلة تعثر الديون القائمة لدى المصارف .

'هذا وكان من المتوقع عندئذً تجدد الضغوط على الميزانية لمقابلة التزامات الديون الداخلية فيزيد من عدم مرونة الميزانية و ارتفاع العجز'.

'أن عدم مرونة الميزانية عام ٢٠٠٩م قد أستوجب إعادة النظر في أهداف و مؤشرات و تقديرات الميزانية حتى تصبح واقعية و تتناغم و تتجانس مع الأوضاع الإقتصادية و آثار إنعكاسات الأزمة المالية على مفاصل الإقتصاد السوداني'.

٤- المؤشرات الإقتصادية:

فيما يلى عمليات القطاع العام حسب أرقام الميزانية العامة :

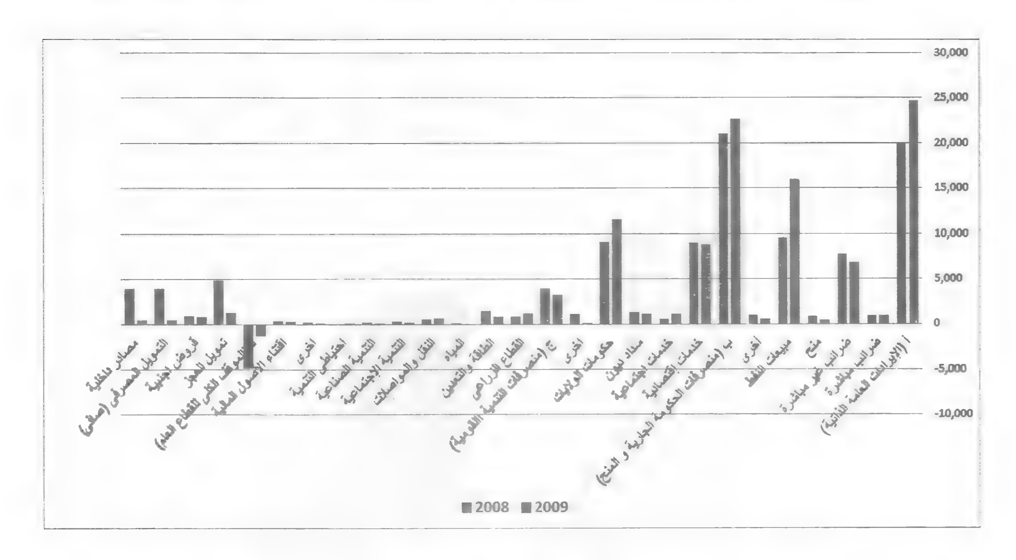
الجدول رقم (٦/٢) عمليات القطاع العام للعامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (بالمليون جنيه)

البنود	٢٠٠٨	٢٠٠٩
أ (الإيرادات العامة الذاتية)	٢٤،٧٠٨	٢٠،٠٤٦
ضرائب مباشرة	٨٨٥	٩٣٠
ضرائب غير مباشرة	٦،٧٩٦	٧،٧٢٦
منح	٤٣٤	٧٩٧
مبيعات النفط	١٥،٩٩٧	٩،٥٩٦
أخرى	٥٩٧	٩٩٧
ب (منصرفات الحكومة الجارية و المنح)	٢٢،٧٢٥	٢١,٠٢٥,٩
خدمات إقتصادية	٨،٨٠٦	٩،٠٠٠,٣٠
خدمات إجتماعية	١.١٤٢	٥٢٥,٦
سداد ديون	١،١١٦	١،٢٧٠,٢٠
حكومات الولايات	١١،٥٧٢	٩,١٣٤,٣
اخرى	٩٠	١،٠٩٥,٥٠
ج (منصرفات التنمية القومية)	٣،٢٦١	٣،٩١٥,٢٠
القطاع الزراعي	١،١٧٤	٨٥٠
الطاقة والتعدين	٨١٣	١،٤٩٢,٩٠
المياه	٠	٠,٢
النقل والمواصلات	٦٣٥	٥٦٧,٧
التنمية الإجتماعية	١٦٤	٢٤٤
التنمية الصناعية	٧٩	١٨٤
احتياطى التنمية	٣	٠
اخرى	١٤١	٢٣٠
اقتناء الأصول المالية	٢٥٣	٣٤٦,٢
د (الموقف الكلي للقطاع العام)	١،٢٧٨-	٤،٨٩٥,٥٠-
تمويل العجز	١،٢٧٨	٤،٨٩٥,٥٠
قروض اجنبية	٨١١	٩١١
التمويل المصرفي (صافي)	٤٦٦	٣،٩٨٤,٦٠
مصادر داخلية	٤٦٦	٣،٩٨٤,٦٠

المصدر: بنك السودان



الشكل رقم (٦/٢) عمليات القطاع العام للعامين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (بالمليون جنيه)



كان هنالك تباين واضح بين المؤشرات الإقتصادية التي بنيت عليها تقديرات الميزانية العامة والنتيجة المحققة في نهاية العام كما يوضحها الجدول رقم (٦/٣) والشكل رقم (٦/٣) :

الجدول رقم (٦/٣) المؤشرات الإقتصادية التي بنيت عليها تقديرات الميزانية العامة والنتيجة المحققة في نهاية العام

	عام ٢٠٠٨م	عام ٢٠٠٩م
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	٦,٤٪	٥,٩٪
عرض النقود (مليار جنيه)	٢٢,٩٣٣,٢	٢٨,٣١٤,٤٨١
معدل النمو السنوي لعرض النقود	١٦,٣٪	٢٣,٥٪

المصدر: بنك السودان.

الشكل رقم (٦/٣) المؤشرات الإقتصادية التي بنيت عليها تقديرات الميزانية العامة والنتيجة المحققة في نهاية العام



بإستقراء الأهداف والمؤشرات لميزانية عام ٢٠٠٩م يتضح لنا عدم التناسق والتناغم بين تلك المؤشرات مما يثير الشك حول أمكانية تحقيق أهداف الميزانية ، خاصةً هدف التضخم الذي كان يقدر أن ينخفض من متوسط ١٢٪ عام ٢٠٠٨م إلى متوسط ٨٪. وهذا لم يكن متسقاً مع ارتفاع حجم عرض النقود من ٢٢,٩ مليار جنيه عام ٢٠٠٨م إلى ٢٨,٣ مليار جنيه في عام ٢٠٠٩م . وارتفاع معدل نمو النقود من ١٦٪ في عام ٢٠٠٨م إلى ٢٣,٥٪ في عام ٢٠٠٩م، والعجز الكلي من ١,٢٧٧,٧ مليون جنيه إلى ٤,٢١٩,٨ مليون جنيه. وإستدانة الحكومة من النظام المصرفي "خلق النقود" من ٠,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ١,٩٤٪. ومن الناحية الأخرى فإن النمو المستهدف للناتج المحلي الإجمالي قُدر أن يتراجع من ٧,٨٪ في عام ٢٠٠٨م إلى ٦,٧٪ في عام ٢٠٠٩م.

يبدو للباحث من أول وهلة أن هنالك تناقضات واضحة بين هذه الأهداف و المؤشرات، ومن خلال البحث العميق يتضح أن هذا التناقض ناتج عن سياسة الدولة الخاصة بتغطية العجز الكبير الذي أظهرته الميزانية والذي تمت تغطيته من عمليات الإستدانة المحلية من خلال الصكوك الحكومية وتأجيل دفع مستحقات المقاولين الذين قاموا بتنفيذ عقود حكومية على نشاط القطاع الخاص ، ونتج من ذلك ارتفاع حالات التعثر في النظام المصرفي مما أدى لتعرض موارد القطاع المصرفي في محافظ الإئتمان إلى مخاطر

إئتمانية جسيمة وأضعف ذلك قدرات المصارف على القيام بالوساطة المالية ، فانعكس ذلك على تراجع قدرات القطاع الخاص على المساهمة في الأنشطة الإستثمارية . وقد ساهم ذلك في الإختلال الذي نشأ في النمو بين القطاعات الإقتصادية المختلفة ، حيث عجزت القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة التحويلية في التنافس حول الحصول على موارد التمويل المحدودة فتراجع الإنتاج . وقد دفع تفاقم مخاطر الإئتمان في البنوك وتراجع الملاءة المالية بها إلى تدخل بنك السودان المركزي لإنقاذ بنك أمدرمان الوطني.

إن عدم التناسق بين ارتفاع حجم النقود مع تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي يفسر أن النقود المولَدة لم تذهب إلى الأوجه المدٌرة للدخول الحقيقية، و بالتالي قد يعنى ذلك إلى نشوء حالة من الركود التضخمي (Stagflation)". مثل هذا الوضع من شأنه أن يضع صانعي القرارات الإقتصادية في البلاد أمام موقف حرج للغاية، لأن أية سياسة أو إجراء يتخذ لمواجهة أى من المشكلتين "الكساد أو التضخم» من شأنه أن يعمّق الوضع في المشكلة الأخرى. «لتفادى الوصول إلى مثل ذلك الموقف الحرج يجب التنسيق بين السياسات المالية و النقدية بهدف تحييد آثار الأنفلات النقدي الذي قد يحدث في أي من السياسات المالية أو النقدية» وكان الإجراء المناسب في مثل هذا الوضع هو اتخاذ إجراءات حاسمة وقوية لتخفيض عجز الميزانية من خلال تخفيض الإنفاق أو توفير موارد حقيقية جديدة بدلاً عن حل المشكلة عبر تجريد القطاع الخاص من الموارد المتاحة له للمساهمة الفعالة في العملية الإنتاجية والنمو الإقتصادي .

كما أن معدل ارتفاع إستدانة الحكومة من النظام المصرفي والذي بلغ ١,٩٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي لا يتناسب مع معدل التضخم المستهدف ٨٪ ، وأعتقد أن معدل الأستدانة الذي يتناغم مع معدل التضخم ٨٪ لا يتجاوز ٥,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي . يعزى هذا الإختلال في التناغم إلى نفس الأسباب المذكورة أعلاه .

أخلص من هذا التحليل إلى أن معدل التضخم قد ارتفع إلى متوسط أعلى من ١٥٪ ، وهذا يعنى إضافة عنصر عدم مرونة آخر لميزانية عام ٢٠٠٩م مما يؤدي إلى ارتفاع عجز الميزانية من المستوى المستهدف ، وهنا سوف يخلق دورة جديدة من الحلقة المفرغة (Vicious Circle) فيتفاقم عدم مرونة الميزانية والمشاكل و الصعوبات المترتبة عليها بارتفاع حجم ونسبة العجز في الميزانية .

ومما أدى إلى إستفحال تلك الصعوبات وتعميق حدة الحلقة المفرغة التباين بين أسعار مبيعات النفط التي بني عليها تقدير إيرادات الميزانية العامة والأسعار الحقيقية السائدة في الأسواق العالمية أثناء العام . ولن يكون أثر هذا التراجع في أسعار النفط

قاصراً على الميزانية فقط بصورة مباشرة ، بل انعكست تداعيات ذلك التراجع في الأسعار أيضاً على صافي الحساب الجاري الخارجي و إنعكاس أثر ذلك على مفاصل الإقتصاد ككل خاصةً النشاط المصرفي مما عمّق الآثار السالبة للأزمة المالية على الإقتصاد الكلي. هذا وحاولت الدولة مقابلة هذا العجز في الحساب الجاري الخارجي عبر تسييل الموارد المرصودة في حساب مدخرات البترول .

ويعزى ذلك التدهور في الحساب الجاري الخارجي إلى التطورات السالبة التي طرأت على مكونات الحساب الجاري نتيجة للأزمة المالية حيث تحول الميزان التجاري من فائض بمبلغ ٣,٤٤١,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٨م إلى عجز بلغ ٢٧٠,٩٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م بمعدل ١٠٨٪ وذلك لإنخفاض حصيلة الصادرات من ١١,٦٧٠,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٨م إلى ٧,٨٣٣,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٩م . وذلك بالرغم من ارتفاع حصيلة الصادرات غير البترولية من ٥٧٦,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٨م إلى ٧٠٢,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٩م .

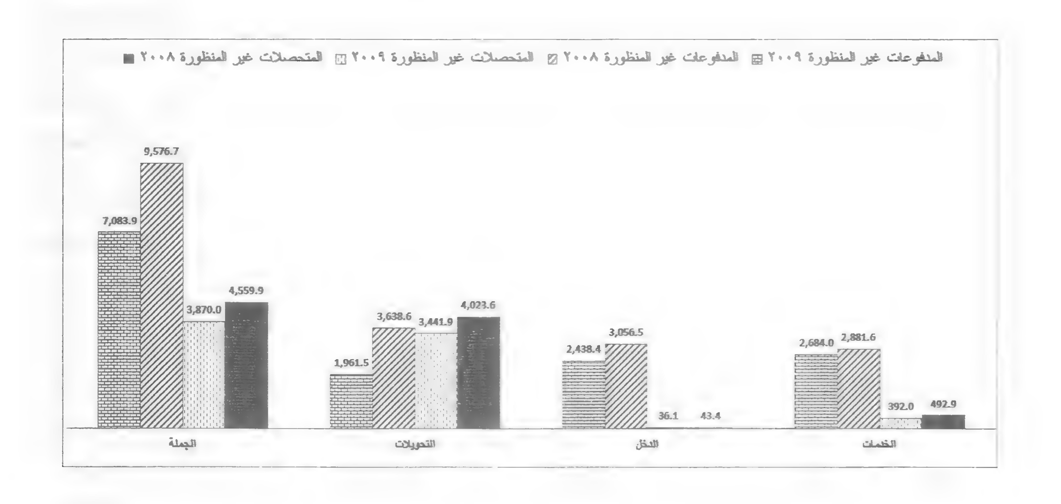
ومن جانب آخر فقد انعكست آثار الأزمة المالية على العمليات غير المنظورة المتمثلة في المتحصلات والمدفوعات غير السلعية . فقد إنخفض حساب الخدمات والدخل والتحويلات من ٥,٠١٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨م إلى ٣,٢١٣,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٩م بسبب الأزمة المالية ، بينما إنخفضت المتحصلات غير المنظورة من ٤,٥٥٩,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨م إلى ٣,٨٧٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩م ، وقد إنخفضت المدفوعات غير المنظورة من ٩,٥٧٦,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٧,٠٨٣,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٩ كما يوضح ذلك الجدول رقم (٦/٤) والشكل رقم (٦/٤)

الجدول رقم (٦/٤) المتحصلات والمدفوعات غير المنظورة

	المتحصلات غير المنظورة		المدفوعات غير المنظورة	
السنوات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الخدمات	٤٩٢,٩	٣٩٢,٠	٢،٨٨١,٦	٢،٦٨٤,٠
الدخل	٤٣,٤	٣٦,١	٣،٠٥٦,٥	٢،٤٣٨,٤
التحويلات	٤،٠٢٣,٦	٣،٤٤١,٩	٣،٦٣٨,٦	١،٩٦١,٥
الجملة	٤،٥٥٩,٩	٣،٨٧٠,٠	٩،٥٧٦,٧	٧،٠٨٣,٩

المصدر : بنك السودان المركزي

الشكل رقم (٦/٤) المتحصلات والمدفوعات غير المنظورة



الجدول رقم (٦/٥) ميزان المدفوعات Balance of Payment بملايين الدولارات الأمريكية

العام	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الحساب الجاري أ+ب	٢,٨٣٠,٣٠-	٤,٩١٩,٤٠-	٣,٢٦٨,٢٠-	١,٥٧٥,٧٠-	٢,٥١٩,٢٠-	١,٠٧٤,٤٩-
الصادرات (فوب)	٤,٨٢٤,٢٨	٥,٦٥٦,٦٠	٨,٨٧٩,٢٠	١١,٦٧٠,٥٠	٧,٨٣٣,٧٠	١١,٤٤٢,٦٢
بترول	٤,١٨٧,٣٦	٥,٠٨٧,٢٠	٨,٤١٨,٥٠	١١,٦٧٠,٥٠	٧,٨٣٣,٧٠	٩,٧٣٣,٥٤
الذهب	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١,٠١٨,٠٣
أخرى	٦٣٦,٩٢	٥٦٩,٤٠	٤٦٠,٧٠	٥٧٦,٤٠	٧٠٢,٥٠	٦٩١,٠٥
الواردات (فوب)*	٥,٩٤٦,٠٠-	٧,١٠٤,٠٠-	٧,٧٢٢,٤٠-	٨,٢٢٩,٤٠-	٨,٥٢٨,٠٠-	٨,٨٣٩,٤٠-
مشتريات الحكومة	٦٤٦,٧٠-	١,١٤٢,٨٠-	١,٣٧٢,٨٠-	١,٠٦٢,٣٠-	٤٠٨,٧٠-	١٨٢,٢١-
مشتريات القطاع الخاص	٥,٢٩٩,٣٠-	٥,٩٦١,٩٠-	٦,٣٤٩,٦٠-	٧,١٦٧,١٠-	٨,١١٩,٣٠-	٨,٦٥٧,١٩-
أ- الميزان التجاري (١+٢)	١,١٢١,٧٠-	١,٤٤٨,١٠-	١,١٥٦,٨٠	٣,٤٤١,١٠	٦٩٤,٦	٢,٦٠٣,٢٢
ب- حساب الخدماتوالدخل و التحويلات	١,٧٠٨,٦٠-	٣,٤٧١,٣٠-	٤,٤٢٤,٩٠-	٥,٠١٦,٨٠-	٣,٢١٣,٨٠-	٣,٦٧٧,٧١-
حساب رأس المال و الحساب المالي	٢,٤٢٧,٢٠	٤,٦١١,٠٠	٢,٩٢٥,٠٠	١,٢١٨,٥٠	٤,٦٦٣,٣٠	٢,٠٤٩,٦٣
استثمار مباشر(صافي)	٢,٣٠٤,٦٠	٣,٥٤١,٤٠	٢,٤٣٦,٣٠	٢,٦٠٠,٥٠	٢,٩٢٢,٨٠	٢,٨٩٤,٣٨
استثمار حافظة(صافي)	١١,١	٣٥,٣-	٤٥,٦	٣٣,٤-	٧,٤	٤٤,٦٠-
إستثمارات اخرى (صافي)	١١١,٥	١,١٠٤,٩٠	٤٦٣,٦	١,٣٤٨,٥٠-	١,٧٣٣,١٠	٨٠٠,١٥-
الأصول الاحتياطية	٥٣٠,٥-	٢٠٨,٦	٢٨٢	٢١,١-	٥٠٢	٥٤,٢٤
أخطاء ومحذوفات	٩٣٣,٦	٩٩,٨	٦١,١	٣٧٨,٣	١,٢٥٧,٢٠-	١,٠٢٩,٣٨-
الميزان الكلي	٥٣٠,٥	٢٠٨,٦-	٢٨٢-	٢١,١	٥٠٢,٢-	٥٤,٢٤-

المصدر : بنك السودان

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم وسائل مواجهة تداعيات الأزمات المالية التي تنفذ إلى الإقتصاد الكلي عبر القطاع الخارجي هو "تحقيق إستقرار إقتصادي تتناسق فيه المؤشرات الإقتصادية المتحركة. إذ تعتبر سلامة موقف الميزانية و تناغم مؤشرات الإقتصاد الكلي صمام الأمان ضد تداعيات الأزمات المالية على مفاصل الإقتصاد الكلي».

رابعاً : إنعكاسات إتجاهات و منهجية السياسات الإقتصادية والإجتماعية المنفّذة في تعميق آثار الأزمة المالية على السودان :

أثر المنهجية المتبعة في استخدام موارد النفط السوداني على قدرة الإقتصاد السوداني على مواجهة الأزمة المالية العالمية:

لم تتبع الدولة أسبقية سليمة في استخدام عائدات البترول وفق إستراتيجية تتفق مع التحديات التي تواجه البلاد، خاصة ، حاجة الإقتصاد السوداني إلى البنيات الأساسية الداعمة للإنتاج في مجالات التنمية الزراعية و الصناعية و الإجتماعية و مقابلة حاجة القطاعات الإقتصادية المختلفة من تدريب و تأهيل الكوادر الفنية و جرعات التقانة و المعلوماتية لتحريك الإقتصاد إلى جانب تحقيق تنمية متوازنة وشاملة تتسم بالتنوع .

كان من المطلوب أن تتجه أسترتيجية استخدام موارد البترول إلى توليد موارد حقيقية جديدة للإقتصاد الوطني من خلال تحريك القطاعات الإقتصادية، خاصةً القطاع الحقيقى الإنتاجي بدلاً من توظيف كل موارد البترول في تمويل النفقات العامة الجارية. إن إعتماد الدولة في تمويل الإنفاق الجاري على موارد البترول يجعل الإقتصاد الوطني أكثر حساسيةً لتداعيات الأزمات المالية وتعريض الإقتصاد الكلي لهزات حادة و غير مضمونة العواقب بسبب التقلبات التي تعتبر سمة بارزة من سمات أسواق المنتجات النفطية العالمية.

لو أتبعت الدولة سياسة استخدام موارد النفط في دعم القطاعات الإنتاجية، التي لم تُحظ بصورة مباشرة بأي قدر من موارد النفط، لكان موقف الإقتصاد السوداني الآن قوياً و محصناً ضد تبعات الأزمات المالية ، كما هو الحال بالنسبة للصين والهند والدول الناشئة الأخرى التي استطاعت توظيف مواردها البشرية والفنية والمالية توظيفاً واعياً وحكيماً جعلها في حصن آمن من تداعيات الأزمة العالمية ، وينظر إليها العالم لتلعب دوراً هاماً في إنقاذ العالم من الأنهيار الإقتصادي والمالي بما لها من الفوائض المالية وأسواق واعدة لإنتاج الإقتصادات المتطورة التي تواجه الركود الإقتصادي ، وما تتمتع به من إستقرار النمو الإقتصادي . كما ينظر إليها كمنقذ وحيد لدول منطقة اليورو التي تواجه أزمة الديون .

لقد افضت المنهجية التي اتبعتها الدولة في استخدام موارد النفط السوداني إلى إختلال في توازن نمو القطاعات الإقتصادية بصورة تتناقض مع الأهداف الإقتصادية التي تبنتها الدولة في إعلاناتها وبرامجها السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، مما أضعف قدرة الإقتصاد الوطني على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية (كما سوف يوضح البحث عن أوضاع قطاعات الإنتاج بالتفصيل في الجزء الخاص بالقطاعات الإنتاجية في هذا الكتاب) . لقد تسربت موارد البترول إلى قطاع الإستهلاك والقطاعات الهامشية من خلال توظيفها في بنود النفقات الجارية، وقد نتج عن هذه المنهجية تدهور معدلات النمو في القطاعات الحقيقية مثل الإنتاج الزراعي والصناعة التحويلية والقطاع الإجتماعي ، إذ لم تواكب معدلات النمو في القطاع الحقيقى والقطاع الإجتماعي معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال العشر سنوات الماضية ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م - كما أوضحنا ذلك في بحثنا حول أثر منهجية استخدام موارد النفط - .

لقد أفضى نمو الإستهلاك بمعدلات أعلى من نمو الإنتاج في القطاع الحقيقى إلى تعريض صافي الحساب الجاري الخارجي إلى ضغوط هائلة نتيجةً للتوسع في حجم وأنواع السلع الإستهلاكية المستوردة ، في ظل تباطؤ وعدم تطور الصادرات غير البترولية ، ونتيجة لإنحسار الإنتاج الزراعي و الصناعة التحويلية ، وذلك بالرغم من ارتفاع تدفقات موارد النفط السوداني في الإقتصاد ، خاصة في الفترة قبل إنفجار الأزمة المالية العالمية نسبة لارتفاع حجم إنتاج البترول وارتفاع الأسعار العالمية للنفط إلى مستويات غير مسبوقة.

هكذا ، فقد تفجرت الأزمة المالية العالمية والسودان يعاني من مشكلات هيكلية تتمثل في إختلال التوازن بين القطاعات الإقتصادية المختلفة ، فقد إرتفعت الضغوط التضخمية نتيجة للأزمة المالية العالمية وإختلال نظام سعر الصرف . وترتب على ذلك ارتفاع حجم العجز المالي وتراكم الدين العام في الإقتصاد مما أثر سلباً على قدرة القطاع الخاص على المساهمة في الإنتاج . وأدى الإختلال في التوازن في النمو القطاعي إلى إزدياد الإستيراد وتفاقم تآكل الموارد الخارجية بسبب تغيير أنماط الإستهلاك والإعتماد على الإستيراد، ونتيجة للنمو المطرد في الطلب الكلي دون توسع حقيقي مقابل في الإنتاج الزراعي والصناعي ، فارتفع الإستيراد بمعدلات عالية مما أدى إلى إغراق الأسواق المحلية بالسلع المستوردة وتراجع القدرة التنافسية للسلع المحلية . وأدى ذلك إلى عزوف المنتجين المحليين عن الإنتاج . ومن مظاهر الإختلال في توازن النمو القطاعي الارتفاع النسبي الكبير في مجال الخدمات والعقارات ، مما أدى إلى توجيه موارد البلاد إلى قطاعات الإتصالات والتي أصبحت أهم مصادر الأرباح للشركات الأجنبية ومصدر ضغط على موارد البلاد الخارجية.

في ظل المشاكل الهيكلية التي نتجت عن منهجية استخدام موارد البترول والتي أدت إلى تراجع الإنتاج المحلي ونسبة مساهمته في الصادرات غير البترولية ، إلى جانب الصعوبات والضغوط التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية جاء إنفصال جنوب السودان ، وترتب على ذلك مزيد من الضغوط على الحساب الخارجي والمالية العامة .

خامساً: الدروس والعبر المستفادة من الأزمة المالية العالمية[12] :

أن الإعتماد المفرط على موارد البترول في تمويل النفقات الجارية عرّض الإقتصاد الوطني إلى إختلالات خطيرة جعلت الإقتصاد الوطني أكثر حساسية للأزمات المالية وغير قادر على مواجهة الأزمة المالية العالمية ، كما أن إنعكاس آثار الأزمة على أسعار النفط من هشاشة أوضاع القطاع الخارجي، وتعرض الإقتصاد الوطني إلى مخاطر جسيمة. إن مواجهة هذه التطورات السالبة على الإقتصاد الوطني وخاصة على الحسابين الخارجي والداخلي كانت تتطلب اتخاذ سياسات وإجراءات قادرة على محاصرة تلك المخاطر كما يلي :

١- البحث عن قرض نقدي عاجل لتغطية عجز الميزانية مع استخدام العلاقات الدبلوماسية والسياسية على أعلى المستويات . "بالرغم من أن السودان غير مؤهل (سيآسيا) للحصول على دعم من موارد صندوق النقد الدولي فإنه من الممكن الطلب من الصندوق استخدام بعض أدواته لتزكية السودان لدى بعض الدول الصديقة لتقديم دعم لميزان المدفوعات بنفس الوسائل التي تحرك بها الصندوق عام ١٩٩٧م للحصول على قروض للسودان من السعودية وماليزيا ، ومما يساعد على هذا الإتجاه أن أداء الإقتصاد السوداني في عام ٢٠٠٧م كان مرضياً عنه من الصندوق مما كان يؤهل السودان للحصول على ذلك الدعم من الصندوق . هذا ومن المعلوم أنه من أهم أهداف وواجبات الصندوق تقديم الدعم للدول الأعضاء التي تواجه الإختلالات في ميزان المدفوعات، خاصةً في حالات الأزمات المالية العالمية».

٢- العمل، بالتدرج، على تقليل إعتماد تمويل النفقات الجارية على موارد النفط إعتماداً مفرطاً، ووضع إستراتيجية جديدة لاستخدام موارد البترول في توليد موارد مالية حقيقية جديدة كأسبقية، وذلك من خلال تحريك القطاع الحقيقي ودعم البحث العلمي وتطوير التقانة والمعلوماتية والبنيات الأساسية الداعمة للإنتاج .

٣- إعادة بناء النظام المصرفي وتمكينه من مواجهة الأزمة المالية ، وذلك من خلال تقوية رؤوس أموال المصارف وتقليص حجم الديون المتعثرة وإعادة ترتيب الأوضاع الإدارية والفنية

١٢ (هذه التوصيات مأخوذة من مذكرة رفعها المؤلف للجهات المختصة علي ضؤ أثار الأزمة المالية العالمية علي الإقتصاد السوداني)

تحسباً لأية تطورات سالبة قد تحدث في إقتصادات منطقة الخليج ، إلى جانب مراقبة التطورات في تلك المنطقة عن كثب ، وتهيئة النظام المصرفي السوداني على مقابلة أية تطورات سالبة ، والعمل على تطوير العلاقات والإتصال مع النظم المالية والمصرفية في الدول الناشئة في آسيا ، خاصةً مع الإقتصادات التي ما زالت تتمتع بإستقرار نظمها المالية والمصرفية.

٤- يعتبر التنسيق والتناغم بين السياسات المالية والنقدية أساس الإستقرار الإقتصادي ، وخاصةً في حالات الأزمات المالية . إذ يعتبر هذا التنسيق من أهم متطلبات الإدارة الإقتصادية السليمة ، خاصةً في مجال تحييد آثار السياسات السالبة التي تفرزها السياسات المالية أو النقدية ، في ظل الوضع الراهن . "فإن الإختلالات التي أفرزها هيكل موازنة العام ٢٠٠٩م تحتاج إلى جهد من جانب السياسات النقدية لتحييد آثارها مع إيجاد التوازن الكامل بين متطلبات النمو الإقتصادي والمحافظة على مستويات التضخم المستهدف وفق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة».

٥- الاستمرار في دعم العلاقات الثنائية مع الدول الصديقة الناشئة مثل الهند و الصين وتوثيق العلاقات مع الدول العربية والإسلامية . والعمل على توسيع نطاق التعاون الثنائى مع الدول الناشئة في أوروبا الشرقية وامريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا .

٦- توطيد العلاقات مع المؤسسات المالية الإقليمية .

٧- إعادة النظر في مناخ الإستثمار، خاصة في سياسات الدولة في تخصيص الأراضى والإجراءات المتشابكة بين المركز والولايات.

٨- وضع إستراتيجية محكمة للإستفادة من ملابسات الأزمة المالية المرتبطة بالتحول المتوقع في إتجاهات توظيف الثروات والإستثمارات من الأسواق المالية إلى القطاعات الحقيقية المنتجة .

٩- وضع برامج للنهضة الصناعية، وربط الصناعة التحويلية ببرنامج النهضة الزراعية، مع مراعاة التكامل بين القطاعين و التشابك بينهما افقياً و رآسيا .

١٠- إعادة هيكلة مصرف التنمية الصناعية إدارياً وفنياً ليلعب الدور الهام الذي أنشئ من أجله والمتمثل في القيام بالدور الوسيط بين المستثمرين السودانيين ومنافذ القطاع الخاص في الصناديق المالية العربية و الإقليمية ، هذا إلى جانب تهيئة البنك الزراعي إدارياً وهيكلياً ليقوم بدور مماثل في تمويل القطاع الزراعي.

١١- وضع برنامج للجودة ، خاصة في مجالات التدريب والتأهيل للكوادر لسد حاجة القطاعات الإنتاجية والخدمية .

١٢- اتخاذ إجراءات حاسمة إزاء ترشيد إستقدام واستخدام العمالة الوافدة التي أصبحت تشكل عبئاً على الحساب الخارجي.

١٣- إعادة النظر في سياسات الإستيراد مع عدم الإخلال بحرية التجارة ، وربط الترشيد برفع إنتاجية السلع الزراعية و الصناعية المتأثرة بالإستيراد ورفع قدراتها التنافسية داخلياً وخارجياً

مع مراعاة إنعكاسات التضخم الناتجة من الندرة في السلع المستوردة في المدى القصير.

١٤- مراجعة سياسة سعر الصرف للجنيه السوداني بغرض إزالة التشوهات التي بدأت في الظهور "السوق الموازي» ، وذلك في إطار حرية التعامل بالنقد الأجنبي وفق نظام سعر الصرف المدار وترك آليات السوق لتحديد السعر مع اتخاذ الإجراءات اللأزمة لضمان إستقرار السعر في الحدود الواقعية، في إطار تجارب البلاد في هذا الشأن. على سبيل المثال استخدام آلية ((الهلب مع الممر الزاحف)) الموضحة في الباب السادس من كتاب منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان في الجزء الأول للمؤلف.

الخلاصة :

لقد أوضحت الأزمة المالية المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الإقتصاد الوطني نتيجة الإعتماد المفرط على سلعة واحدة في موارد صادراتها وإيردات الميزانية العامة ، خاصة الإعتماد على سلعة النفط المرتبطة بدورات تذبذب العرض والطلب في الأسواق العالمية وما يترتب على تلك الدورات والتقلبات من أزمات مالية عالمية وما تفرزه تلك التقلبات من تحولات كبري في الإقتصاد العالمي . فقد واجه الإقتصاد العالمي هزات وتحولات كبرى في بداية السبعينات والثمانينات نتيجة للتقلبات التي أحدثها ارتفاع أسعار النفط . كما أن ارتفاع أسعار النفط في عامي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ م إلى مستويات غير مسبوقة أدى إلى تعميق الأزمة المالية التي بدأت في عامي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ م نتج عنها كساد لم يشهده الإقتصاد العالمي منذ الثلاثينات، ونتج عنه إنهيار أسعار النفط من حوالي ١٤٠ دولار للبرميل إلى أقل من ٥٠ دولار .

لقد وضعت الأزمة العالمية صناع القرارات الإقتصادية في السودان أمام مواجهة المخاطر المترتبة على إعتماد البلاد بأكثر من ٩٠٪ من موارد الصادرات على البترول وإلى إعتماد الإيردات العامة بأكثر من ٤٥٪ من مواردها على موارد صادرات البترول . هذا بالإضافة إلى إفرازات الأزمة المالية العالمية على موارد الإستثمارات والتحويلات التي تراجعت بحوالي ٥ مليار دولار في المدى القصير .

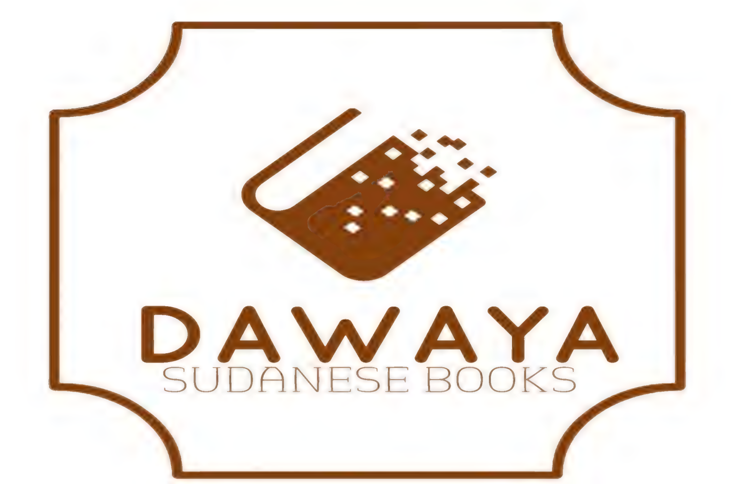
ومما عمق مخاطر الإفرازات السالبة للأزمة المالية على قطاع المالية العامة ، المتمثلة في إنحسار الإيرادات العامة والآثار التضخمية ، توسع الإنفاق العام على مستوى المركز والولايات منذ عام ٢٠٠٦م ، وذلك لمقابلة إلتزامات تنفيذ بنود إتفاقية السلام الشامل. لقد أدى التوسع في الإنفاق العام إلى ظهور عجز مالي كبير في المالية العامة ، تمت تغطيته بالإستدانة من النظام المصرفي وإستقطاب الموارد المالية المتاحة لنشاط القطاع الخاصCrowding Out. وقد تم ذلك من خلال إصدار وتسويق السندات الحكومية

وتأخير سداد مستحقات القطاع الخاص، مما أدى إلى تعميق الإختلال في التوازن بين القطاعات الإقتصادية في صالح قطاعات الخدمات والعقارات على حساب القطاعات الإنتاجية مثل القطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية، وإلى مزيد من التراجع في الحساب الخارجي بسبب إنحسار الصادرات غير البترولية إلى جانب التدهور الخطير في أسعار النفط في الأسواق العالمية والكساد الكبير الذي أفرزته التطورات غير المسبوقة في أسعار النفط .

لقد أوضحت تداعيات الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد السوداني أن إختلال التوازن في مفاصل الإقتصاد الكلي ، خاصة الإختلال في النمو القطاعي ، أو الإختلال في أوضاع المالية العامة أو في الحساب الخارجي من شأنه أن يفضي إلى تعميق تداعيات الأزمات المالية العالمية أو الداخلية .

بما أن قطاع المالية العامة كان يحمل في ثناياه بذور تعميق آثار الأزمات المالية على الإقتصاد الوطني ، فكان على صناع السياسات الإقتصادية اتخاذ التحوطات اللأزمة لحماية الإقتصاد الوطني من التداعيات المدمرة التي قد تفرزها الأزمات الإقتصادية العالمية . وذلك من خلال تحقيق الإستقرار في القطاعات الإقتصادية الكلية والهيكلية والجزئية ، وبصفة خاصة إزالة أسباب الإختلالات التي بدأت تظهر في القطاعات الإنتاجية والمالية العامة والقطاع الخارجي والمصرفي بسبب السياسات التي اتبعتها الدولة منذ عام ٢٠٠٦م .

٧- أداء القطاع المالي في الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١١م


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

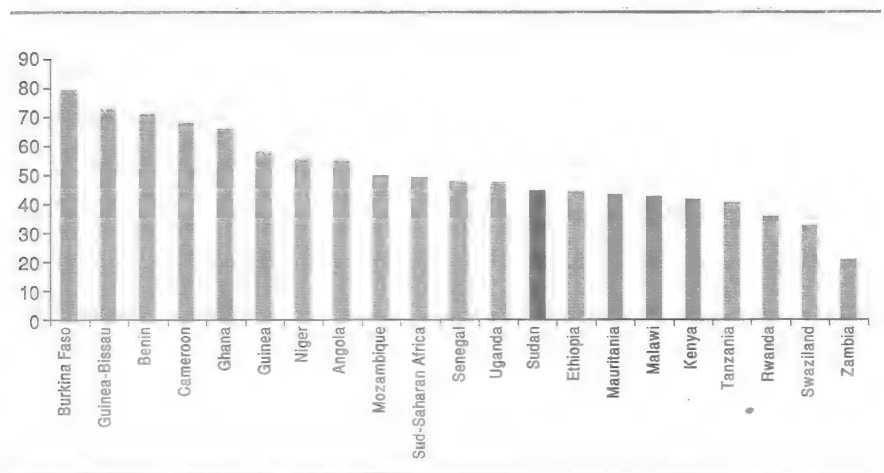
أداء القطاع المالي

يلعب القطاع المالي دوراً هاماً ومفصلياً في خلق المناخ الداعم والبيئة المواتية للإستقرار الإقتصادي في ظل نمو متوازن ومستدام ، هذا إلى جانب قدرته على المساهمة في تحقيق أهداف الدولة الإجتماعية ، خاصة في محاصرة إنفلات معدلات حالات الفقر وتحقيق العدالة والتوازن في التنمية الجغرافية بين أقاليم البلاد المختلفة . ويتطلب تحقيق تلك الأهداف وجود قطاع مالي قادر على إستقطاب المدخرات الداخلية والخارجية وتحويلها إلى مجالات الإستثمار والأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والخدمية المختلفة . هذا وقد أوضحت بعض الدراسات التي أجراها البنك الدولي وبعض منظمات الأمم المتحدة المعنية بمحاربه الفقر في السودان أن هنالك علاقة وثيقة بين القدرة على الوصول إلى مصادر التمويل ومحاربة الفقر في السودان ، وذلك من خلال توفير التمويل للسلع الرأسمالية لتشييد البنيات الأساسية لخدمات التعليم والصحة والمساعدة على توفير سبل ووسائل حياة مستقرة للفقراء خاصة في الريف . وقد أوضحت تلك الدراسات أن زيادة النمو في ٧٠ دولة نامية أدت إلى تخفيض نسبه الفقر بين ٢,٥٪ - ٣٪ . كما تؤثر الخدمات التي تقدمها مؤسسات القطاع المالي في الدول النامية على نمو مؤسسات قطاع الأعمال من حيث بداية العمل والإبتكار والإستثمار في تحقيق التوازن . كما أن دراسة حالة ١٠,٠٠٠ مؤسسة في ٨٠ دولة أوضحت أن معوقات الوصول إلى التمويل أدت إلى نمو بطئ . وأن زيادة التمويل للقطاع الخاص رفعت معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ ٧,٠٪ في العام .

بالرغم من وجود علاقة وثيقة بين النمو الإقتصادي والتطور في حجم وقدرة مؤسسات القطاع المالي في كثير من دول العالم ، يلاحظ أن نمو القطاع المالي في السودان لم يواكب النمو الكبير والتغير الجوهري الذي أحدثه دخول موارد البترول في الإقتصاد. إن النمو الإقتصادي في السودان كان قوياً منذ عام ١٩٩٩م بمعايير النمو في المنطقة ، إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام ٩٪ خلال الفتره ١٩٩٩-٢٠٠٨ حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنحو ستة أضعاف من ٢,٤٤٨,٨٦٧ مليون دينار عام ١٩٩٩ إلى ١٦٢,٢٠٤ مليون جنيه عام ٢٠١٠ . كما ارتفع دخل الفرد من ٣٣٤ دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٥٣٢ دولار في عام ٢٠٠٨. ولكن بالرغم من النمو الكبير في الإقتصاد فإن ١٥,٣٪ فقط من جملة المؤسسات إستطاعت الوصول إلى التمويل من مؤسسات القطاع المالي . ويعتبر هذا الوضع أقل نسبة وساطة مالية في الدول النامية في أفريقيا، وأن حوالي ٤٥٪ من المؤسسات في السودان تشكو من مشكلة الحصول على التمويل ، بل ويحتل السودان

مركزاً متدنياً الـ ١٣٨[١٢] من بين ١٨٢ دولة في ترتيب الدول في الوصول إلى التمويل وذلك حسب الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول أداء الأعمال عام ٢٠١١ وقد تراجع مركز السودان من ١٢٦ حسب الدراسة التي أجريت عام ٢٠٠٨.

الشكل رقم (٧/١) سهولة الوصول إلى أسواق الإئتمان (نسبة المؤسسات التي حصلت على التمويل ٪) مقارنة دولية



المصدر: تقرير البنك الدولي

ويعزى هذا الأداء الضعيف في القطاع المالي إلى ضعف المؤسسات غير المصرفية من حيث القدرات المالية والإدارية والفنية . ويهيمن القطاع المصرفي هيمنة كاملة على النشاط التمويلي في الإقتصاد السوداني ، ومازال دور المؤسسات غير المصرفية ضعيفاً وغير مؤثر في مجال التمويل . هذا إلى جانب أن جزءاً كبيراً من عمليات التمويل الداخلي يتم خارج النظام المصرفي ، ومن خلال شهادات وصكوك حكومية . هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التمويل بسبب ارتفاع حجم التمويل الحكومي ومؤسسات القطاع العام ومزاحمة القطاع الخاص (Crowding Out) (أنظر الشكل رقم (٩/٢) .

فيما يلي سوف نتناول دراسة أوضاع مؤسسات القطاع المالي كل على حدة وأسباب تدهور أدائها والحلول المطلوبة لإجراء الإصلاحات المطلوبة لإعادة ترتيب أوضاعها حتي يمكنها القيام بدورها المنشود في التنمية الإقتصادية المستدامة.

---

١٣ تقرير البنك الدولي

أولاً : القطاع المصرفي:-

أ- مقدمة :

أثر أوضاع الإقتصاد الكلي على أداء النظام المالي:

يتأثر أداء القطاع المالي ببيئة الإقتصاد الكلي كما يتأثر بالأوضاع السائدة في الإقتصادات الخارجية التي يتصل بها من حيث التكامل معها أو الإنفتاح نحوها . ويأتي تأثير أوضاع الإقتصاد الكلي على أداء القطاع المالي سلباً أو إيجاباً من خلال حركة مؤشرات الإقتصاد الكلي المتغيرة . لقد أوضحت تجارب الأزمات التي واجهت النظم المصرفية على المستوى الدولي أو الإقليمي أو القطري ، بأنها تفجرت نتيجة لبروز إختلالات في أحد أو عدة مؤشرات الإقتصاد الكلي أو نتيجة لصدمات إقتصادية أو تطورات خارجية سالبة حسبما توضحها الأمثلة التالية :

١. يؤدي التراجع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع معدلات المخاطر الإئتمانية للمصارف من خلال تراجع قدرة عملائها على خدمة ديون النظام المصرفي عند استحقاقها ، كما تتأثر أوضاع النظام المصرفي بتدهور قيمة العملة وتراجع قيمة ضمانات الإئتمان مما يؤدي إلى بروز مخاطر الديون المتعثرة . وقد يتتطور الوضع إلى أزمة شاملة إذا تحول التراجع في معدل نمو الإقتصاد الكلي من سمة طارئة إلى ركود شامل .

وقد تصبح المخاطر الإئتمانية أكثر تفاقماً في حالة إرتباط النشاط الإئتماني بقطاعات إقتصادية متأثرة بالركود أو بالأزمات المالية . ففي هذه الحالة تتحول المشكلة من مخاطر في المحافظ الإئتمانية إلى مخاطر في جودة الأصول من خلال تسرب آثار الأزمة إلى هوامش الربحية وأرصدة الإحتياطيات .

٢. تعتبر جودة الأوضاع في الحساب الخارجي مؤشراً هاماً لحركة تدفق رأس المال الأجنبي . إذ تفضي حركة رأس المال النشطة إلى إنعاش الإقتصاد الوطني وإحداث طفرة في حركة النظام المصرفي . كما أن حالة العجز في الحساب الجاري الخارجي قد تشكل مؤشراً خطيراً يؤدي إلى إمكانية تعرض الإقتصاد إلى تراجع في موارد العملات الأجنبية فيحدث ضغوطاً سالبة على الحساب الخارجي . وقد تتفاقم الأزمة في حالة إعتماد الإقتصاد على تمويل خارجي من مصادر قصيرة الأجل غير ميسرة فتثير شكوك المستثمرين الأجانب في قدرة الإقتصاد على إحتواء العجز Unsustainable Deficit.

٣. ومن أهم مؤشرات ضعف جودة الأصول الخارجية تدني نسبة جملة الأرصدة الخارجية للإقتصاد إلى جملة الإلتزامات الخارجية قصيرة المدى . وتشمل هذه الأصول

والإلتزامات الخارجية إلتزامات وأصول البنك المركزي والمصارف التجارية والمتخصصة في الإقتصاد .

٤. تعتبر شروط التجارة الخارجية من أهم العوامل المؤثرة على سلامة النظام المصرفي . إذ أن التدهور الكبير في شروط التجارة الخارجية يؤدي إلى أزمات خطيرة في النظم المصرفية . وقد تتفاقم تلك الآثار في حالات الإقتصادات التي تعتمد إعتماداً مفرطاً على سلع محددة في صادراتها أو على سلع غير متجددة ومعرضة لتذبذب أسعارها والطلب عليها في الأسواق الخارجية ، كما تشكل الطفرات المؤقتة وغير المستديمة في الأسعار والطلب في تلك الأسواق مخاطر جسيمة كما هو الحال بالنسبة للمواد النفطية.

٥. يعتبر التضخم من أخطر العوامل المؤثرة على السلامة المصرفية وجودة أصولها في محافظ الإئتمان . هذا إلى جانب أن المتغيرات المتسارعة في الأسعار العامة تفقد مؤسسات النظام المصرفي المؤشرات التي يمكن أن تعتمد عليها في تخطيط سياسات الإستثمار والإئتمان . كما قد يؤدي الإنفلات في معدلات التضخم إلى تراجع الدخول الحقيقية في الإقتصاد ، وبالتالي على مستويات حركة تدفق السيولة النقدية وينعكس ذلك على الملاءة المالية والسيولة لدي النظام المصرفي . ويفضي ذلك إلى تراجع قدرة النظام المصرفي على الوساطة المالية وبالتالي إحداث تدهور في الأرباح والملاءة المالية لمؤسساته .

٦. ومن المؤشرات المؤثرة سلباً على السلامة المصرفية وجودة أصولها وتعرض النظام المصرفي إلى أزمة مصرفية شاملة عدم إستقرار نظم أسعار صرف العملات والمتغيرات السالبة في أسعار الأصول والطفرات المؤقتة في الطلب على الإئتمان ، والتي تنشأ من التغيرات في السياسات المالية والنقدية الهادفة إلى تحجيم الإنفلات في حجم السيولة في الإقتصاد وما ينتج عن ذلك من آثار تضخمية .

٧. من أخطر العوامل الخارجية المؤثرة على السلامة المصرفية أيضاً إنتقال الأزمات المالية والإقتصادية الخارجية من خلال إنفتاح الإقتصاد على الأسواق المالية والتجارة الخارجية المرتبطة بها ثنائياً أو إقليمياً أو دولياً . لقد أوضحت الدراسات التي أُجريت خلال النصف الأول من عقد التسعينات من القرن الماضي أثر تغيرات مؤشرات الإقتصاد الكلي وعلاقاتها بالأزمات المصرفية الشاملة ونظم أسعار الصرف .

يتضح مما تقدم أن جذور العوامل الخارجية Exogenous Factors للأزمات المالية للقطاع المصرفي تكمن في السياسات المالية والنقدية وأساليب استخدام الآليات والأدوات التي تستخدم لتنفيذها . يمكن تجاوز المخاطر التي تسببها تلك السياسات وذيول الأزمات المالية الخارجية وآثار التقلبات السالبة في أسواق السلع المالية العالمية أو – على الأقل – تحييد آثارها على إستقرار الأسعار وإختلال التوازن الإقتصادي عن طريق تصميم برامج إصلاح هيكلي وتكييف إقتصادي تشتمل- في إطار الإصلاح الهيكلي – على سياسات إقتصادية جزئية تهدف إلى رفع الكفاءة المصرفية و تقليل المخاطر التي يمكن أن تسببها تلك السياسات في النشاط المالي ، وخاصة على جودة أصول المؤسسات المالية ، وإحتمآلات تعرضها إلى مخاطر أزمات. وقد تنشأ السياسات الإقتصادية الكلية و الجزئية غير المواتية من سياسات نقدية غير سليمة أو بسبب اختيار التوقيت غير المناسب في عمليات ضخ أو تقييد السيولة النقدية في الإقتصاد، سواء في حالات الكساد أو عند إختلال التوازن في الإقتصاد وعند إختلال إستقرار الأسعار. على سبيل المثال ، فإن السياسات النقدية المتراخية التي سلكتها اليابان عند إختلال التوازن الإقتصادي في ١٩٨٤ – ١٩٨٧ أدت إلى مزيد من التدهور في أوضاع القطاع المالي. كما إن التوقيت غير السليم لتعديل سعر الصرف يؤدي إلى.عدم إستقرار في النظام المالي. وقد تنتقل الأزمة المالية إلى دول أخرى فتؤثر على الإستقرار فيها أيضاً ، كما حدث في المكسيك عام ١٩٩٤م . وقد أوضحت التجارب في دول عديدة، أنه بالرغم من أن التراخي في السياسات النقدية التوسعية Expansionary Monetary Policy قد يساعد النظام المصرفي على زيادة نشاطه، و بالتالي على تحسين أوضاعه المالية في المدى القصير ، إلا أن استمرار هذه السياسات لفترة طويلة ، قد يعرض المصارف إلى مخاطر الأزمات في أوضاعها المالية وإختلال الإستقرار في قيمة أصولها نتيجة للتضخم، وفي نهاية الأمر قد يُفضي بها إلى أزمات خطيرة. وذلك لان التراخى في السياسات النقدية قد يؤدي إلى التوسع السريع في الإئتمان المحلي مما يحفز المصارف ، خاصة الضعيفة منها ، إلى التعامل مع القطاعات الضعيفة مالياً وإدارياً ، وبالتالي قد يؤدي إلى تشوهات في أسعار الأصول والتعرض إلى مخاطر عالية . ويتضح من تجربة السودان خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦م [١٤] ،حيث أدى التوسع في السياسات المالية والنقدية إلى تضخم جامح وانفلات في نظام سعر الصرف، مما أدى إلى تآكل رؤوس أموال المصارف، وإلى ارتفاع متوسط حجم الديون المتعثرة إلى ٢٥٪ . كما بلغ في حالة بعض المصارف حوالي ٥٠٪. ويلاحظ أن معدل الإئتمان كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع بسرعة في الأرجنتين قبل بداية الأزمة في عام ١٩٨٠ مباشرة ، مما يؤكد العلاقة الطردية بين التوسع النقدي غير المرشد وغير المتوازن

---

١٤ [٩] منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان – الجزء الأول للمؤلف .

وبين الأزمات المصرفية . وعليه فإن استمرار حالة الإختلال في الإستقرار وارتفاع معدلات التضخم يؤثران سلباً على السلامة المصرفية ويؤديان إلى تشوهات في عمليات النظام المصرفي و قيمة أصوله و رؤوس أمواله وكفايته المالية.

بالرغم من أن سياسات التركيز المالي قد تكون ضرورية لمواجهة حالات عدم الإستقرار والانفلات في نظم أسعار الصرف، إلى جانب السعي إلى إعادة التوازن الإقتصادي و بالتالي قد تكون لها آثار إيجابية على الإقتصاد ككل ، وعلى القطاع المالي في المدى الطويل، إلا أنها من جانب أخر ، قد تفرز أزمات مرحلية في المدى القصير. هنا تواجه السلطات الحرج في المفاضلة بين اختيار تحقيق أهداف سياسة التركيز المالي وبين الغايات المرحلية للبرنامج والتأثير على المدى أو السرعة التي تحقق بها الأهداف. فالغايات المرحلية - معالجة التضخم وميزان المدفوعات- تعالج بالسياسات النقدية ونظم سعر الصرف ، إلى جانب بعض السياسات المتعلقة بالمالية العامة . وعند إختيار حزمة من هذه السياسات يجب ان تؤخذ في الاعتبار تبعاتها على السلامة المصرفية في المدى القصير ، إلى جانب تأثير تراجع السلامة المصرفية على مرونة السيولة النقدية من خلال هيكل قوائم حسابات المصارف و تراجع جودة الأصول .إن القيود المتشددة التي قد تستخدمها السياسات النقدية في إطار سياسة التركيز، من خلال أدواتها التنفيذية ; و التي غالباً ما تتمثل في رفع (هوامش المرابحات) أو إجراء تعديلات متكررة عليها، قد يؤدي إلى ركود في نشاط القطاع المصرفي ، فتتعرض الأسواق المالية إلى مخاطر نقص السيولة أو تراجع الملاءة المالية. وهنا قد تضطر السلطات إلى التراجع عن سياستها النقدية في سبيل المحافظة على السلامة المصرفية مما يؤدي إلى تجميد أو إلغاء برنامج التركيز، وإلى تفاقم الإختلال في مفاصل الإقتصاد الكلي في المدى الطويل . وهنا قد تتطور المشكلة الإقتصادية إلى أزمة مالية شاملة.

ومعلوم أن أخطر مرحلة في مسار أوضاع النظم المصرفية هي المرحلة التي يصل فيها التدهور في أوضاعها إلى مرحلة الأزمة الشاملة Systemic ، أو إلى حالة ماثلة للانهيار. فقد أوضحت التجارب التي مرت بها عدة دول أنه عندما تصل الملاءة المالية للنظام المصرفي إلى مثل هذه المرحلة فإن الاستمرار في متابعة تنفيذ برنامج التركيز المالي قد يكون صعباً جداً مما يؤدي إلى تجميد التنفيذ أو صرف النظر عنه كلياً لتتفرغ السلطات لمواجهة مشكلة الأزمة المالية الماثلة في القطاع المصرفي. ومن المعلوم ان توقعات حدوث الأزمات تصاحبها المضاربات في أسواق العملات الأجنبية ، إلى جانب مواجهة المصارف ضغوط عجز السيولة نتيجة للمضاربات وسحب السيولة وتحويلها إلى أصول عقارية أو إلى عملات أجنبية وتهريبها إلى خارج البلاد.

لذا يتطلب الأمر عند تصميم السياسات الكلية في إطار برنامج إصلاح هيكلي أو تكييف إقتصادي، الأخذ في الاعتبار التعقيدات التي يمكن أن تفرزها الأوضاع الهشة وغير السليمة للقطاع المصرفي . وبالتالي فإن تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي يتطلب وجود نظام مالي قادر على الوساطة المالية واستقطاب المدخرات المحلية و الخارجية وتحويلها إلى مجالات الإستثمار المختلفة للمساعدة في تحقيق أهداف البرنامج في النمو الإقتصادي بمعدلات عالية ومستدامة. إلى جانب قدرته على التفاعل مع أدوات السياسات النقدية و الاستجابة لمؤشراتها و قدرته على عكس الإشارات عن نتائج السياسات النقدية وعن مدى فاعلية الأدوات المستخدمة في تنفيذها . عندئذ يصبح النظام المصرفي آلية فاعلة تستخدم كقناة تنداح من خلالها السياسات النقدية فتحقق أهدافها الأساسية في إستقرار الأسعار و الذي يعتبر من أهم عناصر تحقيق التوازن الإقتصادي الكلي.

ومن المطلوب أيضاً- عند صياغة مثل هذا البرنامج - الأخذ في الإعتبار المؤشرات التي توضح أو تشير إلى المخاطر إلى تواجهها المصارف أو المخاطر المتوقعة . ومن أهمها حجم النقود في الإقتصاد، ومعدل نمو الإئتمان ومسار نظام سعر الفائدة ، ومؤشرات أسعار الأصول، وموقف الإئتمان الموجه للإستهلاك، ومديونية الشركات، ومعدلات إفلاس المصارف. وقد كانت حالات الارتفاع المتسارع في معدل نمو الإئتمان كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي أو الارتفاع السريع والعالي في أسعار الأصول مرتبطة في كثير من حالات الدول التي واجهت أزمات في القطاع المالي ، بالتراجع والتدهور في جودة أصول المصارف في محافظ الإئتمان وبالتالي زيادة مخاطر الإنكشاف . إن مؤشرات الاحتمال لحدوث أزمة شاملة عادة تفرز ارتفاعاً في الطلب على السيولة النقدية لدعم الموقف السيولى للمصارف. ويوضح هذا الاتجاه مدى ضعف المعاملات البينية للمصارف.

إن قدرة النظام المصرفي على تلبية متطلبات البرنامج الإقتصادي تحتاج إلى وجود تناسق ومواكبة في مراحل تنفيذ البرنامج بين الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحقيق السلامة المصرفية ، وبين ضرورة إضفاء المرونة على السياسات النقدية والمالية ، والسياسات الخاصة بتوظيف الموارد المالية والبشرية . ويتم ذلك في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي للإقتصاد . وهذا لا يعني أن يكون الاهتمام بالسلامة المصرفية على حساب تأجيل تنفيذ برنامج التكييف الإقتصادي ، بل المطلوب هنا التوازن والتناسق بين السياسات والأهداف المرحلية مع برنامج الإصلاح الهيكلي، بما في ذلك إصلاح أوضاع النظام المالي، كجزء من مكونات ومدخلات البرنامج الشامل . على سبيل المثال فإن الانحدار الحاد في اتجاه التضخم قد يكون مفيداً في المدى المتوسط كهدف ولكن قد يؤثر سلباً على أداء النظام المصرفي في المدى القصير، لأن موارد المصارف التي تحصل عليها في ظروف الإنتعاش

المؤقت المصاحبة للتضخم تحتاج إلى وقت غير قصير لتتمكن المصارف من إعادة تكييف أوضاعها للظروف الجديدة والمصاحبة لتراجع معدلات التضخم . كما يواجه عملاء المصارف آثار المتغيّرات في أوضاع الأسواق والمترتبة على التطورات في الأسعار العامة وارتفاع مستويات تكلفة التمويل الحقيقية بصفة خاصة. لذا فإن الانخفاض السريع والحاد في معدلات التضخم قد يؤثر سلباً على السلامة المصرفية في المدى القصير. لذا فعلى السياسات الهادفة إلى تخفيض التضخم أن تأخذ في الاعتبار تداعيات هذه السياسات وآثارها علي النظام المصرفي، خاصة المصارف الضعيفة التي تعاني من تراكم الديون المتعثرة، فضلاً عن ضعف أوضاعها المالية. إذ لا يتوقع من مثل هذه المصارف الهشة أن تمتلك القدرة الكافية على الاستجابة لمتطلبات السياسات النقدية، خاصة فيما يتعلق بتخفيض نسبة نمو الإئتمان إلى المستوى الذي يتطلبه تحقيق أهداف البرنامج.

أما في جانب سياسات سعر الصرف فإن الأوضاع غير المستقرة والمصاحبة للتعديلات المتكررة في نظام سعر الصرف قد تضر ضرراً بليغاً بالقطاع المصرفي ، إذ أن مخاطر الخسارات التي يتعرض لها النظام المصرفي، خاصة المصارف التي تواجه التزامات بالعملات الأجنبية، وتنعكس آثار ذلك على قوائم حساباتها وجودة أصولها فيتعرض النظام المصرفي إلى هزات عنيفة، قد تؤدي إلى تفاقم مشاكلها في الملاءة المالية ، علاوة على المشاكل المماثلة التي يتعرض لها عملاء المصارف مما يؤثر على قدرتهم في خدمة الديون فيفضي إلى تراكم الديون المتعثرة لدى المصارف لتضع مزيداً من الضغوط على أوضاعها المالية الهشة. وقد يستفيد من هذا الوضع المصارف والمؤسسات والأفراد الذين يملكون أرصدة بالعملات الأجنبية ، إلا أنه في نهاية الأمر نجد إن الخاسر هو النظام المصرفي.

نخلص مما تقدم إلى أن السياسات النقدية التي تنفذ في إطار برنامج التركيز المالي قد تصاحبها، في المدى القصير، تعقيدات خطيرة في السلامة المصرفية مما يؤكد ضرورة إيجاد التوازن بين السياسات الكلية و الجزئية في برنامج يهدف إلى تحقيق الإستقرار. و قد يتطلب تحقيق مثل هذا التوازن استخدام بعض آليات وادوات السياسات المالية التعويضية. ولكن الأوضاع الإقتصادية في كثير من البلاد تحول دون استخدام هذه الآليات بفعالية (سوف نتحدث عن هذا الجانب عند الحديث عن السياسات المالية العامة).

ومن جانب أخر فإن عدم قيام المصرف المركزى بالدور المناط به كمقرض أخير Lender of last resort عند الحاجة، من شأنه أن يشوه إنسياب عمل المصارف في مجال الدفعيات. و قد يترتب على ذلك تراجع الثقة في المصارف التي تعانى من ضعف

السيولة. وقد يفُضي الأمر في النهاية إلى إنهيار بعضها ، أو إلى الإضطرار إلى تسييل أصولها قسراً . إن تقييد الإئتمان ووضع سقوفات لإحجامه أو توجيه الإئتمان إلى قطاعات معينة بأسعار فائدة تفضيلية يؤثر سلباً على قدرة المصارف في تحقيق الأرباح الكافية من عمليات التمويل. كما أن رفع أسعار الفائدة قد يؤثر سلباً على قاعدة عملاء المصارف فيؤدي إلى مزيد من التراجع في قاعدة ربحية المصارف وإلى تدهور مواقفها المالية فيُفقدها القدرة على الوساطة المالية وعلى مقابلة متطلبات الاحتياطي النقدي أو تضطر إلى إجراء تعديلات في محافظ القروض ، مما يرهق المصارف الضعيفة بمزيد من الضغوط ، فتؤثر على ملاءتها المالية. و قد يؤدي ذلك إلى انهيار بعضها، هذا إلى جانب آثار السياسات المالية التي تؤدي إلى ضمور حركة القطاع المصرفي . كما سيأتي تناوله في الصفحات القادمة.

ملحوظة :

لقد أردنا التوسع في تحرير هذه المقدمة لنضع أمام القارئ الكريم خلفية إقتصادية كلية وهيكلية وجزئية للتطورات التي شهدها النظام المصرفي في السودان خلال العقد الماضي والتي أثرت تأثيراً مباشراً على أدائه والمسئوليات الجسيمة التي واجهها المسئولون وصناع القرارات النقدية والمالية والمصرفية . هذا إلى جانب التطورات الخطيرة التي قد يواجهها النظام المصرفي بسبب مضاعفات إنفصال الجنوب واستمرار الحصار الإقتصادي وتراكم متأخرات الدين الخارجي والدين العام الداخلي .وقد يتتطلب مواجهة تلك التحديات اتخاذ سياسات جريئة وصعبة .

ب -ا لخلفية التاريخية وأثرها على واقع النظام المصرفي السوداني:

واجه القطاع المصرفي في السودان منذ بداية عقد السبعينيات تحديات وصعاب جسيمة أدت إلى إضعافه وتراجع أدائه . وتتمثل عناصر تلك التحديات :-

١. إعادة هيكلة أوضاع المصارف عن طريق التأميم والدمج غير المرشد وغير المدروس التي تمت في بداية السبعينات من القرن الماضي .

٢. السياسات الإقتصادية غير السليمة التي انعكست آثارها سلباً على الأوضاع المالية للمصارف خاصة ما واجهتها المصارف من الآثار المدمرة لمعدلات التضخم العالية والتذبذب في سعر صرف الجنيه السوداني خلال النصف الأول من التسعينات.

٣. السياسات الهيكلية غير المستقرة التي مارستها الدولة في مجال التجارة الداخلية والخارجية والتي أثرت سلباً على أوضاع الحساب الخارجي للدولة وانعكست آثارها على أداء النظام المصرفي .

٤. التذبذب في أداء القطاع الزراعي والذي يهيمن على أداء الإقتصاد الكلي - شكل حوالي ٤٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل ظهور البترول .

٥. سياسات الدولة التمويلية التي كانت تفرض على الجهازالمصرفي أولويات قطاعية محددة مما أدى إلى تراكم الديون المتعثرة وإلى تعرض أصول المصارف إلى مخاطر جسيمة انعكست سلباً على سلامة أوضاعها المالية .

٦. التذبذب في أوضاع الحساب الجاري الخارجي نتيجة لعدم إستقرار صادرات البلاد قبل ظهور البترول وتراجع تدفقات القروض الميسرة والمعونات بعد بروز أزمة الديون العالمية والحصار الإقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على البلاد .

٧. البيئة القانونية السالبة التي تعوق تسيل الأموال المرهونة ، إلى جانب عناصر الضعف الذاتى للقطاع المصرفي والتي تتمثل فيما يلى :-

أ- صغر حجم المصارف بالمقارنة بالمصارف الخارجية ، وفي ظل المستجدات في الساحة الدولية في ظل العولمة التي تتطلب مؤسسات كبري ذات قدرة تنافسية في الاسواق المالية الدولية والمحلية .

ب- ضعف الخبرة المصرفية للكوادر الفنية ، وضعف كفاءات مجالس الإدارات في أداء الرقابة الداخلية للمصارف والقدرة على هندسة الخطط لتطوير الأداء المصرفي .

ج- بطء تجاوبالمصارف مع متطلبات التقنيات الحديثة .

٨. المستجدات التي أفرزها تنفيذ البند الخاص بتقسيم الثروة في إتفاقية السلام الشامل والذي أدى إلى إعادة هيكلة النظام المصرفي وإستحداث النظام المصرفي المزدوج والصعوبات والتداعيات التي أفرزها تطبيق ذلك النظام المزدوج .

نتيجة للعوامل الذاتية والخارجية فقدت المصارف قدرة المنافسة في استقطاب الإستثمار والمدخرات.

بالرغم من أن بنك السودان قام خلال العقود الثلاثة الماضية بعدة محاولات لإصلاح أوضاع النظام المصرفي في السودان إلا أن تلك المحاولات لم تحقق أهدافها بسبب عدم الاسقرار الإقتصادي . إن برنامج الإصلاح المصرفي الشامل ، والذي وضع في إطار برنامج الإصلاح الإقتصادي متوسط المدى ١٩٩٩-٢٠٠٢م، والذي حقق نجاحات هائلة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي ، فقد حقق نجاحاً كبيراً في الأوضاع المالية للقطاع المصرفي . وقد تمثلت أهمية ذلك الإنجاز في ارتفاع العمق المالي للإقتصاد من حوالي ٦٪ في عام ١٩٩٦ م إلى اكثر من ١٠٪ عام ٢٠٠٢م بنهاية البرنامج. كما ارتفع حجم راس المال المدفوع في نفس الفترة من خمسة مليار دينار إلى أكثر من ثمانية مليار وانخفضت نسبة الديون المتعثرة من ٢٥,٦٪ إلى ١٤٪ وارتفع التمويل المصرفي من حوالي ٣٤ مليار دينار إلى ٦٠ مليار دينار، اى بلغت نسبة الزيادة خلال الفترة ٣٧١٪ وبموسط سنوى ٣١٪ . كما إرتفعت حقوق الملكية خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢م . نهاية فترة البرنامج من ١١,١٤٥ مليون دينار إلى ٧٣,٦٩٢ مليون دينار . تؤكد هذه الحالة أهمية بيئة الإستقرار الإقتصادي لتحقيق تطوير النظام المصرفي واستدامة السلامة المصرفية .

ولكن بالرغم من الإنجازات المقدرة التي حققها برنامج الإصلاح المصرفي الشامل (١٩٩٩-٢٠٠٢م) والإنجازات في مجال رفع رؤوس أموال المصارف من خلال عمليات الدمج والنقلة المقدرة في التقنية المصرفية فإن القطاع المصرفي في السودان مازال يواجه تحديات التحولات والمستجدات الإقتصادية الدولية . ويتطلب التعايش مع هذه المستجدات خلق كيانات مالية كبري قادرة على مواجهة المنافسة الشرسة التي تواجهها المصارف خارجياً في الأسواق العالمية والإقليمية ، وداخلياً في عقر دارها . هذا وقد بدأ بالفعل دخول مصارف أجنبية في سوق الصيرفة المحلية . ومعلوم أن الكيانات الصغرى لن تقوى على المنافسة الشرسة التي تستبطنها العولمة ، خاصة أن المصارف والمؤسسات في الدول الأخرى أخذت تعيد ترتيب أوضاعها وتستجمع قواها عن طريق الدمج أو الاستحواذ ورفع قدراتها المالية والتكنولوجية الحديثة وبناء قدراتها الإدارية لتتمكن

من التعامل مع التقنيات والنوافذ والعمليات المصرفية المستحدثة والمتجددة دوماً، بما في ذلك المشتقات والمتاجرة في الأصول . هذا وقد أصبحت الأرباح التي تحققها المصارف دولياً من النوافذ الجديدة تفوق كثيراً الارباح التي تحققها المعاملات المصرفية التقليدية مما يؤدي إلى مزيد من التفوق للمصارف الكبري وبالتالي إلى مزيد من توسع الفجوة بين المصارف الوطنية والمصارف الدولية. هذا إلى جانب الآثار السالبة التي قد تفرزها سياسة الحصار الإقتصادي الامريكى على السودان.

ج- دور القطاع المصرفي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وإحداث التنمية المستدامة :

تعود أهمية دور القطاع المصرفي في دعم النمو في القطاع الإنتاجي وتحقيق الإستقرار الإقتصادي إلى العلاقات المتشابكة بين السياسات النقدية والمالية ومن خلال علاقاتهما بإستقرار الأسعار العامة في الإقتصاد والذي يعتبر من أهم أهداف السياسات الإقتصادية الكلية وتحقيق التوازن في الإقتصاد . بينما يأتي تأثير السياسات المالية والنقدية على توازن الإقتصاد الكلي من خلال علاقتهما بحركة المؤشرات الإقتصادية الكلية والتناسق الداخلي بين هذه المؤشرات بصورة مباشرة، ومن خلال تأثير تلك السياسات على القطاع الحقيقي وإستقرار الأسعار بصوة غير مباشرة، يأتي تأثير أداء القطاع المصرفي علىّ السياسات الإقتصادية الكلية والتوازن الإقتصادي باعتباره جزءاً مهماً وأساسياً على المستوى الجزئي أيضاً . ويلعب القطاع المصرفي دوراً كبيراً في التأثير على أوضاع الإقتصاد الكلي من خلال تأثيره على كفاءة الأداء في الإنتاج والإنتاجية لإرتباطهما باحدى أهم وظائف النظام المصرفي والمتمثلة في الوساطة المالية بين الادخار المحلي والأجنبي وبين احتياجات الإستثمار والإنتاج التمويلية . هذا إلى جانب تأثيره على فعالية المؤشرات الإقتصادية الكلية مثل مؤشر سعر الصرف ومعدلات النمو الإقتصادي وحركة معدلات التضخم . لذا يأتي تأثير أداء القطاع المصرفي على إستقرار الأسعار العامة في الإقتصاد وعبره على التوازن في الإقتصاد الكلي من خلال تأثير السلامة المصرفية على كفاءة أداء أدوات السياسات النقدية . هذا ويعتبر إستقرار الأسعار من أهم الأهداف الإقتصادية الكلية والجزئية للدولة . ويمثل أداء السياسات النقدية وكفاءة إنسياب أدواتها أهم آلية لتحقيق إستقرار الأسعار في الإقتصاد . وتعتمد قدرة السياسات النقدية في أداء ذلك الدور على قدرة النظام المصرفي على التفاعل مع تلك السياسات وأدواتها ، وعلى بث الاشارات السليمة عن أداء أدوات السياسات النقدية التي تساعد السلطات النقدية على وضع السياسات الجديدة أو إعادة النظر في السياسات والأدوات المستخدمة . لذا تأتي أهمية القطاع المصرفي ، بالإضافة إلى إعتباره مع قطاع الإنتاج ، أحد الركيزتين الأساسيتين اللتين يعتمد عليهما الإقتصاد الكلي في اي قطر

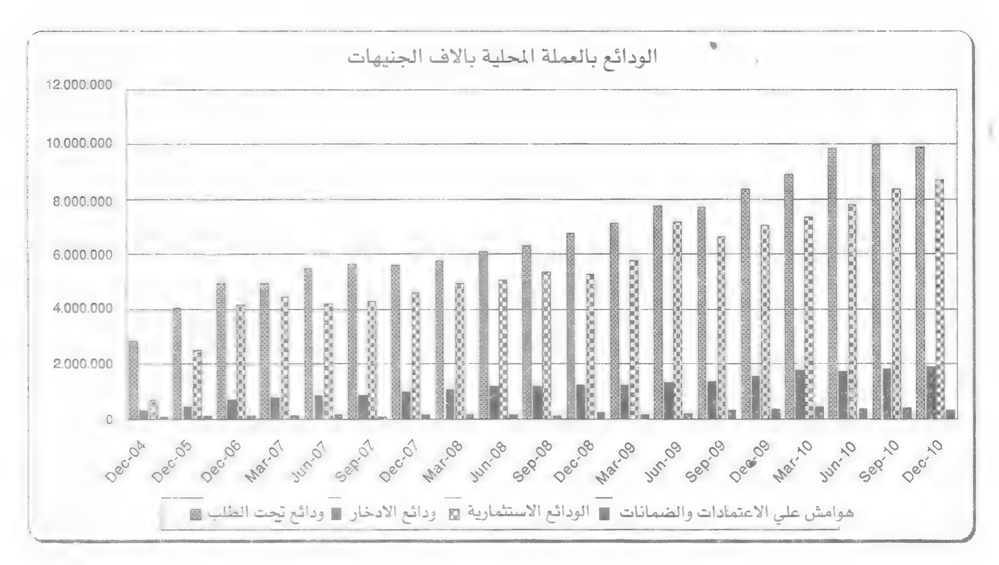
وتتمحور حولهما كل السياسات الإقتصادية الكلية والهيكلية والجزئية ، وذلك لإرتباط القطاع المصرفي بإستقرار الأسعار العامة والذي يعتبر محور العلاقات بين أداء القطاع المصرفي والسياسات النقدية من جهة ، وبين النظام المصرفي وأداء القطاع الحقيقي من جهة أخرى . هذا وتأتي من خلال هاتين العلاقتين علاقة أداء النظام المصرفي بالتوازن الإقتصادي والسياسات الإقتصادية الكلية .

ومن جانب آخر فقد يأتي تأثير أداء القطاع المصرفي على توازن الإقتصاد الكلي من خلال تأثيره على السياسات المالية في حالة تراجع أداء الإنتاج نتيجة لفشل القطاع المصرفي في القيام بدوره في الوساطة المالية وتوفير التمويل لقطاع الإنتاج فتتأثر موارد الميزانية المتحصلة من ضريبة أرباح الأعمال ومن حركة التجارة الخارجية . هذا بالإضافة إلى تأثير أداء القطاع المصرفي على السياسات المالية نتيجة للاعباء المالية التي قد يفرضها على الموازنة العامة والمتمثلة في الاعباء المالية الهائلة الناتجة من تداعيات الأزمات المالية الشاملة التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي فتتحملها الميزانية العامة في شكل تعويضات على الودائع أو في شكل تكاليف إعادة هيكلة المصارف المنهارة ... الخ.

وتنداح آثار هذه العلاقات إلى مفاصل الإقتصاد الكلي من خلال التغيرات في السياسات النقدية والمالية نتيجة لأداء القطاع المصرفي من جهة ومن خلال التغيرات في المؤشرات الإقتصادية المتحركة ، مثل معدلات التضخم وسعر الصرف والتغيرات في موقف الحساب الخارجي ، فينعكس ذلك بدوره على السلامة المصرفية . لذايصعب تحقيق السلامة المصرفية في ظل إقتصاد كلي غير متوازن وغير مستقر . لأن معدلات التضخم العالية وإختلال إستقرار نظم سعر الصرف والعجز في الحساب الجاري الخارجي وعدم التوازن في ميزان المدفوعات يمكن أن تأثر سلباً على بيئة النشاط المصرفي وبالتالي على الأرباح والموارد المالية للمصارف . هذا إلى جانب بروز تاكل في روؤس اموال المصارف وإحتياطاتها نتيجة إنخفاض جودة أصولها بسبب تراكم الديون المتعثرة والهالكة المصاحبة للركود في الإقتصاد والكساد في اسواق السلع والخدمات. لذا تعتبر حالة أوضاع النظام المصرفي وسلامته المالية مرآة تعكس الأداء في الإقتصاد الكلي ، إذ ينعكس كل ذلك على أوضاع السياسات المالية والنقدية فيتعمق الإختلال في النتاسق بين المؤشرات الإقتصادية فتستشري التشوهات الهيكلية ، فتلجأ السلطات إلى سياسات التركيز المالي لمعالجة الخلل في الإقتصاد عن طريق قبض السيولة النقدية أو تخفيض الإنفاق العام مما يؤدي إلى تراجع النشاط الإقتصادي . ويفضي ذلك إلى تراجع موارد المصارف والإختلال في قوائم حساباتها .

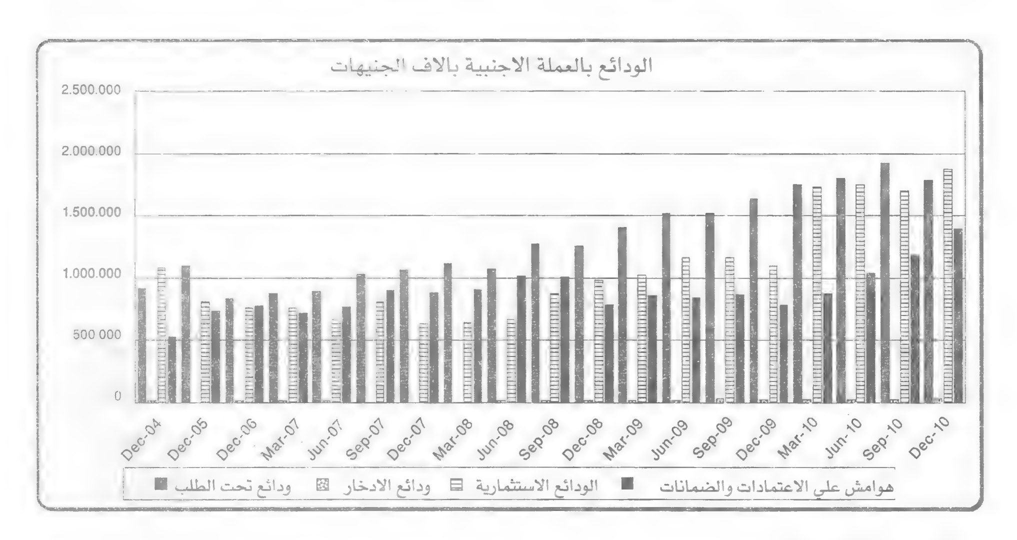
وعليه فإن سلامة أوضاع النظام المصرفي وقدرته على القيام بالوساطة المالية وإستقطاب المدخرات والموارد المحلية والخارجية وتوجيهها إلى الإستثمارات القومية المستهدفة بصورة راشدة، وقدرته على تنفيذ السياسات النقدية المتناسقة مع السياسات المالية ، يشكل عاملاً مهماً واسآسيا في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والنمو المستدام .

الشكل (٧/٢) الودائع بالعملة المحلية



المصدر : بنك السودان.

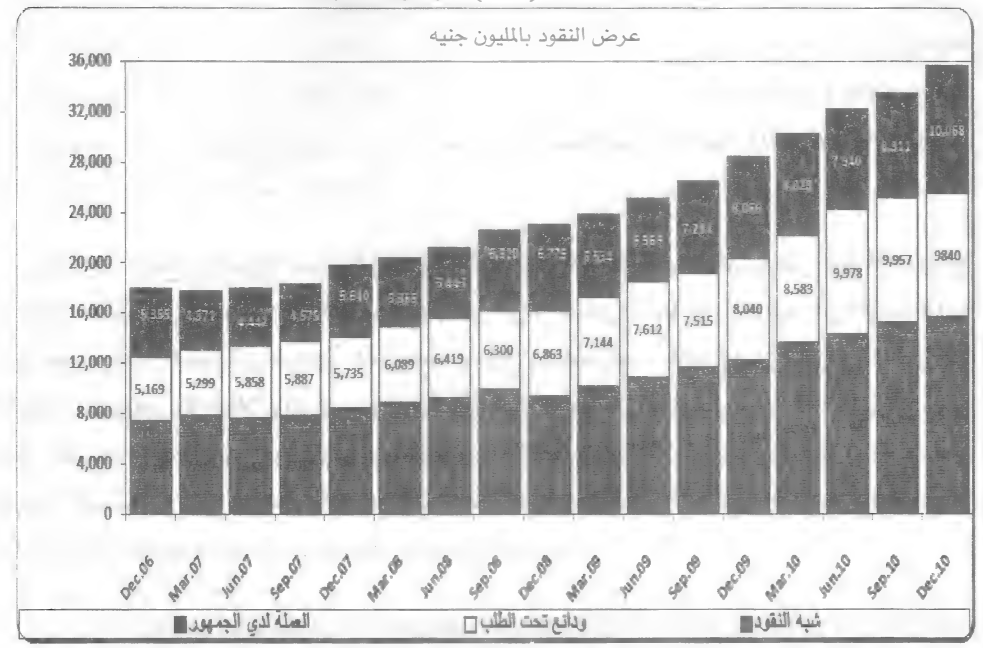
الشكل (٧/٣) الودائع بالعملة الأجنبية



المصدر : بنك السودان



الشكل (٧/٤) عرض النقود



المصدر : بنك السودان

إن استدامة الإستقرار الإقتصادي ، والتي إعتبرناها من أهم الركائز التي يعتمد عليها صمود البلاد أمام تحديات العولمة ، ومواجهة آثار الأزمات المالية العالمية ، واكتساب القدرة على تجاوز تداعيات التهميش وتحقيق الأهداف الإجتماعية والسياسية ، تتطلب وجود نظام مصرفي قوي ومستقر قادر على القيام بدوره في الوساطة المالية وتعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية لتحقيق أهداف الإقتصاد الكلي القادر على مواجهة وامتصاص الصدمات الخارجية والداخلية .

وبالرغم من الانجازات المقدرة التي حققها برنامج الإصلاح المصرفي الشامل (١٩٩٩-٢٠٠٢م) والبرامج والجهود اللاحقة التي بذلها البنك المركزي ، فإن القطاع المصرفي في السودان مازال يواجه تحديات مواكبة التحولات الإقتصادية والمستجدات التقنية في العالم . ويتطلب التعايش مع هذه التطورات والمستجدات خلق كيانات مالية كبري قادرة على مواجهة المنافسة الشرسة التي تواجهها المصارف خارجياً في الأسواق العالمية والإقليمية وداخلياً في عقر دارها في سوق الصيرفة المحلية ، والإيفاء بمتطلبات المرحلة ومستحقات مواجهة المهددات الداخلية . ومعلوم أن الكيانات المالية الصغرى لا تقوى على المنافسة الشرسة التي تستبطنها العولمة والمهددات التي تفرزها الأزمات المالية العالمية ،

خاصة ان المصارف والمؤسسات في الدول الأخرى أخذت تعيد ترتيب أوضاعها وتستجمع قواها عن طريق الدمج أو الإستحواذ ورفع قدراتها المالية والفنية واستخدام التكنولوجية الحديثة وبناء قدراتها الإدارية لتتمكن من مواجهة الأزمات المالية العالمية والتعامل مع المستجدات التي تفرزها العولمة ومع التقنيات والمنتجات الجديدة والنوافذ والعمليات المصرفية المستحدثة والمتجددة دوماً.

هذا وقد نجح برنامج البنك المركزي في إعادة هيكلة رؤوس أموال بعض المصارف ورفع قدراتها المالية في تحقيق أهدافه بالرغم من تردد بعض المصارف المحلية في الإستجابة لسياسات بنك السودان المركزي الخاصة بدمج المصارف . هذا ومن المتوقع أن يواجه القطاع المصرفي الإختلال الذي سوف يحدث في الحساب الخارجي بعد إنفصال الجنوب مما يتطلب وجود عدد من البنوك الكبري Mega Banks . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الاستمرار في عمليات الدمج وتنشيط المساهمات من المصادر المحلية والخارجية بما في ذلك موارد وزارة المالية وبنك السودان المركزي .

هذا ويجب أن يشتمل برنامج رفع القدرات المالية للقطاع المصرفي على معالجة ديون القطاع الخاص على الحكومة وشركاتها بمختلف مستوياتها المركزية والولائية ، إذ تشكل هذه الديون عبئاً ثقيلاً على قدرة القطاع المصرفي على القيام بدوره الأساسي المتمثل في الوساطة المالية ومقابلة المتطلبات التمويلية المتنامية للقطاع الخاص ، خاصة في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والصادر . وتمثل تلك الديون عنصراً مهماً في تنامي ديون القطاع المصرفي المتعثرة التي أخذت تشكل مخاطر إئتمانية خطيرة تهدد الملاءة المالية لعدد من المصارف في السودان ، مما قد يضعف حافز المصارف التي تحتفظ بأرصدة كبيرة لدى البنك المركزي في إستثمارها في محفظة الإئتمان خوفاً من الوقوع في مصيدة التعثر.

هذا إلى جانب الدور السالب لهذه الديون على أهداف إستقرار الأسعار العامة من خلال الإختلالات التي تحدثها على عمليات التناسق المطلوب بين السياسات المالية والنقدية ، وإختلال التوازن في النمو بين القطاعين العام والخاص وتحقيق موارد الإستثمار من المصارف المحلية . (سوف نوضح ذلك في باب القطاع الحقيقي) .

ومن المحددات الداخلية التي أعاقت نمو القطاع المصرفي التحديات التي يواجهها النظام المصرفي في السودان في بداية الألفية الثالثة ، خاصة التحديات الداخلية المرتبطة ببروز الاضطرابات الأمنية في دارفور ، والتي أدت إلى تراجع حركة التجارة في تلك المنطقة وعبرها مع الدول المجاورة في غرب أفريقيا . وقد أثر ذلك سلباً على حركة

التجارة والصناعة المحليتين وسلامة أوضاع فروع المصارف في تلك المنطقة وبالتالي على نشاط المصارف المحلية .

ومن التحديات الخارجية الكبيرة التي واجهها القطاع المصرفي إنفجار الأزمة المالية العالمية التي أفرزت مخاطر على أوضاع الأصول المالية للمصارف على نطاق العالم وأدت الأزمة إلى إنهيار مصارف ومؤسسات مالية كبري في عدد من دول العالم .

وفي إطار الإقتصاد الوطني فقد أفرزت الأزمة المالية إختلالات كبرى على الحسابين الداخلي والخارجي بسبب هبوط أسعار البترول وتراجع تدفقات الإستثمارات الخارجية الخاصة والتحويلات . كانت صادرات البترول تمثل حوالي ٩٥٪ من جملة موارد صادرات البلاد وحوالي ٤٥٪ من إيرادات الميزانية العامة ، هذا وبلغت جملة التراجع في تدفقات الإستثمارات والتحويلات الخارجية وبسبب التراجع في الميزان التجاري حوالي ٥ مليار دولار في المدى القصير مما أفرز ضغوطاً خطيرة على النظام المصرفي .

وقد شهدت هذه الفترة ايضاً توقيع إتفاقية السلام الشامل بين الحكومة والحركة الشعبية ، ومن أهم التحديات التي أفرزتها هذه الإتفاقية والتي شكلت عبئاً كبيراً على القطاع المصرفي متتطلبات تنفيذ بعض بنود الإتفاقية والخاصة بإعادة هيكلة الجهاز المصرفي وإنشاء جهاز مصرفي مزدوج ، مما وضع على كاهل البنك المركزي أعباءاً إضافية. هذا إلى جانب إعادة هيكلة أجهزة الدولة تمشياً مع استحقاقات بنود الإتفاقية مما أدى إلى توسع نطاق العجز المالي الذي حققته الميزانية العامة للدولة والذي تمت تغطيتها عبر الإقتراض الداخلي من خلال إصدار الضمانات والصكوك الحكومية أو تأجيل سداد حقوق مؤسسات القطاع الخاص التي قامت بتنفيذ العقودات مع الدولة ومؤسساتها . وقد أدى ذلك إلى إختلال خطير وتهديد للتناسق المطلوب بين السياسات المالية العامة والنقدية مما أدى إلى مخاطر إختلال الإستقرار الإقتصادي والسلامة المصرفية .

((سوف نقوم بابراز هذا الجانب بإسهاب في مواقع أخرى من هذا الكتاب))

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النظام المصرفي قد واجه تحديات وتحولات أعاقت مسيرته خلال العقود الثلاثة الماضية . ومن أهم تلك التحديات ما يلي :

١- التوسع في الإنفاق العام وتحقيق عجز مالي يصعب مقابلته من الموارد الحقيقية ،فقد افقدت هذه السياسات المالية العامة التي اتبعتها الدولة خلال العقد الماضي البنك المركزي أهم الأدوات التي يستخدمها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والمتمثل في التناسق والتناغم بين السياسات النقدية والمالية العامة . إن دور صانعي السياسات المالية العامة

يتمثل في العمل على تخفيض حجم العجز المالي الذي قد يفرزه الانفلات في الإنفاق العام الذي لا يتوائم مع حجم الإيرادات العامة الحقيقية المتاحة . وفي المقابل تقوم السلطات النقدية في البنك المركزي بإدارة السيولة وفق الاحتياجات الحقيقية للإقتصاد الوطني وفي إطار أهداف برامج الإقتصاد الكلي المرتبطة بتحقيق استدامة الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي . ونتيجة للجوء السلطات المالية إلى استخدام موارد الصكوك التي تصدرها وخاصة شهادات شهامة كمورد من موارد الميزانية العامة واستخدامها في إطفاء العجز المحقق في الميزانية العامة ، فقد فقدت تلك الشهادة أهدافها الأساسية والمتمثلة في استخدامها كأحدى أدوات السوق المفتوحة لدعم السياسات النقدية الهادفة إلى تحقيق الإستقرار في حركة الأسعار العامة والإحتفاظ بمعدلات التضخم في المستوى الذي يستهدفه البرنامج الإقتصادي، وفي إطار أهداف برامج الدولة المتعلقة بالدعم الإجتماعي ومحاربة الفقر .

هذا وإن لجوء الدولة إلى استخدام الصكوك الحكومية وتأجيل دفع مستحقات مؤسسات القطاع الخاص المتعاقدة معها في تنفيذ المشروعات أو توريد سلع لمؤسساتها يتعارض مع أهم أهداف السياسات المصرفية المتعلقة برفع قدرة القطاع المصرفي على الوساطة المالية والتي تعتبر من أهم ركائز الإستثمار والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلاد . كما تتعارض تلك السياسات مع تحقيق أهداف رفع القدرات والإنتاجية وتوسيع وتنويع قاعدة صادرات البلاد ، ورفع قدرات القطاع على المساهمة في التنمية الإقتصادية .

٢- ومن المعوقات الخطيرة التي واجهها البنك المركزي إختلال التناسق بين السياسات المالية والسياسات النقدية التي ينفذها البنك المركزي . كما أوضحنا من قبل فإن التوسع في الإنفاق العام وإعتماد الميزانية العامة باكثر من ٤٥٪ على موارد النفط غير المستقرة والمستدامة أدى إلى إختلال التوازن في إستقرار الأسعار العامة وارتفاع معدلات التضخم وذلك بالرغم من السياسات المالية العامة التي قررتها الدولة بتخفيض اثر التوسع في الإنفاق العام على الأسعار العامة والتضخم من خلال تمويل العجز من مصادر وموارد القطاع الخاص ، عن طريق استخدام السندات الحكومية وتأجيل دفع أصول وأرباح تلك الصكوك عند الاستحقاق إلى جانب تأجيل ديون القطاع الخاص على الوحدات الحكومية وانعكس ذلك سلباً على قدرة البنك المركزي على إدارة السيولة ، كما أوضحنا من قبل ، في تحقيق التوازن في تخصيص السيولة بين القطاع العام وبين مؤسسات القطاع الخاص ومن ثم تحقيق التوازن بين القطاعات الإقتصادية وتحقيق أهداف ومرامي الخطط والبرامج الإقتصادية والإجتماعية الهادفة إلى تحقيق نمو إقتصادي

وإجتماعي مستدام ، خاصة في ظل إعتماد الإقتصاد السوداني في موارده المالية على موارد البترول التي تتسم بالتذبذب وعدم الاستدامة .

هذا وان منهجية الدولة في استخدام موارد البترول وتوجيهها إلى تمويل النفقات الجارية المتوسعة أفضت ، إلى جانب استنزاف موارد القطاع الخاص وإنفجار الإستهلاك، إلى تغيير هائل في نمط الإستهلاك في صالح السلع المستوردة مما أدى إلى زيادة الضغوط على موارد العملة الأجنبية والتأثير السالب على الميزان التجاري وعلى موقف الحساب الجاري الخارجي. ومن الصعوبات التي يعاني منها النظام المصرفي وجود عدد من القوانين السارية التي تمنح عدة جهات سلطات قضائية بحجز ارصدة عملاء المصارف ومن تلك القوانين : قانون الضرائب ، قانون الشركات ، قانون التأمين الإجتماعي . وتمنح هذه القوانين لرؤساء تلك الوحدات سلطات قضائية بحجز أرصدة العملاء المودعة في المصارف لإستخلاص حقوقها .

إن استمرار هذه الإجراءات القانونية ، إلى جانب الأثر السالب على السلامة المصرفية تضعف ثقة العملاء في المصارف السودانية ويؤدي إلى احتفاظهم بالسيولة النقدية، خارج النظام المصرفي داخل البلاد أو تحويلها إلى الخارج لإيداعها في مصارف خارجية، مما يؤثر سلباً على موارد البلاد الخارجية . ويتعارض هذا الوضع مع المادة =٥٥= من قانون تنظيم العمل المصرفي لعام ٢٠٠٤م التي تحظر تقديم معلومات متعلقة بحسابات العملاء ومعاملاتهم التجارية أو المالية باستثناء المعلومات أو الإحصاءات التي يطلبها البنك المركزي بغرض ممارسة صلاحياته في الرقابة على المصارف . لذا لابد من تعديل تلك القوانين لتؤول سلطات حجز تلك الودائع إلى المحاكم الخاصة والتابعة للسلطة القضائية فقط .

٣- ومن التحديات الهامة المترتبة على تنفيذ إتفاقية السلام الشامل أيضاً ، إعادة هيكلة النظام المصرفي في السودان وتأسيس النظام المصرفي المزدوج . وقد أفضى ذلك إلى قيام مصارف تعمل وفق النظام المصرفي التقليدي بينما تستمر المصارف في الشمال على نهج الشريعة الاسلامية . هذا وقد نشأ الخلاف بين الطرفين حول كيفية إدارة النظام المزدوج. إذ لم تبد الحركة الشعبية إستعدادها في التعاون مع بنك السودان المركزي في إنشاء وتسيير النافذتين في الجنوب ، هذا إلى جانب إصرار الحركة الشعبية على التدخل في عمل فرع بنك السودان في جوبا مما يتعارض مع مبدأ استقلال البنك المركزي .

ومن التجاوزات الهامة للحركة الشعبية عدم السماح للمصارف الاسلامية بالعمل بالجنوب ، وذلك قبل قيام مصارف تقليدية بديلة للمصارف الاسلامية . وقد أفضى ذلك

إلى ضعف البيئة المصرفية التقليدية وضعف الكوادر البشرية العاملة في ذلك القطاع .

ومن عوامل ضعف النظام المصرفي التقليدي بالجنوب الإفتقار إلى نظم لسياسات تمويل التجارة الخارجية واستمرار الإعتماد على تجارة الحدود مع دول الجوار لجنوب السودان . ومن نتائج ضعف النظام المصرفي التقليدي في جنوب السودان تعثر مصرف الحركة الشعبية ، بنك النيل التجاري .

ومن التجاوزات البارزة التي بدرت من الحركة الشعبية في إطار السياسات المصرفية التي ينفذها بنك السودان المركزي ، الترخيص لقيام بنوك أجنبية من دول الجوار (كينيا واثيوبيا) دون الحصول على موافقة بنك السودان المركزي ، وفق متتطلبات قانون ولوائح البنك المركزي . ومن السلبيات التي أفرزتها إتفاقية السلام الشامل ، أيضاً ، توزيع موارد السودان بين الحكومة المركزية وحكومة الجنوب التي تسيطر عليها الحركة الشعبية . فقد أدى ذلك إلى خروج جزء كبير من موارد النقد الاجنبي من سيطرة واشراف البنك المركزي، إذ إستخدمت الحركة الشعبية موارد البترول المخصصة للجنوب بطريقة تتناقض مع سياسات البنك المركزي والتي تهدف إلى استخدام تلك الموارد حسب الاسبقيات التي تحددها أهداف استدامة إستقرار الإقتصاد الوطني وتلبية مستحقات التنمية المتوازنة . وأدى ذلك إلى نشوء سوقين للنقد الأجنبيّ في داخل النظام المصرفي المزدوج مما أفضى إلى بروز صعوبات في إدارة النقد الاجنبي في إطار سياسات البنك المركزي .

لقد انعكس الإفتقار إلى النوايا الحسنة بين المسئولين في الحركة الشعبية وحكومة الوحدة الوطنية ومحاولة الأحزاب المعارضة في الشمال إستغلال تلك العلاقة بين الشريكين في إضعاف الحكومة المركزية ، وفي إعاقة تأسيس علاقات سلسة في مجال إدارة النظام المصرفي في البلاد وفي إدارة سياسات النقد الاجنبي .

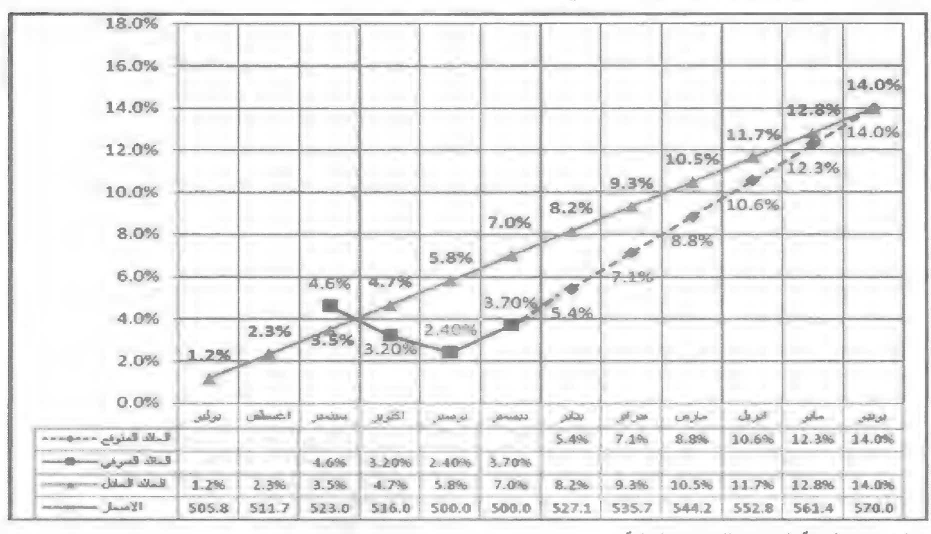
بالرغم من التحديات أعلاه والتي واجهها بنك السودان المركزي ، فإنه استطاع أن يحقق إنجازات مقدرة . ومن أهم تلك الإنجازات نجاح برنامج البنك المركزي الشامل ١٩٩٩ - ٢٠٠٢ وتجاوزه مشكلة الأدوات التقليدية في إدارة الإقتصاد والتي تعتمد على سعر الفائدة المحرمة في الشريعة الإسلامية التي تعتبر محور إدارة النقود في الإقتصاد. فقد إستطاع بنك السودان المركزي إبتداع أدوات غير مباشرة مبتكرة تتفق مع احكام ومقاصد الشريعة الإسلامية وبديلة للآليات التي تستخدمها البنوك المركزية في النظم التقليدية، مثل سعر الفائدة ونظام سعر الخصم والأوراق المالية المتعامل بها في الاسواق المفتوحة. وتتمثل الادوات الجديدة التي إبتدعها بنك السودان المركزي ووزارة المالية في شهادات وصكوك شراكة في اصول البنك المركزي والحكومة . وبرهنت هذه الادوات على أنها أكثر كفاءة في إدارة السيولة من الأدوات المباشرة المعتمدة على سعر الفائدة .

الجدول رقم (٧/١) شهادات المشاركة الحكومية شهامة (القيمة بالأف الجنيهات السودانية)

الفترة	موقف الشهادات أول الفترة	قيمة الشهادات المبيعة	قيمة الشهادات المشتراه (التي تمت تصفيتها)	موقف الشهادات بنهاية الفترة
٢٠٠٨				
يناير- مارس	٤،٣١٩،٠٤٦	١،٣٧١،٢٢١	١،٠٩٩،٣٨٤	٤،٥٩٠،٨٨٣
أبريل- يونيو×	٤،٥٩٠،٨٨٣	١،٠٩٨،٠٦١	١،٢٦٣،٨٠٥	٤،٩٢٥،١٤٠
يوليو - سبتمبر	٤،٩٢٥،١٤٠	٩٥٠،٢١١	٧٣٦،٩٩٦	٥،١٣٨،٣٥٥
اكتوبر- ديسمبر	٥،١٣٨،٣٥٥	١،٠٩١،٨٣٣	١،٢١٨،٣٥٥	٥،٥١١،٨٣٣
٢٠٠٩				
يناير- مارس	٥،٥١١،٥٨٦	١،٥٤٦،٨٢٣	١،٣٧١،٢٢١	٥،٦٨٧،١٨٨
ابريل- يونيو	٥،٦٨٧،١٨٨	٢،٣٦٩،١٤٨	١،٥٩٨،٠٦٣	٦،٤٥٨،٢٧٣
يوليو - سبتمبر	٦،٤٥٨،٢٧٣	١،٣٤١،٢١٦	٩٤٩،٧٧٢	٦،٨٤٩،٧١٨
اكتوبر- ديسمبر	٦،٨٤٩،٧١٨	٢،١٧٤،٩٤٨	١،٥٩٢،٥٣١	٧،٤٣٢،١٣٤
٢٠١٠				
يناير- مارس	٧،٤٣٢،١٣٤	٢،٥٤٨،١٠٠	١،٥٤٦،٨٠٠	٨،٤٣٣،٤٣٤
ابريل- يونيو	٨،٤٣٣،٤٣٤	٢،٧٣١،٤٠٠	٢،٣٦٩،٢٠٠	٨،٧٩٥،٦٣٤
يوليو - سبتمبر	٨،٧٩٥،٦٣٤	١،٧٢٢،٥٨٢	١،٣٤١،٢١٦	٩،١٧٧،٠٠٠
اكتوبر- ديسمبر	٩،١٧٧،٠٠٠	٢،٤٥٠،٢٩٠	٢،١٧٤،٩٦٢	٩،٤٥٢،٣٢٨

المصدر : شركة السودان للخدمات المالية

الشكل رقم (٧/٥) منحني العائد على شهادات شهامة ٤٦ اصدار ٢٠١٠/٧/١



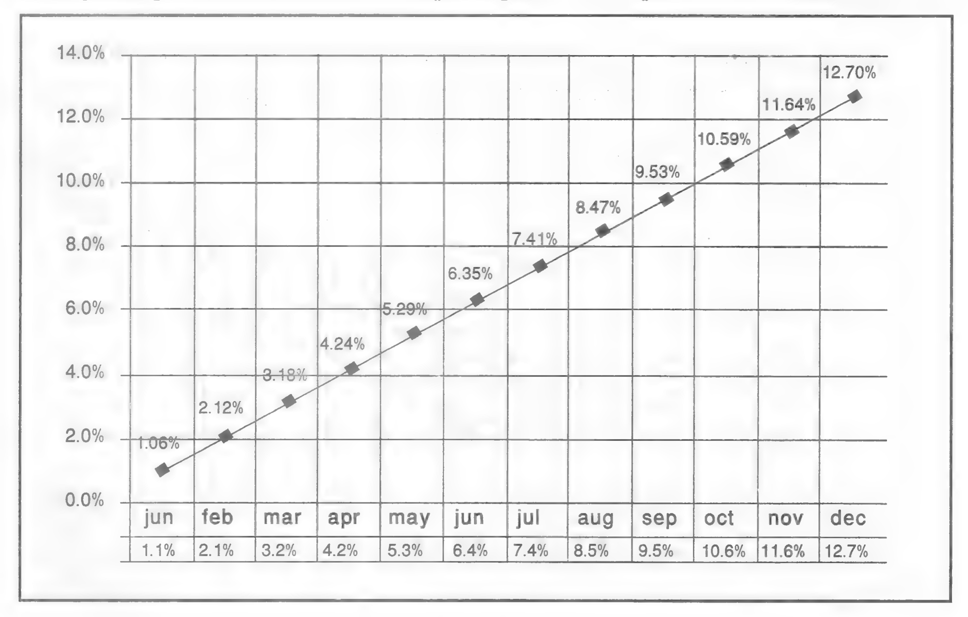
المصدر : شركة السودان للخدمات المالية

الجدول رقم (٧/٢) صكوك الإستثمار الحكومية (صرح) (القيمة بالألف الجنيهات السودانية)

الفترة	موقف الشهادات أول الفترة	قبمة الشهادات المباعاة	قيمة الشهادات المشتراه	موقف الشهادات بنهاية الفترة
٢٠٠٩	١،٨٧٢،٥٩٧			
يناير- مارس	٢،١٧٢،٥٩٧	٣٠٠،٠٠٠		٢،١٧٢،٥٩٧
ابريل- يونيو	٢،١٧٢،٥٩٧			٢،١٧٢،٥٩٧
يوليو - سبتمبر	٢،٠٢٢،٣٩٧		١٥٠،٢٠٠	٢،٠٢٢،٣٩٧
اكتوبر --ديسمبر				٢،٠٢٢،٣٩٧
٢٠١٠	١،٨٨٢،٤١٨			
يناير- مارس	١،٦٥٤،٤١٨	-	٢٢٨،٠٠٠	١،٦٥٤،٤١٨
ابريل- يونيو	١،٩٤٤،٤١٨	٥٠٠،٠٠٠	٢١٠،٠٠٠	١،٩٤٤،٤١٨
يوليو - سبتمبر	١،٩٤٤،٤١٨	-	-	١،٩٤٤،٤١٨
اكتوبر --ديسمبر	١،٨٧٢،٥٩٧	-	١١٨،٠٠٠	١،٨٢٦،٤١٨

المصدر : شركة السودان للخدمات المالية

الشكل رقم (٧/٦) منحني العائد المرجح الكلي على شهادات شهامة و صرح وودائع البنوك:-



المصدر : شركة السودان للخدمات المالية

دأب بنك السودان على إحداث تطوير في القطاع المصرفي في إطاره التنظيمي والإشرافي الدوري بهدف مواكبة المتغيرات في الصناعة المصرفية عالمياً ، وتمشياً مع المستجدات في النظم والإجراءات الإشرافية والرقابية التي تصدرها منظمات الرقابة المصرفية الدولية ، مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية في كوالامبور ولجنة بازل . وذلك للإستفادة منها في النظام الرقابي السوداني وتطوير برامج تقييم القطاع المالي (FSAP) ٢٠٠٥ . ونسبة لتدني البيئة الإئتمانية للنظام المصرفي تراجعت كفاية رأس المال إلى أدنى من مستوى النسب المعيارية المعمول بها في السودان ١٢٪ . وتتمثل أهم العوامل المؤثرة سلباً على بيئة الإئتمان ارتفاع نسبة الديون المتعثرة إلى أكثر من ٢٠٪ في عام ٢٠٠٧ قبل أن يتراجع إلى ١٧٪ في عام ٢٠١٠م ، مقارنة بنسبة الحد الأدني المسموح بها حسب المعيار المحلي ٦٪. وبذلك يعتبر مؤشر كفاية رأس المال المحلي في السودان أسوأ المؤشرات الإقليمية .

٤- الأطر القانونية والتشريعية لحماية حقوق الدائنين غير كافية لتشجيع المصارف لتوسيع قاعدة التمويل خاصة بالنسبة للتمويل الصغير والمتوسط والأصغر .

٥- السياسة المالية التي تمارسها وزارة المالية في توجيه موارد البترول إلى الإنفاق الجاري وإستقطاب الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص لتغطية العجز المالي العام من خلال الصكوك والشهادات ، وخاصة مساهمة المصارف في شراء تلك الشهادات بـ ٢٥٪ من موارد الإئتمان مما أدى إلى إضعاف قدرات القطاع المصرفي في الوساطة المالية وتوفير موارد التمويل للقطاع الخاص .

إفتقار الإقتصاد السوداني إلى مؤسسات مهنية للتصنيف ووضع معايير تساعد على تقييم العملاء قد عرض المصارف إلى المخاطر الإئتمانية مما أدى إلى إضعاف قدراتها على الوساطة المالية . ولإزالة هذا القصور بدأ البنك المركزي في إنشاء الآليات والإدارات المطلوبة لتوفير متتطلبات المعايير الإئتمانية وتم إصدار القانون الخاص بذلك من البرلمان.

وبما أن أهداف النظام المصرفي الإسلامي مرتبطة بالجانب الإجتماعي ، خاصة في محاربة الفقر وتحسين التعاون بين المسلمين في الكسب والرزق ، فقد قام بنك السودان المركزي بالتعاون مع وزارة المالية وديوان الزكاة في تطوير ودعم البنوك الإجتماعية مثل بنك الإدخار وبنك الأسرة عن طريق رفع روؤس اموالها وتخصيص ١٢٪ من موارد الإئتمان في النظام المصرفي لمحافظ التمويل الأصغر . وتم إنشاء إدارة التمويل الاصغر داخل هيكل بنك السودان المركزي للإشراف على تمويل هذا القطاع وتطوير آلياته .

وفق بنك السودان المركزي ، في إطار الجيل الثاني من برنامج الإصلاح المصرفي في إحراز نجاحات بارزة في تحقيق أهداف برنامج الإصلاح المصرفي الشامل وإجراء سياسات ناجحة في مجال السياسات النقدية والمصرفية والإئتمانية وفي مجال إدارة النقد الأجنبي .

وقد تمثلت نتائج تلك الإصلاحات في الحفاظ على إستقرار نظام سعر الصرف بالرغم من التطورات السالبة التي أفرزها إنفجار الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م على الحساب الخارجي، خاصة التأثير السالب على موارد صادرات السلع الأولية مثل البترول ، مما أدى إلى بروز عجز كبير في الميزان التجاري في عام ٢٠٠٩م . هذا إلى جانب إعادة هيكلة موارد الدولة من العملات الأجنبية من خلال توزيع تلك الموارد بين البنك المركزي والحركة الشعبية ، تنفيذاً لبنود إتفاقية السلام الشامل الخاصة بتقسيم الثروة. إلا أن البنك واجه مخاطر عدم إستقرار سعر العملة بسبب التحولات الخطيرة التي أفرزها خروج جزء كبير من الموارد من الإقتصاد الوطني بعد إنفصال الجنوب وما صاحب ذلك من عدم اليقينية حول مسار إستقرار الإقتصاد الوطني الذي أفرز مضاربات على العملات الأجنبية في السودان والتي نشأ عنها تدهور قيمة العملة الوطنية وإرتفعت الأسعار بصورة غير مسبوقة .

استطاع البنك المركزي الحفاظ على إستقرار معدل التضخم في مستوى الرقم الواحد خلال فترة طويلة بالرغم من عدم التزام وزارة المالية بعملية التنسيق مع السلطات والسياسات النقدية في إدارة السيولة من خلال عدم الإلتزام بتحجيم النفقات العامة في الحدود التي تتطلبها أهداف الإستقرار الإقتصادي . ولكن بدأ الإستقرار في معدلات التضخم يتلاشي مع ظهور نتيجة الإستفتاء في الجنوب وبروز إفرازات مؤشرات خروج موارد البترول من الإقتصاد الوطني وتدهور قيمة العملة الوطنية ، كما تمت الإشارة إليه من قبل . ويجب الإشارة هنا إلى أن جانباً كبيراً من إنخفاض معدلات التضخم في الفترة السابقة يعزى إلى تمويل العجز المفرط في الميزانية العامة من الصكوك وتاجيل ديون القطاع الخاص المتراكمة . وبالرغم من أن هذه الإجراءات قد ساعدت في عدم إنفلات التضخم إلى مستويات تهدد الإقتصاد الوطني ، إلا أنها من جانب اخر اثرت سلباً على السلامة المصرفية من خلال تراكم الديون المتعثرة لدى المصارف وإضعاف قدرتها على الوساطة المالية ، مما أضعف قدرة القطاع الخاص في الإستثمار وفي النشاط الإقتصادي، وبالتالي تدهور الإنتاج الصناعي والزراعي وتراجعت موارد الصادرات غير البترولية . كما أدت هذه السياسات المالية التي اتبعتها الدولة إلى الإختلال في توازن النمو القطاعي وظهور سمات المرض الهولندي والتي قوَت من تداعيات الصدمة المالية خاصة إثر خروج

موارد البترول من مفاصل الإقتصاد الوطني . (سوف يتم توضيح ذلك بتفصيل أكثر ضمن موضوعات أداء القطاع الحقيقي والقطاع الخاص) .

بالرغم من قصور تجاوببعض المصارف التجارية مع سياسة البنك في رفع قدراتها المالية من خلال الدمج ، فقد إرتفعت رؤوس اموال المصارف المدفوعة من ١١٠,٩ مليون جنيه في ديسمبر عام ٢٠٠٠م إلى ٥,١٢١,٢ مليون جنيه في عام ٢٠١٠م . وارتفع حجم حقوق الملكية في نفس الفترة من ٣٢٢ مليون جنيه إلى ٧,٤٦٦,٩ مليون جنيه . كما إرتفعت الموجودات حسب الميزانيات الموحدة للمصارف التجارية في نفس الفترة من ٣,٥٧٠,٧ مليون جنيه إلى ٤٣,١٠٧,٧ مليون جنيه كما يبينها الجدول رقم(٧/٤) . بالرغم من ان التطور الكبير في الأوضاع المالية للمصارف التجارية والذي سأهم فيه دخول مصارف تجارية خارجية في السودان خلال العشر سنوات الماضية ، فإن ذلك لا يقلل من الدور الذي قام به بنك السودان بتوجيه إدارات المصارف لرفع القدرات المالية للمصارف التجارية من الأرباح العالية التي حققتها خلال فترة إنتعاش التجارة والخدمات خلال الطفرة الإئتمانية التي شهدها الإقتصاد الوطني والتي إشرنا إليها من قبل .

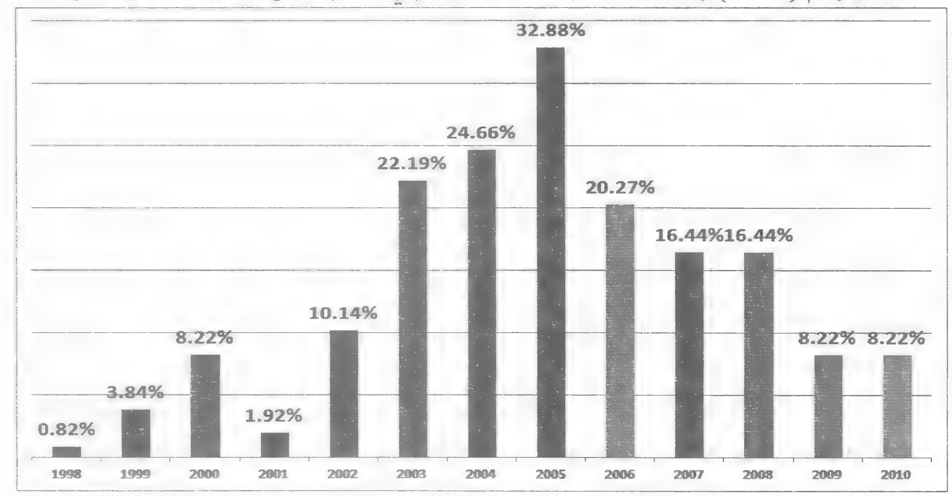
لمواجهة الآثار السالبة التي أفرزها تراجع أسعار البترول خلال ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية العالمية مما أضطر بنك السودان المركزي إلى استخدام رصيد حساب وفورات البترول بالنقد الأجنبي لتغطية متتطلبات الإستيراد . حيث تراجع الرصيد من احتياجات إستيراد ٤ اشهر في عام ٢٠٠٥ إلى شهر واحد في عام ٢٠٠٩ ، أنظر الجدول رقم .(٧/٣)

الجدول رقم (٧/٣) رصيد حساب النقد الأجنبي كنسبة من إحتياجات إستيراد العام

العام	الإحتياطيات (قيمة الإستيراد)
١٩٩٨	٣ أيام إستيراد
١٩٩٩	أسبوعين إستيراد
٢٠٠٠	شهر واحد إستيراد
٢٠٠١	أسبوع إستيراد
٢٠٠٢	شهر وأسبوع إستيراد
٢٠٠٣	شهرين وثلاثة أسابيع أستيراد
٢٠٠٤	ثلاثة اشهر
٢٠٠٥	أربعة أشهر
٢٠٠٦	شهرين وأسبوعين
٢٠٠٧	شهرين
٢٠٠٨	شهرين
٢٠٠٩	شهر
٢٠١٠	شهر

المصدر : بنك السودان

الشكل رقم (٧/٧) رصيد حساب النقد الأجنبي كنسبة من إحتياجات إستيراد العام



الجدول رقم (٧/٤) الميزانية الموحدة للبنوك التجارية ٢٠٠٠ - ٢٠١١ م - الأصول - بآلاف الجنيهات

نهاية الفترة	نقد محلى	التزامات على بنك السودان المركزي	بنوك تجارية محلية	المراسلون الأجانب	سندات حكومية أذونات خزينة أخرى	التمويل بالعملة المحلية	حسابات أخرى	المجموع
ديسمبر-٢٠٠٠	١٣٤،٠٢٠	٤٣٧،٤٦٥	٥٩،٤١٠	٧٣٦،٥٧٠	٤٢،١٦٠	٧٩٢،٢٣٥	١،٣،٦٨،٨٢٠	٣،٥٧٠،٦٨٠
ديسمبر-٢٠٠١	١٢٨،٠١٠	٤٤٦،٠٩٠	٤١،٥١٠	٨٩٧،٣٠٠	٧٣،٣٢٠	١،١١٣،٣٩٠	١،٨٥٣،٨٦٠	٤،٥٥٣،٤٨٠
ديسمبر-٢٠٠٢	١١٩،٩٢٠	٥٥٦،٩٠٠	٦٤،٩٦٠	١،٢٧٩،١٦٠	٢٠٨،٧٧٠	١،٦٠٠،١٩٩	٢،٢٨٢،٤٧٠	٦،١١٢،٣٧٩
ديسمبر-٢٠٠٣	١١٨،٤٥٠	٧٩١،٦٥٠	٩٢،٢٥٠	١،٣٠٢،٧٣٠	٣٥٠،٤٤٠	٢،١٦٠،٢٣٠	٣،٠٨٠،٢٢٠	٧،٨٩٥،٩٧٠
ديسمبر-٢٠٠٤	١٤٧،٩١٠	١،٠٣٦،٤٢٠	١٢٨،٦٧٠	١،٤١١،٨٩٠	٤٦٦،٣٧٠	٢،٨٥٩،٦٤٠	٤،٣٨٤،١٦٠	١٠،٤٣٥،٠٦٠
ديسمبر-٢٠٠٥	٢٤٢،٠٦٠	١،٥٦٦،١٨٠	٣٣٤،٨٣٠	٢،١٤٥،٦٣٠	٩٣١،٦٧٠	٧،٦٨٩،١٢٠	٤،٠٧٠،٢٢٠	١٦،٩٧٩،٧١٠
ديسمبر-٢٠٠٦	٣١٥،٤٦٠	١،٧٨١،٢٩٠	٢٥٦،٩٩٠	١،٧٧٩،٤٩٠	١،٦٨٠،٨٦٠	٨،٣٧٦،٨٢٣	٨،٩٥٣،٣٦٨	٢٣،١٤٤،٢٨١
ديسمبر-٢٠٠٧	٥٨٢،٠٢٦	٢،٣٥٣،٦١٩	٢٩٨،٢٠٦	٢،١١٤،٣٨٢	١،٥٣٣،٠٣٥	١١،٢٥٠،٢٠١	٨،٠٦٥،٩٥٦	٢٦،١٩٧،٤٢٥
ديسمبر-٢٠٠٨	٥٦٤،٥٧٨	٢،٨٨٨،٩١٩	٤٠٢،٦٢٨	٢،٦٩٠،٤٧٣	٢،٢٩٢،٧٣٩	١٢،٥٨١،٨٠٩	٩،٢٢٨،٧٠٧	٣٠،٦٤٩،٨٦٣
ديسمبر-٢٠٠٩	٧٦٦،١٧٩	٤،٩٨٣،٥٥٤	١،١٣٠،١٢٢	٢،٢٢١،٢١٩	٣،٥٩٤،١٦٧	١٤،٩٨٤،٦٧٧	٨،٩٩٦،٩٦٩	٣٦،٦٦٦،٨٨٨
ديسمبر-٢٠١٠	٨٢٩،٢٧٨	٥،٠٠١،٤٠٦	١،٤٤٦،٠٢٠	٣،٤٩٤،٠٩٣	٤،٩٠٦،٧٥٣	١٧،٥٩١،٣٩٩	٦،٢٤٤،٤٣٣	٤٣،١٠٧،٧٣٦
ديسمبر-٢٠١١	٨١٠,٠٩٢	٦,٠٢٧,٤١٥	١,٥١٠,٦٦٧	٢,٤٨٩,٢٨٣	٦,١٣١,٦٩٤	٢٢,٨٦٧,٠٥٠	٦,٦٦٧,٨٨٢	٤٦,٥٠٤,٠٨٤

المصدر : بنك السودان

الجدول رقم (٧/٥) الميزانية الموحدة للبنوك التجارية ١٩٩٩ - ٢٠١٠ م - الخصوم بآلاف الجنيهات

نهاية الفترة	المجموع
ديسمبر-٢٠٠٠	٣،٥٧٠،٦٨٠
ديسمبر-٢٠٠١	٤،٥٥٣،٤٨٠
ديسمبر-٢٠٠٢	٦،١١٢،٣٧٩
ديسمبر-٢٠٠٣	٧،٨٩٥،٩٧٠
ديسمبر-٢٠٠٤	١٠،٤٣٥،٠٦٠
ديسمبر-٢٠٠٥	١٦،٩٧٩،٧١٠
ديسمبر-٢٠٠٦	٢٣،١٤٤،٢٨١
ديسمبر-٢٠٠٧	٢٦،١٩٧،٤٢٥
ديسمبر-٢٠٠٨	٣٠،٦٤٩،٨٦٣
ديسمبر-٢٠٠٩	٣٦،٦٦٦،٨٨٨
ديسمبر-٢٠١٠	٤٣،١٠٧،٧٣٦
ديسمبر-٢٠١١	٤٦,٥٠٤,٠٨٤

المصدر : بنك السودان

عاني القطاع المصرفي السوداني خلال العقود الماضية من التخلف في استخدام التقنية المصرفية التي أصبحت من أهم ركائز التنمية المصرفية في العالم ، ومصدر اكتساب القدرة على مسايرة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي أستنبطنتها العولمة . وقد أحدث التطور التقنى ثورة في النشاط المصرفي في العالم . فقد مكنت الثورة التقنية النظام المصرفي من إبتداع منتجات مصرفية حديثة في مجال المشتقات المتصلة بإدارة الدين والتجارة والمعاملات المالية الأخرى ، التي درت على المصارف مكاسب مالية هائلة أدت إلى رفع قدراتها المالية وتوسيع نطاق أنشتطها . هذا إلى جانب مساعدة استخدام التقانة والمعلوماتية في رفع قدرات المصارف والمؤسسات المالية الاخرى على اكتساب القدرة على تطوير أدوات إدارة المخاطر الإئتمانية والإستثمارية والتعامل في المشتقات . وتمشياً مع التطور التقنى في عمل المصارف العالمية . قام بنك السودان المركزي بوضع وتطوير العديد من برامج التقنية في الجهاز المصرفي . وكان من أهم مخرجات هذه البرامج توجه البنك المركزى والمصارف التجارية إلى ممارسة الصيرفة الإلكترونية واستخدام نظام المحول القومي وتوظيفها في خدمات الصرَاف الآلي والمقاصة الإلكترونية ونظام الرواتب الإلكترونية ، والبريد الالكترونى بالشبكة الداخلية لبنك السودان المركزى إلى جانب إدخال نظام التسويات الإجمالية الأمنة . ولدعم وتطوير هذا الاتجاه قام بنك السودان بإنشاء شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية لإدارة مشروعات الصيرفة الإلكترونية في البلاد .

وفي مجال تطوير تسويق الصكوك التي تصدرها وزارة المالية وبنك السودان لاستخدامها في إدارة السيولة فقد تم إنشاء شركة الخدمات المالية شراكة بين وزارة المالية وبنك السودان . وبالرغم من الجهد الذي بذله البنك المركزي في تطوير التقنية المصرفية فما زال أمام المسؤلين في القطاع المصرفي بذل المزيد من الجهد لتطوير التقنية المصرفية للوصول للمستويات الدولية.

فما زالت المصارف التجارية في حاجة إلى تطوير تقنية إدارة المخاطر ، خاصة في مجالات مخاطر محفظة الإئتمان والإستثمار التي أصبحت تشكل هاجساً كبيراً لصانعي القرارات الإقتصادية في البلاد ومديري المصارف التجارية . فإن ارتفاع حجم ومعدلات الديون المتعثرة تشكل مهدداً خطيراً للسلامة المصرفية في البلاد . ومن أهم متطلبات إكمال حلقة تطوير التقنية المصرفية ضرورة بذل الجهد لرفع الوعى التقنى لدى المتعاملين مع النظام المصرفي ، خاصة وأن هناك قطاعاً واسعا من هؤلاء المتعاملين يفتقرون إلى أبسط قواعد التقنية المصرفية الحديثة ويعانون من القصور في الإستفادة من الأدوات والمنتجات التي تخرجها هذه التقنيات المصرفية الحديثة .

لمحاصرة مخاطر الإئتمان وتأمين سلامة الأداء المصرفي يجب أن تشمل برامج بنك السودان المركزي في تطوير إدارة تقنية المخاطر وتجويد عملية الضبط المؤسسي وتحديد المسئوليات الإدارية والتنفيذية بين المستويات المختلفة في المصارف ، وبصفة خاصة الضوابط المنظمة لعملية التصديق على عمليات الإئتمان والإستثمار . وبما أن التقارير المالية التي تصدرها المصارف التجارية تعتبر من أهم الآليات التي يعتمد عليها البنك المركزي في الرقابة المصرفية، فيجب أن يصدر قانون يحكم عملية إعداد التقارير المالية ونشر القوائم المالية ، ليمنح البنك المركزي السند القانوني في الرقابة المصرفية على ضوء قوائم مالية سليمة وحسب متتطلبات البنك المركزي والتأكد من وجود تقارير مالية سليمة توضح الأوضاع المالية في المصارف بشفافية وعدالة كاملة يبني عليها البنك المركزي الرقابة السليمة والأمنة .

ومن التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في مجال استخدام أدوات ومنتجات التقنية المصرفية ، إمتلاك القدرة على إبتداع أدوات ومنتجات حديثة بديلة للأدوات التي تستخدمها المصارف التقليدية في تمويل نفقات التشغيل في القطاعات الصناعية والزراعية وتمويل الإستثمارات متوسطة وطويلة المدى ، إلى جانب اكتساب القدرة على إبتداع وسائل وادوات حديثة متفقة مع الشريعة الإسلامية وبديلة للتمويل عن طريق كشف الحساب . وتعتمد مواجهة هذا القصور في التعامل مع بعض الصيغ الإسلامية التي تتسم بعدم المرونة كأدوات للتمويل أو كآليات للتشغيل الآلي في إدارة السيولة بابتداع أدوات ومنتجات جديدة تتفق مع الشريعة الإسلامية ومقاصدها . فقد نجحت وزارة المالية وبنك السودان المركزي في إدخال صكوك متفقة مع الشريعة الإسلامية كأدوات غير مباشرة لإدارة السيولة والتمويل طويل ومتوسط المدى .

وأعتقد أن هناك مجالاً واسعاً أمام النظام المصرفي الإسلامى في إبتداع أدوات ومنتجات إسلامية جديدة بديلة لتلك الادوات والمنتجات التي تستخدمها المصارف التقليدية في العالم ، والتي برهنت قدرتها على فتح افاق جديدة واسعة للنشاط المصرفي والمالي وتوليد موارد مالية هائلة لتلك المصارف ، وأحدثت تطورا هائلا في هياكل قوائم حساباتها وآفاق عملها .

ان تحقيق هذا الهدف يستدعى إعادة هيكلة هيئات الرقابة الشرعية لتمكينها من إستيعاب التطورات التقنية في العالم وتمليكها القدرة والمرونة في إبتداع أدوات ومنتجات مصرفية واستثمارية جديدة لا تتعارض مع الشريعة الاسلامية ومقاصدها الكريمة.

إن افتقار النظام المصرفي السوداني إلى القدرة على التطور وعلى الإستفادة من مخرجات ثورة التكنولوجيا والمعلوماتية سوف يفقده التطور والنمو والإنفتاح الخارجي.

تضاف إلى ذلك التحديات التي يواجهها النظام المصرفي السوداني من آثار الحصار الإقتصادي الذي تفرضه عليه الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعض الدول الغربية التي استهدفت تضييق فرص إنفتاح النظام المصرفي السوداني نحو الدول الأوربية وأمريكا ...الخ . هذا إلى جانب الصعوبات التي تواجهها المصارف السودانية في الحصول على التقانة المصرفية المتمثلة في التكاليف المالية العالية لبعض البرامج والأدوات والإلكترونيات التي يصعب الحصول عليها دون إحداث تاثير سالب على الأوضاع المالية للمصارف السودانية . هذا إلى جانب إفتقار النظام المصرفي السوداني إلى القدرة على حماية المصارف من مخاطر التقنية والنظم المعلوماتية من المتعاملين مع التقنية تعاملاً سالباً والقيام بتسريب بعض البيانات المصرفية ، وإلحاق أضرار بالغة بالمصارف . عليه فإن عدم تطوير التقنية المصرفية وتمكين المصارف السودانية من الإنطلاق والإستفادة من التطورات التكنولوجية والمعلوماتية التي تكتنفها العولمة بامتلاك القدرة على إبتداع ادوات ومنتجات جديدة سوف يفقد المصارف السودانية القدرة على مسايرة القدرات العالية والإنفتاح نحو العالم الخارجي .

المصارف المتخصصة:

بالرغم من أهمية الدور المطلوب من المصارف المتخصصة في توفير تمويل متوسط وطويل المدى للقطاعات الزراعية والصناعية والإجتماعية ، لم يطرأ عليها أي تطور ملموس بالرغم من أن تاريخ إنشاء بعضها تجاوز أكثر من نصف قرن . ومن أهم أسباب التقاعس عن التطوير تبعات الحصار الإقتصادي والسياسي على البلاد وتفاقم الديون الخارجية التي أدت إلى إنحسار تدفقات القروض والمنح الخارجية . فقد إعتادت الدولة تخصيص جزء من موارد القروض والمنح الخارجية الميسرة للبنكين الزراعي والصناعي في شكل إعادة إقراض لتمويل مشروعات القطاع الخاص . وبتوقف تدفقات التمويل من تلك المصادر ، والتي تمثل قروضاً بآجال طويلة وفوائد أسمية ، تراجع نشاط هذه المصارف ، بالرغم من الدعم الذي إستمرت وزارة المالية وبنك السودان في تقديمه للمصارف المتخصصة من الموارد المحلية . ولكن هذه الدعومات المحلية لم تكن كافية لمقابلة حاجة القطاعات الإنتاجية للتمويل طويل ومتوسط الأجل وبشروط ميسرة . ونسبة لضعف الإنفتاح الخارجي لهذه المصارف المتخصصة فإنها لم تستطع الوصول ، بل لم تفكر في الوصول إلى نوافذ القطاع الخاص في المؤسسات المالية الإقليمية والقطرية ، مثل البنك الإسلامي للتنمية بجدة والصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وبنك التنمية الأفريقي وصناديق التنمية القطرية في الدول العربية ، والتي تتمتع بموراد مالية هائلة. ويعتبر السودان من أقل دول المنطقة إستفادة من تلك الموارد خلال

العقد الماضي ، وذلك بالرغم مما يعانيه السودان من شح الموارد الخارجية نسبة للحصار الإقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على السودان ، وتفاقم تراكم متأخرات الدين الخارجي ، مما جعل المصارف المتخصصة تعتمد في مواردها على ما تقدمه لها وزارة المالية وبنك السودان المركزي من وقت لأخر. وتعتبر تلك الموارد غير كافية لمقابلة الإحتياجات الحقيقية المطلوبة لتوفير رؤوس الأموال المطلوبة لتغطية تمويل تكاليف التشغيل الموسمي أو تمويل متوسط وطويل الأجل لمقابلة رؤوس الأموال المطلوبة للتوسع الأفقي والرأسي للقطاعات الإنتاجية والإجتماعية .

إن تفعيل دور المصارف المتخصصة للقيام بتحقيق أهدافها الإئتمانية والإجتماعية يعتمد على قدرتها على القيام بالوساطة بين مؤسسات القطاع الخاص ومنافذ تمويل القطاع الخاص في المؤسسات والصناديق الإقليمية . ويتتطلب ذلك إجراء إعادة هيكلة إدارية في المصارف المتخصصة لإنشاء إدارات تتولي مساعدة مؤسسات القطاع الخاص في إعداد المشروعات التي يمكن تقديمها إلى تلك الصناديق مباشرة بواسطة مؤسسات القطاع الخاص أو من خلال وساطة البنوك المتخصصة ، إلى جانب وضع ترتيبات مؤسسية لتسهيل إنديباح إجراءات فتح قنوات الإتصال بتلك المصادر .

وسوف نتحدث عن أداء هذه المصارف المتخصصة ودورها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية عند تناول الموضوعات الخاصة بالقطاع الحقيقي والتنمية الإجتماعية في هذا الكتاب.

الخلاصة :

نخلص مما تقدم أنه بالرغم من الجهد الذي بذله بنك السودان المركزي لتطوير القطاع المصرفي بالسودان فإن القطاع ما زال ضعيفاً بالمقارنة بالمصارف في دول المنطقة. فقد بلغ عدد المصارف ٣٢ مصرفاً بما في ذلك فروع مصارف أجنبية . وبالرغم من أن ودائع القطاع قد تضاعفت خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ م فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي ١٢٪ فقط . ويعزى هذا النمو المتواضع للقطاع إلى ضعف التنسيق بين السياسات المالية والنقدية إثر توسع الإنفاق العام فوق موارد الإيردات الحقيقية وتمويل العجز عن طريق إصدار صكوك حكومية وتأجيل سداد مستحقات الديون المحلية لقيمة الصكوك عند استحقاقها مما انعكس سلباً على حجم الودائع وأوضاع محافظ الديون لدي المصارف . وانعكس ذلك في المخاطر التي هددت الملاءة المالية للمصارف نتيجةً لارتفاع الديون المتعثرة التي بلغت في عام ٢٠٠٧م نحو ٢٢٪ من جملة الديون القائمة ، وتراجع دور ومساهمة القطاع الخاص في نشاط القطاع الحقيقي في الإقتصاد نتيجة إستئثار القطاع العام وقطاع الخدمات بموارد البترول.

ثانياً: أسواق الأوراق المالية

تعتبر أسواق الأوراق المالية من أهم الأدوات المستغلة في توفير التمويل لمؤسسات القطاع الخاص . ويعتمد الوصول إلى سوق الأوراق المالية على إستيفاء شروط الأطر القانونية والإدارية للمؤسسات المتعاملة في سوق الأوراق المالية . تشمل تلك المتطلبات توفير قوائم مالية سليمة تتفق مع المعايير القانونية والمهنية المنظمة لعمليات أعداد ومراجعة القوائم المالية ، خاصة تأكيد مراجعتها مسبقاً بواسطة جهة مهنية معترف بها وإجازة تلك التقارير بواسطة الجمعية العمومية للمؤسسة حسب قوانين الشركات في الدولة المعنية .

ما زالت أسواق الأوراق المالية بالسودان في مرحلة بدائية وغير متطورة وتعمل بموجب قانون صادر عام ١٩٩٤ دون تطوير أو تعديل ، بالرغم من التطورات التي شهدها السودان في المجالات الإقتصادية والدستورية والتشريعية . شهدت الأسواق المإليه في العالم تطورات هائلة مع توسع مظلة العولمة . كما شهد النظام المالي الإسلامي إبتداع أدوات تمويلية متطورة مثل الأدوات الحديثة التي شهدتها نظم التمويل المتفقة مع الشريعة الأسلامية، مثل أدوات التكافل والمتاجرة والمصانعة والإجارة...الخ . كما إبتدعت وزاره المالية وبنك السودان أدوات مالية مثل شهادات شهامة وشمم ...الخ .

ومن مظاهر تخلف سوق الأوراق المالية في السودان إفتقارها إلى مرجع رقابي مستقل ومتخصص . فما زالت سوق الخرطوم للأوراق المالية تمارس المهام الرقابية والتنفيذية مما أدى إلى إفتقار السوق للشفافية التي تعتبر من أهم متطلبات الأداء السليم والتطور والإنفتاح والتواصل مع المؤسسات والأسواق العالمية مثل ال (Iosco).

يعزى ضعف مستوى التداول في سوق الخرطوم للأوراق المالية وضعف السيولة فيه ومساهمته المتواضعة في تمويل الإقتصاد ، إلى قلة شركات المساهمة العامة في السودان. إذ تقدر مساهمة سوق الأوراق المالية في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٧٪ فقط ، ولذلك فإن السوق يركز التداول في أسهم سوداتل و١٩ مصرف تجاري مدرج في السوق. ونسبة لأهمية الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه سوق الخرطوم للأوراق المالية في تمويل التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلاد ، وخاصة في ظل مشاكل التمويل التي تعاني منها مؤسسات القطاع الخاص ، يجب إعادة النظر في أوضاع السوق بهدف تطويرها لتواكب متطلبات الإقتصاد السوداني والتطورات التي أستجدت في الأسواق العالمية منذ إنشائها ، وخاصة في ظل التطورات التي أفرزها إعتماد الإقتصاد السوداني على موارد البترول إعتماداً مفرطاً والإختلالات المالية والهيكلية التي نتجت عنها والتي تهدد سلامة واستدامة النمو الإقتصادي والإجتماعي في البلاد بعد توقف تدفق جزء كبير من موارد البترول إلى مفاصل الإقتصاد الوطني بعد إنفصال الجنوب ، وتجفيف مصادر تدفقات القروض والمعونات الدولية جراء العقوبات السياسية والإقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وتفاقم تراكم متأخرات الديون الخارجية وتراجع العلاقات السياسية مع المجتمع الدولي .

الجدول رقم (٧/٦) سوق الخرطوم للأوراق المالية - السوق الأولية (القيمة بالأف الجنيهات السودانية)

الفترة	شركات حديثة التأسيس					شركات قائمة			مجموع قيمة الاصدارات (حديثة وقائمة)
	عددالأسهم المغطاة من المؤسسين	قيمة الأسهم المغطاة من المؤسسين	عدد الأسهم المطروحة للإكتتاب	قيمة الأسهم المطروحة للاكتتاب	قيمة الاصدارات	عدد الأسهم المصدرة	القيمة الأسمية للأسهم المصدرة	قيمة علاوة الإصدار	
2009									
يناير	٣،٥٠٠،٠٠٠	٣،٥٠٠،٠٠٠	٥،٠٠٠،٠٠٠	٥،٠٠٠،٠٠٠	٨،٥٠٠،٠٠٠	٨٠٠،٠٠٠	٨٠٠،٠٠٠		٩،٣٠٠،٠٠٠
فبراير	٩٧٥،٠٠٠	٩،٧٥٠،٠٠٠	٢٠٢،٥٠٠	٢،٠٢٥،٠٠٠	١١،٧٧٥،٠٠٠	-	-	-	-
مارس	-	-	-	-	-	١٤٠،٢٠٧،٥٨٦	١٨،٢٢٦،٩٨٦	-	١٨،٢٢٦،٩٨٦
ابريل	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مايو	-	-	-	-	-	٢٧،٠٠٠،٠٠٠	٢،٧٠٠،٠٠٠	-	٢،٧٠٠،٠٠٠
يونيو	-	-	-	-	-	٢٥،٣٦٥،٦٧٧	٢٥،٣٦٥،٦٧٧	-	٢٥،٣٦٥،٦٧٧
يوليو	٧٥٠،٠٠٠	٧٥٠،٠٠٠	٢٥٠،٠٠٠	٢٥٠،٠٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠	-	-	-	-
اغسطس	-	-	-	-	-	-	-	-	-
سبتمبر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اكتوبر									
نوفمبر	٧٥،٠٠٠	١،٨٧٥،٠٠٠	٢٥،٠٠٠	٦٢٥،٠٠٠	٢،٥٠٠،٠٠٠	٨٠٠،٠٨٩،١٠٠	٨٠،٠٠٨،٩١٠		٨٠،٠٠٨،٩١٠
ديسمبر									
2010									
أكتوبر						٤٠٢،٣٦٤،٣٥١	٤٢،٣٦٦،١٥١	٠	٤٢،٤٨٤،٤٦٩
نوفمبر						٦١،٥٣٨،٤٦١	٨٠،٠٠٠،٠٠٠		٨٠،٠٠٠،٠٠٠
ديسمبر	٧٥،٠٠٠،٠٠٠	١٨٧،٥٠٠،٠٠٠	٢٥،٠٠٠،٠٠٠	٦٢،٥٠٠،٠٠٠	٢٥٠،٠٠٠،٠٠٠	-	-	-	-

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية

الجدول رقم (٧/٧) سوق الخرطوم للأوراق المالية - االسوق الثانوية
(القيمة بالأف الجنيهات السودانية)

الفترة	حجم التداول	عدد الأسهم المتداولة	عدد الشهادات المتداولة	عدد الصكوك المتداولة	رأس المال السوقي	عدد الشركات المدرجة	عدد العقود
٢٠٠٩							
يناير	٢٠٢،٠٥١،١٢٧	١١،١٩٢،٥٧٢	٢٨٩،٤٣٤	١،٠٧٣،٩٦٨	٧،٤٦٤،٥١٢	٥٣	٦٧٤
فبراير	١٢٧،٦٠١،١٢٦	٧،٤٦٣،٢٩١	١٨٣،٧٨٦	١١٦،١٩١	٨،٠٥٩،٢٠١	٥٣	٥٧٤
مارس	٢٥٩،٣٤٧،٦٤٦	٦،٠٥٥،٦١٦	٣٩٦،٦٧٩	٣٣٨،٢٩٥	٧،٩١٧،٢٥٢	٥٣	٦٢٦
ابريل	٢٤٧،٨٧٢،٨١٧	٢٩،٩٩٩،٥٢٣	٣٥٩،٦٨٨	٤٢٨،١٠٨	٧،٣٦٨،٤٢٤	٥٣	٦٥٢
مايو	١٠٥،٩٥٥،٥١٧	٨،٥٢١،٥٧٢	١٥٢،٩٠٧	١٢٤،٢٥٣	٧،٠٦٤،٠٧٤	٥٣	٤٥٦
يونيو	١٤٢،٢٤٠،٢٨٠	٢،٦٠٤،٨١٤	٢٤٧،١٤٢	١٦٨،١٦٢	٦،٩٩٧،٥٣٧	٥٣	٦٠٨
يوليو	٣١٤،٩١١،٠٩٤	١١،٠٠٥،٨٣٥	٥٤٢،٢٢٧	٢١٥،٤٧٩	٦،٧٣١،٤٦٨	٥٣	٩٤٤
اغسطس	٧٠،١٨٣،٧٦٨	١٦،٥٢٤،٩٨٢	١٠٩،٢٥٨	٢٦١،٠٩٦	٦،٢٨١،٤٧٣	٥٣	٦٣٩
سبتمبر	١٠٠،٨٢١،٤١٩	٢٨،٣٥٥،٥٠٤	٩٣،٧٤٧	١،٠٣٦،٠٧٥	٦،٦٣٦،٩٩٥	٥٣	٤٧١
اكتوبر	٣١٨،٨٥١،١٠٨	٨،٢٥٨،٧٦٣	٥١٥،٧٧٥	٣٥٠،٥٠٧	٦،٩٠٥،٣٠٤	٥٣	٨٤٦
نوفمبر	٧٥،٣٦٤،٠٢٣	١٤،٩٨٤،٤٠٩	٩٢،٧٩٠	٩١،٩٩٢	٦،٤٣١،٢٤٧	٥٣	٥٣٥
ديسمبر	٢٠٦،٠٨٢،٧٦٠	١٩،٨٣٥،٩٥٥	٢٩٩،١٦٥	٢٤،٧٧٤	٦،٩٦١،٩٠٢	٥٣	٦٠٩
٢٠١٠							
يناير	٣٩٨،٤٤٨،٢٩١	٢،٢٨٥،٢٠٦	٧٣٧،٩٥٥	٦٢،٧٤٠	٧،٣٢٠،٦٠٨،٩٠٧	٥٣	٧٧٨
فبراير	٩٨،٧٩٤،٧٧٤	٤،٨٥١،٣٣٥	١٧٢،٩٦٥	٢٤٣،١٢٩	٦،٥٧٨،١٣٧،٣٧٤	٥٣	٥١١
مارس	٢٢٢،٢٠٠،٤٠١	٥،٦٠٢،٠٦٠	٣٩٠،٧٩٥	٤١،٦٨٤	٦،٣٤٥،١٤٩،٧٤٣	٥٣	٦٤٢
ابريل	٢٣٤،٨٦٧،٥٢٠	٧،١٨٢،٩٢٤	٤٠٣،٠٣٩	٧٦،٢٩٢	٦،٢٨٩،٩٥٧،٥٠٢	٥٣	٦٦٣
مايو	١٥٦،٧٥٤،٩٥٨	٧،٤٥٨،١١٥	١٨١،٦٢٤	١٣٢،٠٥٤	٦،١٣٦،٢٣٨،٤٨٦	٥٣	٦٠٥
يونيو	١٦٩،٠٨٨،٢١٧	٨٧،٦٠٤،٠٦٩	٢٩٨،٠١٣	٧٩،٤٤١	٥،٩٣٢،٢٣٢،٣٦٥	٥٣	٦٤٦
يوليو	١٧٩،٣٩٣،٧٦٩	٦،٨٧١،٥٨٢	٣١٩،٠١٨	١١٧،٢٣٦	٥،٧٢١،٨٣٩،٧١٤	٥٣	٧٥٦
اغسطس	١٥٣،٧٥٣،٩٨٠	٧٤٦،٤٠٣	٢٨٠،٥٦٧	٢٧٠،٧٦٣	٥،٧١٤،٣٣٢،٦٢٦	٥٣	٦٧٧
سبتمبر	٢٠٩،٥٢٦،٦٧٥	٤،٦٨١،٥٠٧	٣٥٢،١٠٦	٢٣٧،٧٠٥	٥،٧٥٧،٣٠٩،٣٦٠	٥٣	٧١٥
أكتوبر	١٩١،٢٢٩،٢٧٢	٧،٣٩١،٩٥٣	٢٩٢،٧٦٣	٣٥٢،٨١٨	٥،٧٥٧،٣٠٩،٣٦٠	٥٥	٨٦٥
نوفمبر	٨٠،١٨٣،٣٥٨	٣،٠٩١،٣٤٩	١٤٤،٤٧٦	١٢،٦٩٠	٥،٩٨٤،١٩٣،١٧٠	٥٥	٤٥٨
ديسمبر	٣٢٨،٠٧١،٧٠٨	٢٩،٤٧٧،٢٥٥	٤٨٣،٥٨١	١٦٤،٥٦٢	٦،٣٩١،٢٠٠،٠٦١	٥٥	٨٥٩
٢٠١١							
يناير	٢٠٠،٩٢٢،٢٨٥	١،٧٢٦،٧٤٩	٣٢١،٨١٠	١،٢٠٣،٩٩٠	٦،٧٦٣،٨٦٦،٥٢٦	٥٥	٦٦٤
فبراير	١٠٥،٧٣٥،١٣٦	٢٥،٣٧١،٣٦٣	١٥١،٢٥٤	٧٢،٢٥٩	٦،٥٠١،٣٨٩،٦٦٨	٥٥	٤٦٥
مارس	١٥٤،١١٠،٦١٢	١،٨٥٥،٦٧٧	٢٥٢،٤٦١	١،١٤١،٢٧٨	٦،٤٥٠،٧٨٤،٥٢١	٥٥	٥٧٧
	٤٦٠،٧٦٨،٠٣٢	٢٨،٩٥٣،٧٨٩	٧٢٥،٥٢٥	٢،٤١٧،٥٢٧	١٩،٧١٦،٠٤٠،٧١٥	١٦٥	١.٧٠٦

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية

ثالثاً : قطاع التامين

مازال حجم ودور قطاع التامين محدوداً ولايتفق مع حاجة الإقتصاد الوطني إلى خدمات هذا القطاع الهام . ومن أهم محددات تطور هذا القطاع أن تأمين مؤسسات الدولة مازال خارج نطاق نشاطه . إذ تقوم الدولة بتأمين مؤسساتها ذاتياً. كما أن شركة شيكان للتامين التي تمتلكها الدولة تستأثر بمعظم عمليات تامين القطاع العام. هذا إلى جانب الضعف الرقابي وعدم إحداث تطور في الوعي التاميني لقطاع واسع من المواطنين ،حيث مازال جزء كبير من القطاع الزراعي خارج مظلة التامين.

رابعاً : التمويل الأصغر

يعنبر التمويل الأصغر أداة تمويل جديدة هامة بدأت تتطور في الدول النامية . وقام بنك السودان بإنشاء إدارة جديدة للإشراف على هذا القطاع . وتم تخصيص ١٢٪ من تمويل المصارف التجارية لهذا القطاع الجديد . ويمكن استخدام البنوك المتخصصة والإجتماعية كمراكز هامة ومحور إرتكاز لتطوير هذا القطاع . ويعتبر بروز التمويل الأصغر حدثاً هاماً جداً لإرتباطه بجهود الدولة في مواجهة معدلات الفقر العالية في السودان ، وخاصة في ريف البلاد والمناطق المهمشة . إن من متتطلبات دعم هذا القطاع إعادة هيكلة المصارف الإجتماعية والمتخصصة وإنشاء اقسام للإشراف على تمويل القطاعات الفقيرة وتقديم الإسناد الفني والإداري لعملاء المصارف من الفقراء . ومن المعلوم ان كثيراً من حالات الفقر والعوز ليست بسبب الإفتقار إلى التمويل فقط ، بل إن الكثير من تلك الحالات تعزى إلى الإفتقار إلى المعرفه الفنية والإدارية للإستثمار . إن تقديم التمويل دون التاكد من المقدرة الفنية والإدارية للعملاء قد يؤدي إلى فشل المشروع ودخول العميل إلى دائرة جديدة من دوائر الفقر المتمثلة في الديون المتعثرة . لذا يجب أن يتم التمويل في إطار خدمات إستشارية وفنية من حيث الإنتاج والتسويق ...الخ .

إن تطوير التمويل الأصغر وتحقيق أهدافه يتتطلب تطوير المصارف المتخصصة من خلال توسيع قاعدة مواردها حسبما إشرنا إليه من قبل . هذا ويجب إعتماد مشروع التمويل الأصغر كإحد أهم آليات مناهضة حالات الفقر في البلاد وتحقيق الأهداف الإجتماعية كما سوف تتم الإشارة إليه في محور التنمية الإجتماعية في هذا الكتاب .

خامساً : قطاع الصغير والمتوسط SME

يمثل القطاع المالي أهمية إستراتيجية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلاد مما يجعل تطويره أحد الأهداف الجوهرية والمفصلية للخطط والبرامج القومية . وذلك من خلال توسيع قاعدته بخلق أدوات وقطاعات جديدة من القطاعات الهامة التي يمكن انشاؤها ، تمويل قطاع الصغير والمتوسط (SME) . ويشكل هذا القطاع أكثر من ٥٠٪ من النشاط الإقتصادي والإجتماعي في البلاد ، مما يجعل تخصيص نسبة من التمويل المصرفي لهذا القطاع أمراً هاماً جداً. كما يمكن استقطاب موارد مالية خارجية من نوافذ القطاع الخاص من المؤسسات المالية الإقليمية ، مثل البنك الإسلامي للتنمية والبنك الافريقي للتنمية وصندوق الأوبك والصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والصناديق العربية الأخرى . ويتطلب تحقيق ذلك إحداث إعادة هيكلة إدارية للمصارف المتخصصة وإنشاء إدارات متخصصة في الدراسات الإقتصادية والفنية ودراسات الجدوي الإقتصادية تمكنها من القيام بدور الوساطة بين العملاء والصناديق . هذا ويعزى قصور وصول مؤسسات القطاع الخاص لهذه المنافذ إلى عدم قدرتها على اعداد المشروعات المقدمة للتمويل أو إفتقار الوعي الذي يمكنها من الوصول إلى تلك الصناديق . لقد آن الأوان للتفكير في إضافة صندوق المعاشات وصناديق التامين الإجتماعي إلى القطاع المالي بهدف تطوير موّارد تلك الصناديق وإستقطاب وتوجيه مواردها لتمويل القطاعات الإنتاجية والخدمية والصادرات . هذا وتلعب موارد صناديق المعاشات دوراً هاماً في الأسواق المالية العالمية ، لذا أرى إجراء دراسة حول إمكانية تحويل صناديق المعاشات إلى القطاع المالي ليخدم الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للدولة .

٨- مخاطر حركة القطاع ا لخارجي على الإستقرار الإقتصادي

المخاطر التي تعرض لها القطاع ا لخارجي إثر إنفصال جنوب السودان

لقد أوضحنا من قبل أن القطاع الخارجي يمثل المنفذ الذي ينطلق منه الإقتصاد الوطني نحو العالم في إطاره الاقليمي والدولي ويتكامل مع الإقتصاديات الدولية فيتجنب مخاطر التهميش والانغلاق على الذات . لذا فإن مخرجات ومآلات ذلك التواصل تنداح إلى جميع مفاصل الإقتصاد الوطني سلباً أو إيجاباً فتنعكس تلك الآثار على الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي من خلال إنعكاس تلك الآثار والمآلات على مكونات القطاع الخارجي المتمثلة في ميزان المدفوعات ، والميزان التجاري وصافي الأصول الخارجية . ومن ثم تتسرب تلك الآثار عبر قطاع المالية العامة إلى أوضاع السياسات المالية العامة والنقدية فتنعكس على حركة المؤشرات الإقتصادية المتغيرة خاصة معدلات التضخم ونظام سعر الصرف ومعدل الناتج المحلي الإجمالي فتحدث إختلالات خطيرة في أوضاع الأسعار العامة والسلامة المصرفية والناتج المحلي الإجمالي .

لذا تعتبر سلامة أوضاع وإستقرار القطاع الخارجي شرطا اسآسيا ومفصلياً وحتمياً لتحقيق نمو إقتصادي واجتماعي مستدام في ظل بيئة إستقرار إقتصادي واجتماعي وسياسي .

لذا يمثل الإنفصال وما أفضى إليه من خروج جزء كبير من موارد البترول السوداني من مفاصل الإقتصاد الوطني ، أكبر كارثة إقتصادية وإجتماعية يشهدها السودان منذ الاستقلال في العام (١٩٥٦م) . لقد شكل خروج موارد البترول من مفاصل الإقتصاد صدمة مالية كبري في جانب الحسابين الداخلي والخارجي .

أثر الأزمة على القطاع ا لخارجي:

لقد أفرز الإختلال في حركة مؤشرات الإقتصاد الكلي المتغيرة ، الانحسار في الحساب الخارجي ، وتدهور نظام سعر الصرف وارتفاع معدل التضخم ، وإحداث بيئة غير مواتية لحركة الإقتصاد خاصة انحسار معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي . وبإختلال جميع مؤشرات الإقتصاد الكلي دخل الإقتصاد الوطني في أتون أزمة إقتصادية .

يمثل الوضع الراهن للأزمة الإقتصادية للبلاد التصور الاساسي ، Baseline Scenario ، أي الوضع قبل اتخاذ اي تحوطات مسبقة لمحاصرة حركة المؤشرات الإقتصادية المتغيرة من التأثر والإنفجار بسبب الصدمة الخارجية ، وقبل اتخاذ إجراءات لمواجهة هذه التحولات المصاحبة ، ومحاصرة مخرجاتها قبل تحولها إلى أزمة إقتصادية .

يواجه صناع القرارات الإقتصادية تحديات صعبة للغاية في اتخاذ الإجراءات القادرة على محاصرة الأزمة الناشئة من الصدمة الخارجية نسبة للتحديات الاتية :

١. لم يتخذ المسئولون اي تدابير أو تحوطات لمحاصرة تداعيات ومخرجات إنفصال الجنوب قبل إنفجار تلك التداعيات وتحولها إلى صدمة مالية ، وذلك بالرغم من أن كل الإسقاطات والمؤشرات كانت تؤيد احتمال الإنفصال .

٢. ان الإعتماد المفرط على موارد النفط في عمليات القطاع الخارجي والمالية العامة دون إجراء تحوطات كافية لتوليد موارد بديلة لموارد بترول الجنوب من خلال تحريك القطاعات الإنتاجية خاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية ووضع برنامج للتنقيب عن البترول والمعادن المختلفة في الشمال قبل فترة كافية من إنفصال الجنوب .

٣. أفرزت منهجية استخدام موارد البترول ظهور المرض الهولندي مما جعل احتمال مساهمة القطاع الإنتاجي في تضييق حجم الفجوة المالية التي أحدثتها الصدمة الخارجية ، من خلال توليد موارد حقيقية وجديدة ، ضعيفاً جداً .

٤. اضطر بنك السودان إلى استخدام موارد العملة الاجنبية في حساب وفورات البترول ORSA والاحتياطات الاخرى لمقابلة الفجوات الخارجية التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية .

٥. مشكلة الديون الخارجية المتراكمة والحصار الإقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية والعلاقات المتأزمة مع صندوق النقد الدولي تحول دون الإستفادة من القروض الخارجية الميسرة لتغطية الفجوة الخارجية التي أحدثتها الصدمة الخارجية . هذا ومن المعلوم ان الصدمات الخارجية في العالم يتم علاجها بمساهمة المجتمع الدولي خاصة صندوق النقد الدولي والتكتلات الإقليمية التي تنتمي إليها الدول المعنية . إن دور صندوق النقد الدولي في المساهمة في تغطية الفجوات الخارجية يعتبر من أهم أهداف الصندوق ، كما تم توضيحه من قبل. ونسبة لعلاقات السودان الراهنة مع الصندوق فلن يقوم الصندوق بمساعدة السودان في سعيه لمواجهة مآلات الصدمة الخارجية .

ومن الجهة الأخرى لا يتوقع أن يجد السودان الدعم المطلوب من التكتلات الإقليمية التي ينتمي إليها نسبة لأوضاعها الإقتصادية ، أو بسبب الضغوط الأمريكية التي تتعرض لها بعض دول الاقليم .

٦. لا اتوقع ان تثمر الجهود التي بذلها السودان للحصول على دعم من الدول الشقيقة والصديقة نسبة للموقف العدائي للولايات المتحدة الأمريكية ضد السودان والضغوط التي سوف تتعرض لها تلك الدول لمنعها من تقديم أى دعم للسودان .

يتضح مما تقدم ان الأوضاع الإقتصادية الراهنة في السودان في ظل الصدمة الخارجية ، وبدون اتخاذ إجراءات ، سوف تكون قريبة من التصور الأساسى Baseline Scenario . وكانت إسقاطات بنك السودان تشير إلى الأوضاع الإقتصادية كما يلي:

أولاً : وفق التصور الأساسى Baseline Scenario:

يتوقع ان يرتفع عجز الميزان التجاري ليصل إلى ٤,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٢م و ٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٣م و ٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٤ و٤,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٥م و ٤,٣ في عام ٢٠١٦م ، دون اتخاذ أي إجراءات مالية BaseLine Scenario.

هذا ويتوقع ان يرتفع عجز الحساب الجاري Current Account لميزان المدفوعات ، نتيجة لإنفصال الجنوب إلى حوالي ٦,١ مليار دولار في عام ٢٠١٢م و ٦,٢ في عام ٢٠١٣م وعام ٢٠١٤ وحوالي ٥,٨ مليار دولار عام ٢٠١٥م و ٥,٦ مليار دولار في عام ٢٠١٦م ، دون اتخاذ أي إجراءات مالية Baseline Scenario .

من المتوقع أن تفرز المتغيرات بروز عجز كلى Overall Deficit في الحساب الخارجي يقدر بحوالي ٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢م و٢٠١٣ ، وإلى ٤,٢ مليار دولار وفي عام ٢٠١٤ ، و٣,٦ مليار دولار عام ٢٠١٥م و٢,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٦م ، دون اتخاذ أي إجراءات مالية Baseline Scenario .

وهذه النسب تعتبر عالية ومقلقة بالمعايير العالمية ، ولذلك لابد من اجراءات قصيرة ومتوسطة الاجل لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات.

لذا يرشح بنك السودان الإجراءات التالية لمواجهة مآلات الصدمة المالية الموضحة أعلاه وفق التصور الأساسى Baseline Scenario وكما يلي[١٥]:

١- ترشيد الإستيراد في السلع الكمالية واتخاذ تدابير لتوجيه موارد النقد الاجنبي المحدودة للأولويات والسلع المصيرية حتي ولو استدعى ذلك استخدام نظام رقابة النقد الاجنبي.

١٥ المصدر : تحديات القطاع الخارجي والنقدي لفترة ما بعد الإستفتاء – بنك السودان المركزي .

٢- اتباع سياسات نقدية تقشفية لتحجيم النمو في عرض النقود وتخفيض الضغوط التضخمية لضمان الإستقرار الإقتصادي .

٣- ترشيد الإنفاق العام والبحث عن موارد حقيقية .

٤- تشجيع الصادرات غير البترولية والبحث عن موارد خارجية لدعم ميزان المدفوعات .

٥- تشجيع الإستثمار الخارجي .

بما إن الأطراف الموقعة على إتفاقية أديس أبابا لم تبدأ بعد في تنفيذ بنود الإتفاقية، ولم تبدأ الدولة بعد في تنفيذ تلك الإجراءات المقترحة لمحاصرة العجز في الحساب الخارجي وتداعياته على القطاع الداخلي - خاصة الدعم المالي الخارجي - بصورة كاملة بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة في أعلى مستوياتها، فإن تداعيات الصدمة الخارجية التي توقعتها الاسقاطات الخاصة بالتصور الاساسي Baseline Scenario تسود على الأوضاع الإقتصادية في البلاد الان ، والمتمثلة في إنفراط نظام سعر الصرف . هذا وتعتبر حركة نظام سعر الصرف من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهداف الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي من خلال توظيف قدرات سعر الصرف على إمتصاص الصدماتّ التي يتعرّض لها الحسابين الداخلي والخارجي وإنعكاس ذلك على مستويات الأسعار العامة والضغوط التضخمية وتكاليف المعيشة والإنتاج . كما تنعكس حالة حركة نظام سعر الصرف وإستقراره على قدرة الإقتصاد على جذب الموارد والإستثمارات الخارجية . هذا وتنداح آثار حركة سعر الصرف من خلال مؤشرات الإقتصاد المتحركة الاخرى ، إلى جميع مفاصل الإقتصاد الوطني .

لقد أفضى إنفراط نظام سعر الصرف بسبب الصدمة المالية التي أحدثها خروج أكثر من ٧٠٪ من موارد البترول من الحساب الخارجي ، و أكثر من ٥٠٪ من إيرادات الميزانية (بما في ذلك موارد رسوم العبور) ، بعد إنفصال الجنوب ، إلى فجوة داخلية وخارجية أفرزت أزمة إقتصادية خطيرة تتمثل في تدهور قيمة العملة الوطنية وارتفاع غير مسبوق في الأسعار العامة. لقد انعكست هذه التطورات بصورة خطيرة على الأوضاع الإجتماعية وإنحسار تدفقات الإستثمارات والتحويلات الخاصة ، مما أحدث مزيداً من إختلالات خطيرة في نظام سعر الصرف وتوسيع الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي إلى مستويات غير مسبوقة .

في ظل هذه الظروف الحرجة التي يواجهها الإقتصاد السوداني أصبح تحديد سعر الصرف الواقعي القادر على المساهمة في إعادة التوازن والإستقرار في الإقتصاد

الكلي وعلى جذب التدفقات الخارجية ، من أهم التحديات التي تواجه صناع القرارات الإقتصادية والسياسية في البلاد . خاصة في ظل إتساع الفجوة الخارجية التي تتطلب الحصول على قروض أو منح خارجية كافية يمكن استخدام مواردها كأرصدة واقية أو كوسيلة للتدخل ومحاصرة الإختلال في نظام سعر الصرف .

ومن أخطر التحديات التي تواجه إختيار نظام سعر الصرف القادر على إمتصاص آثار صدمة الموارد وجذب موارد النقد الأجنبي التوسع الهائل في الطلب على الإستيراد والتحولات الخطيرة التي طرأت في أنماط الإستهلاك والطلب الإضافي الذي أحدثته المضاربات في العملات الأجنبية وارتفاع حجم تحويلات العمالة الأجنبية والخدمات ، خاصة بعد إستخصاص أسهم الدولة في شركة موبيتل مما أفرز ضغوطاً إضافية على الحساب الخارجي . وذلك إلى جانب استمرار العقوبات الإقتصادية الأمريكية ومآلات تراكم الديون الخارجية التي تحول دون إستفادة البلاد من المبادرات الدولية والحصول على القروض الخارجية -كما تم توضيحه من قبل- ومن الجانب الآخر فإن ظهور سمات لعنة الموارد وإختلال التوازن في النمو القطاعي في الإقتصاد الوطني ، قد أفضى إلى إنحسار دور القطاع الحقيقي والقطاع الخاص في المساهمة في ردم الفجوات الداخلية والخارجية وذلك من خلال توليد موارد حقيقية ودعم الإيرادات العامة أو المساهمة في موارد صادرات البلاد .

في ظل الصدمة المالية يلعب نظام سعر الصرف دوراً مفصلياً ومركزياً في إعادة التناسق والتناغم الداخليين بين مؤشرات الإقتصاد الكلي المتغيرة والمتحركة خاصة، حركة مؤشر معدل التضخم الذي أخذ يشكل مهدداً خطيراً للأمن الإجتماعي ومعدل النمو الإقتصادي في البلاد . فقد انعكس الإختلال في نظام سعر الصرف القائم الآن في الإقتصاد السوداني على إختلال حركة مؤشرات الإقتصاد الكلي في البلاد مما أدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار العامة وبالتالي إلى معاناة السواد الأعظم من سكان البلاد . هذا إلى جانب تباطوء النشاط الإقتصادي بشكل عام .

وعليه فإن من أهم متتطلبات إختيار نظام سعر الصرف أن يكون واقعياً ومتناسقاً ومتناغماً مع مؤشرات الإقتصاد الكلي الأخرى خاصةً في حالة الصدمة المالية - وأن يتم تحريكه في إطار سياسات نقدية ومالية شاملة ومتناسقة ومتناغمة . فإن تحريك سعر الصرف من خلال سياسات إقتصادية غير شاملة أومتناسقة قد يفضي إلى تعميق الآثار السالبة للصدمة وإلى مزيد من تفاقم مخاطر الفجوات الداخلية والخارجية وإلى مزيد من ارتفاع الأسعار العامة فيفضي إلى مخاطر سياسية وإجتماعية غير محسوبة العواقب.

أثر الأزمة على القطاع الداخلي:

يؤدى فقدان البترول إلى فجوة تقدر بحوالى ٤,٦ مليار جنيه فى العام ٢٠١١م ، ٩,٣٠ مليار جنيه فى العام ٢٠١٢م ، ١٠,٩ مليار جنيه فى العام ٢٠١٣م .

يمكن تصوير طريقة إنسياب الصدمة الخارجية الناشئة من إنفصال الجنوب إلى مفاصل الإقتصاد الوطني بالنموذج التالي :

أولاً : ينعكس أثر الصدمة الخارجية على قطاع المالية العامة من محورين:

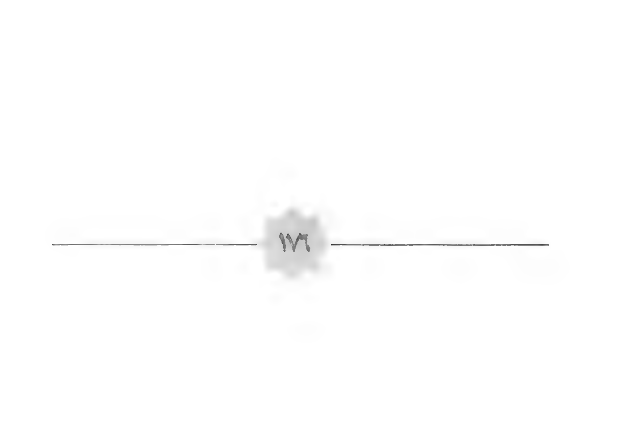
(١) المحور الأول: يتمثل في الاثر المباشر على إيرادات الميزانية العامة نتيجة لانخفاض المقابل المحلي لموارد البترول في الميزانية العامة .

(٢) المحور الثانى: يتمثل في الآثر غير المباشر الناتج من إنحسار موارد إيرادات الضرائب والرسوم الجمركية نتيجة لتآكل احتياطيات النقد الأجنبي في الحساب الخارجي وإنعكاس ذلك سلباً على حركة الإقتصاد الوطني .

ثانياً : تنداح آثار الصدمة الخارجية إلى القطاع النقدي من خلال لجوء الدولة إلى الاستدانة من النظام المصرفي لتغطية العجز المالي الكبير الذي احدثه تراجع الإيرادات العامة نتيجة لخروج جزء كبير من موارد البترول من موارد الميزانية العامة ، وتراجع الإيرادات الضرائبية المتأثرة بالتغيرات في الحساب الخارجي ، وذلك في ذات الوقت الذي يشهد فيه استمرار توسع النفقات العامة الجارية وارتفاع العجز المالي . إذ يتوقع ان يفضي هذا الوضع إلى ارتفاع حجم العجز المالي إلى مستوى حوالي ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي . ويعتبر حجم هذه الفجوة غير مسبوق منذُ بداية برامج الإصلاح الإقتصادي ١٩٩٧/١٩٩٨ ، ١٩٩٩/٢٠٠٢.

يؤدي ارتفاع حجم العجز في الميزانية العامة إلى لجوء الدولة إلى الاستدانة من النظام المصرفي فيفضي ذلك إلى التوسع في حجم النقد المتداول ويؤدي ذلك بدوره إلى ارتفاع الضغوط التضخمية ، كما يؤدي التوسع النقدي إلى انخفاض نظام سعر الصرف للعملة المحلية والذي سبق ان تأثر بإنفراط الفجوة في القطاع الخارجي ، ويؤدي ذلك بدوره أيضاً إلى مزيد من تفاقم الضغوط التضخمية . إذ يتوقع ان ترتفع الفجوة الخارجية نهاية عام ٢٠١٢ إلى مستوى ٦٪ وإلى مستوى ٥,٧٪ في عام ٢٠١٣م من الناتج المحلي الإجمالي . ومما يعمق الضغوط على الحساب الخارجي استمرار الإستيراد غير المرشد .

٩- أهمية تطوير وتوسيع قاعدة نمو القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية والإجتماعية


١٧٦

أهمية تطوير وتوسيع قاعدة نمو القطاع ا لخاص في التنمية الإقتصادية والإجتماعية

سمات القطاع ا لخاص السوداني:

يتنوع قطاع الأعمال في السودان تنوعاً واسعاً ، إذ يشمل شتى الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والمتمثلة في إنتاج السلع وقطاع الخدمات المختلفة والتجارة والمقاولات ...الخ . وقد توسعت أنشطة القطاع الخاص في الخدمات خلال الحقبة الماضية لتشمل الخدمات الصحية المتطورة والمدارس والجامعات . وقد إستفاد قطاع الأعمال من الطفرة التي أحدثها دخول موارد البترول في الإقتصاد في مجالات العقارات والمقاولات والخدمات المالية والإتصالات والسياحة ، مثل الفنادق والمطاعم . لقد توسع نشاط القطاع الخاص الوطني في تلك المجالات بالرغم من المنافسة الشرسة التي واجهها القطاع الخاص السوداني من شركات ومؤسسات القطاع العام والشركات ورجال الأعمال الوافدين من الصين وتركيا وبعض الدول العربية .

كما شمل نشاط القطاع الخاص في السودان تاريخياً قيادة الإنتاج في الصناعات التحويلية ، خاصة في الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي ، مثل صناعة زيوت الطعام والصابون والدقيق ومنتجاته ؛ إلى جانب صناعات الجلود والحديد والأسمنت وبعض الصناعات البتروكيميائية .

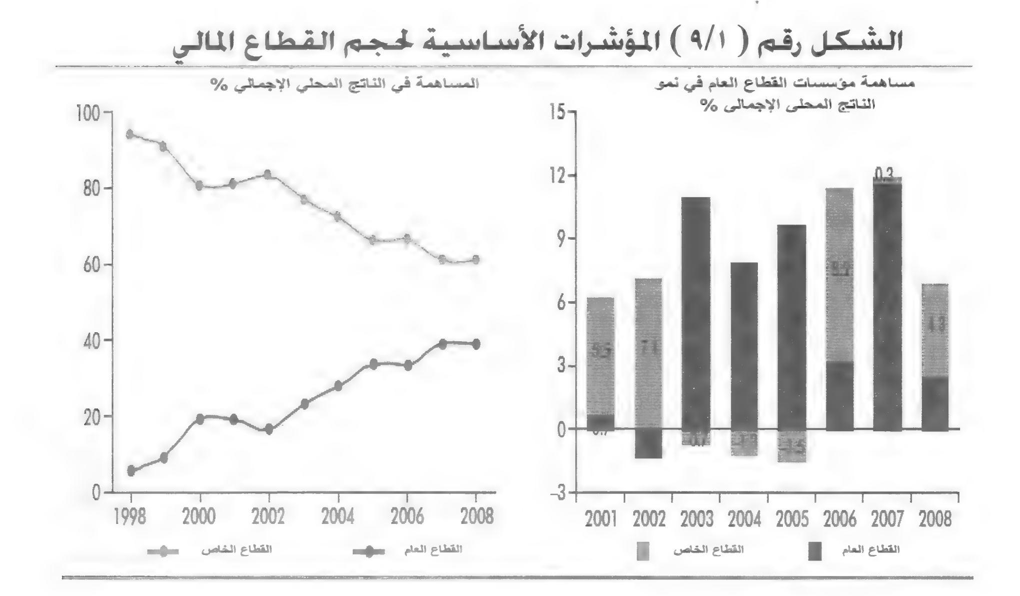
وبالرغم من توسع نشاط القطاع الخاص في مجال الخدمات والعقارات والتجارة بعد دخول موارد البترول في مفاصل الإقتصاد السوداني ، إلا أن دوره كان محدوداً في مجال الإنتاج الزراعي والصناعة التحويلية ؛ وذلك نسبة لمنهجية التنمية الإقتصادية غير الشاملة أو المتوازنة بين القطاعات الإقتصادية ؛ إلى جانب السياسات المالية المتحيزة إلى تمويل الإنفاق العام الجاري على حساب الموارد المالية المتاحة لتحريك قطاعات الإنتاج التي تعتبر القوة المحركة للنمو الإقتصادي الشامل والمتوازن ذي القاعدة العريضة في السودان . وقد أدت تلك المنهجية غير الشاملة أو المتوازنة في استخدام الموارد إلى ظهور سمات لعنة الموارد في الإقتصاد السوداني والمتمثلة في تراجع الإنتاج في القطاع الزراعي والصناعة التحويلية ، وتضاؤل دوره في تنمية الصادرات غير البترولية . وقد أدى هذا التحيز إلى تمويل الإنفاق العام الجاري إلى توسع طلب الإستهلاك في القطاع الأسري وتغيير هائل في أنماط الإستهلاك لصالح السلع الإستهلاكية والمعمرة المستوردة ، فتعرض الميزان التجاري والحساب الجاري إلى إختلالات تهدد سلامة التوازن الداخلي والخارجي والإستقرار الإقتصادي ، وأدى إلى ظهور بوادر ارتفاع معدلات التضخم والإختلال في نظام سعر الصرف.

هذا ويعزى الإختلال الداخلي إلى بروز عجز مالي كبير في الموازنة العامة ناتج من

التوسع في مستويات الإنفاق العام نتيجة للتوسع المفرط الذي شهده الجهازان التنفيذى والدستورى على مستوى المركز والولايات بعد البدء في تنفيذ إتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥ . إذ ظهرت بوادر العجز المالي بصورة واضحة ومقلقة منذ عام ٢٠٠٧.

لقد لجأت الدولة في تغطية العجز المالي - كما تم توضيحه في مواقع أخرى من هذا الكتاب - على حساب الموارد المالية المتاحة لنشاط القطاع الخاص وموارد المصارف التجارية ، وذلك من خلال تسويق السندات والصكوك الحكومية وتأجيل سداد ديون القطاع الخاص على القطاع العام عند استحقاقها ، حتى بلغت قيمة الدين العام حوالي ٢٦ مليار جنيه سوداني في نهاية عام ٢٠١٠. ويمثل الجانب الأكبر من هذه الديون ديون المصارف التجارية في شكل صكوك أو ديون القطاع المصرفي المتعثرة ، فأفضى ذلك إلى تهديد مراكز المصارف المالية وإضعاف قدراتها على الوساطة المالية والقيام بدورها في تمويل نشاط القطاع الخاص . وقد تراجعت مؤشرات أداء القطاع المالي نتيجة للتوسع في العجز المالي العام وتراكم الدين العام . وبالرغم من استمرار مواقف رؤوس اموال المصارف في مستوى متطلبات البنك المركزي ، إلا أن مؤشرات السلامة المالية أصبحت متدنية منذ عام ٢٠٠٧ . إذ إرتفعت نسبة الديون المتعثرة إلى جملة محفظة الإئتمان من ٦٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٢٪ في نهاية عام ٢٠٠٧ قبل أن تنخفض إلى ١٧٪ في عام ٢٠١١م . وقد أفضى ذلك إلى تدني نسبة تمويل المصارف للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى أدنى مقارنة بنسبة أداء المصارف في الدول المماثلة ، أنظر الشكل (٩/١) .

الشكل رقم (٩/١) المؤشرات الأساسية لحجم القطاع المالي

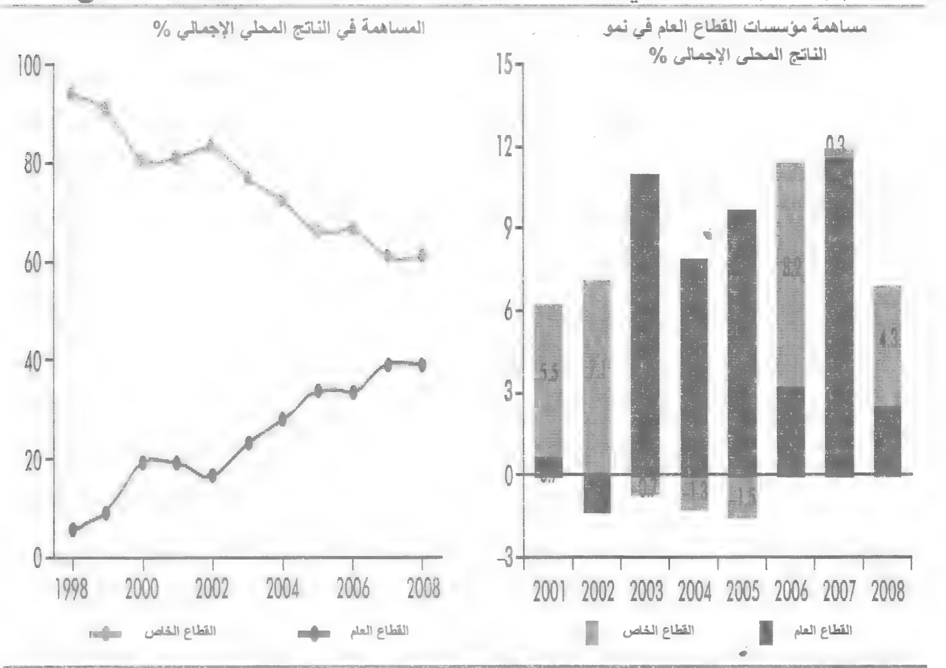


المصدر: البنك الدولي

لقد أفضت المنهجية التي اتبعتها الدولة في استخدام موارد البترول السوداني والسياسات المالية العامة التي اتبعتها في إطفاء العجز المالي الناتج من التوسع في الإنفاق العام إلى تراجع نشاط القطاع الخاص وتقلص مساهمته في النشاط الإقتصادي ، وانعكس ذلك سلباً على إنتاج قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية وبالتالي مساهمتهما في الصادرات غير البترولية ، وذلك بالرغم من أهمية القطاع الخاص كعامل أساسي في تحريك الإقتصاد وفي تحقيق نمو واسع القاعدة في إقتصاد السودان ، خاصة في ظروف السودان الحالية التي تواجه فيها البلاد مآلات الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد والصدمة المالية الناتجة من إنفصال الجنوب ، وخروج جزء كبير من موارد البترول من مفاصل الإقتصاد الوطني. هذا وقد أوضحت التجارب العالمية قدرة القطاع الخاص على توليد فرص عمالة معتبرة وأيرادات كبيرة للموازنة العامة ، وتحقيق سلام مستدام إذا ما توفرت له الظروف المواتية والسياسات المساندة. وهذا يؤكد أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في عملية تركيز واستدامة مخرجات إتفاقيات السلام الموجبة . هذا وإن الدولة ، كما أوضحنا من قبل ، تحتاج إلى إحداث نمو شامل وواسع القاعدة . ويمكّن للقطاع الخاص المساهمة بفعالية في تحقيق ذلك الهدف إذا ما توفرت البيئة والسياسات الداعمة له . وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من السياسات المالية والانمائية السالبة التي اتخذتها الدولة حيال القطاع الخاص منذ الإستقلال ، فإنها ظلت تعترف بأهمية دور القطاع الخاص ، نظرياً ، في قياده العمل في التنمية الإقتصادية والإجتماعية . ففي عام ١٩٨٠ وجهت الدولة القطاع الخاص بقيادة العمل في التنمية الريفية وخلق فرص العمالة في الريف والمساعدة في تجفيف النزوح الجماعي من الريف الذي نشأ إثر ظهور موجات الجفاف والتصحر التي تعرض لها ريف السودان في الثمانينات . كما وجه البرنامج الإقتصادي (١٩٨٩-١٩٩٢) تخصيص ٧٢٪ من النشاط الإقتصادي في السودان للقطاع الخاص . وركز برنامج التخطيط الإستراتيجي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٧ على إعادة هيكلة الإقتصاد لدعم دور القطاع الخاص ، خاصة في مجالات التنمية الصناعية والزراعية ، وبالتركيز على النشاط الصغير والمتوسط حيث يلعب هذا القطاع دوراً كبيراً في الإقتصاد الوطني ، إلى جانب بناء بنيات تحتية وتطوير ودعم مراكز البحوث ونقل التقانة وتحديث تنمية القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج ورفع قدرات القطاع الخاص ليقود التنمية المتوازنة في الخدمات . كما ركزت برامج JAM على دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلاد . ولكن بالرغم من هذا الإتجاه الموجب والداعم لإنطلاق القطاع الخاص وتعظيم دوره في قيادة عملية التنمية في البلاد ، فإن السياسات المالية العامة وقصور التمويل ، متوسط وطويل الأمد ، ومناخ الإستثمار ومسار التنمية الإقتصادية غير المتوازنة قطاعياً وجغرافياً مازالت تمثل عقبة كبرى في سبيل إنطلاق القطاع الخاص ليلعب ذلك الدور الذي أعلنته الدولة في برامجها وخططها .



الشكل رقم (٩/٢) : النمو في السودان كان مدفوعاً إلى حد كبير بزيادة القطاع العام



المصدر : تقرير البنك الدولي ديسمبر ٢٠٠٩م

متطلبات نمو القطاع ا لخاص :-

أهمية مناخ الإستثمار

يواجه القطاع الخاص الناشئ في السودان مخاطر كبيرة تحد من نموه وتنوعه . وتتمثل المحددات الثلاثة الرئيسية التي تحد من نمو مؤسسات القطاع الخاص في السودان وتنوع إستثماراتها الإقتصادية في الإفتقار إلى الإستقرار الإقتصادي والسياسي وغياب الشفافية الكافية في الأوضاع الإقتصادية والإستثمارية وإختلال إستقرار وتناسق السياسات الإقتصادية الكلية والمالية والنقدية التي تمكن المستثمر من التيقن من استمرار تلك السياسات وإستقرارها ، ويتخذ على هديها القرارات المناسبة للإستثمار . إن توفر هذه العوامل مرتبط إرتباطاً وثيقاً ودقيقاً بنظام الإدارة العامة في كل المستويات المركزية والولائية .

أما المجموعة الثانية من المحددات لنمو نشاط القطاع الخاص فتتمثل في إفتقار العمل الإقتصادي إلى البنيات الأساسية ، وصعوبة الوصول إلى التمويل المصرفي وقصور الخدمات المالية الاخري مثل التأمين والبحوث العلمية والإقتصادية والمؤسسات المهنية التي تقوم بالتقييم والمراجعة ووضع المعايير المالية وتوفير وسائل التخزين . كما تلعب هياكل الضرائب والرسوم على الخدمات والتكاليف العالية لعوامل الإنتاج والتسويق والقصور في إدارة مؤسسات السوق دوراً مؤثراً على مناخ الإستثمار وفي إضعاف حافز المستثمرين وشركات القطاع الخاص في الإستثمار.

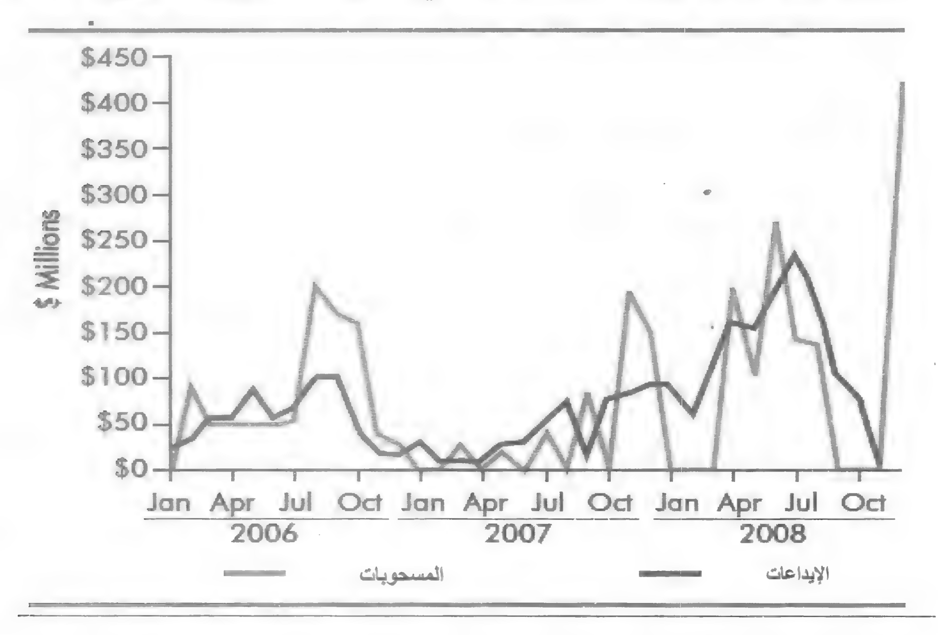
وتتمثل المجموعة الثالثة من المحددات لنمو القطاع الخاص في مزاحمة مؤسسات القطاع العام لشركات القطاع الخاص ، من خلال السياسات المالية العامة المتحيزة للقطاع العام . هذا إلى جانب مزاحمة وزارة المالية ومؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص وإستئثارها بالتمويل المصرفي وتسويق الصكوك وتراكم ديون القطاع الخاص على الدولة ، على حساب القطاع الخاص Crowding out ، مما يضعف دور القطاع المصرفي في الوساطة المالية وتوفير التمويل الكافي لنشاط القطاع الخاص .

دخلت موارد البترول السوداني في مفاصل الحساب الداخلي للإقتصاد الوطني عبر الميزانية العامة فولدت إختلالات خطيرة في السياسات المالية ، إذ بلغت مساهمتها في الإيرادات العامة حوالي ٤٥٪ ، مما عرض المالية العامة إلى مخاطر التذبذب ومن خلالها تسرب التذبذب وعدم الإستقرار إلى الإنتاج المحلي ومن ثم إلى مفاصل الإقتصاد الكلي. شهد عام ٢٠٠٦ وبداية ٢٠٠٧ تخفيضاً كبيراً في موارد الموازنة العامة مما أدى إلى بروز

أكبر عجز مالي يشهده الإقتصاد الوطني منذ تحقيق الإستقرار الإقتصادي في نهاية التسعينات. إذ بلغ العجز المالي ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٦ و٣,٣٪ عام ٢٠٠٧ و١٪ عام ٢٠٠٨ و٣٪ عام ٢٠٠٩م . إن التراجع الكبير في الإيرادات العامة الذي نتج من تدهور أسعار النفط في عام ٢٠٠٩م في خضم إفرازات الأزمة الإقتصادية العالمية ٢٠٠٨م أدى إلى تعقيدات جسيمة في إدارة الإنفاق العام . هذا ويعزى ارتفاع هذا العجز إلى التوسع في الإنفاق العام غير المرن تلبية لمتطلبات تنفيذ إتفاقية السلام الشامل ، كما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل ، وقد أدت هذه التطورات في أداء الميزانية العامة إلى إضطرار وزارة المالية إلى استخدام كل نصيبها من موارد حساب تثبيت إيرادات البترول (ORSA) الذي انشئ عام٢٠٠٢ لمقابلة العجز المالي المتفاقم للأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩م .



الشكل رقم (٩/٣) الإيداعات والمسحوبات في حساب تثبيت إيرادات البترول (ORSA)



المصدر : تقرير البنك الدولي ديسمبر ٢٠٠٩م

لقد أفرز التوسع في الإنفاق العام مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص والإستئثار بالموارد المتاحة للقطاع الخاص (Crowding Out). وذلك إلى جانب ما أفرزه التحول في سياسات المالية العامة من ضغوط هائلة على القطاع المالي . لقد تراجعت مؤشرات أداء القطاع المالي نتيجة للتوسع في العجز المالي العام وتراكم متاخرات الدين العام وانعكس ذلك على موقف الديون المتعثرة لدى القطاع المصرفي والذي ارتفع إلى ٢٢٪

في عام ٢٠٠٧ من مستوى ٦٪ عام ٢٠٠٤ . كما تراجعت نتيجة لذلك نسبة تمويل القطاع الخاص إلى مستوى أقل من المستويات في الدول المماثلة .

يعتبر وجود البيئة الإقتصادية والهيكلية والإدارية المواتية التي تمكن القطاع الخاص من التيقن من إستقرار السياسات الإقتصادية وتناسقها أمراً هاماً جداً لتحفيز القطاع الخاص لاتخاذ القرار المناسب لتطوير عمله وتنويعه ، وتمكينه من المساهمة الفعالة في الإستثمار والنمو الإقتصادي دون أية قيود أو عوائق تحد من نشاطه.

لقد أشارت الدراسات التي أجريت في بعض الدول الأفريقية إلى أهمية توفير المناخ الداعم لنمو القطاع الخاص . إذ يتمثل المناخ الداعم للقطاع الخاص ، إلى جانب السياسات الإقتصادية المواتية ، في الإستثمار في الكوادر البشرية والبنيات الأساسية والخدمات المساندة التي تهيئها الدولة لخلق المناخ الجاذب للإستثمار. هذا وتتمثل بيئة السياسات الإقتصادية المواتية في استدامة السياسات الهيكلية والإقتصادية الكلية المستقرة ، والتي تتمثل في إستقرار المؤشرات الإقتصادية المتغيرة والمتحركة مثل نظام سعر الصرف ومعدلات التضخم وموقف الحساب الخارجي وإستقرار معدل النمو الإقتصادي . ويمثل إستقرار هذه المؤشرات ، إلى جانب إستقرار السياسات المالية والنقدية السليمة المستدامة، أهم سمات الإستقرار الإقتصادي والتي توفر للمستثمرين اليقينية والطمانينة حول سلامة واستدامة البيئة الجاذبة للإستثمار.

لقد تراجع القطاع الإنتاجي في السودان خلال العقد الماضي بسبب السياسات الإقتصادية والمالية غير المواتية التي أدت إلى بروز سمات لعنة الموارد التي يعبر عنها إختلال التوازن بين قطاعات إنتاج السلع الزراعية والصناعية ، بين القطاعات الخدمية والعقارية والإستهلاكية ، وتفاقم المعوقات التي برزت في المجالات المساندة لإنتاج وتسويق سلع الصادر ، خاصة ارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق التي أضعفت القدرات التنافسية للإنتاج الزراعي والصناعة التحويلية في الأسواق الداخلية والخارجية . وتعتبر هذه الحالة من أبرز سمات المرض الهولندي .

تتاثر رؤية المستثمر بتقديراته للمخاطر والأرباح المتوقعة من الإستثمار. هذا وتعتبر حالة الإستقرار السياسي وأوضاع الإقتصاد وقدرة المستثمر على التنبؤ بمسار السياسات الإقتصادية من أهم المؤثرات على قدرة المستثمر في اتخاذ القرار المناسب . كما يعتبر المستثمر الطاقة الكهربائية والضرائب والرسوم وتكاليف الإئتمان والتسويق والإنتاج وبداية العمل عوامل هامة تؤثر على أرباحه وقراره .

يعتبر السودان من أقل الدول جذباً للإستثمار الخارجي وذلك لإفتقاره إلى أهم مقومات العمل ، مثل الإستقرار السياسى واستدامة السياسات الإقتصادية التي توفر للمستثمر الرؤية واليقينية حول مسار السياسات الإقتصادية وبيئة العمل . وذلك إلى جانب قصور البنيات التحتية وتكاليف الإنتاج المتصلة بالتمويل المصرفي والضرائب والمصروفات والإجراءات الإدارية المعطلة لبداية العمل ؛ خاصة إجراءات الحصول على الأرض . لقد وُضع السودان ، حسب التقييم الدولي ، في المركز ١٥٤ بين ١٨٣ دولة حول العالم وذلك حسب معايير بداية العمل . وبالرغم من الجهود والإصلاحات التي تبنتها الدولة خلال العقدين الماضيين ، فإن التحسن الذي طرأ على بيئة الإستثمار خلال الفترة الماضية لم يكن كافياً لمقابلة حاجة البلاد إلى نمو كبير ومستدام ، خاصة وأن موجة الطفرة الإستثمارية التي شهدها السودان بعد توقيع إتفاقية السلام الشامل وظهور البترول قد تراجعت منذ عام ٢٠٠٧م . ومن المحتمل ان يتفاقم التراجع في تدفقات الإستثمارات الخارجية أكثر بعد ظهور سمات المرض الهولندي في الإقتصاد وبروز مؤشرات الصدمة المالية بعد إنفصال الجنوب ، وخروج جزء كبير من موارد البترول من الإقتصاد الوطني . وقد أحدثت تلك المتغيرات إنعكاسات سالبة على الحسابين الخارجي والداخلي للبلاد ، والمتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم المفرطة ؛ وتراجع مساهمة الصادرات غير البترولية في موارد صادرات البلاد ، وتنامي الضغوط على الحساب الجاري بسبب التوسع الهائل وغير المنضبط في الطلب على الواردات الناشئ عن طفرة الإستهلاك في الإقتصاد نتيجة لمنهجية استخدام موارد البترول المتحيزة للإنفاق العام المتوسع ، فتسربت تلك الموارد عبر الميزانية العامة إلى قطاع الإستهلاك في القطاع الاسري والخدمات .

هذا وإن عدم حسم القضايا العالقة ، بعد الإنفصال ، بالسرعة المطلوبة نتيجة للتباطؤ من طرف الحركة الشعبية يثير شكوكاً مبررة حول نوايا الحركة الشعبية في محاولة تطوير تلك القضايا العالقة إلى أزمة سياسية تبرر تدويلها ، وذلك وفق قناعتها بأنه في ظل الضغوط الدولية عندئذٍ يمكن حسم تلك القضايا العالقة في صالحها. تتفق هذه الرؤية من قبل الحركة الشعبية مع إستراتيجية الولايات المتحدة والغرب المبنية على الإعتقاد بأن حكومة السودان لا تستجيب لمطالبها إلا تحت ضغوط سياسية وإقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي . ومن المؤكد أن هذا الوضع من شأنه أن يعمق الشكوك وعدم اليقينية لدي المستثمرين .

ومما عمق الإفرازات السالبة لهذا الإختلال ، أن التنمية الإقتصادية التي تمت خلال العقدين الماضيين ، لم تكن متوازنة جغرافياً مما أدى إلى تباين واضح في مستويات النمو بين ولاية الخرطوم وولاية الجزيرة والولايات الأخرى. وقد أدى ذلك بدوره إلى تدنٍ

كبير في متوسط الإنتاجية في السودان . وقد انعكست آثار افتقار التنمية إلى الشمولية والتوازن في نقص الخدمات الداعمة للإنتاج مثل البنيات الأساسية وخدمات التمويل والتسويق . وقد أفضت هذه الأوضاع إلى إضعاف القدرة التنافسية لمنتجات الريف داخلياً وفي الأسواق الخارجية وتدني الدخول للمنتجين ، وينعكس ذلك سلباً على حوافز القطاع الخاص في الإستثمار .

القطاع غير الرسمى Informal Sector :

يعتبر توسع حجم القطاع غير الرسمي في السودان من أكبر المعوقات لنمو قطاع الأعمال في السودان . وتتسم طبيعة هذا القطاع بالتنوع وعدم التجانس فيما يختص بأنواع الإنتاج أو الخدمات التي يمارسها هذا القطاع ، إلى جانب التباين في مستوى الإلتزام بالقوانين واللوائح التي تنظم ممارسة العمل؛ أو تلك التي تتصل بالاجور والاستخدام والتسجيل والترخيص، بالإضافة إلى عدم التجانس في النشاط الإقتصادي . وبالرغم من أن هذا القطاع يعتبر مصدراً مهماً لتوفير فرص العمل لعدد كبير من المواطنين في السودان ، إلا إنه يجذب العمالة من مواقع الإنتاج الرئيسية إلى النشاط الهامشي في المدن . ويتمثل ذلك في ما تعانيه مصانع السكر والزراعة الآلية من النقص في العمالة الموسمية نتيجة توجه العمال الموسمين إلى النشاط الهامشى الذي يدر عليهم دخولاً عالية في المدن .

لقد نشأ القطاع غير الرسمى في كثير من أنحاء البلاد نسبة لقصور الخدمات بالوسائل الرسمية . عليه فإن تحول هذا النظام غير الرسمى إلى حظيرة النظام الرسمي يحتاج إلى تحسين مناخ الإستثمار وإزالة المعوقات ، خاصة البنيات الأساسية وتوفير الخدمات الداعمة للإنتاج في الريف السوداني من خلال تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة ومتوازنة قادرة على تحفيز الإنتاج والإستقرار في أنحاء البلاد ، وخاصة في الريف.

١٠- أداء القطاع الحقيقى و دوره في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وإحداث التنمية المستدامة



أداء القطاع الحقيقى و دوره في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وإحداث التنمية المستدامة :

يعتبر القطاع الحقيقى - القطاع المعنى بالإنتاج - الركيزة الثانية مع القطاع المالي اللذين تعتمد عليهما البلاد في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والنمو المتوازن والمستدام . ومن جانب آخر تنفذ من خلالهما تداعيات العولمة وآثار الأزمات المالية العالمية وتبعات المتغيرات السياسية والإقتصادية والأمنية الدولية السالبة إلى مفاصل الإقتصاد الوطني ، لذا فإن جميع تداعيات العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى تدهور الإقتصاد السوداني ، المشار إليها من قبل ، قد انعكست على أداء القطاع الإنتاجي كما سوف يوضحه التحليل القادم. إن كل السياسات الإقتصادية الكلية والجزئية والهيكلية تتمحور حول هاتين الركيزتين . كما يمثل معدل النمو في قطاع الإنتاج أحد أهم العناصر المكونة لحركة النمو في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي يعتبر أحد أهم مؤشرات الإقتصاد الكلي المتحركة المهمة ، والتي تؤثر على مستوى الإستقرار الإقتصادي ونموه المستدام . هذا ويمثل النمو الشامل والمتوازن لقطاع الإنتاج أحد أهم الوسائل التي يمكن أن تستخدمها الدول في تحقيق أهدافها الإجتماعية ، خاصة أهداف محاربة الفقر ورفع دخل الفرد الحقيقي من خلال زيادة حجم فرص العمل التي يحققها توسع الإنتاج في القطاع الحقيقي . ومن جانب آخر يمكن أن تعتبر منتجات القطاع الحقيقي المنفذ الذي يمكن أن ينطلق منه الإقتصاد الوطني نحو الإنفتاح والتكامل مع الإقتصاد الدولي والإقليمي. إذ تعتمد قدرة الإقتصاد الوطني على الإنفتاح على الأسواق الخارجية على حجم ومستوى التنوع والجودة في إنتاج القطاع الحقيقى ، وعلى قدرته على الصمود أمام المنافسة الشرسة ، في ظل الإنفتاح الخارجي وتداعيات العولمة . وذلك إلى جانب اكتساب القدرة على امتصاص الصدمات المصاحبة للإنفتاح نحو الاسواق الخارجية ، والتي تعتمد بدورها على الأداء في القطاع المالي وبيئة الإقتصاد الكلي المحفزة للإنتاج والتسويق ، وذلك من خلال توفير فرص ووسائل استخدام التقنيات الحديثة التي تعتمد عليها عناصر ومتطلبات المنافسة ، مثل جودة الإنتاج والأسعار المنافسة إلى جانب خلو بيئة التسويق من العوامل المحددة للقدرة التنافسية للصادر ، مثل تكاليف النقل والضرائب ورسوم الخدمات في ميناء التصدير...إلخ .

يشهد العالم من حولنا الآن الإنتقال من الإقتصاديات التقليدية المعتمدة على علاقات الإنتاج وحجم الموارد وحدهما إلى مرحلة إقتصاد جديد لا تلعب فيه تلك العناصر بمعناها التقليدى إلا جزءاً في عملية التنمية والنمو . تجرى الان في كثير من دول العالم تهيئة مستمرة لإعادة هيكلة إقتصاداتها في مجالات الأنشطة الإنتاجية والتوزيعية والمالية والخدمات الداعمة للإنتاج والتسويق ، إعتماداً على قاعدة المعلومات

والمعرفة والتقنيات المتقدمة وبناء القدرات البشرية والمؤسسية وتطوير معينات الإنتاج الفنية وتحديثها . وتشير منهجيات التنمية في العالم اليوم إلى أهمية التحولات الهيكلية في تحقيق التنمية المستدامة . وتستند تلك المنهجية على التحول من الأنشطة البسيطة والصغيرة نسبياً في مجالات الإنتاج والتجارة والتسويق ، إلى الأنشطة الإقتصادية التي تتطلب قدرات مالية وفنية أكبر وأكثر تعقيداً ، وذلك لمواجهة متطلبات الإنفتاح نحو عالم تتلاشى فيه الحدود الفاصلة بين الدول وأسواقها ، وتتعاظم فيه احتكارات المعرفة من خلال المؤسسات والشركات العملاقة عابرة القارات . وهي المنهجية التي اتبعتها دول مثل الصين وكوريا والبرازيل وشيلي . وبالنظر للوضع الراهن للإقتصاد السوداني يتاكد لنا انه لايزال يعيش مرحلة ما قبل الإنطلاق التي عاشتها دول ناشئة ، مثل دول جنوب شرق آسيا ، الذي جاء نتاجاً لتحرير الإقتصاد وتنويعه عبر التطور التقني الذي مهد لإنفتاح تلك الإقتصادات على الأسواق العالمية ، وامتلاك القدرة على التعايش معها . وظل الإقتصاد السوداني يعاني الإنغلاق على الذات بالرغم من الخطط الإستراتيجية والبرامج التي وضعتها الدولة منذ بداية الستينيات من القرن الماضي .

من أهم اسباب ضعف قطاع الإنتاج في السودان والقصور في الإنفتاح الافتقار إلى رؤية إستراتيجية للتنمية الزراعية والصناعة التحويلية ، وعدم تكامل السياسات القومية ، والإفتقار إلى التناسق بينها ، خاصة تراجع التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية الذي أعتمد عليه النمو في القطاعين في السودان تاريخياً . كما يعزى تخلف الإنتاج إلى الإفتقار إلى السياسات الإقتصادية والهيكلية الداعمة والمواتية ، حسبما تم توضيحه في كتاب منهجية الإصلاح الإقتصادي الجزء الأول . كما يعزى تخلف القطاع الإنتاجي في السودان إلى قصور البنيات الأساسية ، خاصة في قطاعات الطاقة والنقل والخدمات الأخرى . وقد ساهم في تدنى الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج وإضعاف القدرة التنافسية لصادراتنا الزراعية والصناعية عدة عوامل داخلية وخارجية أهمها ، إلى جانب ضعف البنيات الأساسية ، ضعف القدرات البحثية ، والقصور في الوصول إلى التمويل ، خاصة التمويل متوسط وطويل المدى من المصادر المحلية والخارجية بسبب التحولات الإقتصادية والسياسية السالبة التي شهدها العالم خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى . إلى جانب إنقطاع علاقات السودان بالمؤسسات المالية الدولية والإقليمية نتيجة الحصار الإقتصادي والسياسي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية على البلاد ، ونتيجة لتراكم متأخرات الديون الخارجية على السودان . وقد أفضى كل ذلك إلى توقف تدفقات الموارد الخارجية الميسرة على البلاد وحال بينها وبين الإستفادة من مخرجات المبادرات الدولية الإقتصادية والإجتماعية .

بعد أن استعاد السودان علاقاته مع المؤسسات المالية العربية خلال النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي ، ودخول موارد البترول السوداني في إيرادات ميزانية الدولة والحساب الخارجي ، ووضع برامج للنهضة الزراعية وإنشاء عدة طرق قومية، وقيام سد مروي ، فقد أصبح دعم قطاع الإنتاج مواتياً ليلعب دوره في إحداث نهضة إنتاجية وإستقرار إقتصادي ونمو مستدام ، واكتساب القدرة على مواجهة الظروف الامنية والإجتماعية التي تواجه البلاد ، وتحقيق الإستقرار السياسى الداعم لتحقيق التحولات المنشودة المتمثلة في نهضة إقتصادية وإجتماعية شاملة ومستدامة ، واكتساب قدرة الإنفتاح على الأسواق الإقليمية والعالمية. ولكن لم يوفق السودان في توظيف هذه التحولات الموجبة في الموارد الخارجية والداخلية ومخرجاتها الإيجابية بصورة سليمة ومتوازنة في إطار برنامج ينتج عنه توليد موارد حقيقية جديدة ومستدامة ، كما تمت الأشارة إليه من قبل ، هذا إلى جانب القصور في خلق البيئة المؤاتية للنمو الإقتصادي والإجتماعي المستدام من خلال عمليات الإستثمار في البنيات الأساسية والبحوث العلمية والتنمية البشرية الداعمة للإنتاج والإنتاجية .فالبنيات الأساسية التي تم إنشاؤها، خاصة الطرق، لم تتم في إطار متوازن ومتزامن مع أهداف ومسار التنمية الزراعية والصناعية في البلاد . هذا وفي بعض الحالات ، فإن إنشاء بعض تلك البنيات الأساسية قد أفرز آثاراً سالبة على عمليات التوسع في القطاع الزراعي . على سبيل المثال فإن قيام سد مروي قد أفقد المناطق الممتدة شمال السد كميات مياه النيل المطلوبة لإحداث توسع زراعي في الأراضي الممتدة على ضفتي النيل . هذا وقد تم تأجيل إنشاء الترعة المنبثقة من سد مروي والممتدة شمالاً والتي صممت أصلاً لتعويض فاقد المياه شمال السد .

إن تحقيق أهداف البرامج والخطط الموضوعة كان يتطلب إعادة النظر في منهجية تخصيص تلك الموارد المالية الداخلية والخارجية بصورة شاملة ومتوازنة بين القطاعات الإقتصادية المختلفة . لقد أضرت منهجية الدولة في استخدام تلك الموارد ، خاصة موارد البترول السوداني ، وعمليات تغطية العجز المالي المتنامي من موارد القطاع الخاص ، بالتوازن المطلوب بين القطاعات الإقتصادية المختلفة . كما أخلت تلك المنهجية في تخصيص الموارد بالتوازن والشمولية المطلوبة في التوازن الجغرافي للتنمية . وبالرغم من أن السودان قد جذب بعد توقيع اتفاق السلام الشامل تدفقات وإستثمارات خارجية بلغت ٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ ، وأصبح رابع أكبر دولة في جنوب الصحراء في جذب الإستثمار ، إلا أن معظم هذه التدفقات ذهبت إلى الإستثمار في تنقيب وإستخراج البترول (في الجنوب) والخدمات المالية والإتصالات والعقارات. أما الجزء الذي ذهب إلى قطاع الصناعة فقد انحاز إلى الصناعات المرتبطة بالعقارات مثل صناعات الأسمنت والحديد ...الخ.

هكذا فقدت البلاد فرصة إستثمار هذه السانحة التي لاحت لها في إحداث تنمية إقتصادية شاملة ومتوازنة وواسعة القاعدة ومستدامة ، تفضي إلى تحول إقتصادي وإجتماعي وسياسي مستدام، وقادر على نقل البلاد إلى مصاف الدول الناشئة التي أخذت تحتل مواقع رفيعة في المحافل الدولية . بذلك فقد السودان جراء تلك السياسات فرصة إمتلاك القدرة على الإنفتاح على الأسواق الدولية بصورة مستدامة وإستعادة الأسواق الخارجية التي فقدها ، والسمعة العالية التي كانت تتمتع بها محاصيله الزراعية قبل ظهور البترول . لقد أفضى ذلك إلى ظهور سمات لعنة الموارد ، والتحول من الإنفتاح الخارجي إلى الإنغلاق على الذات والإنكماش . هذا كما سأهم قصور التناسق والتناغم بين السياسات المالية والإنتاجية في إحداث هذه التحولات السالبة. إلى جانب إفتقار مؤسسات البلاد التخطيطية إلى القدرة على إعمال المرجعيات والرؤية النافذة في عمليات إحكام التنسيق بين المؤسسات المالية والإنتاجية وفق خطة وخريطة الطريق التي وضعتها الخطط الإستراتيجية ، مما جعل دورها السالب من أهم أسباب الإنفلات في التناغم بين السياسات الإقتصادية والتمويلية والإنتاجية . وقد أدى ذلك الوضع إلى تعميق الأزمات الناشئة من الإختلال الهيكلي في الإقتصاد والصدمة المالية الناتجة من خروج موارد البترول من الإقتصاد بعد إنفصال الجنوب .

من أبرز سمات تخلف إنتاج القطاع الحقيقي في البلاد ، تراجع قدرة صادرات البلاد غير البترولية عن التنافس في الاسواق الخارجية ، وفي الأسواق الداخلية في عقر دارها نتيجة لارتفاع قيمة العملة الوطنية بعد ظهور البترول ، والتغيرات التي حدثت في أنماط الإستهلاك محلياً والتحول إلى أنواع السلع المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي . وقد أفضت هذه التطورات السالبة في مجال تخصيص الموارد المالية إلى تراجع الإنتاج كماً ونوعاً ، وبصفة خاصة في القطاع الزراعي . وقد ترتب على ذلك تراجع المردود لدى المنتجين ، وإنحسار مساهمة القطاع في الصادرات غير البترولية . كما أن التذبذب العالي في الإنتاج من موسم إلى آخر ، بسبب العوامل الطبيعية، والسياسات الإقتصادية والتسويقية المحددة والمعوقة للقدرة التنافسية لصادرات البلاد في الأسواق العالمية ، أفقدت الصادرات الزراعية أسواقها التقليدية وإنحصر تسويقها في الخارج في أسواق محدودة ، حيث فقدت الأسواق العالمية التي كان يتمتع فيها بسمعة عالية في الجودة والقيمة الغذائية العالية لبعض السلع الزراعية . وقد أفقد هذا التراجع الكبير البلاد كثيراً من الموارد الخارجية . فقد أنخفضت نسبة مساهمة موارد الصادرات غير البترولية خلال أربعة عقود منذُ العام ١٩٦٠ من حوالي ١/٦ الناتج المحلي الإجمالي إلى ١/٥ فقط . وكان السودان يتمتع تاريخياً بالتنوع الواسع في صادراته بما في ذلك القطن ومحاصيل هامة متعددة من الحبوب الزيتية والصمغ العربي والثروة الحيوانية ، ومن وقت لإخر،

محاصيل أخرى، مثل السكر والذرة الرفيعة . وكانت هذه المحاصيل تكتسب سمعة طيبة في الأسواق العالمية لما تتمتع به من الجودة واحتوائها على قيمة غذائية عالية . ولكن بمرور الزمن تراجعت صادرات هذه السلع إلى أسواقها التاريخية ، إذ فقد السودان حصته في الأسواق التقليدية ، خاصة أسواق السلع الهامة مثل الصمغ العربي والقطن والسمسم ، حيث كان السودان يتمتع بالإحتكار والريادة في تسويق تلك المحاصيل في عدة أسواق عالمية . كما أفقد الركود في صادرات تلك السلع البلاد أهم أسواقها ، وانحصرت صادرات الثروة الحيوانية في المملكة العربية السعودية ، والقطن في مصر ، والحبوب الزيتية في دول الخليج . ومنذ بداية الالفية الثالثة استعاد السودان عافيته في نشاط الصادرات ، وذلك بعد دخول البترول في الإقتصاد الوطني . حيث أصبح السودان من أهم الأقطار المصدرة للنفط في جنوب الصحراء . وقد مثل السودان الدولة الثالثة بعد نيجيريا وأنجولا . وقد أدى دخول موارد البترول في مفاصل إقتصاد السودان إلى زيادة كبيرة في الثروة القومية للبلاد ولكن من جانب اخر فقد أدى ذلك إلى تعقيدات خطيرة في هيكل الإقتصاد الكلي نتيجة للمنهجية التي اتبعتها الدولة في استخدام تلك الثروة ، كما تم توضيحه من قبل . وتتمثل تلك التعقيدات في بروز إختلال في القطاعين الداخلي والخارجي للإقتصاد الوطني بسبب استخدام موارد البترول في مقابلة متطلبات تنفيذ إتفاقية السلام الشامل الخاصة بتمويل نفقات الدولة الجارية المتوسعة على مستوى المركز والولايات . إن دخول موارد البترول إلى مفاصل الإقتصاد الكلي عبر قطاع المالية العامة قد أفضى إلى تعرض سياسات المالية إلى التذبذب وعدم الإستقرار بصورة خطيرة نسبة لما تتسم به تلك الموارد من تذبذب وعدم استدامة .

كما أفرزت تلك السياسات إتجاهات خطيرة في التحول في نمط الإستهلاك والارتفاع في الأسعار العامة للإقتصاد وإختلال التوازن بين القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص وماترتب على ذلك من تراجع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي ، خاصة الزراعي والصناعة التحويلية ، وبالتالي أدى هذا إلى تعميق التراجع في التوازن بين القطاعات الإقتصادية وبين القطاع العام والخاص . وانعكست آثار ذلك سلباً على القطاع الحقيقي نسبةً لإستئثار القطاع العام بكل موارد البترول ، ثم اللجوء إلى سد العجز المالي الناتج من التوسع في الإنفاق العام عن طريق اصدار الصكوك الحكومية والضمانات وتأجيل دفع استحقاقات مؤسسات القطاع الخاص عن مواعيد استحقاقاتها حتي بلغ تراكم الدين العام ٢٦ مليار جنية في نهاية٢٠١٠م وتمثل هذه الديون المتراكمة موارد القطاع الخاص وديون القطاع المصرفي المتعثرة .

وبما أن جزءاً كبيراً من ديون القطاع الخاص يمثل ديون القطاع المصرفي على القطاع الخاص ، فقد تفاقم موقف الديون المتعثرة لدى المصارف حتي بلغ أكثر من ٢٢٪ من جملة حافظة الإئتمان . وانعكس ذلك سلباً على قدرة القطاع المصرفي على الوساطة المالية ، وانعكس ذلك بدوره سلباً على نمو القطاع الإنتاجي ، وإلى مزيد من التراجع في مساهمة الصادرات غير البترولية في الموارد الخارجية . ذلك إلى جانب إفرازات تراكم الدين العام على الملاءة المالية للقطاع المالي .

ومن الإفرازات السالبة لظهور البترول على القطاع الحقيقي ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية مقابل العملات الأخرى ، مما أدى إلى تراجع القدرة التنافسية للصادرات السودانية في الاسواق العالمية والداخلية . ونتج عن ذلك مزيد من التراجع في الإنتاج المحلي وتراجع مساهمة الإنتاج المحلي في موارد صادرات البلاد ، وفي مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات البطالة والفقر في الريف .

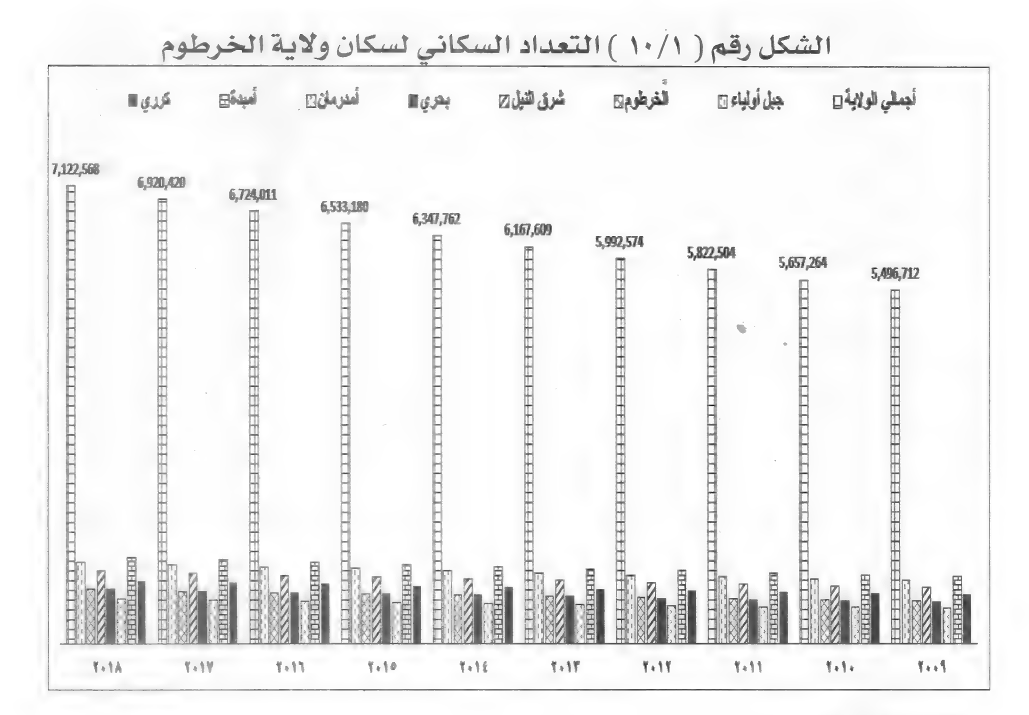
يتضح مما تقدم أهمية نمو الصادرات الوطنية في مجمل حركة الإقتصاد الوطني . فإن توسع الصادرات ، خاصة صادرات السلع الزراعية ، من شأنه توسيع قاعدة نمو إقتصادي مستدام ومتوازن ، والمساعدة على تحسين مستوى المعيشة لقطاع كبير من الشعب . وعليه فإن إستراتيجية توسّيع قاعدة الإنتاج يجب ان تعتمد الإنتاج من أجل الصادر ضمن أهم الركائز التي تعتمد عليها لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية ، مع العمل على توفير كل الوسائل الداعمة لرفع القدرة التنافسية للصادرات غير البترولية في الاسواق العالمية ، وإحداث التنوع في الإنتاج لرفع قدرة الصادرات على إختراق الأسواق العالمية . لقد أدت بيئة الإنتاج السالبة التي تكتنف الإنتاج في القطاع الزراعي إلى مخاطر تراجع الإنتاج الزراعي وتعرض موقف الأمن الغذائى إلى مخاطر الإعتماد على الإغاثات والإعانات ، هذا فضلاً عن إنعكاس هذه الظاهرة سلباً على الميزان التجاري وتذبذب حجم الواردات، خاصة مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي ، مما أدى إلى مزيد من تراجع الإنتاج والإنتاجية في القطاع الحقيقى (سوف ترد تفاصيل ذلك في الصفحات القادمة) . ومن أخطر مظاهر تراجع الإنتاج في القطاع الزراعي، أيضاً، ما تعكسه الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتحول من الزراعة إلى الأنشطة الهامشية والموازية ، مما أغرى مواطنى بعض الدول المجاورة للنزوح إلى تلك المناطق المهجورة والإقامة فيها وترتّبت على ذلك مشاكل أمنية وإجتماعية . كما أفضت تلك الهجرة الداخلية إلى مشاكل وصعوبات أمنية وضغوط على الخدمات في المدن المهاجر إليها ((أنظر الجدول والشكل رقم (١٠/١) الخاص بالنمو السكاني للخرطوم)) . وقد أدى ذلك إلى تفاقم حدة الفقر ، هذا إلى جانب الآثار البيئية السالبة التي أفرزتها الهجرة من مناطق الزراعة في الريف .

الجدول رقم (١/١٠) التعداد السكاني لسكان ولاية الخرطوم

	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
كرري	٧٦١,٦٤٢	٧٨٣,٨٩٧	٨٠٦,٨٠١	٨٣٠,٣٧٥	٨٥٤,٦٣٧	٨٧٩,٦٠٩	٩٠٥,٣١٠	٩٣١,٧٦٢	٩٥٨,٩٨٧	٩٨٧,٠٠٧
أمبدة	١,٠٣٣,٦٥٧	١,٠٦٣,٨٦٠	١,٠٩٤,٩٤٤	١,١٢٦,٩٣٧	١,١٥٩,٨٦٥	١,١٩٣,٧٥٥	١,٢٢٨,٦٣٥	١,٢٦٤,٥٣٤	١,٣٠١,٤٨٢	١,٣٣٩,٥٠٩
أمدرمان	٥٤٤,٠٣٠	٥٥٩,٩٢٦	٥٧٦,٢٨٦	٥٩٣,١٢٥	٦١٠,٤٥٥	٦٢٨,٢٩٢	٦٤٦,٦٥٠	٦٦٥,٥٤٤	٦٨٤,٩٩٠	٧٠٥,٠٠٥
بحري	٦٥٢,٨٣٦	٦٧١,٩١١	٦٩١,٥٤٤	٧١١,٧٥٠	٧٣٢,٥٤٦	٧٥٣,٩٥٠	٧٧٥,٩٨٠	٧٩٨,٦٥٣	٨٢١,٩٨٨	٨٤٦,٠٠٦
شرق النيل	٨٧٠,٤٤٨	٨٩٥,٨٨٢	٩٢٢,٠٥٨	٩٤٩,٠٠٠	٩٧٦,٧٢٨	١,٠٠٥,٢٦٧	١,٠٣٤,٦٤٠	١,٠٦٤,٨٧٠	١,٠٩٥,٩٨٥	١,١٢٨,٠٠٨
الخرطوم	٦٥٢,٨٣٦	٦٧١,٩١١	٦٩١,٥٤٤	٧١١,٧٥٠	٧٣٢,٥٤٦	٧٥٣,٩٥٠	٧٧٥,٩٨٠	٧٩٨,٦٥٣	٨٢١,٩٨٨	٨٤٦,٠٠٦
جبل أولياء	٩٧٩,٢٥٤	١,٠٠٧,٨٦٧	١,٠٣٧,٣١٦	١,٠٦٧,٦٢٥	١,٠٩٨,٨١٩	١,١٣٠,٩٢٥	١,١٦٣,٩٧٠	١,١٩٧,٩٧٩	١,٢٣٢,٩٨٣	١,٢٦٩,٠٠٩
إجمالي الولاية	٥,٤٩٦,٧١٢	٥,٦٥٧,٢٦٤	٥,٨٢٢,٥٠٤	٥,٩٩٢,٥٧٤	٦,١٦٧,٦٠٩	٦,٣٤٧,٧٦٢	٦,٥٣٣,١٨٠	٦,٧٢٤,٠١١	٦,٩٢٠,٤٢٠	٧,١٢٢,٥٦٨

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط الإستراتيجي

الشكل رقم (١٠/١) التعداد السكاني لسكان ولاية الخرطوم



القطاع الزراعي:-

يلعب القطاع الزراعي دورآ مفصلياً في الإقتصاد السوداني ويساهم في الناتج المحلي والإجمالي بما يعادل ٣٢,٥٪ ، كما يساهم في توفير فرص العمل لمعظم سكان السودان . وكانت صادرات القطاع الزراعي تعتبر ، كما إشرنا إليه من قبل ، أكبر مصدر للنقد الأجنبي بعد قطاع البترول . ويمتلك السودان أكبر مساحة مروية في أفريقيا جنوب الصحراء ، وينتج سلة من المحاصيل المتنوعة ، بما في ذلك القطن والسمسم والصمغ العربي ، إلى جانب الثروة الحيوانية . وتنتج هذه المحاصيل والماشية في الأراضي المطرية ، وتوفر مصادر العمل والإعاشة لفقراء الريف ، إلى جانب توفير المدخلات الصناعية للقطاع الصناعي المحلي ، مثل قطاعات صناعة الزيوت والجلود والسكر . وبالرغم من وجود هذه الإمكانيات الطبيعية والفرص المتاحة للتكامل بين القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية وفرص التوسع في الصادرات الزراعية ، فما زالت المساحات المستغلة محدودة وتمثل حوالي ١٥-٢٠٪ فقط من جملة الأراضي الصالحة للزراعة وتبلغ مساحة الزراعة المطرية ٥٪ من جملة الأراضي المتاحة .

تراجع أداء القطاع الزراعي بعد ظهور موارد البترول منذُ عام ١٩٩٩م . إذ تراجع معدل النمو من ٨,١٠٪ في عام ٢٠٠٠ وإلى ٢,٥٪ في عام ٢٠١٠م . وعليه تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٨,٤٩٪ في عام ١٩٩٩م إلى ٣,٣١٪ في عام ٢٠١٠م .وإلى ٥,٣١٪ في عام ٢٠١١م و كما تراجعت قدرته التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية بسبب ارتفاع قيمة العملة المحلية بعد دخول موارد البترول في الإقتصاد ، إلى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق . لقد ساهم هذا التطور السالب في نمو القطاع الزراعي في ارتفاع معدل الفقر في الريف وتراجع مساهمة القطاع الزراعي في صادرات البلاد .

ومن أهم العوامل التي أدت إلى تراجع نمو القطاع الزراعي المنهجية التي اتبعتها الدولة في استخدام موارد البترول السوداني . إذ وجهت الدولة كل موارد البترول إلى تمويل نفقات الموازنة الجارية المتوسعة ، خاصة بعد إعادة هيكلة الأجهزة السياسية والتنفيذية والدستورية لتستوعب متطلبات تنفيذ إتفاقية السلام الشامل ، كما تم توضيحه في مواقع أخرى من هذا الكتاب . ومعلوم أن القطاع الزراعي كان يساهم بحوالي ٨,٤٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، قبل ظهور البترول ، إلى جانب توفير فرص العمل لغالب سكان البلاد ، وتوفير جل موارد النقد الأجنبي من خلال مساهمته في صادرات البلاد. ولكن منذ عام٢٠٠٠ ، أي بعد دخول البترول في مفاصل الإقتصاد السوداني ، تراجعت حركة القطاع الزراعي فقد أنخفض معدل نموه من ٨,١٠٪ في العام ١٩٩٩م إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠١٠م لينخفض إلى ٣,٣٪ في العام ٢٠١١م.

وتراجعت القدرة التنافسية للقطاع على إستقطاب الإستثمارات وجذب موارد البترول مما أثر سلباً على حوافز المنتجين ، وأبعد الشباب عن النشاط الزراعي ، مما عمق مشكلة الهجرة من الريف إلى المدن . كما أثر هذا التراجع في الإنتاج الزراعي على قطاع واسع من نشاط الصناعات التحويلية ، مثل الزيوت النباتية والصابون والنسيج ...الخ وقد أدى ذلك الوضع إلى لجوء الدولة إلى إستيراد المدخلات لتغطية العجز في المدخلات الصناعية التحويلية من الخارج ، خاصة مدخلات الزيوت النباتية من ماليزيا وأندونسيا، مما أفضى إلى مزيد من التدهور في إنتاج الحبوب الزيتية في البلاد . وما ترتب على ذلك من تفاقم معدلات الفقر في الريف.

كما يعزى تخلف القطاع الزراعي وتراجع نموه إلى الضعف الإداري في المشاريع الزراعية وتخلف قدرات المنتجين والقصور في استخدام التقنيات الحديثة في شتي مراحل الإنتاج والتسويق. وبالرغم من قيام الدولة بتقديم دعم مقدر لتسويق الذرة محلياً عبر شراء كميات كبيرة للمخزون الإستراتيجي ، إلا إن تدخلها في إجرءات تحديد كميات صادر الذرة للأسواق التاريخية الخارجية ، بهدف تأمين حاجة الإنسان والحيوان من خلال

إجراءات إصدار الرخص وتحديد كميات الصادر ، خاصة في حالات تدني الإنتاج بسبب العوامل الطبيعية أدى إلى عدم استمرار تدفق صادر الذرة في الأسواق الخارجية بصورة مستقرة ومستدامة ومنتظمة . هذا وتعتبر استدامة تدفق الصادر في الأسواق بصفة منتظمة ومستقرة من أهم متطلبات الإحتفاظ بأسواق خارجية مستقرة ومستدامة .

ومن محددات نمو الصادارت الزراعية أن تسويقها ظل محصوراً في أسواق تاريخية محدودة وغير متطورة . هذا إلى جانب استمرار البلاد في تصدير السلع الأولية وفي شكل خام دون تصنيع ودون الإستفادة من القيمة المضافة ، مما جعل صادرات السودان أكثر تأثراً بتقلبات الأسعار والطلب على المواد الخام في تلك الأسواق ، كما أعاق ذلك الوضع قدرة الصادرات على الإنفتاح في أسواق جديدة .

من أسباب تخلف القطاع الزراعي ، أيضاً ، تراجع الإنتاجية نسبةً لتخلف استخدام التقانة في مختلف مراحل العمليات الزراعية والتسويقية . ونتيجة لضعف مخرجات مراكز البحوث الزاعية والبيطرية وارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق تراجعت القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي وإنخفضت دخول المنتجين.

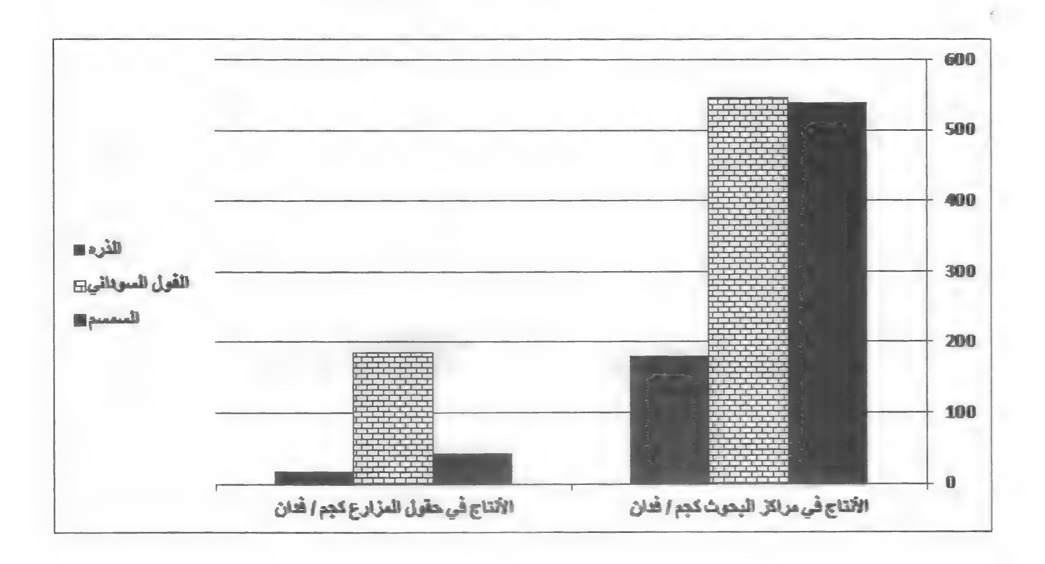
يعتبر التخلف في استخدام التقانة المناسبة في كل مراحل العمليات الزراعية والتسويقية من أهم أسباب تدني الإنتاج والإنتاجية وضعف القدرة التنافسية للصادرات ، وخاصة في حالة الزراعة المطرية . وبمقارنة مستويات إنتاجية الفدان للمحاصيل المختلفة بين الإنتاج في مراكز البحوث وحقول المزارعين يتضح الأثر الذي يمكن أن يحققه استخدام التقانة ومخرجات البحوث في الإنتاج الزراعي أنظر الجدول رقم (١٠/٢) والشكل رقم (١٠/٢) .

الجدول رقم (١٠/٢) استخدام التقانة ومخرجات البحوث في الإنتاج الزراعي

المحصول	الإنتاج في مراكز البحوث كجم / فدان	الإنتاج في حقول المزارع كجم / فدان	نسبة الإنتاج في حقول المزارع إلى مراكز البحوث
الذره	٥٤٠	٤٢	٨٪
الفول السوداني	٥٤٦	١٨٦	٣٤٪
السمسم	١٨٠	١٧	٩٪

المصدر: تقرير البنك الدولي

الشكل رقم (١٠/٢) استخدام التقانة ومخرجات البحوث في الإنتاج الزراعي



لقد أدى القصور في استخدام التقنيات الحديثة والإستفادة من مخرجات البحوث التي تنتجها مراكز البحوث إلى إضعاف قدرة الإنتاج الزراعي في السودان على مواكبة التطورات التي شهدها الإنتاج في الدول الأخرى . بمقارنة معدلات الإنتاج في السودان مع بعض الدول النامية التي أستطاعت توظيف مخرجات مراكز بحوثها ، نجد إن البرازيل ، على سبيل المثال ، أستطاعت أن تحقق معدلات عالية في القطاع الزراعي من خلال توظيف الموارد المالية في البحوث الزراعية كما يوضح الجدول رقم (١٠/٣) والشكل رقم (١٠/٣) .

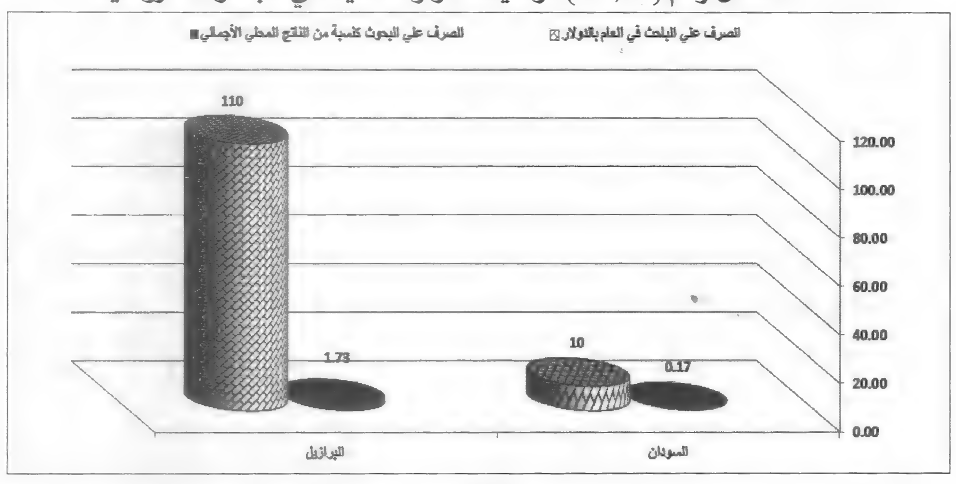
الجدول رقم (١٠/٣) توظيف الموارد المالية في البحوث الزراعية

الصرف	السودان	البرازيل	نسبة السودان/ البرازيل٪
الصرف على البحوث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	٪٠,١٧	٪١,٧٣	٪٠,١٠
الصرف على الباحث في العام	١٠ دولار	١١٠ دولار	٪٠,٠٩

المصدر: تقرير البنك الدولي

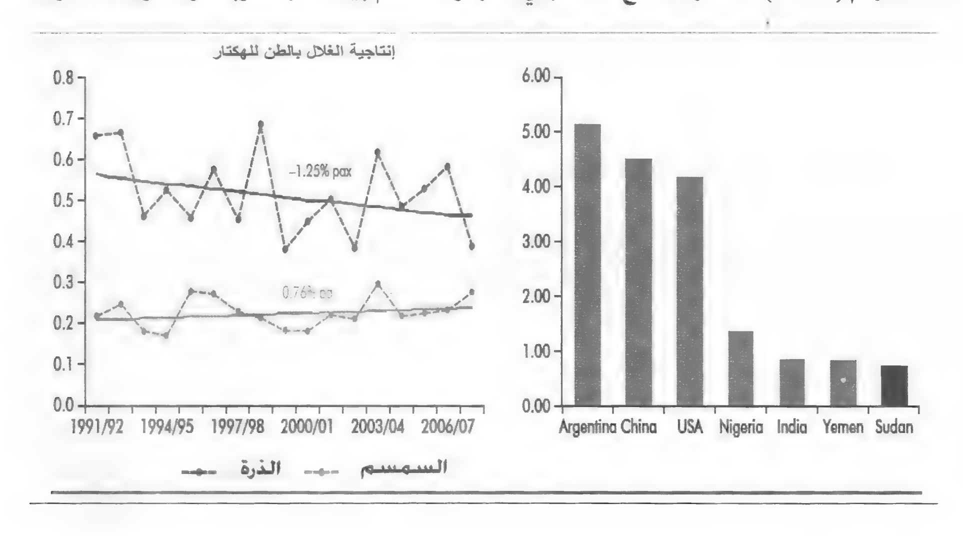


الشكل رقم (١٠/٣) توظيف الموارد المالية في البحوث الزراعية



ويوضح الجدول (١٠/٢) والشكل (١٠/٢) الفجوة الكبيرة بين معدلات إنتاج الذرة في السودان وبعض الدول الأخرى التي تستخدم التقنيات الحديثة في إنتاج الذرة ، مما جعل مستوى الإنتاج في السودان معتمدا على كميات الأمطار الموسمية ، فينعكس ذلك سلباً على مستويات الإنتاج ، وما يترتب على ذلك من أزمات الغذاء في البلاد وعدم أستدامة الصادرات إلى الأسواق الخارجية وقد أفضى ذلك إلى تراجع مركز صادراتنا في تلك الأسواق وتراجع قدراتها التنافسية .

الشكل رقم (١٠/٤) : مقارنة إنتاج محصولي الذرة والسمسم بين السودان وبعض الدول الأخرى



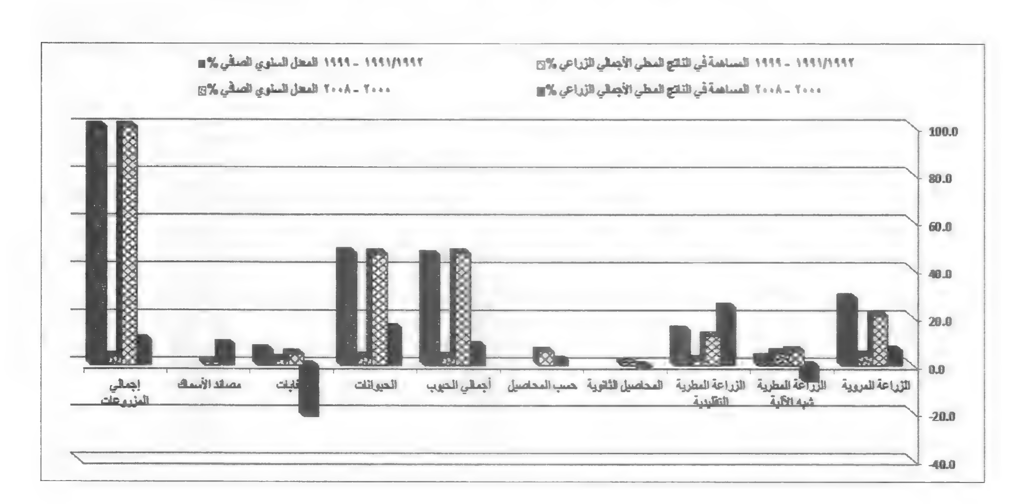
المصدر : البنك الدولي

الجدول رقم (١٠/٤) : نمو الإنتاج (قيمة مضافة) ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حسب المحاصيل

	١٩٩١/١٩٩٢ - ١٩٩٩		٢٠٠٠ – ٢٠٠٨	
	المعدل السنوي الصافي %	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي %	المعدل السنوي الصافي %	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي %
الزراعة المروية	٦,٦	٢١,١	٤,٤	٢٨,٢
الزراعة المطرية شبه الآلية	-٦,٧	٦,٣	٥,٢	٣,١
الزراعة المطرية التقليدية	٢٤,٦	١٢,٥	٢,٤	١٤,٩
المحاصيل الثانوية	-١,٤	١,٢		
حسب المحاصيل	٢,٤	٥,٩		
إجمالي الحبوب	٨,٥	٤٧,٠	٣,٦	٤٦,٣
الحيوانات	١٥,٩	٤٦,٩	٣,٦	٤٧,٢
الغابات	-٢١,٥	٤,٨	٢,٥	٦,٥
مصائد الأسماك	٩,٠	١,٣		
إجمالي المزروعات	١٠,٨	١٠٠,٠	٣,٦	١٠٠,٠

المصدر : البنك الدولي

الشكل رقم (١٠/٥) : نمو الإنتاج (قيمة مضافة) ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حسب المحاصيل



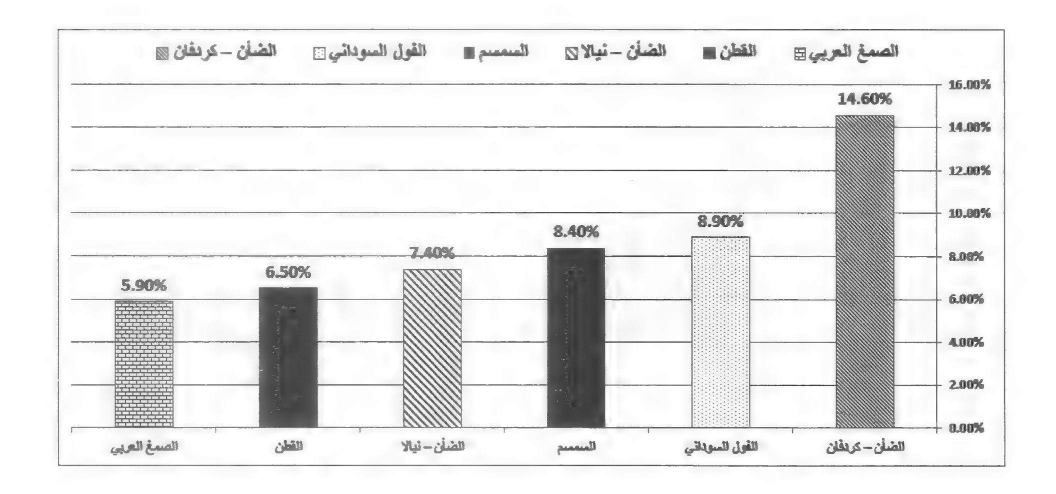
ومن العوامل الهامة التي تؤثر على القدرة التنافسية لصادرات الإنتاج الزراعي وتؤدي إلى إنحسار الإنتاج ودخول المنتجين ، إلى جانب تراجع الإنتاجية ، تكاليف التسويق العالية والمتمثلة في تكاليف نقل المحاصيل إلى ميناء التصدير ، والرسوم والضرائب العالية التي تفرضها الولايات والسلطات في مواني التصدير كما يوضحه الجدول رقم (١٠/٥) .

الجدول رقم (١٠/٥) التكاليف المفروضة على الصادرات الزراعية في ميناء بورتسودان

الرقم	نوع الصادر	النسبة ٪
١	الضأن – كردفان	٪١٤,٦
٢	الفول السوداني	٪٨,٩
٣	السمسم	٪٨,٤
٤	الضأن – نيالا	٪٧,٤
٥	القطن	٪٦,٥
٦	الصمغ العربي	٪٥,٩

المصدر : تقرير البنك الدولي

الشكل رقم (١٠/٦) التكاليف المفروضة على الصادرات الزراعية في ميناء بورتسودان :



ويستخلص من الجدول رقم (١٠/٥) والشكل رقم (١٠/٦) إنه يمكن تحسين القدرة التنافسية للصادرات الزراعية من خلال رفع الإنتاجية وإزالة معوقات التسويق وإتباع سياسات إقتصادية كلية تحقق إستقرار الأسعار العامة في الإقتصاد وتدعم رفع القدرات التنافسية في صادرات البلاد.

بعد دخول موارد البترول في الإقتصاد السوداني وإحداث تطورات هائلة في موقف الحساب الخارجي ، إرتفعت قيمة الجنية السوداني مما أضعف القدرة التنافسية للصادرات السودانية . إلى جانب بروز إختلال التوازن في النمو القطاعي ((كما تم توضيحه من قبل)) مما أدى إلى إضعاف أهمية القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني (لعنة الموارد) ، إذ ارتفع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية بحوالي ٤٠٪ خلال ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦م ، وقد ترتب على ذلك زيادة في عدم المرونة الهيكلية وفي معوقات الصادرات غير البترولية . وقد انعكست هذه التطورات في القيمة الحقيقية للعملة الوطنية على مجمل الأوضاع الإقتصادية للبلاد من خلال أثرها المباشر وغير المباشر على الأسعار العامة ، وانعكس ذلك بدوره سلباً على القدرة التنافسية لصادرات السلع غير البترولية ، خاصة السلع الزراعية في الأسواق الخارجية والداخلية . هذا وقد أدى الإختلال في الحساب الداخلي إلى زيادة عجز الميزانية لتبلغ حوالي ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ ، وإلى تدهور قيمة العملة الوطنية مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم ، أنظر الجدول رقم (١٠/٦) . وقد وضع ذلك مزيداً من الضغوط على مجمل الأسعار في الإقتصاد بما في ذلك أسعار السلع غير المتبادلة تجارياً مثل أسعار العقارات والمياه والكهرباء وتبع ذلك ارتفاع مضاعف على السلع المتبادلة خاصة السلع الغذائية والملابس والسلع الإستهلاكية الأخرى . وانعكس ذلك على تكاليف إنتاج وتسويق سلع الصادرات غير البترولية وأثر سلباً على القدرة التنافسية لها ، أنظر الجدول رقم (١٠/٧).

وبالرغم من أهمية القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فإن نصيب القطاع من حجم التمويل الكلي ظل ضعيفاً ، إذ يلاحظ من الجدولين رقم (١٠/٨) و (١٠/٩) أنه ، وبالرغم من أن حجم عرض النقود في الإقتصاد قد ارتفع من ٣،٤٦٦،٧ مليون جنيه في نهاية عام ٢٠٠٠ إلى ٣٥،٤٩٧،٩ في عام ٢٠١٠ ، فإن نصيب القطاع الزراعي من التمويل قد ارتفع من ١٧٨،٠٧٠ إلى ٢،٦١٤،٩٤٧ مليون جنيه فقط . هذا وأن التمويل المتاح لهذا القطاع بالرغم من ضآلته بالمقارنة مع حاجة الإنتاج فهو متحيز إلى المزارع الكبرى على حساب المزارع الصغرى وإلى القطاع المروي على حساب القطاع التقليدي .

الجدول رقم (١٠/٦) معدل التضخم للفترة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١١ (سنة الأساس ١٩٩٠ = ١٠٠)

العام	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا	الوسط الهندسي
٢٠٠٠				
نهاية ديسمبر	٣,٩	٣,٣	٤,٠	٣,٧
المتوسط السنوي	٧,٩	٨,٠	٨,٤	٨,١
٢٠٠١				
نهاية ديسمبر	٨,٣	٧,٤	٦,٦	٧,٤
المتوسط السنوي	٥,٠	٤,٩	٤,٨	٤,٩
٢٠٠٢				
نهاية ديسمبر	٧,٩	٨,٣	٧,٨	٨,٠
المتوسط السنوي	٩,٤	٨,٣	٧,٤	٨,٣
٢٠٠٣				
نهاية ديسمبر	٧,٥	٨,٣	٨,٦	٨,١
المتوسط السنوي	٦,٦	٧,٧	٧,٩	٧,٤
٢٠٠٤				
نهاية ديسمبر	٧,٩	٧,٣	٧,٤	٧,٥
المتوسط السنوي	٩,٣	٨,٥	٨,٥	٨,٨
٢٠٠٥				
نهاية ديسمبر	٥,١	٥,٦	٦,١	٥,٦
المتوسط السنوي	٧,٠	٨,٥	٩,٩	٨,٤
٢٠٠٦				
نهاية ديسمبر	١٦,٣	١٥,٤	١٥,٧	١٥,٨
المتوسط السنوي	٨,١	٧,١	٦,٥	٧,٢
٢٠٠٧				
نهاية ديسمبر	٨,١	٨,٨	٨,٢	٨,٤
المتوسط السنوي	٨,٧	٨,١	٧,٦	٨,١
٢٠٠٨×				
نهاية ديسمبر				١٤,٩
المتوسط السنوي				١٤,٣
٢٠٠٩×				
نهاية ديسمبر				١٣,٤
المتوسط السنوي				١١,٢
٢٠١٠×				
نهاية ديسمبر				١٥,٤
المتوسط السنوي				١٣,٠
٢٠١١				
نهاية ديسمبر				١٨,٩
المتوسط السنوي				١٨,١

المصدر: بنك السودان

* التضخم الكلي - سنة الأساس ٢٠٠٧ = ١٠٠

الجدول رقم (١٠/٧ الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ (سنة الأساس ١٩٩٠ = ١٠٠)

العام	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
٢٠٠٠				
نهاية ديسمبر	٢٣،٩٣٩,٣	٢٤،٤٧٨,٠	٢٤،٤١٦,٧	
المتوسط السنوى	٢٣،٧٨٧,٤	٢٤،٣٦٦,٩	٢٤،٢٠٦,٣	
٢٠٠١				
نهاية ديسمبر	٢٥،٩١٨,٩	٢٦،٢٨٣,٧	٢٦،٠٣٤,٢	
المتوسط السنوى	٢٥،٩١٨,٩	٢٥،٥٥٤,٠	٢٥،٣٧٠,١	
٢٠٠٢				
نهاية ديسمبر	٢٧،٩٦٢,٥	٢٨،٤٥٤,١	٢٨،٠٦٦,٦	
المتوسط السنوى	٢٧،٣٣١,٥	٢٧،٦٨٣,٧	٢٧،٢٥٣,٥	
٢٠٠٣				
نهاية ديسمبر	٣٠،٠٦٨,١	٣٠،٨٠٣,٩	٣٠،٤٧٩,٨	
المتوسط السنوى	٢٩،١٢٢,٧	٢٩،٨١٨,١	٢٩،٣٩٤,٩	
٢٠٠٤				
نهاية ديسمبر	٣٢،٤٣٥,١	٣٣،٠٤٢,٣	٣٢،٧٣٢,٩	
المتوسط السنوى	٣١،٨٢٨,١	٣٢،٣٢٨,٢	٣١،٨٧١,١	
٢٠٠٥				
نهاية ديسمبر	٣٤،٠٧٨,٣	٣٤،٩٠٩,٤	٣٤،٧٣٠,٧	
المتوسط السنوى	٣٤،٠٥٨,٦	٣٥،٠٨١,٥	٣٥،٠٤١,٤	
٢٠٠٦				
نهاية ديسمبر	٣٩،٦٢٩,٨	٤٠،٣٩٢,١	٣٩،٩٦٨,١	
المتوسط السنوى	٣٦،٨٤٠,٠	٣٧،٦٠٦,٣	٣٧،٣٠٦,١	
٢٠٠٧				
نهاية ديسمبر				١٠١,٨
المتوسط السنوى				١٠٠,٠
٢٠٠٨×				
نهاية ديسمبر				١١٦,٩
المتوسط السنوى				١١٤,٣
٢٠٠٩×				
نهاية ديسمبر				١٣٢,٧
المتوسط السنوى				١٢٧,٢
٢٠١٠×				
نهاية ديسمبر				١٥٣,٠
المتوسط السنوى				١٤٣,٧

المصدر: بنك السودان المركزي

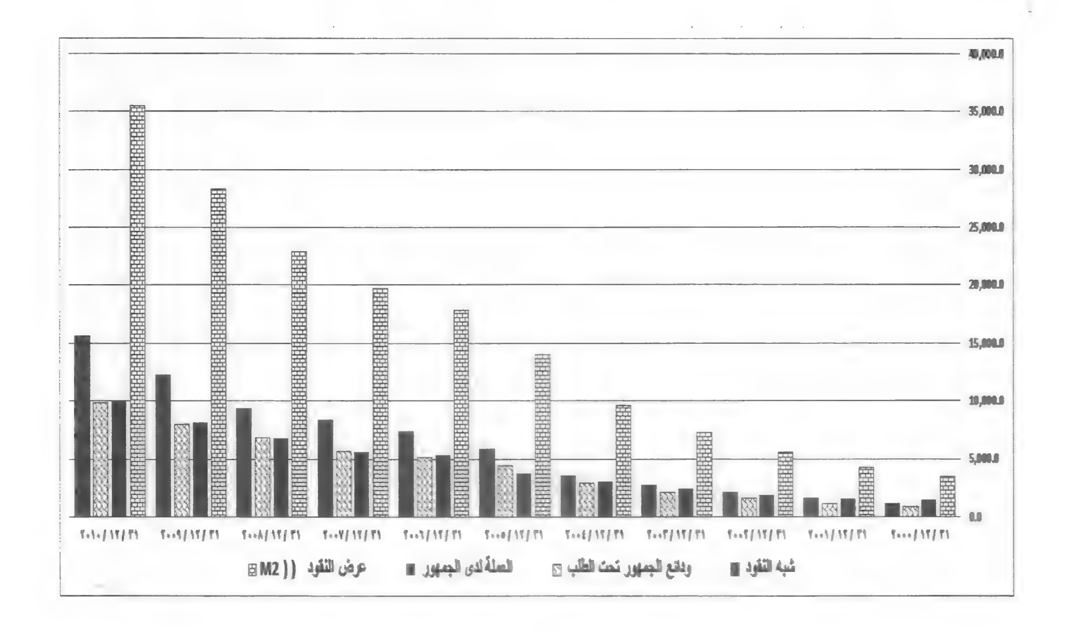
❖سنة الأساس ٢٠٠٧ = ١٠٠

الجدول رقم (١٠/٨) عرض النقود ٢٠٠٠ - ٢٠١١ م - بملايين الجنيهات

بيان	٢٠٠٠/١٢/٣١	٢٠٠١/١٢/٣١	٢٠٠٢/١٢/٣١	٢٠٠٣/١٢/٣١	٢٠٠٤/١٢/٣١	٢٠٠٥/١٢/٣١	٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٠٠٧/١٢/٣١	٢٠٠٨/١٢/٣١	٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠١٠/١٢/٣١	٢٠١١/١٢/٣١
عرض النقود (M2)	٣,٤١١,٧٠	٤,٣٢٢,١٠	٥,٦٣٢,٧٠	٧,٢٤٠,٩٠	٩,٦٠٤,٥٠	١٤,٠٣١,٤٠	١٧,٨٧١,٨٠	١٩,٧١٤,٦٠	٢٢,٩٣٣,٢٠	٢٨,٣١٤,٥٠	٣٥,٤٩٨	٤١,٨٥٣
العملة لدى الجمهور	١,٤٢٠,٨٠	١,٥٣٨,٤٠	١,٩٣٥,٨٠	٢,٤٠٢,١٠	٣,٠٤٩,٠٠	٣,٧٤٠,٤٠	٥,٣٥٥,٣٠	٥,٦٣٩,٧٠	٦,٧٧٤,٦٠	٨,٠٦٦,٢٠	١٠,٠٦٨	١٢,٨٥٠
ودائع الجمهور تحت الطلب	٩٢٥,١	١,١٧٥,٥٠	١,٥٨٦,٨٠	٢,١٨٢,٧٠	٢,٩٩٤,٧٠	٤,٤٤٧,٦٠	٥,١٦٨,٨٠	٥,٧٣٤,٩٠	٦,٨٦٢,٩٠	٨,٠٤٠,٢٠	٩,٨٤٠	١٢,٠٠٠
شبه النقود	١,١٢٠,٨٠	١,٦٠٨,٣٠	٢,١١٠,٠٠	٢,٧٥٦,١٠	٣,٥٦٠,٨٠	٥,٨٤٣,٤٠	٧,٣٤٧,٧٠	٨,٣٤٠,٠٠	٩,٢٩٥,٧٠	١٢,٢٠٨,١٠	١٥,٥٩٠	١٧,٠٠٣
الأصول الخارجية (صافي)	-١,٧٨٠,٢٠	-٦,٩٦٦,٣٠	-٦,٢٤٤,٥٠	-٥,٦٩٩,١٠	-٣,٤٩٨,٦٠	-٥٨٠,٣	-١,٨٤٦,٠٠	-٢,٥٣٩,٩٠	-٢,٣٢٠,٥٠	-٤,٥٥٢,٤٠	-٤,٠٣٠	-٥,٦٥٩
الاحتياطي الخارجي لبنك السودان	٣,٥٥٢,٣٠	٤,٢٩٨,١٠	٥,٨٠٤,٣٠	٤,٢٠٣,٦٠	٢,٢٩٧,٢٠	١,١٩٨,٠٠	٤١٢,٤	٧٣١	٤,٠٧٧,٦٠	٣,٢١٨,١٠	٤,٠٤٥	٣,٦٧٢
حسابات الصندوق	-٣,٧٣٨,٣٠	-٣,٥٨٣,٧٠	-٣,٨٤٣,٢٠	-٤,١٥٣,٨٠	-٤,١١٨,٥٠	-٣,٤٧٣,٧٠	-٣,١٨٠,٠٠	-٢,٢٩٣,١٠	-٢,٣٣٧,٥٠	-٣,٩٢٤,٤٠	٣,٨١٧	-٤,٠٥٢
التزامات خارجية قصيرة الأجل	-١٧٨,٥	-٢٦٠,٨	-٢٦٤,٨	-٢٦٧,٣	-٢٦٤,٧	-٢٥١,٥	-٣٠٦,٢	-٤٨٩,٧	-٢٤٦	-٢٥١,٢	-٤٠	-٧٧
اتفاقيات الدفع	-٢٤١,٢	-١٩٦,٤	-١٩١,٢	-١٥٣,١	-١٤١	-١٢٠,٩	-٩٩,٥	-٨٩,١	-٧٩,٨	-٦٢,٣	-٥٧	-٦٢
حسابات إعادة الجدولة	-١,٢٤٣,٧٠	-١,٢٦٣,٤٠	-١,٢٦٤,٦٠	-١,٢٥٧,٢٠	-١,٢١١,٢٠	-١,١١٤,١٠	-٩٧٢,٩	-٩٩١,٩	-١,٠٥٥,٤٠	-١,٠٨٢,٤٠	-١,٢١٠	-١,٢٩٤
التزامات خارجية طويله الأجل	-١,٨١٢,١٠	-١,٩٥١,٥٠	-٢,٠٧٣,٣٠	-٢,١٨٦,٣٠	-٢,٢١٧,٢٠	-٢,١٥٩,١٠	-١,٩٣٣,٧٠	-٢,٠٢٣,٤٠	-٢,٣٠٧,٥٠	-٢,٤١٤,١٠	-٢,٨٥٥	-٣,٢١٦
التزامات خارجية أخرى	-٨٩٠,٥	-٩٢٩,٤	-٩٤٧,٣	-١,١٣٣,٣٠	-٩٨٠,٢	-٨٧٧,٢	-٩٥٥,١	-٧٢٨,٢	-١,٤٤٨,٠٠	-١,٢٠٤,٨٠	-٩,٩٦٢	-٢,٣٤٤
الأصول الخارجية للبنوك التجارية (صافي)	١,٥٢٣,٢٠	١,٣٠٣,٣٠	١,٦١١,٩٠	١,٢٣٠,٦٠	١,١٥٤,٨٠	١,١٤٢,٠٠	٨٠٦,٢	٦٩٨,٤	٢,٠٧٦,١٠	١,١٦٨,٦٠	٢,٢٤٢	١,٧١٣
إعادة التقييم	٧,٧٧٥,٥٠	٧,٦٦٣,٠٠	٧,٩٤٣,٢٠	٨,١٦٩,٨٠	٧,٩٩٧,٦٠	٧,٦٣٥,٢٠	٧,٣٣٣,٥٠	٧,٤٥٧,٦٠	٧,٧٧٨,٣٠	٨,٥٢٩,٢٠	٩,٤٣٤	٨,٢٢٥
استحقاقات على القطاع العام	١,٤٨٩,٠٠	١,٦١٧,٦٠	١,٤٩٣,٩٠	١,٤١٥,٩٠	٦٢٦,٥	٩١٥,٥	٣,٩٦٧,٤٠	٤,٩٦٨,٠٠	٥,٢٥٩,٢٠	٨,٩١٢,٠٥٠,٠٠	١٣,١٢٢	١٧,٦٥٢
استحقاقات على الحكومة (صافي)	١,٠٦١,٠٠	١,٣٧٣,٦٠	١,٣٠٧,٦٠	١,١١٦,٧٠	٣٢٥,١	٤٥٩,٨	٣,١٠٩,٩٠	٣,٩٥٩,٥٠	٣,٦٦٢,٤٠	٦,٦٣١,٦٠	١٠,١٦٧	١٤,٢١٨
استحقاقات على حكومات الولايات	٠,١	٥,٣	١٣,٣	١٢,٨	١٢,٨	٦,٣	٤,٤	٢٦,٣	٠,٤	٧٦,٥	١٤٥	٦١٣
استحقاقات على المؤسسات العامة	٤٢٧,٩	٢٣٨,٧	١٧٣,١	٢٨٦,٤	٢٨٨,٥	٤٤٩,٣	٨٥٣,٢	٩٨٢,٢	١,٦٩٦,٤٠	٢,٢٨٠,٥٠	٢,٨١٠	٢,٨٢١
استحقاقات على القطاع الخاص	٨٧٠,١	١,٣٠٤,٩٠	١,٨٠٣,١٠	٢,٨٢١,٨٠	٤,٢١٧,٤٠	٧,٤٣١,١٠	١٠,٥٨٣,١٠	١٢,٢٨٥,٠٠	١٣,٦٩٢,٩٠	١٦,٢١٦,٣٠١,٠٠	١٧,٩٩١	١٩,٨٣٠
مؤسسات غير مالية	٨٤٩,٧	١,٢٩٨,٧٠	١,٧٨٤,٢٠	٢,٧٩٧,٢٠	٤,٢١١,٦٠	٧,٣٣٥,٩٠	١٠,٣٢٢,٥٠	١١,٧٥٩,٣٠	١٢,٧١٠,٧٠	١٥,٥١٣,٢٠	١٧,٣٧٣	١٩,٤٣٧
المؤسسات المالية غير المصرفية	٢٠,٩	٦,٢	١٨,٩	٢٤,٦	٥,٨	٩٥,٢	٢٦٠,٦	٥٢٥,٧	٩٨٢,٢	٦٢٦,٦	٦١٨	٤٠٣
صافي بنود أخرى	٣١١,٨	٧٠٢,٩	٦٣٦,٩	٦٣٢,٥	٢٦١,٥	-١,٣٦٩,٨٠	-٢,١٦٦,٢٠	-٢,٤٥٦,١٠	-١,٥٧٦,٧٠	-٧٩٠,٧	-١,٠٢٨	١,٨٠٥

المصدر : بنك السودان

الشكل رقم (١٠/٧) عرض النقود ٢٠٠٠ - ٢٠١١ م - بملايين الجنيهات



ويعزى هذا العجز إلى قصور القدرة الأستيعابية والمهددات التي تفرزها الأوضاع السالبة في استخدام الأراضي التي تحول دون تمكين المستثمرين من استخدام الأراضي كضمانات أو رهونات للبنوك التجارية مقابل التمويل . ،وفقاً للتقاليد القبلية السائدة فإن رؤساء القبائل مسئولون عن تخصيص الأراضي خارج حوض النيل وبذلك يصعب استخدام الأراضي كضمانات للتمويل مما يعيق تشجيع وتسهيل عمليات الإستثمار وبالتالي يعيق نمو القطاع الزراعي في الريف ؛ وبذلك فإن عدم تداول ملكية الأراضي في مساحات واسعة من البلاد يحد من وظيفة إقتصادية هامة للأراضي فتؤدي إلى قصور في مرونة الإنتاج.

ومن أهم أسباب قصور الوساطة المالية للقطاع المصرفي في توفير إحتياجات القطاع الزراعي من التمويل متوسط وطويل الأجل ، ضعف القدرات المالية والفنية والإدارية للمصارف المتخصصة، كما أشرنا إليه من قبل.

الجدول رقم (١٠/٩) رصيد التمويل المصرفي بالعملة المحلية للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١١(بآلاف الجنيهات)

السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
٢٠٠٠	١٧٨،٠٧٠	٨٣،٤٣٠	١٦٨،٣٩٠	١١،٢٥٠	٨٢،٤٣٠	٢٦٨،٦٧٠	٧٩٢،٢٤٠
	٪٢٢	٪١١	٪٢١	٪١	٪١٠	٪٣٤	٪١٠٠
٢٠٠١	١٩٦،٠٥٠	١٦٤،٤٥٠	٢١٨،٣٢٠	٤١،٠٧٠	٢٠٩،٠٠٠	٢٨٤،٥٠٠	١،١١٣،٣٩٠
	٪١٨	٪١٥	٪٢٠	٪٤	٪١٩	٪٢٦	٪١٠٠
٢٠٠٢	٢٢٨،٣٧٠	٢٠٨،٥٠٠	٢١٩،٧٠٤	٧٠،٧٧٧	٣٦٢،٣٠٠	٥١٠،٥٤٨	١،٦٠٠،١٩٩
	٪١٤	٪١٣	٪١٤	٪٤	٪٢٣	٪٣٢	٪١٠٠
٢٠٠٣	٢٦٨،٥١٠	٢٤٦،٣٧٠	٢٧٥،١٦٠	١١،٠٧٠	٦٩٧،٣٥٠	٦٦١،٧٧٠	٢،١٦٠،٢٣٠
	٪١٢	٪١١	٪١٣	٪١	٪٣٢	٪٣١	٪١٠٠
٢٠٠٤	٢٧٣،٣٩٠	٣٢٨،٠٣٠	٢٩١،٩٢٠	٣٣،٢٨٠	١،٠٣٨،٣٢٠	٨٩٤،٧٠٠	٢،٨٥٩،٦٤٠
	٪١٠	٪١١	٪١٠	٪١	٪٣٦	٪٣١	٪١٠٠
٢٠٠٥	٣٠٣،٣٩٠	٦٩٤،١٠٠	٣٠١،٦١٠	١٢١،٥٨٠	١،٤٩٤،٣٧٠	١،٧٨٥،٢٠٠	٤،٧٠٠،٢٥٠
	٪٦	٪١٥	٪٦	٪٣	٪٣٢	٪٣٨	٪١٠٠
٢٠٠٦	٩٩٣،٩١٠	٧٧٦،٢٤٠	٣٣٨،٣٠٠	٢١٠،٩٧٠	١،٨٨٨،٤٤٠	٤،١٦٨،٩٦٠	٨،٣٧٦،٨٢٠
	٪١٢	٪٩	٪٤	٪٣	٪٢٣	٪٥٠	٪١٠٠
٢٠٠٧	١،٠٥١،٩٨٨	١،١١٠،٨٠٥	٢٧٢،٣٣٥	١،٦٧٢،٢٨٨	٢،٢٣٣،٧٣٠	٤،٩٠٩،٠٥٥	١١،٢٥٠،٢٠١
	٪٩	٪١٠	٪٢	٪١٥	٪٢٠	٪٤٤	٪١٠٠
٢٠٠٨	١،٣٤١،٥٠٧	١،١٧٧،٢٦٧	٢٧٣،٨٤٧	١،٥٤٧،٨٨٣	٢،٣٤٠،٦٢٣	٥،٩٠٠،٦٨٢	١٢،٥٨١،٨٠٩
	٪١١	٪٩	٪٢	٪١٢	٪١٩	٪٤٧	٪١٠٠
٢٠٠٩	١،٩٤١،٥٦٤	١،٢٠٧،٢١٠	٣٦٥،٨٦٠	١،٦٤٩،٢٢٦	٢،٦٧٢،٢٤٢	٧،١٤٨،٥٧٥	١٤،٩٨٤،٦٧٧
	٪١٣	٪٨	٪٢	٪١١	٪١٨	٪٤٨	٪١٠٠
٢٠١٠	٢،٦١٤،٩٤٧	١،٥٨٣،١٠٠	٤٦٤،٢٥٤	١،١٠٠،٠٤٧	٢،٨٢٠،٠٧٨	٨،٦٢٢،٧٠٣	١٧،٢٠٥،١٢٩
	٪١٥	٪٩	٪٣	٪٦	٪١٦	٪٥١	٪١٠٠
٢٠١١	٢،٦٦٣،٩٠٢	٢،٠٦٦،٤٧١	٦٦٦،٢١٧	١،٣٤٦،٩٠٢	٣،١٢٨،٦٦٤	١٠،٣٢٩،٨٨٩	٢٠،٢٠٢،٠٤٥
	٪١٣	٪١٠	٪٣	٪٧	٪١٥	٪٥١	٪١٠٠

المصدر : بنك السودان

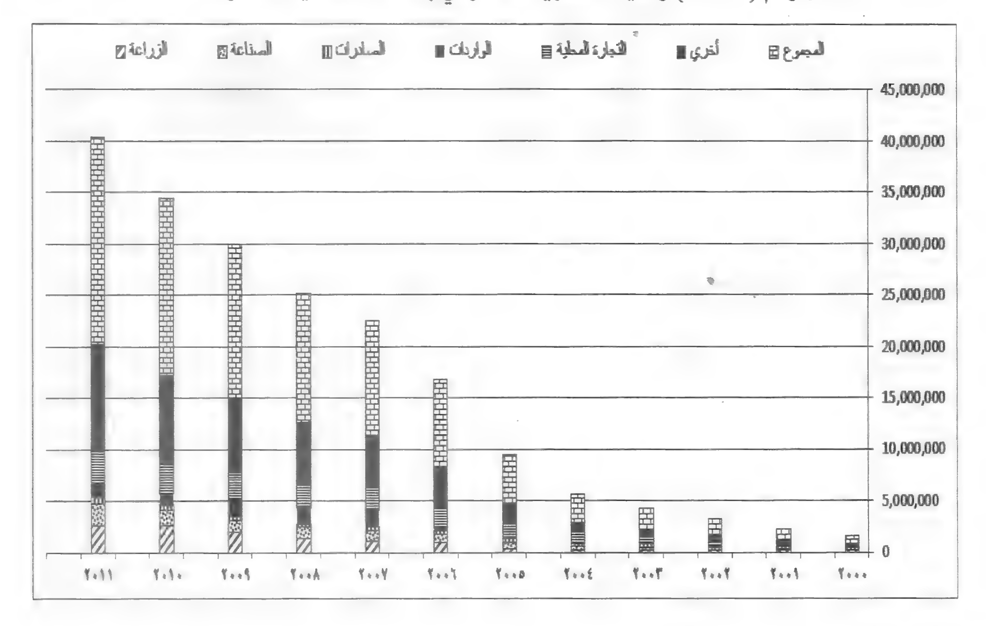
الجدول رقم (١٠/١٠) رصيد التمويل المصرفي بالعملة الأجنبية

للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١١) بآلاف الجنيهات

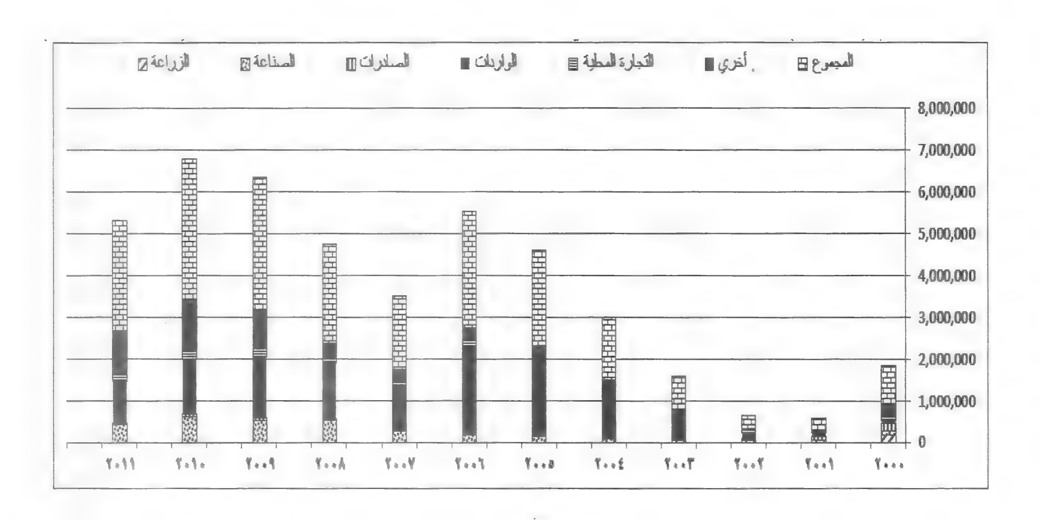
السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
٢٠٠٠	١٧٨,٠٧٠	١٠٥,١٧٠	١٨٤,٥٨٠	٥٦,٣٨٠	١٠٢,١١٠	٣٠٠,٨٤٠	٩٢٧,١٥٠
	٪١٩	٪١١	٪٢٠	٪٦	٪١١	٪٣٢	٪١٠٠
٢٠٠١	٠	٥٧,٧٠٠	٨٤,٣٥٠	٨٦,٩٩٠	١٠,٢٨٠	٤٧,٩٧٠	٢٨٧,٢٩٠
	٪٠	٪٢٠	٪٢٩	٪٣٠	٪٤	٪١٧	٪١٠٠
٢٠٠٢	٨,٤١٠	٤٥,٥٨٠	١٢,٩٨٠	١٨٩,٩٨٠	٣١,٩٥٠	٤٢,٩١٠	٣٣١,٨١٠
	٪٣	٪١٤	٪٤	٪٥٧	٪١٠	٪١٣	٪١٠٠
٢٠٠٣	٤,٧١٠	٤٨,٨١٠	٨٣٠	٦٤٣,٠٢٠	٢١,٨١٠	٦٨,١٨٠	٧٨٧,٣٦٠
	٪١	٪٦	٪٠	٪٨٢	٪٣	٪٩	٪١٠٠
٢٠٠٤	١٣,٠٢٠	٧٢,٨٢٠	٠	١,٢٨٠,٢٧٠	٤٢,١٦٠	٩٦,٠٠٠	١,٥٠٤,٢٧٠
	٪١	٪٥	٪٠	٪٨٥	٪٣	٪٦	٪١٠٠
٢٠٠٥	٣,٢٢٠	١٤٢,٥٩٠	٠	١,٨٩٠,٩٥٠	٤٩,٤٧٠	٢١٣,٧١٠	٢,٢٩٩,٩٤٠
	٪٠	٪٦	٪٠	٪٨٢	٪٢	٪٩	٪١٠٠
٢٠٠٦	١,٠٧٤	١٦٢,٢٩٥	١٧,٨٧٣	٢,١١٧,٢٩٦	١٣٤,٨٧٠	٣٢٩,٣٣٠	٢,٧٦٢,٧٣٨
	٪٠	٪٦	٪١	٪٧٧	٪٥	٪١٢	٪١٠٠
٢٠٠٧	٠	٢٨١,٦٦٩	١٠,٠٤٤	١,٠٧١,٣٩٦	٧٨,٠٤٩	٣٠٧,١٨٥	١,٧٤٨,٣٤٣
	٪٠	٪١٦	٪١	٪٦١	٪٤	٪١٨	٪١٠٠
٢٠٠٨	٢٥,٩٩٤	٥٠٥,٩٤٣	٤,١٨٦	١,٣٦٠,٤٨٣	٨٩,٣٠٧	٣٩٣,٣٦٧	٢,٣٧٩,٢٨٠
	٪١	٪٢١	٪٠	٪٥٧	٪٤	٪١٧	٪١٠٠
٢٠٠٩	١٥,٣٦٩	٥٠٣,٦١٦	٧٢,٥٣١	١,٤٧١,٠٢٠	٢١٣,٣٧٣	٩٠٢,٨٨٣	٣,١٧٨,٧٩٢
	٪٠	٪١٦	٪٢	٪٤٦	٪٧	٪٢٨	٪١٠٠
٢٠١٠	٢٣,٢٥٧	٦٠٠,٤٩٥	٧٠,٥١٤	١,٣٠٧,٢٥٥	٢٠٤,٧٦٣	١,٣٨٨,٠٦٩	٣,٥٩٤,٣٥٣
	٪١	٪١٧	٪٢	٪٣٦	٪٦	٪٣٩	٪١٠٠
٢٠١١	٩,٩٥٧	٤١٤,٥٦٨	١٩,٣٤٧	١,٠٢٧,٦٩٦	١٥٨,٢٠٣	١,٠٣٥,٢٣٤	٢,٦٦٥,٠٠٥
	٪٠	٪١٦	٪١	٪٣٩	٪٦	٪٣٩	٪١٠٠

المصدر : بنك السودان

الشكل رقم (١٠/٨) رصيد التمويل المصرفي بالعملة المحلية للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١١



الشكل رقم (١٠/٩) رصيد التمويل المصرفي بالعملة الأجنبية للفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١١



الثروة الحيوانية:-

يوفر قطاع الثروة الحيوانية مصدر عمل هام لقطاع واسع من سكان الريف السوداني، كما ظل القطاع كأكبر مسأهم في موارد صادرات البلاد غير البترولية ، إذ يصدر السودان إلى المملكة العربية السعودية ١,٥ مليون رأس من الضأن سنوياً ، ويبلغ عدد القطيع من الضأن والماعز حوالي ٩٠ مليون رأساً في كردفإن ودارفور ، وتمثل نسبة الصادرات للحوم الحية أكثر من ٩٣٪ من جملة صادر اللحوم . ويرجع ذلك إلى عدم تطوير المذابح ورفع قدراتها التقنية لإنتاج لحوم تتفق مع المعايير العالمية . وقد أدى هذا القصور في تطوير المذابح إلى حصر التصدير إلى أسواق المملكة العربية السعودية مما يعرض الصادرات السودانية إلى مخاطر مآلات التغيرات التي قد تحدث في تلك الأسواق.

ومن المعوقات التي تحد من القدرة التنافسية لصادر الثروة الحيوانية الضرائب والرسوم التي تفرضها الولايات ورسوم الخدمات العالية في ميناء بورتسودان كما تم توضيحه في الجدول رقم ١٠/٥ السابق ذكره .

يتضح مما تقدم ان تحسين ورفع كفاءة الإنتاج في قطاع الثروة الحيوانية يتطلب اتخاذ إجراءات فاعلة وإصلاحات إدارية متعددة في المجالات الآتية:-

١- حماية البيئة والحفاظ على سلامة المراعي خاصة في مراعي شمال دارفور وشمال كردفإن التي تمثل أكثر المراعي المتأثرة سلباً بنظم الرعي غير المنظم .

٢- إعادة النظر في نظم تخصيص الأراضي وتحويل سلطات تخصيص الأراضي من رؤساء العشائر حتي يمكن تسهيل تحويل ملكية الأراضي إلى الشركات والأفراد واستخدام تلك الأراضي كضمانات للحصول على التمويل من المصارف.

٣- تحسين طرق ووسائل ترحيل الماشية والعمل على استخدام السكك الحديدية كوسيلة رئيسية في ترحيل الماشية إلى الأسواق المحلية وإلى ميناء التصدير ، وذلك بهدف تقليل مخاطر نقص الأوزان والخسارات الناجمة عن الموت أثناء الترحيل بالوسائل البدائية المتبعة الآن.

٤- تيسير وصول منتجي وتجار الماشية إلى مصادر التمويل من المصارف.

٥- ادخال نظم المزادات في أسواق الماشية الرئيسية والعمل على توفير التمويل من المصارف.

٦- توسيع نطاق المناطق الخآلية من أمراض الحيوان.

٧- أدخال الحيوان في مناطق الزراعة المروية ورفع إنتاجية اللبن وتطوير صناعات منتجات الألبان للتصدير والإستهلاك المحلي .

٨- إزالة المعوقات المتصلة بتوفير العلف والخدمة الصحية واللوجستية في ميناء التصدير.

٩- لتركيز الصادرت على اللحوم المذبوحة يجب تطوير ورفع كفاءة المذابح لإعداد اللحوم حسب المعايير الدولية .

صناعة الجلود :-

تعتبر صناعة الجلود في الدول النامية من أهم وسائل التكامل بين قطاع الثروة الحيوانية وقطاع الصناعة التحويلية. إلى جانب دورها في رفع عائدات قطاع الثروة الحيوانية ونصيبها من الناتج المحلي الإجمالي.

وتأتي أهمية صناعة الجلود لما تتمتع به البلاد من الإمكانيات العالية في الثروة الحيوانية إذ يعتبر السودان ، كما إشرنا إلى ذلك من قبل ، من أكبر الدول الافريقية في مجال الثروة الحيوانية ، ويستهلك السودان حوالي ٢ مليون رأس من اللحوم في العام ، هذا بالإضافة إلى الذبيح المعد للصادر مما يوفر كمية كبيرة من الجلود الخام للتصنيع.

وبالرغم من أهمية خام الجلود للصناعات الجلدية في السودان والمساهمة في موارد الصادر فإن دورها مازال محدوداً نسبة لتخلف التكنولوجيا المستخدمة في تصنيعها وضعف إمكانية وكفاءة المذابح في البلاد مما جعلها تعمل بأقل من طاقاتها الإنتاجية حيث أن إنتاجها من الجلود محصور في المواد الخام الوسيطة فقط .

والمطلوب تحسين جودة الجلود عن طريق تطوير التقنيات المستخدمة في المذابح ، إلى جانب رفع كفاءة المدابغ لتصنيع الجلود بمستوى يتفق مع المعايير العالمية .

الصمغ العربي :-

يشكل صادر الصمغ العربي تاريخياً عنصراً هاماً في مكون صادرات القطاع الزراعي ، هذا إلى جانب مساهمة عمليات إنتاج الصمغ العربي وتسويقه في توفير فرص العمل والإعاشة لقطاع واسع من سكان الريف مما يستدعي توجيه الإهتمام بقطاع الغابات المنتجة للصمغ العربي وتحسين الإنتاج وإتحاذ الإجراءات الهيكلية وإعادة النظر في أساليب التسويق بهدف رفع حوافز المنتجين عن طريق زيادة دخولهم ، إلى جانب وضع برنامج لدعم المنتجين بالخدمات المساعدة للإنتاج والتسويق. ويجب أن تتخذ الدولة كل الوسائل الإنتاجية والإدارية التي تمكن البلاد من الإحتفاظ بأسواقها العالمية .

ومن أهم العوامل التي تحد قدرة السودان على الإستفادة القصوى من مركزه المتميز في إحتكار تجارة الصمغ العربي في الأسواق العالمية ما يواجهه تسويق الصمغ العربي السوداني من الإحتكار الذي تمارسه أربع شركات عالمية . وقد ساعد على ذلك استمرار تصدير خام الصمغ العربي وحجب صادر الصمغ من المستهلكين النهائين . إن قدرة السودان على تخطي هذا الإحتكار والوصول إلى المستهلكين الأساسيين تتوقف على قدرته على تصنيع الصمغ محلياً حسب المعايير ومستويات التصنيع التي تتفق مع متطلبات المستهلكين الرئيسيين النهائيين.

صناعة السكر :-

لقد شهدت أسواق إنتاج وصناعة السكر تطورات هائلة في الطلب على سلعة السكر في الأسواق العالمية منذُ بداية العقد الماضي ، نسبةٍ للتوسع الكبير في عدد سكان العالم ولجوء بعض الدول الرئيسية المنتجة للسكر ، مثل البرازيل والولايات المتحدة ، إلى تحويل إنتاجها من السكر إلى مصدر لإنتاج الطاقة الحيوية Bioenergy مما أدى إلى ارتفاع أسعار السكر في العالم .

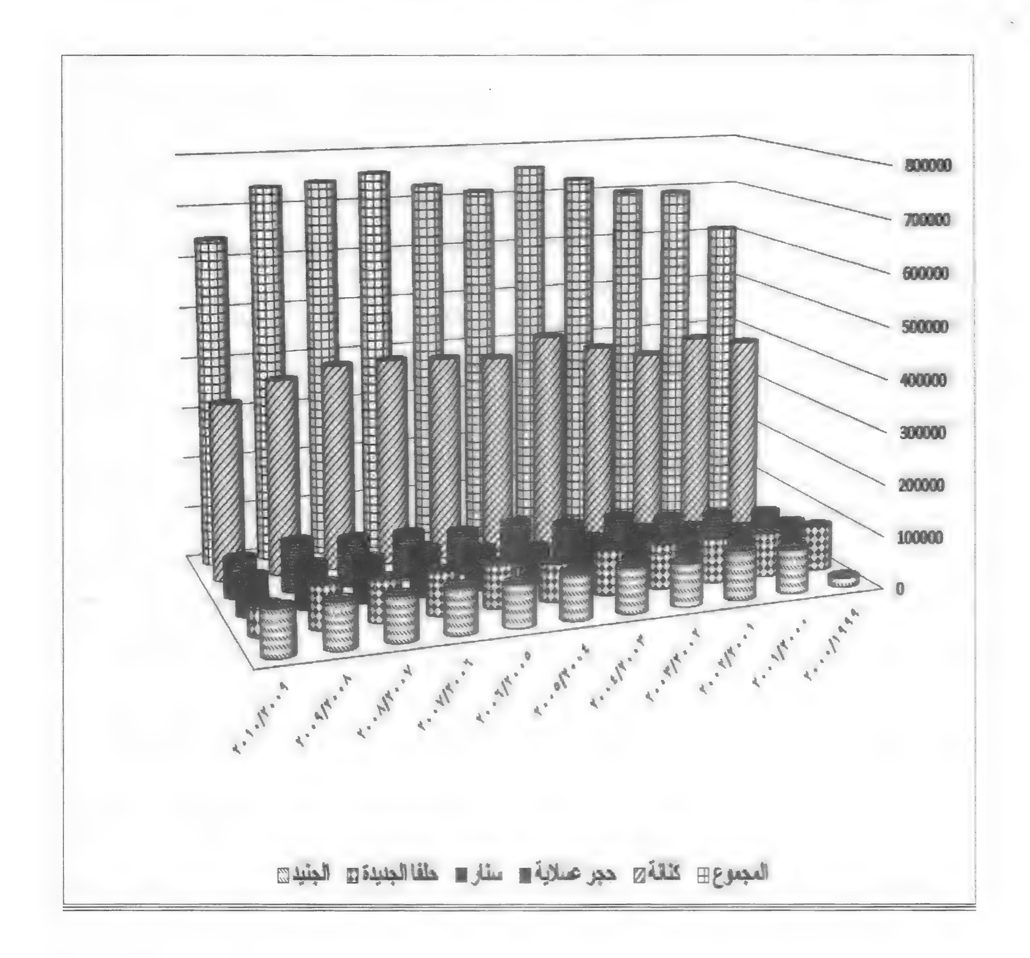
لم يستفد السودان من هذه التطورات في أسواق السكر العالمية والمميزات التي يتمتع بها في إنتاج وصناعة السكر ، نسبة لارتفاع الإستهلاك المحلي في ظل التحول الكبير في أنماط الإستهلاك ، وارتفاع معدل دخل الفرد الذي أحدثه دخول موارد البترول في إقتصاد السودان. إذ تراجعت نسبة الإنتاج المحلي للسكر إلى الإستهلاك المحلي من ١١٢٪ في عام ١٩٩٩ قبل تصدير البترول إلى ٤٨٪ في عام ٢٠١٠م ، إذ بلغ صادر السكر عام ١٩٩٨م ٩٧,٣٠٥ طناً بقيمة ٢٩,٣ مليون دولار وتراجع تصدير السكر في عام ٢٠٠٣ إلى ١٦,١٧٠ طناً بقيمة ٧ مليون دولار فقط ، وأصبح السودان يستورد حوالي ٥٠٪ من الإستهلاك إذ إرتفعت واردات السكر من ١,٢٤٦ طن في عام ١٩٩٩م بقيمة ٥٠٦,٠٠٠ دولار (فقط خمسمائة وستة ألف دولار) إلى ١,٠٢٤,٥٠٦ طن في نهاية عام ٢٠١٠م بقيمة ٥٠٢,٣٤٩,٠٠٠ دولار (خمسمائة وأثنان مليون وثلاثمائة وتسعة وأربعون ألف دولار) . وبإنحسار صادر السكر فقد السودان المميزات التفضلية التي كانت تتمتع بها صادرات سكر السودان في السوق الأوربية المشتركة.

الجدول رقم (١٠/١١) إنتاج السكر خلال الفترة ٢٠٠٠/١٩٩٩ – ٢٠١١/٢٠١٠

السنة	الجنيد	حلفا الجديدة	سنار	حجر عسلاية	كنانة	المجموع (طن)
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٧٦٩٦	٨٦٣٧٨	٦٤٥٢٢	٥٤١٩٣	٢٨٧٠٤٤	٦٠٩٨٣٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	٨٤،٠٠٠	٨٤،٠٠٠	٦٣،٠٠٠	٥٨،٠٠٠	٤٠٢،٠٠٠	٦٩١،٠٠٠
٢٠٠٢/٢٠٠١	٩٤،٠٠٠	٨٥،٠٠٠	٧٨،٠٠٠	٦٤،٠٠٠	٣٧٦،٠٠٠	٦٩٧،٠٠٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٨١،٥٩٥	٨٧،٠٦٨	٨٥،٠٢١	٧٦،٣٨٣	٣٩٨،٠٠٠	٧٢٨،٠٦٧
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٨٧،٠٨٢	٨٧،٧٥٩	٧٨،٦٩٢	٧٣،٤٨٨	٤٢٨،٠٠٠	٧٥٥،٠٢١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٨٦،٦١٥	٧٢،٠٠٢	٧٢،٤٠٠	٨٧،٥١٥	٣٩٣،٠٠٢	٧١١،٥٣٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨١،١٣٦	٨٤،٧٧١	٨٠،٦٣٠	٨١،٣٧١	٤٠٠،٢٠٠	٧٢٨،١٠٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٨٧،٢١١	٨٣،٠٥٠	٩٢،٠٣٨	٨٩،٥١٠	٤٠٥،٠٤٠	٧٥٦،٨٤٩
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٤،٨٣١	٨١،١٠٠	٨٥،٥٣٦	٩٠،٨١٧	٤٠٢،٣٢٧	٧٤٤،٦١١
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٨٧،٦١٥	٨٤،١٥١	٨٧،١١٧	٩٧،٥١٢	٣٨٢،٠٧٢	٧٣٨،٤٦٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٨٨،١٧٣	٥٧،٢٦٤	٧٦،٦٠٤	٧٥،٤٩١	٢٧٦،١١٠	٥٧٣،٦٤٢
٢٠١١/٢٠١٠	٩٧,٧٦٠	٧٤,٧٠٠	٧٠,٨٤٠	٩٣,٦٨٠	٣٥٥,٧٥٢	٦٩٢,٧٣٢

المصدر: بنك السودان

الشكل رقم (١٠/١٠) إنتاج السكر خلال الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ - ٢٠١٠/٢٠١١



مشروع الغذاء العربي ودور السودان في تحقيقه :

ويبدو أن العالم العربى قد ادرك المخاطر التي تحدق به في مجال الأمن الغذائى خاصةً وأن الدول العربية تعتمد في الحصول على جُل موادها الغذائية على الإستيراد من خارج الوطن. فقد تم عقد قمة عربية خاصة بمواجهة أزمة الغذاء في الكويت عام ٢٠٠٨م . وبالرغم من أن الجامعة العربية سبق أن عقدت قمة مماثلة في عمان عام ١٩٧٥ إلا ان مقرراتها لم تحقق النتائج المستهدفة لغياب المتابعة اللصيقة .

ونسبة لتطوّر مخاطر الأزمة الغذائية على مستوى العالم فإن انعقاد القمة الإقتصادية كان هاماً جداً للسودان ، خاصة وأن السودان كان مرشّحاً لأن يلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف القمة لما يتمتع به من وفرة في الموارد الطبيعية و المياه والثروات الحيوانية. ويمكن أن يستفيد السودان من هذه السانحة التي توفرها له الإمكانيات المالية في تحريك إمكانياته وموارده الطبيعية، خاصة والسودان الآن أحوج ما يكون لاستغلال مثل هذه السانحة نسبة للظروف الإقتصادية والأمنية والسياسية التي يواجهها حالياً، والتي تعمّقت أكثر نتيجة لمآلات إنفصال الجنوب . إن حدوث الإنفصال قبل تصفية القضايا العالقة بعد الإنفصال ، خاصة القضايا الإقتصادية والأمنية والسياسية التي تكتنف العلاقات بين البلدين، وقبل اتخاذ التحوطات اللأزمة لتجاوز مآلات الإنفصال السالبة من خلال تحريك الإمكانيات والقدرات الزراعية والصناعية والتعدينية والنفطية التي يمتلكها، سوف يعقّد الأزمات الماثلة، وقد تتحول إلى كارثة إقتصادية وسياسية . فالسودان يواجه الآن حصاراً إقتصادياً أدى إلى توقف تدفقات القروض من المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية إلى جانب مقاطعة مالية من المصارف في الغرب في إطار تنفيذ أوامر العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على البلاد ، هذا بالإضافة إلى مآلات وتبعات ذيول الأزمة المالية العالمية التي هددت العالم وما زالت ذيولها ماثلة في أوربا وأعاقت قدرة البلاد على معالجة الديون الخارجية . لذا يعتبر مشروع الغذاء العربى فرصة سانحة للسودان لمواجهة الإختلال الماثل في الإقتصاد السوداني ومحاصرته ويمكن توجيه الموارد المالية المتوقعة من هذا المشروع إلى تمويل النهضة الزراعية لتهيىء للسودان أسباب نهضة إقتصادية كبري، وتساعده في تجاوز المهددات الداخلية والمؤامرات الخارجية .

وكانت الإستفادة من ذلك المؤتمر مواتية لو بدأ السودان فور الإعلان عن قيام المؤتمر بإختيار مشروعات للغذاء العربي والترويج لها في ذلك المؤتمر . إن عدم قيام السودان بإعداد تلك المشروعات قد أفقد البلاد فرصة الحصول على الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ مشروعات النهضة الزراعية .

ومعلوم إنه تم خلال العامين الماضيين إعداد دراسات عالية الجودة حول النهضة الزراعية في البلاد، هيأت لها الدولة عدداً كبيراً من العلماء والمختصين والخبراء في المجالات المختلفة. والسودان الآن مهيء لاختيار مشروعات قادرة على المساهمة بفعالية في النهضة الزراعية والصناعية وفي مشروع الغذاء العربي.هذا وبما أن إرهاصات أزمة الغذاء قد برزت في العالم كقضية محورية يتوقع أن ترصد المؤسسات المالية العربية موارد مالية كبري لتوفير الغذاء للأمة العربية ومواجهة أزمة الغذاء.

التحديات التي تواجه تطوير القطاع الزراعي :-

يتضح مما تقدم في هذا البحث حول أداء القطاع الزراعي أن القطاع يواجه تحديات ومحددات عديدة ومتنوعة في مجالات البيئة المؤسسية والهيكلية والإقتصادية والتمويلية والتشريعية ، والمعوقات المرتبطة بالبيئة العشائرية والجهوية والمحلية ، خاصةً التقاليد المتصلة بتخصيص وتمليك الأراضي . وعليه يجب أن تتم إزالة هذه المعوقات من خلال برنامج النهضة الزراعية . لذا فالمطلوب الأن ، كأسبقية متقدمة ، هو مراجعة مكونات البرنامج للتأكد من استهدافه ، كأولوية متقدمة ، إزالة كل العوائق والتحديات التي حالت دون تطوير القطاع الزراعي والقيام بدوره الريادي والمنشود في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلاد ، وخاصة دوره البارز في الصادرات غير البترولية . ومن أهم البنود التي يجب أن يشملها البرنامج في هذا الإطار مايلي :-

١- مراجعة سياسات الإقتصاد الكلي المؤثرة سلباً على القطاع الإنتاجي وخاصة القطاع الزراعي ، وذلك نسبةً لقدرته على تحريك القطاعات الإقتصادية والإجتماعية الأخرى والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي ، والإستقرار الإجتماعي والسياسي في البلاد ، ودعم الميزان التجاري . ويتطلب تحقيق ذلك إتباع منهجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة والتي تتميز بالتنوع وبقاعدة واسعة تحقق التوازن بين القطاعات الإقتصادية وأقاليم البلاد المختلفة.

٢- رفع القدرات المؤسسية والإنتاجية للمنتجين ورفع الإنتاجية من خلال استخدام التقنيات الحديثة في العمليات الزراعية والري وتوفير المدخلات والتمويل والتسويق .

٣- إعادة النظر في سياسات استخدام وإيجار الأراضي ، لأن نظام تمليك وتخصيص الأراضي وإيجارها التقليدي لايوفر للمزارعين الضمان القانوني الكافي في استخدام الأراضي كضمانات في الحصول على التمويل من المصارف أو إزالة مخاطر تدخل رؤساء العشائر وتهديد الملكية واستدامة الاستخدام ، كما أن التداخل في إجراءات تخصيص الأراضي بين المركز والولايات يعتبر من أهم معوقات الإستثمار في البلاد .

٤- الاهتمام بقطاع الزراعة التقليدية في كل من المديين القصير والطويل لرفع

مساهمة هذا القطاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي وصادرات البلاد ، بجانب المساهمة بفعالية في محاربة الفقر ، خاصة وان هذا القطاع يستطيع توفير فرص العمل لنسبة عالية من سكان الريف . ويتطلب تحقيق ذلك أن يتم تصويب الإهتمام نحو تحسين إدارة إنتاج القطاع الزراعي ونظم تسويقه وتقديم حوافز للمنتجين وتحسين وتنويع إنتاج الحبوب وإدارة وصيانة التربة ، وتوسيع نطاق عمليات إستكشاف المياه لتوفير المياه للإنسان والحيوان وتحقيق الأهداف الرامية إلى توطين وإستقرار الرحل ، بصورة مستديمة.

٥- رفع القدرة التنافسية لمنتجات مناطق الزراعة التقليدية بإزالة المعوقات التسويقية والإنتاجية بتوفير التقانة والبنيات التحتية خاصة المتصلة بترحيل المحاصيل والماشية إلى الأسواق الداخلية الرئيسية وإلى موانئ التصدير.

٦- إعادة تأهيل نظم الري وتطوير الزراعة الآلية والعمل على صيانة والحفاظ على الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر وتطوير حزام الصمغ العربي.

٧- تشجيع منظمات المجتمع المدني للمشاركة الفاعلة في عمليات تنفيذ برنامج النهضة الزراعية من خلال تكوين مجالس السلع والعمل على تحقيق التكامل والتشابك بين عمليات إنتاج المحاصيل المختلفة من حيث الإنتاج والتسويق والتدريب والبحوث والتصنيع والإستهلاك والصادر.

٨- تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع الأساسية مثل مدخلات الإنتاج الصناعي والزراعي والإستهلاك التي يتمتع السودان بميزات تفضيلية واسعة للإنتاج مثل القمح والزيوت النباتية والتي يشكل استيرادها ضغوطاً كبيرة على موارد البلاد من النقد الأجنبي.

٩- دعم مراكز البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا والتعليم الزراعي الأكاديمي والفني ومؤسسات الإحصاء الزراعي وإصلاح هياكل ومؤسسات التسويق.

١٠- إحداث تكامل وثيق بين القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية.

١١- تطوير قدرة القطاع المصرفي في مجال الوساطة المالية على توفير التمويل من القطاع الإنتاجي ، خاصة في مجال التمويل متوسط الآجل . وإنشاء مصارف كبري Mega Banks .

١٢- تسخير إمكانيات البلاد الزراعية في المساهمة في سد الفجوة الغذائية في المنطقة العربية من خلال جذب الإستثمارات العربية والإستفادة من مصادر التمويل العربية خاصة من موارد منافذ تمويل القطاع الخاص لدي المؤسسات العربية الإقليمية والقطرية [١٦].

١٦ سبق ان قدم المؤلف دراسة متكاملة حول هذا الموضوع للجهات المختصة

أداء قطاع الصناعة التحويلية :

تتميز الصناعة التحويلية بقدرتها الفائقة على سرعة الإستجابة لتأثير التقانات الحديثة ، إلى جانب قدرتها على التكامل مع القطاعات الإنتاجية الأخرى خاصةً مع القطاع الزراعي ، والإستفادة من عمليات التشابك الخلفي والأمامي مع تلك القطاعات الإنتاجية في إحداث التنويع الواسع في الإنتاج . وقد أدى قصور تطبيق جرعات كافية من التقنيات الحديثة في عمليات الإنتاج والتسويق إلى تخلف قطاع الصناعة التحويلية. وتتمثل أهم مظاهر تخلف القطاع الصناعي في الإفتقار إلى التنوّع وضعف القدرة التنافسية لإنتاج الصناعات التحويلية في الأسواق الخارجية ، وداخلياً للسلع المستوردة، خاصة في أسواق منطقة منظمة الكوميسا . هذا إلى جانب قصور سياسات الدولة الإنتاجية في إيلاء الإهتمام بالتكامل الأفقي والرأسي بين القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية . ومن المعلوم أن التوسع في الإنتاج الصناعي قد ارتبط تاريخياً بتكثيف رأس المال وتكاليف الإنتاج العالية التي تحد من القدرة التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية . وقد انعكس ذلك على مستوى مساهمة هذا القطاع في صادرات البلاد ، إذ لم تتجاوز مساهمة قطاع الصناعة التحويلية ٧,٥ ٪ من جملة إنتاج القطاع أو مايعادل حوالي ١٢,٨ ٪ من جملة صادرات البلاد . كما لم تتجاوز مساهمة صادرات الصناعة التحويلية ١,٧ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي . ومن أبرز مظاهر الإختلال في هيكل الصناعة التحويلية، حسب الاحصاء الصناعي ، أن ثمانية صناعات فرعيه فقط من مجموع ٨٢ صناعة فرعية تسأهم بصورة إيجابية في الميزان التجاري . أما مساهمة الصناعات الفرعية الأخرى فإنها سالبة، وان ٨٧٪ من جملة الصادرات الصناعية تاتى من مساهمة صناعتين فقط ، هما صناعة السكر بنسبة ٤٦ ٪ وصناعة تكرير النفط ٤١ ٪[١٧] ، ومع زيادة معدلات الإستهلاك الماثلة في الإقتصاد السوداني بعد ظهور البترول فقد تراجعت مساهمة هاتين الصناعتين الفرعيتين في الصادر . وتراجعت نسبة الإنتاج المحلي للسكر للإستهلاك من حوالي ١١٢٪ في عام ١٩٩٩م إلى أقل من ٦٠٪ في عام ٢٠١٠م . وأصبح السودان يستورد أكثر من ٥٠٪ من إحتياجه من السكر من الخارج ، مما شكل عبئاً على الحساب الخارجي . ومن المتوقع أن يتفاقم هذا العبء على الحساب الخارجي مالم تحدث إستثمارات أفقية ورأسية مقدّرة في مجالات إنتاج السكر وإنتاج وتكرير النفط، خاصة في ظل الإستهلاك المتوسع لهاتين السلعتين والمؤشرات الخطيرة بخروج جزء كبير من إنتاج النفط من دائرة الإقتصاد الوطني بعد إنفصال الجنوب .

ونسبة للقصور الماثل في تنويع الإنتاج الصناعي والإختلال في البيئة الهيكلية والتدني في استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج ، والافتقار إلى الكوادر الفنية والإدارية المقتدرة،

١٧ المصدر المسح الصناعى

فإن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز ٧,٤ ٪ في العام ٢٠٠٨م و٨,٤ في العام ٢٠١٠ ، علماً إن النسبة في بعض دول جنوب الصحراء تتراوح بين ٢٠-٤٠٪. بالرغم مما إشرنا إليه من الإختلال في مساهمات القطاعات الفرعية للصناعات التحويلية في جملة الإنتاج الصناعي ، فإن مساهمة صناعتين فرعيتين ، الصناعات الغذائية والمشروبات تقدّر بـ ٦٥ ٪ من جملة القيمة المضافة للصناعات التحويلية . وهذا يوضح بجلاء مدى إمكانية تاثير النشاط في الصناعات التحويلية على القطاع الزراعي وذلك عن طريق التكامل وعلاقات التشابك الخلفي والأمامي والتي تتمتع بها الصناعة التحويلية ، مما يؤكد أهمية التوسع الرأسي والأفقي في هذا القطاع لينعكس ذلك إيجاباً على الإنتاج في القطاع الزراعي . ومن أهم المحددات التي تقف أمام تحقيق أهداف برامج النهضة الزراعية ، فشل تلك البرامج في إستيعاب أهمية التكامل بين القطاع الزراعي والصناعة التحويلية التي اعتمدت في نموها تأريخياً على التكامل مع القطاع الزراعي . وقد وضح من المسح الصناعي ان عائد الإستثمارات في الصناعات التحويلية ، خاصة في الأصول الثابتة، في عام الاساس، قد أرتفع بنسبة ٣٤ ٪[١٨] . وتعتبر هذه النسبة سمة ممتازة بالمقارنة مع هوامش ارباح التمويل في السودان والتي تتراوح بين ١٢ ٪ و١٥٪. ومن أبرز مشاكل الصناعات التحويلية في السودان أن الكفاءة الإنتاجية للمواد في الصناعة التحويلية تبلغ ٥٦,٢٪[١٩] من إجمالي الإنتاج مما يشير إلى أن استهلاك الوسيط المتمثل في تكاليف المواد، الطاقة والنقل والخدمات الاخرى المستخدمة في الإنتاج أعلى نسبياً، وذلك بالرغم من تدنى تعويضات العاملين (الأجور والميزات) حيث تبلغ ١٤٪ فقط بالمقارنة بعناصر الإنتاج المحلية الأخرى ولكنها تعتبر عالية مقارنة بتكاليف الأجور في دول المنطقة . وبالرغم من القدرة التشابيكية التي تتمتع بها الصناعات التحويلية، مع الإنتاج الزراعي فإنها تعتمد بصورة كبيرة في مدخلاتها على الواردات. إذ تمثل مكونات الواردات (Import Contents) الخامية بها حوالي ٢١٪ من جملة واردات السودان . وهذا يؤكد ضعف الإنتاج في القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعات الهندسية والكيميائية .. الخ. فإن نسبة مكونات الواردات للصناعات الغذائية وحدها تمثل ١٥٪ . وهذا يؤكد ، كما أشرنا إليه من قبل ، الإفتقار إلى التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية ، وذلك بالرغم من أن النمو في القطاعين تأريخياً ، كان يقوم على التكامل اللصيق .

لذا فإن قصور عمليات التكامل بين القطاعين قد أفقد الإقتصاد الوطني أهم مزايا النمو الإقتصادي المتوازن والمتنوع وفرصة استخدام الموارد المتاحة بمنهجية تحقق نمو إقتصادي وإجتماعي شامل واسع القاعدة ومستدام .

١٨ المصدر المسح الصناعى

١٩ المصدر المسح الصناعى

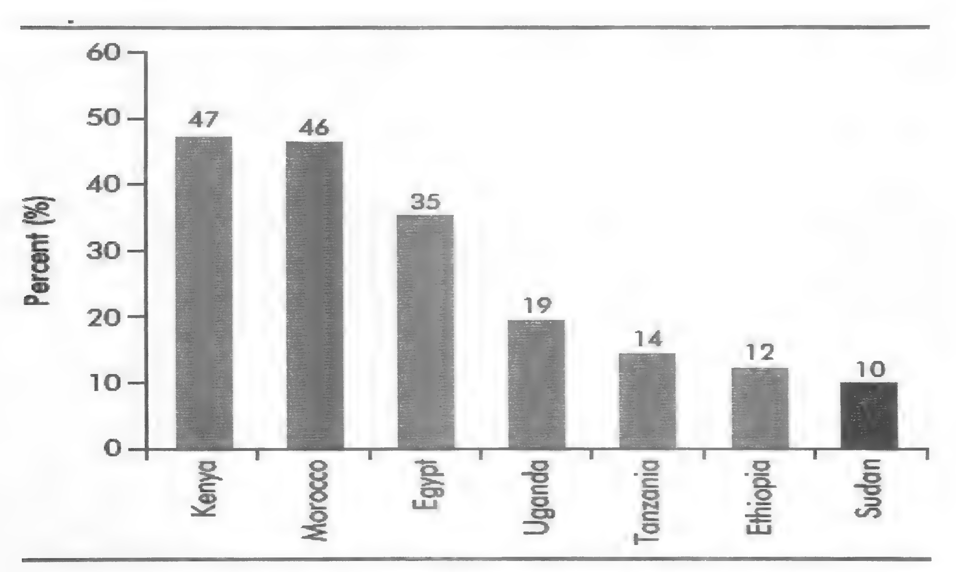
اثر ارتفاع تكاليف العمل على الإنتاج

تعتبر التكاليف العالية لعنصر العمالة في القطاع الصناعي،بالمقارنة بدول المنطقة، من أهم العوامل التي تحد من القدرة التنافسية للإنتاج الصناعي في الأسواق الإقليمية و العالمية وبالتالي قدرة الإقتصاد على الإنفتاح على تلك الأسواق ، إذ تعتمد مساحة انفتاح الإقتصاد نحو الاسواق العالمية على قدرة صادراته على التنافس في الاسواق الخارجية .

تنعزل الصناعة السودانية عن الأسواق العالمية ب١٠٪ ، حسب الدراسة التي أجريت حول مناخ الإستثمار (PICS) ، ويتضح ذلك في حالة المقارنة مع مصر وكينيا والمغرب ، حيث تبلغ نسبة إنتاج الصادر أكثر من٣٠٪ . لقد أوضحت دراسة المسح التشخيصى للتجارة والإنفتاح في عام ٢٠٠٨ DTIS (Diagnostic Trade Integration Study) ضعف القدرة التنافسية للإنتاج الصناعي في الأسواق الخارجية مما يؤكد ضرورة إزالة كل المعوقات والمحددات المتمثلة في البنيات الأساسية الداعمة للصادر وبناء القدرات في القطاع وإزالة الإختناقات مثل الرسوم في السودان .



الشكل (١٠/١١) مساهمة المؤسسات المدرجة في المسح التي تقوم بالتصدير في بعض الدول الأفريقية



المصدر: تقرير البنك الدولي – مسح مناخ الإنتاجية والإستثمار في السودان PICS .

ومن أسباب قصور قدرة صادرات السودان على إختراق الأسواق الخارجية الربحية العالية نسبياً ، في الأسواق الداخلية بسبب التقييم العالي للجنيه بعد دخول موارد البترول إلى مفاصل الإقتصاد ، إلى جانب تكاليف التسويق العالية خاصة في مجالات الشحن والنقل الداخلي التي أدت إلى القصور في التصدير.

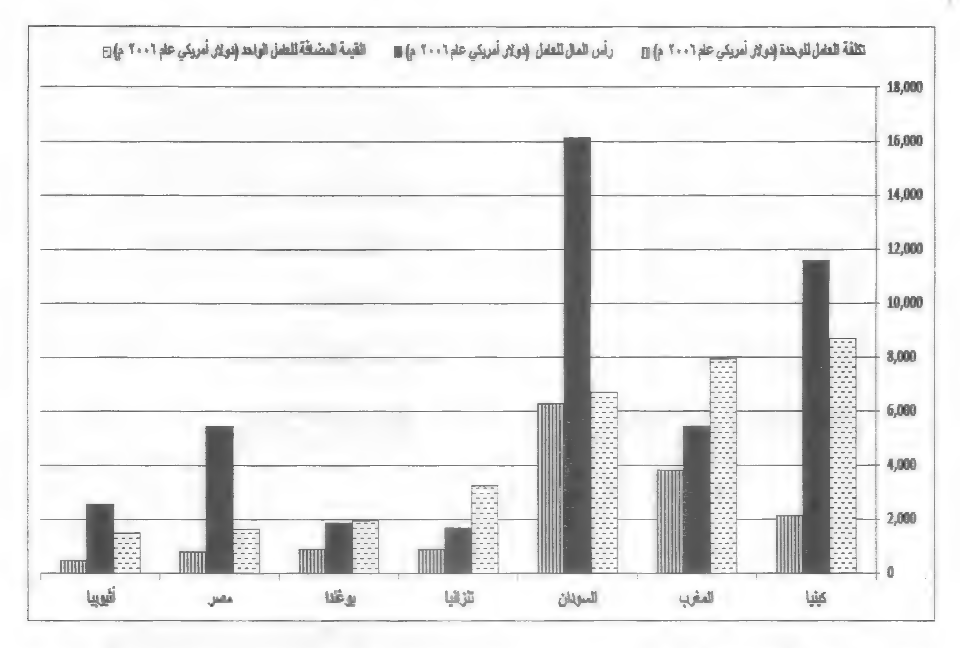
يمكن للقطاع الصناعي أن يلعب دوراً محورياً في تحقيق نمو واسع القاعدة إذا ما تمت إزالة العوامل التي تعيق توسيع قاعدته ، فإن قاعدة القطاع الصناعي في السودان ما زالت محدودة ، بالرغم من الصناعات التي قامت في مجالات الأسمنت والحديد المرتبطة بالطفرة الإستثمارية في قطاع العقارات . وأخشى أن لايكون المستقبل مبشراً لهذا القطاع إذا انتهت هذة الطفرة . ومما يشير إلى محدودية قاعدة القطاع الصناعي أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٦,٥٪ فقط في عام ٢٠٠٨م مقارنة ببعض الدول الأخرى في جنوب الصحراء في أفريقيا إذ انها تتراوح بين٢٠٪---٤٠٪ ، ومن أهم أسباب عدم تطور القطاع الصناعي إفتقار الصناعة إلى القدرة على المنافسة في جذب الإستثمار المدعوم من موارد البترول السوداني بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج المرتبطة بتكثيف عنصر راس المال في الإنتاج . إذ تبلغ تكاليف رأس المال بالنسبة للعامل الواحد في السودان حوالي ١٦,١١٨ دولاراً مقارنة بحوالي ٦ دولار فقط في الدول المنافسة للسودان في المنطقة ، مثل مصر واثيوبيا ويوغندا . ويتضح من الجدول رقم (١٠/١٢) ، أن تكلفة العامل في السودان اعلى بكثير عن تكلفة العامل في الدول المنافسة في المنطقة . هذا وإن تكلفة عنصر العمالة في الإنتاج تعتبر عاملاً هاماً في القدرة التنافسية للإنتاج الصناعي .

الجدول (١٠/١٢) قياس إنتاجية العمالة للصناعة في السودان ومقارنتها ببعض الدول الأفريقية

	القيمة المضافة للعامل الواحد (دولار أمريكي عام ٢٠٠٦ م)	رأس المال للعامل (دولار أمريكي عام ٢٠٠٦ م)	تكلفة العامل للوحدة (دولار أمريكي عام ٢٠٠٦ م)	تكلفة العامل للوحدة
كينيا	٨،٧٠٧	١١،٥٥٨	٢،١٤٩	٠,١٣
المغرب	٧،٩٤٧	٥،٤٣٨	٣،٨٠٩	٠,١٩
السودان	٦،٦٨٢	١٦،١١٨	٦،٢٨٠	٠,١٩
تنزانيا	٣،٢٦٨	١،٦٨٠	٨٩٩	٠,١٥
يوغندا	١،٩٧٥	١،٨٦٣	٨٨٠	٠,٢٢
مصر	١،٦٥٧	٥،٤٤٧	٧٩٧	٠,١٦
أثيوبيا	١،٥٠٩	٢،٥٨٨	٤٩٣	٠,١٤

المصدر: تقارير البنك الدولي

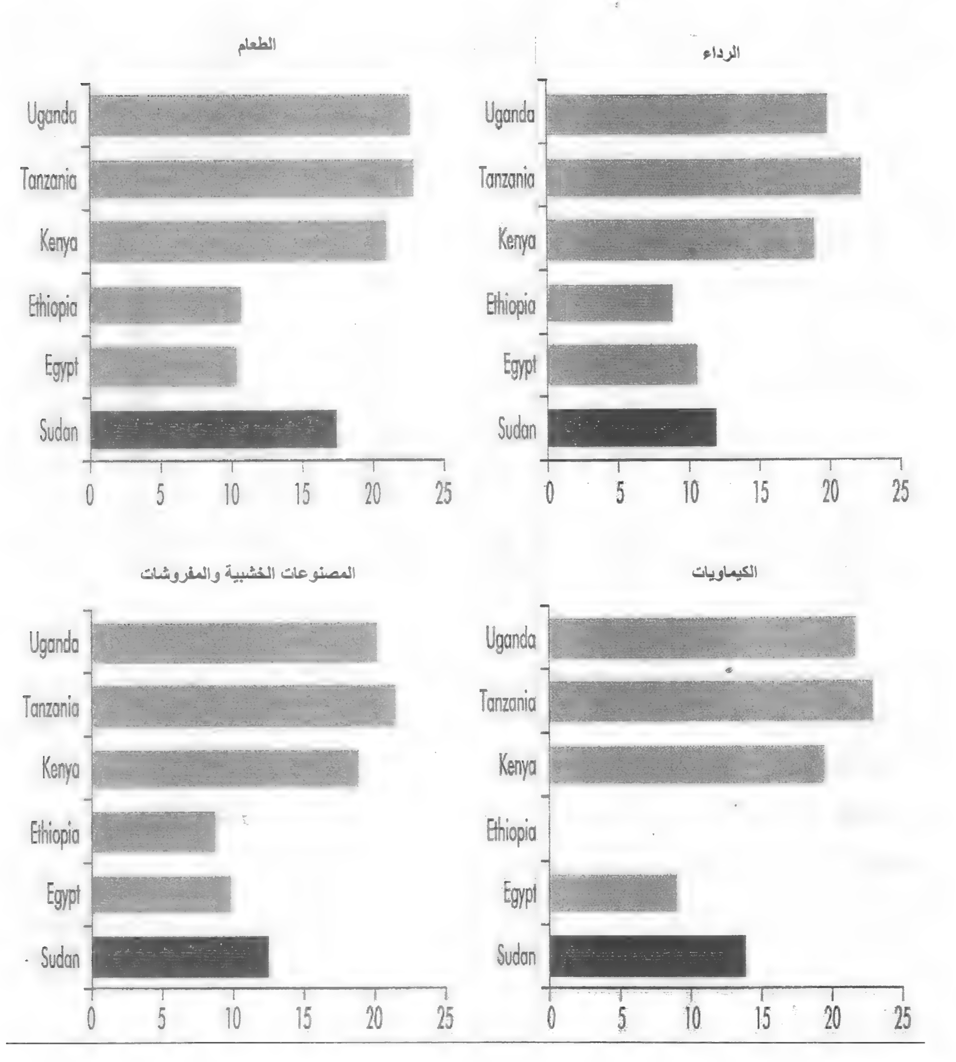
الشكل (١٠/١٢) قياس إنتاجية العمالة للصناعة في السودان ومقارنتها ببعض الدول الأفريقية



لذا فإن من أهم عوامل تخلف القطاع الصناعي في السودان وضعف قدرته على التنافس مع قطاعات الخدمات والإستهلاك ، والقطاعات الأخرى في جذب الإستثمار المدعوم بموارد البترول، وقصور إنفتاحه على الأسواق الخارجية أو منافسة إنتاجه السلع المستوردة ، ضعف كفأءة العامل وتكاليف الإنتاج العالية والتكاليف الأخرى المرتبطة بعملية النقل والتسويق ، إلى جانب تخلف مراكز البحث العلمي المرتبط بالإنتاج الصناعي والقصور في تطبيق جرعات من التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج والإنتاجية في هذا القطاع .

إن قصور القطاع الصناعي وعجزه عن استغلال الطاقة المتاحة في الإنتاج يعتبران مؤشرين هامين لضعف مناخ الإستثمار في السودان ، هذا إلى جانب التفاوت الشاسع بين إنتاجية العاملين بين المناطق المختلفة في السودان خاصةً بين وسط البلاد والولايات الطرفية.

الشكل (١٠/١٣) مقارنة إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية



المصدر: تقارير البنك الدولي

الخلاصة :

أحدثت المتغيرات الداخلية والخارجية التي تطرقنا إليها في الصفحات السابقة من هذا الكتاب تحولات هائلة في مفاصل وهياكل الإقتصاد الكلي في السودان وخلقت بيئة سالبة للإستثمار والنمو الإقتصادي المتوازن والشامل .

بالرغم من أن العقد الماضى شهد أطول فترة في إستقرار مؤشرات الإقتصاد السوداني منذُ الاستقلال ، إلا أن ذلك النمو لم يتحقق في إطار متوازن وشامل بين القطاعات الإقتصادية المختلفة . كما لم يتم ذلك الإستقرار في ظل النمو المتوازن العادل بين مناطق البلاد ، والقطاعات الإقتصادية المختلفة مما أفرز ظهور أعراض المرض الهولندي ، وأدى إلى عدم استدامة ذلك النمو .

فقد اعتمد النمو إعتماداً مفرطاً على موارد النفط التي تعتبر بطبيعتها مؤقتة وغير متجددة وغير مستدامة ، ولا يعتمد عليها ، كما تتسم تلك الموارد بالتذبذب وعدم الإستقرار لإرتباطها بالتحولات في الأسعار والطلب في الأسواق الخارجية والأزمات العالمية مما يعرض الاقنصاد الوطني إلى الأزمات والتذبذب .

هذا وقد لجأ صناع القرار الإقتصادي والسياسى في مواجهة آثار المتغيرات الداخلية التي نتجت عن إتفاقية السلام الشامل وإتفاقيات السلام المبرمة مع الحركات المسلحة في دارفور وشرق السودان إلى تمويل متتطلبات تنفيذ تلك الإتفاقيات من الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص .

لقد أحدثت تلك المتغيرات الداخلية إختلالاً كبيراً في الهياكل السياسية والتنفيذية للدولة . فقد توسعت الأجهزة التنفيذية والتشريعية على مستوى المركز والولايات توسعاً كبيراً ، مما أدى إلى اتساع حجم العجز المالي في الإقتصاد . هذا إلى جانب إعتماد الدولة في تمويل التنمية على موارد القطاع الخاص ، من خلال إصدار صكوك حكومية أو تأجيل دفع حقوق المقاولين عند استحقاقها.

لقد أفضى هذا النهج في مقابلة آثار المتغيرات الداخلية إلى تراجع دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي ككل وخاصة في المساهمة في الإستثمارات كما أدى ذلك النهج في إدارة المالية العامة إلى اختلال التوازن بين القطاعين العام والخاص في النشاط الإقتصادي .

لقد أفضى هذا النهج في توظيف وإدارة الموارد المالية إلى إختلال في التوازن بين القطاعات الإقتصادية المختلفة . لقد تسربت موارد البترول من خلال توجيهها إلى الإنفاق الجاري للدولة في مجال الإستهلاك بعيداً عن الإستثمار ، مما أدى إلى إنفجار هائل في الطلب على السلع الإستهلاكية كما أدى هذا النهج إلى توسع السيولة النقدية لدى القطاع الأسري فأفضى إلى تغير أنماط الإستهلاك لصالح السلع المصنعة والبذخية ، أنظر الجدول رقم (١٠/١٣) .

وبما أن قطاعات إنتاج السلع المحلية لم تكن قادرة على مواكبة هذا التحول في حجم الطلب وأنماطه فقد تحول الطلب إلى السلع المستوردة ، بما في ذلك السلع الغذائية المنتجة محلياً في القطاعات الزراعية والصناعية مما أدى إلى مزيد من التراجع في الإنتاج المحلي ، أنظر الجدول رقم (١٠/١٥) .

فقد أضر ضعف الإنتاجية القومية بمسيرة الإقتصاد السوداني لفترات طويلة ، خاصة في القطاع الزراعي ، الأمر الذي أفقد الإقتصاد الوطني موارد إضافية جديدة كانت كفيلة برفع معدلات النمو والتنمية إلى مستويات أعلى من المتحقق حالياً . وأياً كانت الاسباب التي أدت إلى استمرارية هذه المشكلة ، فإن ما يلزم صناع القرار اتباعه الآن هو توجيه قدراتنا البحثية والعلمية والتقنية للإسراع ، ليس للقضاء على هذه المشكلة في أقرب وقت ممكن فحسب ، بل أيضاً لرفع مستوى الإنتاجية كماً ونوعاً إلى مصاف مثيلاتها في الدول الاخرى ، إلى جانب وضع برامج تهدف إلى تنويع صادراتنا الزراعية والصناعية . و ينبغى وضع برنامج زمني محدد يتم في إطاره حصر الإنجازات العلمية والبحثية المكتملة القابلة للتطبيق الآن ، وتحديد احتياجاتها من القدرات البشرية والمالية والمؤسسية اللأزمة لبدء جني ثمارها في في أقصر وقت وبأقل التكاليف.

ولتحقيق أهداف البلاد في النمو الإقتصادي والإجتماعي المتوازن والمستدام ، وإفساح مجال واسع لمساهمة الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية ، يجب إعادة النظر في أهداف وهياكل وأجهزة المؤسسات المرتبطة بقيادة التنمية الإقتصادية في البلاد ، خاصة المؤسسات المرتبطة بالعمل الإستراتيجي في الحركة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في البلاد. وأعني بذلك أمانات المجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي والنهضة الزراعية والوحدات ذات الصلة بتسويق الإنتاج ورفع كفاءته ، مثل وزارة التجارة الخارجية ووزارة العلوم والتقانة ، وذلك بهدف تحقيق التكامل بين أهداف وحركة العمل في هذه المؤسسات . هذا إلى جانب جعل الخطط والبرامج والمعايير التي تضعها هذه المؤسسات ، خاصة مجلس التخطيط الإستراتيجي والنهضة الزراعية ووزارة التقانة ، المرجعية الحاكمة لجميع حركة البلاد الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المرتبطة بالإنتاج وتسويقه .

إن قصور هذه المؤسسات في إعمال المرجعيات الحاكمة والتي تتمحور حولها كل أسس ومعايير التقييم لأداء مؤسسات ووزارات الدولة المتصلة بتحقيق أهداف تلك الخطط والبرامج ، أفقد الإقتصاد الوطني القدرة على تحقيق التكامل والتناسق في عمل أجهزة الدولة . وعرض البلاد للأزمات الإقتصادية والإجتماعية والأمنية الخطيرة التي تواجه البلاد .

ولتحقيق أهداف التكامل والتسيق بين أعمال تلك المؤسسات ، يجب ربط مصفوفة الأهداف النوعية بأهداف كمية وربطهما بأطر وسقوف زمنية محددة ومحكمة . ويجب اعتبار تحقيق أهداف التخطيط الإستراتيجي المرجعية الحاكمة لكل حركة السياسات الإقتصادية والإنتاجية في جميع المؤسسات والأجهزة ، وتتم مراجعة وتقييم ورقابة أدائها وفق المعايير العملية التي يضعها المجلس الأعلى للتخطيط الإستراتيجي .

ومن أخطر السمات السالبة للإقتصاد السوداني افتقار القطاع الحقيقي للقدرة على التنافس في استقطاب موارد البترول والتمويل المصرفي مع قطاعي الخدمات والعقارات نسبة لتخلف هذا القطاع ، وتوجيه موارد البترول والموارد المالية الأخرى بصورة غير متوازنة بين القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والإدارية المختلفة ، خاصة القطاعات الإنتاجية القادرة على توليد موارد حقيقية جديدة في الإقتصاد . وقد أفضى القصور في تخصيص موارد البترول بمنهجية متوازنة إلى تسرب موارد البترول عبر الإنفاق العام الجاري المتوسع إلى قطاع الإستهلاك والخدمات مما أدى إلى ارتفاع معدلات الطلب على إستهلاك السلع المستوردة ، وانعكس ذلك سلباً على الميزان التجاري وعلى صافي الرصيد الجاري الخارجي وارتفاع معدّلات التضخم . كما واجه الإنتاج المحلي مزيداً من التراجع ، بسبب السياسات المالية العامة السالبة والمتحيزة في تخصيص الموارد إلى الإنفاق العام الجاري المتوسع وتمويل العجز العام ، بعد إستنفاذ كل موارد البترول ، باللجوء إلى مزاحمة القطاع الخاص من خلال الإستدانة من النظام المصرفي فوق السقف المقرر وفق متطلبات حركة الإقتصاد ككل والحفاظ على الإستقرار الإقتصادي . هذا إلى جانب إصدار الصكوك الحكومية والضمانات وتأجيل دفع استحقاقات مؤسسات القطاع الخاص على الدولة .

نخلص مما تقدم انه بالرغم من الجهود التي بُذلت في الأونة الاخيرة من اجل إحداث نهضة تنموية في البلاد ، فإن التقدم الذي تحقق في هذا الاتجاه لم يكن في مستوى الطموحات والأهداف المرتبطة بإحداث تنمية متوازنة واسعة القاعدة وإستقرار إقتصادي واجتماعي مستدام .

كان من أهم متطلبات تحقيق تلك الأهداف إتباع منهجية سليمة ومتوازنة في تخصيص الموارد المالية بين القطاعات الإقتصادية المختلفة وتحريك نشاط القطاع الخاص ليساهم بفعالية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة ، وإعادة ترتيب الأوضاع الهيكلية للإقتصاد السوداني من خلال مراجعة دور شركات القطاع العام في النشاط الإقتصادي في البلاد . وبالرغم من أن الدولة قد قامت بمراجعة هيكلية هامة في الإقتصاد السوداني في التسعينات من القرن الماضي ، تم بموجبها أستخصاص عدد من الشركات الحكومية ، إلا أنه يلاحظ أن شركات جديدة قد أُنشئت وإستطاعت أن تهيمن على النشاط الإقتصادي في البلاد على حساب القطاع الخاص . مما أدى إلى إحداث تشوهات في هيكل الإقتصاد السوداني ، الأمر الذي يتعارض مع أهداف برامج الدولة في تنشيط القطاع الخاص وإفساح المجال لنشاطه حتى يستطيع القيام بالدور المناط به في التنمية الإقتصادية ، وفق الحصة المخصصة له في برامج وخطط الدولة التي تبلغ ٧٢٪ من النشاط الإقتصادي للبلاد .

ويلاحظ أن التراجع في الكفاءة الإنتاجية والربحية في القطاع الإنتاجي ، خاصة في القطاع الزراعي ، قد أفضى إلى تشويه هيكل الإستثمار وحركة التمويل في البلاد . فقد تحول النشاط وإتجاه انسياب التمويل من قطاعي الصناعة التحويلية والزراعة إلى قطاعات الخدمات والعقارات والمقاولات التي أصبحت أكثر ربحية ، وبالتالي أكثر جاذبية للإستثمار والتمويل من القطاع الإنتاجي . ويعزى هذا الإنحراف في هيكل الإستثمار والتمويل ، إلى أن الإستثمارات الكبرى التي تمت خلال العقد الماضي لم تتم من خلال برامج شاملة تأخذ في الإعتبار أهمية النمو الشامل والمتوازن بين القطاعات الإقتصادية المختلفة . إذ تركزت تلك الإستثمارات في تشييد الطرق والكباري وإقامة السدود دون ربطها ببرامج تنمية تراعي التوازن والتزامن مع حركة التنمية في قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية التي يمكن أن تستفيد من تلك البنيات الأساسية الهامة بصورة مباشرة إذا ما تمت في إطار برنامج يتوازن فيه النمو بين القطاعات المختلفة وحسب أولويات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، أنظر الجدول رقم ١٦/١٠ .

ومما أدى إلى تفاقم قصور التوازن في نمو تلك القطاعات أن جملة تلك الإستثمارات إعتمدت على الموارد المالية المتاحة من القروض الخارجية إلى جانب إستحواز الموارد المحلية المتمثلة في الديون المحلية التي تم إستقطابها من خلال الإستدانة من النظام المصرفي وإصدار الصكوك الحكومية والضمانات وتأجيل دفع مستحقات المقاولين الذين سأهموا في تنفيذ تلك الإستثمارات حتي بلغت قيمة تلك الديون والصكوك حوالي ٢٦ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٠م . وقد انعكست آثار هذه الديون المحلية سلباً على

موارد وملاءة النظام المصرفي (كما إشرنا إليه من قبل) ، وأعاقت قدرته على الوساطة المالية والتي تعتبر من أهم العناصر المحركة لنشاط القطاع الخاص . لذا فإن القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة التحويلية لم تتمكن من الإستفادة من تلك الإستثمارات الهامة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن نمو القطاع الإنتاجي مازال يواجه تحديات عديدة تتمثل في قصور البنيات الأساسية والتكاليف العالية لوسائل النقل والطاقة الكهربائية . ومن المعوقات التي تحد من قدرة قطاع الإنتاج على الوصول إلى مصادر التمويل المحلي والأجنبي ، إلى جانب عوامل قصور القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية ومحلياً في عقر دارها ، إفتقار الوحدات الإنتاجية إلى قدرات بشرية مدربة وإلى جرعات من التقانة التي تعتمد عليها قدرة الإنتاج على مواجهة منافسة السلع الأجنبية في الأسواق الخارجية وفي الأسواق المحلية للسلع المستوردة ، وذلك لأن عامل الجودة الذي يعتمد على عنصري التقانة المستخدمة في الإنتاج وقدرة الكوادر البشرية المدربة يعتبر من أهم ركائز ومقومات المنافسة . هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من أن أهمية توطين التقانة وتنمية الكوادر البشرية قد إحتلتا حيزاً كبيراً في برنامج الرؤية المستقبلية التي بنيت عليها الخطة الإستراتيجية فإنهما لم يتحققا على أرض الواقع .

(أما عن دور وأهمية التمويل في إزالة القصور الذي يعاني منه القطاع الحقيقي فقد تناوله هذا الكتاب في الباب الخاص بأداء القطاع المالي) .

هذا ولم يخل مسار التنمية خلال العقد الماضي من إختلال التوازن في النمو داخل قطاع الصناعات التحويلية نفسها . فالتوسع في تشييد الأبراج وإقامة السدود والكباري وتمويلها من موارد القطاع الخاص ومن المصادر المحلية والخارجية ، والسماح للمصارف التجارية بتمويل قطاع العقارات قد أدى إلى بروز نهضة في قطاع صناعة الأسمنت والحديد ومواد أخرى، في حين سأهم قصور التمويل في تراجع النمو في القطاعات الإنتاجية الاخرى . ويلاحظ هنا أن بعض المصارف الأجنبية التي دخلت البلاد قد قامت بمساهمة كبيرة في تمويل العقارات متأثرة بخلفية نمط التمويل في منطقة الخليج حيث يتمتع قطاع العقارات هنالك بأسبقية عالية في حركة التمويل المصرفي لموقعه الاستراتيجى كقطاع قاطر للإستثمار في المنطقة .

هذا ولا أرى مبرراً إقتصادياً لإتجاه الدولة في منح القطاع العقاري الأسبقية العالية في وقت تعاني فيه موارد المالية العامة من عجز خطير تمت تغطيته على حساب الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص الذي عجز بسبب هذه السياسات عن القيام بدوره الهام في النشاط الإقتصادي الذي حددته أهداف خطط وبرامج التنمية في البلاد ، خاصة في إنتاج السلع الأساسية والمساهمة الفاعلة في الصادرات غير البترولية .

هذا ولم يستفد الإقتصاد السوداني كثيراً من نمو قطاع العقارات لأن جلها تمثل أبراجاً تمتلكها وحدات حكومية، أو أبراجاً خاصة مخصصة كمكاتب إدارية . ولم يراع في التوسع العقاري حاجة السكن الشعبي المتنامية في مدن البلاد . كما ان معظم العمالة والمهندسين والمقاولين الذين اسندت إليهم عمليات تشييد تلك الصروح يمثلون عمالة أجنبيه من خارج البلاد .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نشاط الدولة في الإستثمار في بناء السدود والكباري بدأ يتراجع كما لا يتوقع أن تستمر الطفرة الإستثمارية في قطاع العقارات والتي حدثت في العقد الماضي نسبة للأزمة الإقتصادية التي تواجه البلاد بعد التحولات التي أحدثها خروج جزء كبير من موارد البترول من الإقتصاد الوطني بعد إنفصال الجنوب . وأخشي أن يؤدي ذلك إلى كساد خطير في سوق العقارات في البلاد - كما حدث في منطقة الخليج – وأن تمتد آثار وتداعيات تلك الأزمة إلى الصناعات الناشئة في قطاعات صناعة الأسمنت والحديد ومواد البناء الأخرى ، مما يستدعي أن تبادر الدولة باتخاذ التدابير التحوطية اللأزمة لتجاوز بروز هذه المشكلة التي سوف تمثل كارثة كبرى قد تؤثر على القطاعات الإنتاجية والمالية في البلاد .

و بالرغم من أن الإقتصاد السوداني يشهد الآن بداية طفرة في زيادة الطاقة الكهربائية المولدة من مشروع سد مروي ، إلا ان الإسقاطات لحاجة السودان للطاقة الكهربائية خلال العقد القادم تتجاوز الطاقة الإنتاجية الحالية كثيراً ، مما يستدعي مواصلة الإستثمار في توليد الطاقة من المساقط المائية المرشحة على النيل ، ومن مصادر التوليد الاخري مثل الطاقة الشمسية والذرية. فالإعتماد على الطاقة الحرارية سوف يعمق مشكلة ارتفاع تكاليف الإنتاج التي يعانى منها القطاع الإنتاجي ، والتي تضعف قدرته التنافسية في الاسواق الخارجية. أما حل مشكلة النقل فيكمن في إعادة هيكلة كاملة للسكة حديد وتغيير خطوطها ورفع كفاءة القوى الساحبة بصورة جذرية حتى تستطيع ان تواكب التنمية المستهدفة وتلبية حاجة الإقتصاد السودانية الانية والمستقبلية .

كما أدت السياسات المالية التي اتجهت إلى تغطية العجز المالي وتمويل البنيات الأساسية من موارد القطاع الخاص إلى إختلال التوازن في الإستثمار بين القطاعات المختلفة خاصة بين القطاع الصناعي والزراعي وقطاعات الخدمات والعقارات من جهة وإلى الإختلال في التوازن بين مساهمة القطاع الخاص والعام ، وقد أمتدت هذه الإختلالات من مفاصل الحساب الداخلي في الإقتصاد ، إلى ميزان المدفوعات والميزان التجاري وصافي الأصول الخارجية وعمقت الآثار التي ترتبت على إنفجار الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الوطني ، خاصة آثار تذبذب أسعار البترول في الاسواق الخارجية

على الحساب الخارجي وأوضاع المالية العامة. ويعزى ذلك لهيمنة موارد البترول على موارد الصادر بحوالي ٩٥٪ وعلى موارد الميزانية العامة باكثر من ٤٥٪ . وعليه فإنه بالرغم من المؤشرات الإقتصادية الكلية المتمثلة في إستقرار سعر الصرف ومعدل التضخم ومعدل النمو العالي خلال النصف الأول من العقد الماضي ، إلا ان هذه المؤاشرات تعتبر غير حقيقية ومنفصمة عن جوهر الأهداف الإقتصادية . وذلك لعدم إرتباطها بنمو شامل ومتوازن وإفتقارها إلى عناصر الاستدامة للإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والنمو المستدام ، والتوزيع العادل لمخرجات التحول الإقتصادي بين القطاعات الإجتماعية والجغرافية المختلفة . وقد برزت ملامح إنفصام تلك المؤشرات عن الواقع الإجتماعي في فجوات حالات الفقر بين أقاليم البلاد المختلفة .

وبما أن استدامة تدفق موارد البترول في مفاصل الإقتصاد كانت مرتبطة بمآلات نتيجة الاستفتاء في جنوب السودان فإن الإسقاطات حول أوضاع الإقتصاد السوداني كانت تشير إلى إحتمال بروز تطورات ومخاطر جسيمة يصعب تفاديها أو مواجهتها في ظل منهجية إدارة الإقتصاد الكلي المتبعة. إذ افضت تلك المنهجية إلى إختلالات خطيرة في التوازن بين القطاعات الإنتاجية والخدمية والعقارية، إلى جانب إختلال التوازن بين الإستهلاك والإنتاج ، بالإضافة إلى صعوبة التيقن حول الموقف الإقتصادي للبلاد بعد الإنفصال ، خاصة في ضوء البطء والتراخي في حسم القضايا العالقة ، مما أدى إلى الإنحسار في تدفق الإستثمارات الخارجية ، وبروز الإختلالات في مؤشرات الإقتصاد الكلي خاصة تدهور قيمة العملة الوطنية وارتفاع معدلات التضخم .

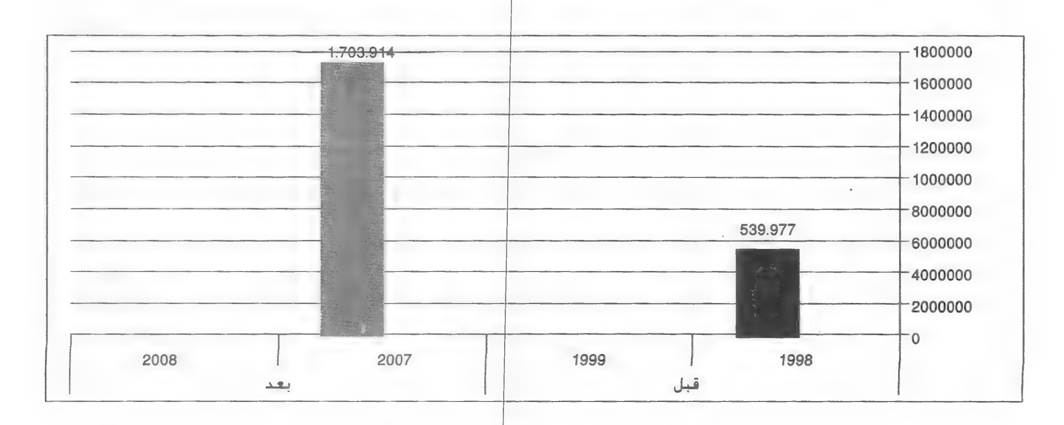
هذا وإن صناع القرارات الإقتصادية والسياسية في البلاد لم يوفقوا في قراءة تلك المؤشرات الخطيرة قراءة صحيحة قبل وقت كاف من إجراء الإستفتاء في الجنوب ووضع التدابير والتحوطات المطلوبة لتجاوز مخاطر الأزمات والإختلالات الخطيرة التي يواجهها الإقتصاد الوطني حالياً .

«الجدول (١٠/١٣)»: مقارنة تطورات أستيراد السلع الغذائية قبل بدء تصدير البترول و بعده (بالآف الدولارات)

	قبل		بعد	
	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٧	٢٠٠٨
السلع	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
القمح	٧٢،٩٧١	٧١،٩٨٦	٣٥٩،٤٢١	٤٦٦،٣٤٥
دقيق قمح	٥٨،٩٧٤	٥١،٣٤٧	٤،٢٠٨	١٨،١٥٩
سكر	٢٢٢	٥٠٦	١،٨٣٩	١٨٩
شاي	٣٦،٢٨٠	٣٨،٤٣٩	٤٧،٥٧٦	٣٢،١٣١
بن	١٥،٢٥٤	١٤،٤٦٥	٣٣،٥٧٦	٢٥،٢١١
منتجات البان	١٢،٤٨٩	١٣،٢٢٦	٦٩،٤٠٨	٦٥،٦٨٣
اسماك ومعلبات اسماك	١٤١	٥٢	٢،٣٩٥	١،٣٦٦
لحوم ومستحضراتها	١٤٣	٧٧٨	٩٥٩	٨٦٦
فواكه ومستحضراتها	١،٢٩٠	٣،٥١١	٢٢،٣٢٧	٢٣،٨٧٧
خضروات ومستحضراتها	١،٥٥٥	٤،٤٢٨	١٨،٩٦٩	١٣،١٠٨
حلويات وبسكويت	٢،١٠٨	١،٧٩٤	٢٠،٧٥٤	١٩،٥٣٦
عدس	٧،٠٤٦	٥،٤٩٤	٢٩،٠٦٠	٢٥،٠٥٤
زيوت حيوانية ونباتية	٤،٤٣٥	١٦،٨٧٦	٥٢،٥٩٣	٣٢،١٦٩
بهارات	٢،٥٣٠	١،٥٧٢	٨،٣٤٢	٤،٧٦٢
ارز	١٥،٤٢٩	٥،٧٧٦	١٤،٩٣٦	٩،٤٦٦
اخرى	٣٢،٨٦٥	٤٥،٩٩٥	١٣٥،٤٩٧	١٤٤،١٣٢
المجموع	٢٦٣،٧٣٢	٢٧٦،٢٤٥	٨٢١،٨٦٠	٨٨٢،٠٥٣
	٥٣٩،٩٧٧		١،٧٠٣،٩١٤	

المصدر: بنك السودان المركزي

الشكل رقم (١٠/١٤) تطورات أستيراد السلع الغذائية قبل بدء تصدير البترول و بعده



«الجدول رقم (١٤/١٠)»: الصادرات الزراعية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١١م (بالآف الدولارات)

السلع	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
القطن	٥٢،٩٨٤	٤٤،٣٩٩	٦٢،١٥٤	١٠٧،٧٦١	٩٣،٧٥٢	١٠٧،٢٨٦	٨٢،٢٥٦	٦٨،٤٩٨	٦١،٨٢٣	٤٣،٠١١	٢٣،٩٩٩	٢٧،٠٣٠
الصمغ العربي	٢٣،١٤٠	٢٤،٢٧٥	٣١،٨٥١	٣٥،٤١٦	٦٠،٥٩٨	١٠٧،٥٥٦	٥٠،١٤٧	٥١،٨٧٣	٦٠،٩٠٩	٣٣،٠٧١	٢٣،٧٨٢	٨١،٧٨٠
السمسم	١٤٦،٩٢٠	١٠٤،٤٩٠	٧٤،٥٧٥	٧٤،٣٧١	١٧٨،٦٤٢	١١٨،٥٧٥	١٦٧،٠٣٩	٩٢،٧٨٧	١٤١،٨٤٦	١٤٣،٣٥٢	١٦٧،٢٦٤	٢٢٣،٢٧٠
السكر	Nil	Nil	Nil	Nil	١٢،٨٤٦	١٣،٤٨٢	١٠،١١٦	١٩،١٨٢	١٥،١٢٤	١٨،٤٩٢		٢٨٧٠
الفول السوداني	٥،٤٢١	٨،٧٧٥	٥،٦٩٦	٢٢٥	٢،٣٨١	٢،٠١٤	٢٤٧	٧٩٣	٥٠٣		٢٠٣	٩٩٠
امباز	٣،٣٠٣	٢،٦٧٨	٢،٠٣٦	٢،٤٢٤	١،٥٨٩	Nil	Nil	٦٦٦	١،٢٣١		٢،٣٣٢	٤،٠١٠
الذرة	١٠،١١٢	٣٥٣	٤،٨١١	٢،٠٨٣	٣،٠٦٨	٤٩٢	١،٠٢٨	٢٧،٦٥٨	٤٥،٨٦١		٢١٦	١٨٤٨٠
الحيوانات الحية	٦٦،٣٧٨	١،٦٨٧	١١٧،١٧٦	٩٧،٦٧٨	١٣٧،٩٧٣	١١٤،٨٧٥	١٣١،٦٢٩	٨٦،٨٠٨	٥٠،١٥٣	٢٠٦،٩٠٨	١٩٣،٣٩٩	٣٤١،١١٠
اللحوم	١٧،٦٧٧	١٣،٧٤١	١٧،٣٠١	٢١،٥٧٨	١٧،٩٣٥	١٨،١٥٨	٤،٨٩٩	٣،٣٥١	٢٠٥	٩،٢٦٤	٤٣،٥٢١	٧،٠١٠
الجلود	٦،٨٦٩	٤،٢٠٣	٢،٩٩٠	١٨،٦٤٩	٢٦،٠٢٦	٢١،٥٧٣	٤،٩٢٥	٢،٨١٤	٣،٢٠٩	١٦،٥٨٤	١٣،٩٧٤	٣٩،٦٧٠
اخرى	٧٦،٩٩٢	٧٣،٧٣٩	٦٧،١٦١	٧٥،٦٩٨	٩٢،٠٤٨	٦٩،٢٥٩	٦١،١٧٠	٤٩،٢٧٢	١٠٨،٣٣٦	١٣٩،٤٢٧	٢٥٢،٦٠٣	٩٧،٤٧٢
المجموع	٤٠٩،٧٩٦	٢٧٨،٣٤٠	٣٨٥،٧٥١	٤٣٥،٨٨٣	٦٢٦،٨٥٨	٥٧٣،٢٧٠	٥١٣،٤٥٦	٤٠٣،٧٠٢	٤٨٩،٢٠٠	٦١٠،١٠٩	٧٣١،٢٩٣	٨٤٣،٦٩٢

المصدر: بنك السودان

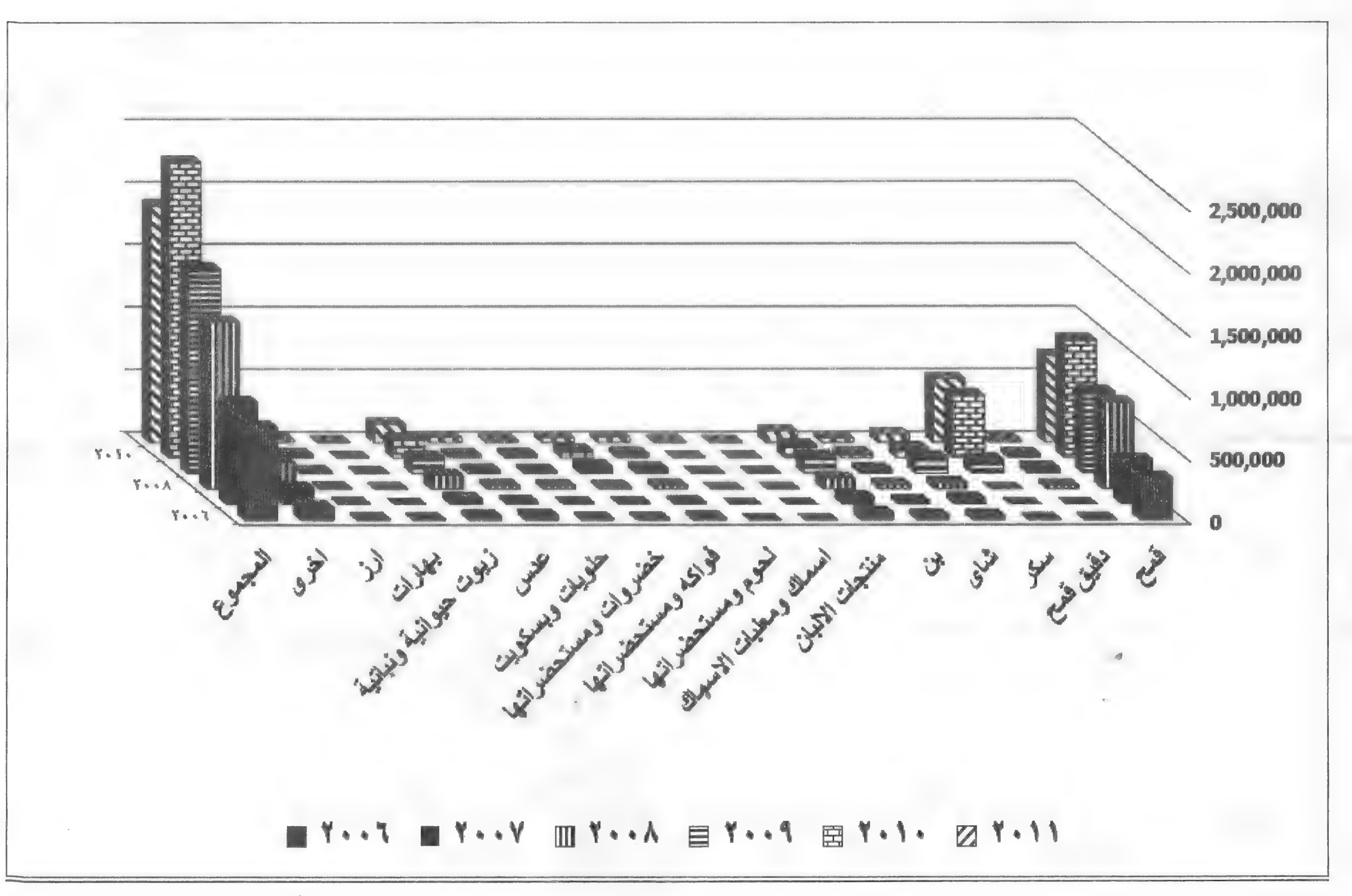
الشكل رقم (١٠/١٥) الصادرات الزراعية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١١م (بالآف الدولارات)

الجدول (١٥/١٠) واردات السودان من المواد الغذائية خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠١١ م (القيمة بالآف الدولارات)

السلع	الوحدة	٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠		٢٠١١	
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
قمح	طن مترى	١،٣٦٩،٠٤٢	٣٣٦،٥١٢	١،١٢٢،٨٠٤	٣٥٩،٤٢١	١،١٣٠،٨٣١	٦٨٩،١٤٠	١،٥٢١،٦٦١	٦٥١،١٦٣	٢،٥٦٠،٥٢١	٩٤٤،٩٤٥	١،٦٧٣،٨٧٥	٦٩٠،١٩٩
دقيق قمح	طن مترى	١٣،٢٥٨	٥،١٦٠	٩،٠٩٥	٤،٢٠٨	٥٢،٧٦٦	٢٦،٢٠٢	٨٦،٣٤١	٤٤،٣٤٨	٥٩،٥٠٦	٣١،٩٠٨	٤٣،٦٦٩	٢١،١١١
سكر	طن مترى	١٧،٩١٣	٦،٩٩٥	٣،٠٨١	١،٨٣٩	٣٣٩	١٨٩	٢٠٣،١١٢	١٠٨،٩٤٠	١،٠٢٤،٥٠٦	٥٠٢،٣٤٩	٦٧٠،١٩٤	٥٠٦،٠٣٩
شاى	طن مترى	٢٢،٣١٥	٣٥،٢١٦	٣٢،٦١٤	٤٧،٥٧٦	٢٩،٤٦٠	٤٧،٥٧٩	٢٩،٩٣٧	١٢٥،٧٧٤	٤٠،٧٨٨	٧٥،٥٦٩	٣٢،٦٧٠	٦٦،٣٣٧
بن	طن مترى	٢٢،١٩٦	٣٦،٤٣٥	٢٤،٨٢٢	٣٣،٥٧٦	٢١،٩٢٠	٣٤،١٠٠	٢٨،٣٥٩	٣٤،٨١٩	٣٤،٣٣١	٣٨،٣٨١	٢٩،٣٤٠	٣٥،٩٨٩
منتجات الالبان	طن مترى	٢٩،٩٠٥	٦٢،٩٧٦	٢٩،٧٨١	٦٩،٤٠٨	٢٦،٨٦٤	٨٨،٥٤٠	٣٢،٣٤٥	١٣٥،٨٧٤	٤٢،٣٤٩	١٠٢،٧٠١	٣٥،٠٦٥	٨٩،٥٦٣
اسماك ومعلبات الاسماك	طن مترى	١،٨٧٩	١،٨٣٠	٢،٥٢٤	٢،٣٩٥	١،٦٩٦	٢،٢٠٨	٢،٤٠٣	٥،٢١٤	٣،٦٧٨	٤،٥٩٥	٣،٤٥٤	٧،٠٨٥
لحوم ومستحضراتها	طن مترى	٢٠٣	٣٨٢	٧٦١	٩٥٩	٦٦٤	١،٤١٦	٢،١٦٣	٥،٧٦٩	٢،٩٦٤	٨،٠١٩	٢،٨٠٥	٩،٠٥٩
فواكه ومستحضراتها	طن مترى	٣٦،٦٨٥	٢٣،٦٥٨	٣٢،١٨٨	٢٢،٣٢٧	٤٣،٣٩٥	٣٠،٨٨٠	٥٣،٥٥٣	٤١،٧٥٧	٦٢،٢٥٥	٣٦،٣٢٣	٨٥،٧٦٢	٤١،٥٥٥
خضروات ومستحضراتها	طن مترى	١٣،١٨٩	١٤،٧٢٥	١٨،٥٤٧	١٨،٩٦٩	٢٠،٠١١	٢٠،٤٤٩	٨١،٢٥٣	٦٠،٦٤٣	١١٥،٥٠٢	٦٢،٣٦٠	٦٢،٧٦١	٣٨،٤١٨
حلويات وبسكويت	طن مترى	١٩،٥٣٥	١٦،٢٤٤	٢١،٤١٩	٢٠،٧٥٤	٣٨،٧٢٠	٢٦،٠٥٣	٣٩،٨٩٤	٢٥،٢٧١	٤١،٥٠٧	٢٩،٧٢١	١٨،٢٨٨	١٨،٣٤٥
عدس	طن مترى	٧٠،٨٣١	٤١،٥٧٠	٤٣،٩٤٢	٢٩،٠٦٠	٤٩،٩٧٠	٢٩،٩٤٠	٤٤،٤٤٢	٢٨،٢٦٧	٤٦،٩١٧	٢٨،٦٩٥	٤٢،٢٧٨	٤٠،٣٩٨
زيوت حيوانية ونباتية	طن مترى	٤٩،٢٤٠	٣٢،٧٧٠	٥٤،٢٢١	٥٢،٥٩٣	٦٣،٦٦٥	١١١،٤٧٥	١٢٩،٧٦٠	١٣٣،١٥٥	١٩٢،٠٦٥	١٥٢،٤٤١	١٥٣،١٧٧	١٤٧،٤٥٨
بهارات	طن مترى	٥،٥٩٩	٨،٨٣٢	٤،٤٣١	٨،٣٤٢	٢،٥٩٠	٥،٧٦٧	٥،٨٣١	١٠،٤٨٠	٦،٣٥٢	٧،٣٧٠	٥،٦٧٧	٦،٠٤٣
ارز	طن مترى	٤٨،٠٥٨	١٣،٣٥٤	٤٨،٠٧٨	١٤،٩٣٦	٣٦،٨٦٨	١٠،٢٨٢	٥٢،٠٧٩	١٦،٥٢٠	٦٠،٢٧٠	٢٩،٧٥٢	٤٨،٥٦٢	٢٥،٨٠٩
اخرى	قيمة		١٠٩،١١٠		١٣٥،٤٩٧		٢١٣،٠٩١		٢٠٩،٤٢٠		٣١٠،٦٤٩		١٤٨،٦٠٢
المجموع			٧٤٥،٧٩٩		٨٢١،٨٦٠		١،٣٣٧،٣١١		١،٦٣٧،٩٠٤		٢،٣٦٥،٧٧٨		١،٨٩٢،٠١٠

المصدر: بنك السودان

الشكل (١٠/١٦) واردات السودان من المواد الغذائية خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١١ م
(القيمة بالآف الدولارات)

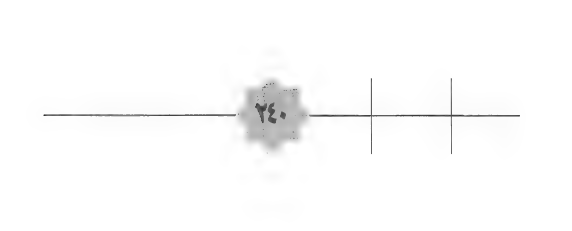


الجدول (١٠/١٦) مساهمة القطاعات فى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١١

القطاع	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الزراعة،الغابات،الثروة الحيوانية والسمكية	٣٧.٦	٣٥.٢	٣٤.٤	٣٢,١	٣١.٨	٣٠.٨	٣٠,٢	٣٠,٦	٣٠,٨	٣١,٣	٣١,٥
البترول	٥.٣	٥.٦	٦.١	٦,٨	٧.٢	٧.٠	٩,٥	٨,٥	٨,٣	٧,٥	٥,٣
التعدين والمحاجر	٠.٢	٠,٢	٠.٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣
الصناعة التحويلية واليدوية	١٠.٨	١٠.٨	١٠.٦	١٠,٩	١٠.٦	١٠,٥	١٠.٣	١٠,٥	١٠,٧	١١.٠	١١,٦
الكهرباء والمياه	١.٦	١.٦	١.٣	٢.٠	٢.٢	٢,١	٢,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٧
البناء والتشييد	٢.٣	٢,٣	٢.٣	٢,٧	٣,١	٣,١	٣,٠	٣,١	٣,٢	٣,٤	٣,٦
التجارة .الفنادق والمطاعم	٩,١	٨.٩	٨.٦	٨.٤	٨.٤	٨.٠	٧,٧	٧,٨	٧,٨	٧,٨	٨,٣
النقل والمواصلات	٨,١	٧.٧	٩,١	٩,٥	٩.٧	٩.٦	٩,٣	٩,٥	٩,٦	٩,٩	٩,٩
التمويل،التأمين،العقارات والخدمات الاخرى	١٢,٥	١١.٧	١٢.٥	١٢,٠	١٢.١	١٢,٠	١١,٧	١١,٨	١١,٧	١١,٥	١١,٩
المجتمع والخدمات الاحتماعية الاخرى	١,٤	١.٤	١,٣	١,٤	١.٤	١.٣	١,٢	١,٢	١,٢	١,٤	١,٣
المؤسسات المالية	-١.٣	-١.٦	-٢,٠	-١,٩	-١,٩	-١.٨	-١,٦	-١,٦	-١,٦	-١,٧	-١,٧
الخدمات الحكومية	١٠,٢	١٣.٤	١٣,١	١٣.١	١٢,٦	١٤,٦	١٤,٠	١٣.٩	١٣,٥	١٢,٩	١٣,٣
الخدمات الخاصة غير الربحية للاسر المعيشية	٠.٩	٠.٩	٠.٩	٠,٩	٠,٩	٠.٩	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٧
الرسوم على الواردات	١,٢	٢.٠	١.٦	٢,٠	١.٧	١.٦	١,٥	١,٥	١,٥	١,٤	١,٣
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	١٠٠,٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: بنك السودان

١١- خاتمة الكتاب:
رؤية جديدة حول إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية راسخة ومستديمة


٢٤٠

رؤية جديدة حول إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية راسخة ومستديمة

نحو رؤية جديدة حول أهداف ومنهجية إدارة الإقتصاد الوطني

أولاً : تشخيص المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية :

لقد أختتم الجزء الأول من كتاب «منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان» تحليله لمسار الإقتصاد خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠ من القرن الماضي برسم خريطة طريق لرؤية مستقبلية حول استدامة الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي الذي تم تحقيقه خلال الفترة ١٩٩٧- ٢٠٠٠ وإرساء الأساس والبيئة المواتية لتنمية إقتصادية وإجتماعية واسعة القاعدة شاملة ومتنوعة. فقد إستهدفت تلك الرؤية المستقبلية معالجة التحديات التي حالت دون تحقيق البلاد نهضة إقتصادية وإجتماعية قادرة على نقل البلاد من بؤرة التخلف الإقتصادي والإجتماعي إلى مسار النمو المستدام ، وتؤهل البلاد لتنطلق نحو مصاف الدول الناشئة الكبري التي إستطاعت أن تحتل مراكز مرموقة في المحافل والأسواق الدولية ، وإمتلكت القدرة على التأثير على القرارات الإقتصادية فيها . بل أصبحت الدول الصناعية الكبري تنظر إليها للمساهمة في حل المشاكل الإقتصادية العالمية التي أفرزتها الأزمات الدولية. فالسودان مؤهل ، بما حباه الله من نعم الموارد الطبيعية والثروة الحيوانية ومساقط المياه لتحقيق أهداف تلك الرؤية ، اذا وفق في التعامل بجدية وفعالية مع التحديات التي أقعدت البلاد ووقفت في سبيل نهضته ورقيه منذ الإستقلال. وفيما يلي التحديات التي أستهدفتها الرؤية المستقبلية التي إشتمل عليها كتاب منهجية الإصلاح الإقتصاد في خاتمة أبوابه السبعة.

١- التحدي الأول : وضع خطة إستراتيجية طويلة المدى ترسم الرؤية المستقبلية للبلاد توضع على هديها برامج إقتصادية وإجتماعية توفر الإطار العلمي والمؤسسي القادر على توفير البيئة المؤاتية لعمل سياسات وآليات ومستحقات مواجهة تلك التحديات.

٢- التحدي الثاني : أرساء بيئة الإستقرار الإقتصادي الكلي الراسخ المساعدة على تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية التي إشتمل عليها البرنامج أعلاه .

٣- التحدي الثالث : أيجاد بيئة النظام المصرفي السليم.

٤- دعم البحث العلمي ونقل التقانة المناسبة ووضع برنامج عاجل لبناء القدرات البشرية والمؤسسية لرفع مستوى الإنتاج والإنتاجية في الإقتصاد.

٥- إتباع منهجية سليمة في استخدام موارد البترول تهدف إلى تخصيص موارد كافية

يحددها القانون ، يتم استخدامها في التنمية في المستقبل من خلال توليد موارد مالية حقيقية جديدة ودعم الموارد المالية القائمة ، ويتم توظيفها في إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة ومتوازنة وواسعة القاعدة .

٦- إحداث تنمية إجتماعية شاملة من خلال برنامج استراتيجي قطري لمناهضة الفقر وتخفيض حالاته إلى مستوى أهداف الألفية للتنمية MDGS ، وإزالة التباين لحالات الفقر بين أقاليم البلاد المختلفة وبين الحضر والريف .

٧- العمل على مواجهة مشكلة ديون البلاد الخارجية لإزالة الأعباء المالية التي يواجهها الإقتصاد الوطني والتمهيد لاستئناف تدفقات القروض الميسرة وإستفادة البلاد من مخرجات المبادرات الدولية التي حرم منها السودان منذ نشوء أزمة الديون الدولية في الثمانينات من القرن الماضي .

لم يوفق صانعو القرارات الإقتصادية في إيلاء تلك التحديات الأسبقية الكافية من خلال الخطط والبرامج الإقتصادية والإجتماعية التي تم تنفيذها خلال العقد الماضي ، وذلك بالرغم من توفر موارد البترول واستمرار حالة الإستقرار الإقتصادي التي بدأت نتيجة للبرامج الإقتصادية والإجتماعية ١٩٩٦-١٩٩٧ و١٩٩٩-٢٠٠٢ ، والتي دعمها ظهور البترول وتوقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥ ، وإحداث طفرة إنمائية قادتها موارد البترول خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨م .

لم تكتب لتلك الطفرة الاستدامة بسبب استمرار تلك التحديات وظهور بوادر إنفصال الجنوب وخروج ٧٠٪ من موارد البترول من مفاصل الإقتصاد الكلي مما أفضى إلى ظهور عجز مالي داخلي وفجوة خارجية . وعليه فإن تلك التحديات لم تبارح مكانها. وقد ترتب على استمرارها تعميق مخاطرها وتوليد إفرازات وتحديات جديدة خطيرة ، واجهت البلاد من جرائها أزمة إقتصادية خطيرة ومخاطر أمنية وإجتماعية هددت سلامة النسيج الإجتماعي للبلاد ووحدتها الوطنية وتماسك أراضيها .

يتضح من تشخيصنا لواقع الإقتصاد السوداني خلال العقد الماضي أن استمرار التحديات السبعة التي أشارت إليها الرؤية المستقبلية قد أضعف قدرة الدولة على مواجهة تحديات ومخاطر المتغيرات الخارجية والداخلية المتمثلة في استمرار الحصار الإقتصادي وظهور البترول وإتفاقية السلام الشامل والأزمة المالية العالمية .

لقد أفقد استمرار تلك التحديات الفرصة على البلاد للإستفادة من الظروف التي هيأها ظهور البترول وإبرام إتفاقية السلام الشامل والطفرة الإنمائية المؤقتة التي

أحدثتها تلك المتغيرات. إن السياسات المالية التي إنتهجتها الدولة في استخدام موارد البترول والقصور في وضع برنامج لمحاصرة الآثار السالبة التي أفرزها استمرار تلك التحديات أفقد الدولة القدرة على العمل لاستدامة تلك الطفرة الإنمائية .

إن إستعادة الإستقرار الإقتصادي في البلاد ، في ظل إستقرار أجتماعي وسياسي، تتطلب مراجعة منهجية هندسة وتنفيذ برامج التنمية والسياسات المالية العامة التي تتبعها الدولة . ومن أهم متتطلبات نجاح برنامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة ، إنتهاج تنويع الإنتاج ومراعاة شمولية أهداف ومخرجات البرنامج ذي القاعدة العريضة والقادر على إحداث التوازن القطاعي والجغرافي في ظل المشاركة الشعبية Development From Below .

لقد أحدثت المنهجية المتبعة إختلالات إجتماعية وسياسية وأمنية واسعة ، كما إفتقر البرنامج إلى تحديد رؤية حول تطوير البحث العلمي ونقل التقانة وبناء القدرات البشرية والمؤسسية . ومن أهم متتطلبات إستعادة الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي ، واسع القاعدة والشامل ، ان تتصدر محاور تطوير البحث العلمي ونقل التقنيات المناسبة، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية أهداف البرنامج . ذلك إلى جانب معالجة الإختلالات والمشاكل الإجتماعية والسياسية التي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي في البلاد ، وإحداث الإنفتاح نحو العالم ، لتحتل البلاد مكانتها التي يؤهلها لها إرثها الحضاري والتنوع الآثني وإمكانياتها الطبيعية وموقعها الجغرافي .

لقد أتاحت الظروف المصاحبة لتنفيذ البرنامج متوسط المدى ١٩٩٩ – ٢٠٠٢ م ودخول موارد البترول في الإقتصاد والتوقيع على إتفاقية السلام الشامل بيئة مواتية لإرساء أساس لبرامج تنمية إقتصادية وإجتماعية واسعة القاعدة ومتوازنة ومستدامة، ينتقل عبرها الإقتصاد السوداني من حالة التخلف إلى التطور والإرتقاء إلى مصاف الدول الناشئة التي أصبحت تقود النهضة الإقتصادية في العالم ، وإستطاعت ان تفرض نفسها في المحافل الإقتصادية والإجتماعية الدولية وكما إستطاعت أن تتجاوز مآلات الأزمة الإقتصادية التي تفجرت عام ٢٠٠٨ وأدت إلى تحولات إقتصادية ومالية مدمرة في الدول الصناعية الكبري .

فقد شهد الإقتصاد السوداني نمواً عالياً غير مسبوق ، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال ١٩٩٩-٢٠٠٨ باكثر من خمسة أضعاف ، اي من ١٠ مليار دولار في عام ١٩٩٩ إلى ٥٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م ، كما ارتفع دخل الفرد في نفس الفترة من ٣٤٨ دولار إلى ١,٣٩٣ دولار حسب أسعار عام ٢٠٠٠ ، وشهد القطاع المالي ارتفاعاً موازياً ، إذ

ارتفع عرض النقود من ١٧,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٢,٥٪ في عام ٢٠٠٩م ((بالرغم من أن هذا النمو أقل بكثير بالمقارنة بمعدل نمو النقود في أقطار أفريقيا جنوب الصحراء حيث بلغ متوسط النمو حوالي ٤٠٪)) .

لم يستفد الإقتصاد السوداني من هذه السانحة غير المسبوقة المتمثلة في المستجدات أعلاه بسبب متغيرات خارجية سالبة ، وإفتقار المؤسسات والأجهزة المناط بها إدارة الإقتصاد الوطني إلى الكفاءة لإستيعاب أهمية ومخاطر المتغيرات الخارجية والقدرة على مواجهة تحدياتها .

ثانياً: التطورات ا لخارجية التي واجهها الإقتصاد السوداني مع بروز الألفية الثالثة :

شهد الإقتصاد السوداني خلال العقد الأول من الألفية الثالثة ثلاثة إحداث إقتصادية وسياسية وأمنية كبري متتالية أحدثت تحولات هيكلية في مفاصل الإقتصاد الوطني، نشأت عنها إختلالات كبرى في منهجية إدارة التنمية الإقتصادية ،وأفرزت تذبذبات وضغوطاً هائلة على الحسابين الداخلي والخارجي ، وصعوبات وإختلالات في إدارة المالية العامة نتجت عنها إختلالات التوازن في النمو بين القطاعات الإقتصادية والخدمية المختلفة ، وبين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص ، مما أفضى إلى تراجع الإنتاج في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية ومساهمة الإنتاج في القطاعين في الصادرات غير البترولية مما أدى إلى مزيد من تفاقم الضغوط على الحسابين الداخلي والخارجي وتدهور قيمة العملة الوطنية وإنفلات معدلات التضخم .

ومن أبرز سمات الإختلال في التوازن القطاعي تراجع الإنتاج في القطاع الزراعي بالتالي تراجع مساهمة الصادرات غير البترولية في موارد صادرات البلاد مما انعكس سلباً على تفاقم العجز في الحساب الخارجي والمالية العامة وزأدت معدلات البطالة والفقر .

وتتمثل هذه الأحداث ، بالإضافة إلى استمرار الحصار الإقتصادي والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة ومشكلة الديون الخارجية وتفاقمها ، في دخول موارد البترول السوداني في مفاصل الإقتصاد السوداني وإبرام إتفاقية السلام الشامل ، والأزمة المالية العالمية . ونسبة للمنهجية التي اتبعها صناع القرارت الإقتصادية والسياسية في استخدام تلك الموارد ، فقد برزت إختلالات خطيرة في توازن النمو بين القطاعات الإقتصادية أدت إلى تراجع مساهمة الإنتاج الزراعي والصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وفي صادرات البلاد ، كما أدى إختلال التوازن في تخصيص الموارد البترولية بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص إلى إضعاف قدرة القطاع الخاص على المساهمة في

النشاط الإقتصادي بصورة فعالة ، وحسب مقررات البرامج والخطط الإستراتيجية التي وضعتها الدولة . هذا بالإضافة إلى إفرازات النمو غير المتوازن بين أقاليم البلاد المختلفة والمتمثل في الإختلالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والأمنية .

وعليه فإن من أهم آثار دخول موارد البترول في مفاصل الإقتصاد الكلي تحول صورة الإقتصاد السوداني من إقتصاد يعتمد على القطاع الزراعي في نموه وفي هيكل صادراته إلى قطاع البترول . وبالرغم من ارتفاع متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩٪ خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ نتيجة للتحول الذي أحدثه ظهور البترول وبيئة إتفاقية السلام الشامل ، في ارتفاع معدلات تدفقات الإستثمار الخارجي ووضع السودان ضمن الدول الأسرع في النمو الإقتصادي في المنطقة ، إلا أن الإختلال في توازن النمو القطاعي لصالح الخدمات والعقارات والإستهلاك على حساب النمو في القطاعين الزراعي والصناعي قد أدى إلى ظهور أعراض المرض الهولندي . وبدأت مظاهر تلك الأعراض تتضاعف مع بدء تنفيذ إتفاقية السلام الشامل وما نتج عن ذلك من تراجع تدفق موارد البترول في الحساب الخارجي وفي موارد الميزانية العامة . يضاف إلى ذلك بجانب ما أحدثه تنفيذ الإتفاقية وإعادة هيكلة الجهاز التنفيذي والتشريعي من مفارقات إيفاءً لبعض بنود إتفاقية السلام الشامل .

ومن أهم التحديات التي أفرزها تنفيذ إتفاقية السلام الشامل التوسع الهائل في الإنفاق العام نتيجة للتوسع في هياكل الدولة التنفيذية والدستورية على مستويات المركز والولايات ، وفي ذات الوقت أدى تنفيذ الإتفاقية إلى تخفيض إيرادات الحكومة المركزية لمقابلة متطلبات تنفيذ بعض بنود الإتفاقية الخاصة بقسمة الثروة وزيادة التحويلات إلى الولايات الشمالية . وقد أدى ذلك إلى بروز عجز مالي كبير في الميزانية العامة ، يعتبر اكبر عجز مالي يشهده الإقتصاد السوداني منذ البدء في تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي في الفترة ١٩٩٧ –٢٠٠٠ . إذ ارتفع العجز المالي إلى ٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٦ وتمت تغطيته بالاستدانة من النظام المصرفي وعن طريق اصدار الصكوك الحكومية والضمانات وتأجيل سداد استحقاقات المقاولين. وقد أدى ذلك إلى تراكم متأخرات الدين العام نتج عنه مزيد من التراجع في نشاط القطاع الخاص وتفاقم الضغوط على القطاع المصرفي بسبب ارتفاع معدلات الديون المتعثرة . وقد أفرز تفاقم العجز المالي صعوبات خطيرة في إدارة المال العام ومزيد من تراجع دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي . كما أحدثت تلك الإفرازات تطورات سالبة نتجت عن تصاعد معدلات التضخم وتراجع قيمة العملة الوطنية وارتفاع مستويات الأسعار العامة .

من اخطر التحديات التي أفرزتها إتفاقية السلام الشامل أيضاً ، ظهور مؤشرات إنهيار إقتصادي نتيجة خروج جزء كبير من موارد البترول من مفاصل الإقتصاد الوطني اثر صدور نتيجة الاستفتاء بإنفصال الجنوب وما ترتب عن ذلك من مآلات ومضاعفات شكلت ضغوطاً على موقف الحساب الخارجي وعلى المالية العامة ، هذا إلى جانب أن القضايا العالقة بعد الإنفصال ، شكلت تبعات خطيرة على مستقبل الإقتصاد السوداني نسبة لصعوبة تقدير موقف أداء الإقتصاد في ظل خروج موارد البترول من الإقتصاد وتراجع الإنتاج في القطاع الحقيقي ، خاصة تدهور الإنتاج في القطاع الزراعي والذي تشكل صادراته ركيزة الصادرات غير البترولية . هذا إلى جانب عدم حسم القضايا العالقة بين دولتي السودان وجنوب السودان بعد الإنفصال بصورة حاسمة وبالسرعة المطلوبة . وقد أفضى ذلك إلى بروز عدم اليقينية بسبب إنعدام رؤية واضحة حول مستقبل إقتصاد السودان ، مما أثر سلباً على تدفق الإستثمارات الخارجية وحركة النقد الأجنبي إلى الداخل وتحولها إلى الإتجاه المعاكس .

ومما أدى إلى تعميق مخاطر المهددات الإقتصادية تزامن خروج جزء كبير من موارد البترول من مفاصل الإقتصاد الوطني والبلاد تعاني من سمات المرض الهولندي التي تتمثل في إختلال التوازن القطاعي في هيكل الإقتصاد الكلي وما نتج عن ذلك الإختلال من تراجع الإنتاج في القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية ، وتقلص مساهمة القطاعين في موارد الصادرات. هذا وتتطلب معالجة ذلك الوضع هندسة وتنفيذ، برنامج متوسط المدى ، إلى جانب توفير موارد مالية خارجية كبيرة ، والتي يصعب توفيرها في ظل الصدمة المالية الخطيرة التي أفرزها إنفصال الجنوب وخروج موارد البترول من موارد الحساب الخارجي ومن إيرادات الميزانية العامة . أحدث ذلك ضغوطاً على الحساب الخارجي وعجز مالي خطير في المالية العامة تمت تغطيته بالاستدانة من النظام المصرفي وتأجيل سداد الدين الداخلي الذي بلغ ٢٦,٥ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠١٠م .

ومن أهم التحديات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية على الإقتصاد الوطني بروز التذبذب في موارد صادرات البترول وانعكس ذلك سلباً على موقف الحساب الخارجي وعلى موارد الميزانية العامة . وقد أفضى ذلك التحول في موارد صادرات البترول إلى ظهور عجز خطير في الحسابين الخارجي والداخلي . ولتغطية العجز في الحساب الخارجي لجأت الحكومة إلى سحب كل الموارد المودعة في حساب تثبيت إيرادات البترول (ORSA) ، كما أدى التذبذب في إيرادات البترول إلى تفاقم العجز المالي الذي نشأ من التوسع في الإنفاق العام بسبب مآلات تنفيذ إتفاقية السلام .

ومما أفقد الإقتصاد الوطني المرونة المطلوبة في مواجهة الآثار السالبة التي أفرزتها هذه التحولات والإحداث الثلاثة التي واجهها الإقتصاد السوداني استمرار العقوبات الإقتصادية والسياسية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على البلاد وتفاقم مشكلة متأخرات الدين الخارجي . وقد أدى استمرار هذين العاملين إلى تجفيف مصادر تدفقات القروض الميسرة والمعونات الخارجية من الدول الغربية والمؤسسات والمنظمات الدولية . لقد أدى ذلك الموقف إلى تعميق مشكلة الضغوط على الحسابين الخارجي والداخلي ، وإلى إضطرار البلاد إلى الجوء للقروض غير الميسرة التي شكلت مزيداً من الضغوط على الحساب الخارجي وتعميق مشكلة الدين الخارجي . كما أن إضطرار الدولة إلى اللجوء لمعالجة الإختلال الداخلي بالإستدانة الداخلية أدى إلى مزيد من التدهور في نشاط القطاع الخاص والإختلال في التوازن القطاعي ، كما تم توضيحه من قبل .

نخلص مما تقدم إلى أن مآلات التحولات الثلاثة أعلاه قد عمقت الآثار والعوامل الداخلية والخارجية القائمة التي أثرت سلباً على أداء الإقتصاد الوطني وأعاقت تنفيذ أهداف الرؤية المستقبلية التي ختم بها المؤلف مؤلفة الأول (منهجية الإصلاح الإقتصادي والرؤية المستقبلية) التي تم توضيحها بعإليه .

لقد أفرزت هذه الأحداث الثلاثة تحولات خطيرة انعكست آثارها سلباً على جميع المفاصل والقطاعات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والأمنية للبلاد ، ووضعت صانعي ومنفذي السياسات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والأمنية أمام تحديات جسيمة وخطيرة محدثة حلقات مفرغة ، وخيوط مشاكل متشابكة . ومما عمق إفرازات ومآلات هذه التطورات التي واجهها الإقتصاد السوداني أن جاءت هذه التطورات والسودان يواجه مآلات الحصار الإقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية ، ومشكلة متأخرات الديون الخارجية وقد ترتب على ذلك الحصار توقف تدفقات القروض الميسرة والمعونات من مصادر التمويل الدولية ، وحالت دون إستفادة البلاد من المبادرات الدولية الخاصة بمعالجة ديون الدول النامية المثقلة بالديون (HIPCs) ، والمبادرات الداعمة للإستقرار الإجتماعي ومحاصرة حالات الفقر ...الخ.

وبما أن جميع القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنية قد تأثرت تأثيراً مباشراً بإفرازات هذه التحولات فإن مواجهتها والتصدي لها تتطلب التحرك النافذ من خلال برنامج شامل يغطي كل تلك المحاور والقطاعات ، مع توفير وسائل وأدوات التنسيق بين السياسات والقطاعات المختلفة ، هذا ويصعب تناول مشكلة آي قطاع من تلك القطاعات التي شملتها تداعيات ومخاطر الإحداث الثلاثة دون معالجة المشاكل

التي تعتري القطاعات الاخري ، مما يستدعي تكاتف جهود كل الجهات المختصة لضمان توفير تنسيق الإجراءات والخطوات المطلوبة وتكاملها حتي يمكن التحرك لمحاصرة الأزمة من كل الجبهات .

وتفادياً لتكرار مثل هذه الظروف التي تواجهها البلاد يجب تحليل الأسباب التي أدت إلى عدم التنبؤ بهذه الأسباب ووضع التحوطات اللازمة لمحاصرتها قبل بروزها كأزمة وإستفحالها ، والإستفادة من الجوانب الموجبة لتلك الأحداث ، خاصة دخول موارد البترول في الإقتصاد الوطني وتنفيذ إتفاقية السلام بوعي وحكمة ، كما كان من الممكن إعادة النظر في بعض سياساتنا لمواجهة افرازات الأزمة المالية العالمية .

لقد إتضح مما تقدم أن مسار الإقتصاد الوطني والسياسات المالية العامة والإقتصادية التي اتبعتها الدولة لم ينسجم مع متطلبات معالجة التحديات المشار إليها أعلاه ، والتي ظلت تحد من قدرة الإقتصاد الوطني على الإنطلاق ، وتعيق تحقيق الأهداف السياسية والإجتماعية التي أرتكزت عليها الخطط والبرامج التي تبنتها الدولة خلال العقدين الماضيين .

من أهم مخرجات المنهجية التي اُتبعت في إدارة المالية العامة ، خاصة في إطار استخدام موارد البترول ، توسيع الإختلالات في توازن النمو بين مناطق الريف والحضر وبين أقاليم البلاد المختلفة إقتصادياً وإجتماعياً ، كما تم توضيحه من قبل . وكان من أهم أسباب تفاقم مستويات التباين في النمو الجغرافي الإختلالات التي أحدثتها السياسات المالية المتبعة في التوازن القطاعي والمتحيزة ضد القطاعات الإنتاجية ، خاصة القطاع الزراعي الذي يوفر الدخل وفرص العمل لمعظم سكان البلاد .

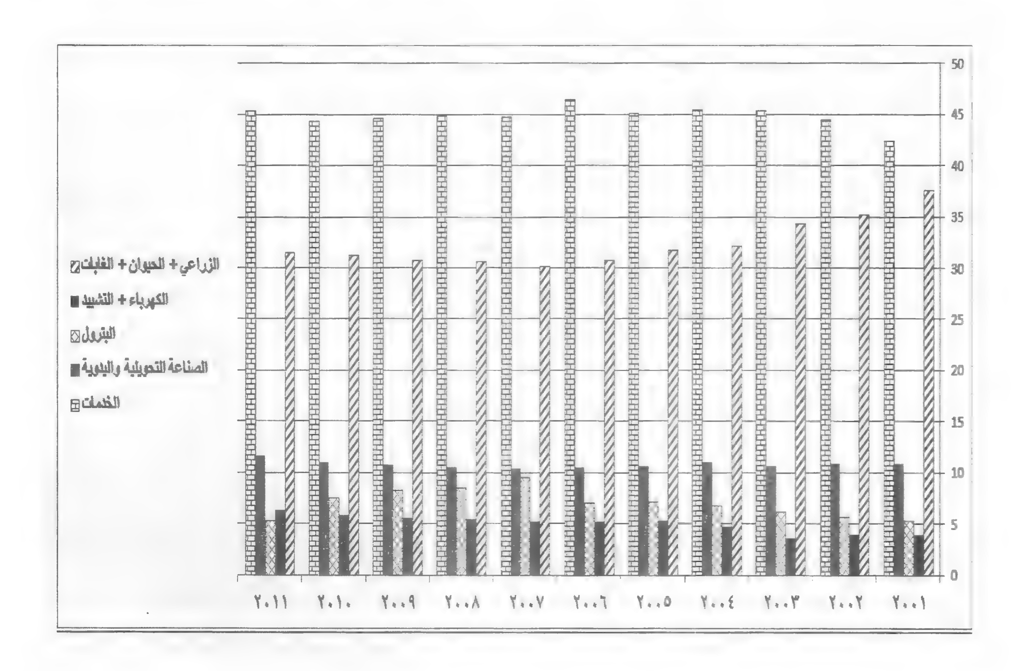
الجدول (١١/١) مساهمة القطاعات الإقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي

القطاع	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪
الزراعي + الحيوان + الغابات	٣٧,٦	٣٥,٢	٣٤,٤	٣٢,١	٣١,٨	٣٠,٨	٣٠,٢	٣٠,٦	٣٠,٨	٣١,٣	٣١,٥
الكهرباء + التشييد	٣,٩	٣,٩	٣,٦	٤,٧	٥,٣	٥,٢	٥,٢	٥,٤	٥,٦	٥,٨	٦,٣
البترول	٥,٣	٥,٦	٦,١	٦,٨	٧,٢	٧	٩,٥	٨,٥	٨,٣	٧,٥	٥,٣
الصناعة التحويلية واليدوية ××	١٠,٨	١٠,٨	١٠,٦	١٠,٩	١٠,٦	١٠,٥	١٠,٣	١٠,٥	١٠,٧	١١	١١,٦
الخدمات	٤٢,٤	٤٤,٥	٤٥,٣	٤٥,٥	٤٥,١	٤٦,٥	٤٤,٨	٤٥,٠	٤٤,٦	٤٤,٤	٤٥,٣

المصدر : بنك السودان

❖ يعزى ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى التوسع في إنتاج مواد البناء لمواكبة الطفرة الإنمائية في قطاع العقارات.

الشكل (١١/١) مساهمة القطاعات الإقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي



لقد أدى إختلال التوازن في النمو القطاعي إلى التباين الواضح في النمو الإقتصادي والإجتماعي بين مناطق الحضر والريف . يتضح ذلك من الفجوة الكبيرة في حالات الفقر بين سكان الحضر والريف . كما انعكست آثار ذلك التحيز في عملية تخصيص الموارد المالية للنفقات العامة ، في تراجع الإنتاج والإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية وفي تراجع مساهمتهما في الصادرات غير البترولية إلى أقل من ٥٪ . وقد نتج عن ذلك بروز إفرازات سالبة وخطيرة على الإقتصاد الوطني عندما تعرضت أسعار البترول إلى تذبذب خطير آبان الأزمة المالية العالمية ، التي إنفجرت عام ٢٠٠٨م .

لقد عمق تخلف البحث العلمي ونقل التقانة وبناء القدرات البشرية والمؤسسية ، كما أوضحنا ذلك في الأبواب السابقة من هذا الكتاب ، مآلات وإفرازات استمرار التحديات السبعة والتطورات السالبة التي أفرزها تنفيذ إتفاقية السلام ، خاصة مآلات إنفصال الجنوب على مفاصل الإقتصاد الوطني . إذ يمثل تخلف البحث العلمي ونقل التقانة أهم أسباب تراجع الإنتاج في القطاع الحقيقي والقصور في تطبيق حزم تقنية في الإنتاج الزراعي والصناعة التحويلية وفي بناء القدرات البشرية والمؤسسية . ويعتبر بناء القدرات البشرية المدربة والمؤهلة من أهم مرتكزات ومتطلبات إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة . وكما يعتبر تدني القدرات المؤسسية وقصورها في تحقيق التكامل بين المؤسسات الإنتاجية وتعميق التغاسق والتناغم بين السياسات الإنتاجية والمالية وفق مرجعية محكمة ومعايير علمية لتقييم الأداء . ويعتبر الإفتقار إلى تلك المتطلبات احد أهم أسباب تراجع الإنتاج والإنتاجية وقصور الخطط الإستراتيجية والبرامج الإقتصادية والإجتماعية التي تضعها الدول في تحقيق أهدافها.

هذا وأن استمرار مشكلة الدين الخارجي وتفاقم حجم المتأخرات المتراكمة أفقد البلاد فرص الحصول على قروض خارجية ميسرة والإستفادة من المبادرات الدولية المالية والعينية . وفي ظل الأعباء التي يفرضها تراكم الديون على الإقتصاد الوطني لجأت الدولة إلى التعاقد على قروض قصيرة المدى وغير ميسرة مما أفضى إلى مزيد من تفاقم أعباء الديون على الإقتصاد .

ففي ظل الأوضاع والظروف المستجدة المتمثلة في تراجع الإنتاج في القطاع الحقيقي ، وبروز الصدمة المالية التي أحدثها إنفصال الجنوب ، فإن حاجة السودان إلى إستعادة تدفقات القروض الميسرة والمعونات المالية والعينية أصبحت ملحة لمواجهة التحديات السياسية والأمنية والإجتماعية التي تواجهها البلاد ، خاصة وأن خروج موارد البترول من مفاصل الإقتصاد الوطني وبروز سمات لعنة الموارد المتمثلة في تراجع الإنتاج في القطاع الحقيقي قد أحدث بيئة غير مؤاتية لتدفق الإستثمارات والموارد الخارجية إلى البلاد .

يواجه السودان الآن مرحلة خطيرة نتيجة لإفرازات التحولات السياسية والإقتصادية المشار إليها في هذا الكتاب من قبل . تتمثل أهم تلك الإفرازات في تداعيات التباين في مستويات النمو الإقتصادي والإجتماعي بين أقاليم البلاد المختلفة وبين القطاعات الإقتصادية ، والإفرازات السياسية والإجتماعية والأمنية السالبة التي تفجرت في بعض أجزاء البلاد نتيجة لإختلال التوازن في النمو الجغرافي والقطاعي . ففقدت البلاد من جرائها الأرواح وتشرد ونزوح عدد كبير من سكان تلك المناطق . إستحوذت تلك التطورات موارد وجهد الدولة وطاقاتها التي كان يمكن توجيهها لتحقيق أهداف البلاد في التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ومن الإفرازات السالبة للصراعات والمشاكل الأمنية أيضاً تدويل تلك القضايا والسماح لتدخل منظمات الأمم المتحدة وبعض الدول والإتحادات الإقليمية ومنظمات المجتمع الدولي مما سنح الفرصة لأعداء البلاد لإشانة سمعتها وتوجيه ضغوط سياسية على السودان وحالت دون إنفتاح البلاد على المحافل الدولية والإستفادة من مبادراتها.

ا لخلاصة :-

نخلص مما تقدم إلى أن التحديات السبعة التي اختتم بها كتاب منهجية الإصلاح الإقتصادي الجزء الأول في بابه السابع مازالت قائمة وظلت تمثل العائق الأساسي لإحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية في ظل إستقرار سياسي وأمني مستدام.

ان استمرار تلك التحديات دون اتخاذ خطوات وجهود مثمرة حيال مواجهتها ومحاصرة مآلاتها التي أعاقت تقدم البلاد قد مهد لبروز التحديات الإضافية التي تفرضها مواجهة مآلات الصدمة المالية وحالة المرض الهولندي التي تهدد إستقرار الإقتصاد الوطني والنسيج الإجتماعي وأمن البلاد ووحدتها . لذا فإن مواجهة الوضع الراهن يتتطلب إحداث إصلاحات إقتصادية شاملة فوراً في المجالات الهيكلية والمالية والنقدية والمؤسسية، كما تتطلب مواجهة الموقف الخطير البدء فوراً في إحداث الإصلاحات المطلوبة في إطار إرادة سياسية قوية وفاعلة ونافذة والتأكد من قدرة تلك الإصلاحات على إحداث تحولات إقتصادية وإجتماعية وسياسية مستدامة تهيئ البيئة المواتية لتحقيق أهداف الرؤية الجديدة حول إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية راسخة ومستدامة .

هذا ومن المتوقع أن يفضي التردد أو التباطؤ في تنفيذ تلك الإصلاحات إلى تعميق الأزمة القائمة واستمرار الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في البلاد في ظل حالة التصور الأساسي Baseline Scenario التي تم توضيحها من قبل فتعرض البلاد إلى مهددات إقتصادية وإجتماعية وأمنية خطيرة غير مضمونة العواقب وتفضي إلى صعوبة تحقيق أهداف برامج الرؤية الجديدة والتي يؤمل أن تنقل البلاد إلى مصاف الدول الناشئة الكبرى .

التحديات التي تواجه تنفيذ برنامج الرؤية الجديدة :

أولاً:

تتمثل التحديات الجديدة التي يجب أن تتصدي لها الرؤية الجديدة إمتلاك القدرة على مخاطبة التحديات القائمة والجديدة معاً ، التي أفرزها استمرار التحديات القائمة ، في ظل الأزمات الإقتصادية التي تواجه البلاد والمتمثلة في أعراض المرض الهولندي التي أفرزها تراجع أداء قطاع الإنتاج ، وبروز الصدمة المالية التي أحدثت ضغوطاً خطيرة على الحسابين الداخلي والخارجي وأفرزت بيئة سالبة للإستثمار الخاص الخارجي وتأثيراً سالباً على حركة رأس المال الأجنبي.

ثانياً:

تتطلب مواجهة التفلتات الأمنية والصراعات القبلية والجهوية ، التي أصبحت تهدد وحدة البلاد وأمنها ، إعادة النظر في منهجية هندسة وتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية من خلال وضع برامج تنموية شاملة واسعة القاعدة ومستدامة وقادرة على إزالة الإختلالات القائمة في التوازن في النمو بين الأقاليم المختلفة ، والتباين في قدرات الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والوصول للخدمات المالية ...الخ، ويتطلب تحقيق ذلك إحداث إصلاحات في السياسات المالية العامة والمؤسسية الداعمة لتحقيق التوازن في النمو الجغرافي والقطاعي المتنوع والشامل .

ثالثاً:

يفتقر الجهد التنموي الذي تبذله الدولة إلى المؤسسية الراشدة والقادرة على توفير بيئة التناسق والتناغم بين السياسات والإجراءات التي تنفذها أجهزة الدولة المختلفة ، خاصة السياسات المالية العامة والمصرفية والجهد المبذول في قطاعات الإنتاج. هذا إلى جانب الإفتقار إلى التكامل بين قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الزراعة . ومعلوم أن الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية قام تاريخياً على التكامل بين القطاعين ، وان الإفتقار إلى التكامل قد سأهم في تراجع الإنتاج في القطاعين.

وعليه فإن التحدي في الرؤية الجديدة يتتطلب إعادة النظر في السياسات المالية العامة خاصة في مجالات تخصيص الموارد بين القطاعات الإقتصادية والمناطق الجغرافية المختلفة ومراجعة نظم الضرائب والرسوم على الخدمات التي تؤدي لتصاعد تكاليف الإنتاج وإلى إضعاف القدرات التنافسية للإنتاج المحلي.

يتتطلب تفعيل التكامل والتناسق بين القطاعات الإنتاجية والمالية والخدمية المختلفة وبين المؤسسات التخطيطية وضع أسس لتؤكد حتمية تفعيل المرجعية لدى

المؤسسات المناط بها التنسيق بين المؤسسات المختلفة ، مثل أمانة النهضة الزراعية والمجلس القومي للتخطيط الأستراتيجي ، وذلك وفق معايير تحكم متابعة وتقييم الأداء في المؤسسات المختلفة ذات العلاقة بالبرنامج المنفذ.

هذا وان تحقيق أهداف الإصلاح المؤسسي يتتطلب أن تشمل عملية التكامل والتنسيق بين المؤسسات والوحدات المناط بها تطوير البحث العلمي ونقل التقانة وبناء القدرات البشرية ، كما إشرنا إليه في عدة أماكن من هذا الكتاب . إن من أهم معوقات الإنتاج والإنتاجية في السودان تدني مستويات الحزم التقنية المطبقة في الإنتاج وضعف القدرات البشرية والمعينات الداعمة لها.

رابعاً:

إن استمرار التحديات السبعة المشار إليها أعلاه دون محاصرتها ومعالجة المآلات التي نتجت عن استمرارها ، خاصة الإنفلاتات الأمنية والأزمة الإقتصادية الراهنة تضع البلاد امام تحديات توفير موارد مالية هائلة ، خاصة في ظروف الإقتصاد الوطني الذي يعاني من عجز مالي في حسابه الداخلي وفجوة وضغوط خطيرة في الحساب الخارجي. لذا فإن صانعي القرارات الإقتصادية في السودان مطالبون خلال كل من المدى القصير والمتوسط بإعادة النظر في جميع أسبقيات الإنفاق العام وإحداث إصلاح فاعل في أدوات تحصيل الإيرادات . كما يجب مراجعة أسبقيات تخصيص الموارد الخارجية . أما فيما يختص بالمجال الخارجي فيجب وضع برنامج لإستقطاب الموارد المالية الخارجية من المصادر الأتية:-

١- بذل جهد سياسي ودبلوماسي لتكوين مجموعة ضغوط من الإتحاد الافريقي ، الجامعة العربية والدول الصديقة مثل الصين وروسيا ...الخ ، وممارسة ضغوط على الدول والمنظمات الدائنة لإعفاء ديون البلاد الخارجية ، خاصة وان السودان مؤهل فنياً للإستفادة من مبادرات الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCs)، وقد أوضحنا متتطلبات ومستحقات الإعفاء في باب مشكلة الديون الخارجية . وكما أوضحنا من قبل ، فإن استمرار مشكلة الديون قد حجب عن السودان فرص الحصول على القروض الميسرة من الدول والمؤسسات المالية الدولية المانحة.

٢- أستطاع السودان خلال العقد الماضي بناء رصيد كبير مثمر من العلاقات الثنائية مع عدد من الدول الناشئة في آسيا وبعض الدول العربية في مجالات الإستثمارات الخارجية ، السيادية والخاصة . ويمكن للسودان توسيع قاعدة تلك العلاقات الثنائية مع تركيا وروسيا وجنوب أفريقيا وبعض الدول الناشئة في امريكا الجنوبية . هذا

ويتطلب تنفيذ هذه الخطة الإستراتيجية تحركاً سيآسيا ودبلومآسيا فاعلاً ومثمراً. كما يتطلب تفعيل هذه الإستراتيجية تحسين مناخ الإستثمار في البلاد وإزالة كل المعوقات التي تعيق تدفق الإستثمارات في البلاد. خاصة المعوقات التي تؤدي لتأخير بداية العمل ، علماً بأن السودان يحتل مركزاً متدنياً في بداية العمل حسب تقارير مسح مناخ الإستثمار إذ يحتل السودان المركز١٥٤ من بين ١٨٣ دولة.

٣- فيما يختص بالمنطقة العربية يمكن للسودان الإستفادة من مشروع الغذاء العربي . والجدير بالذكر هنا أن السودان كان مرشحاً أثناء القمة العربية في عمان الأردن عام ١٩٧٥ وفي قمة الكويت عام ٢٠٠٨ ليلعب دوراً محورياً في تحقيق أهداف القمتين في توفير الغذاء للعالم العربي ، وذلك نسبةً لما يتمتع به السودان من الموارد الطبيعية والمياه والثروات الحيوانية . ويمكن أن يستفيد السودان من هذه السانحة التي يمكن ان توفر له إمكانيات مالية كبيرة من خلال أعداد مشروعات تخدم تلك الأهداف من المصادر السيادية ومن موارد نوافذ القطاع الخاص في صناديق التنمية العربية الإقليمية والقطرية . عن طريق إعادة هيكلة البنك الزراعي وبنك التنمية الصناعية أو أي بنوك أخرى للقيام بدور الوساطة المالية والفنية لتحقيق هذا الهدف ، بعد وضع الخطوات والإجراءات المطلوبة لفتح قنوات الإتصال بين تلك المؤسسات والمؤسسات المالية الخارجية المذكورة أعلاه .

٤- وضع برنامج محكم لاستخراج البترول والتنقيب عن المعادن خاصة الذهب مع وضع ضوابط لمتابعة تنفيذ البرامج ، ومعالجة وتفادي السلبيات التي صاحبت الإستثمار في البترول خلال الفترة الماضية فيما يختص باستخدام الموارد المالية لتلك المنتجات.

متطلبات وضع البرنامج الإقتصادي القادر على إعادة الإستقرار المستدام :

فشلت تجارب السودان، منذ الاستقلال في تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية، مستدامة، وفي مخاطبة القضايا الإجتماعية في ظل المتغيرات والتحولات السياسية والإقتصادية المحلية والعالمية، خاصة اثر بروز الأزمات الإقتصادية خلال الثمانينيات من القرن الماضى التي افضت إلى كساد عالمى وتراكم الديون على الدول النامية وتوقف تدفقات القروض والمعونات، وجراء التحولات السياسية خلال التسعينات التي أدت إلى انهيار المعسكر الاشتراكى، وإلى نهاية الحرب الباردة، فتراجعت الأهمية الإستراتيجية لدول العالم الثالث التي سأدت خلال سباق المعسكرين الغربي والشرقي في استقطاب دول العالم الثالث ، وذلك إلى جانب تعاظم دور ومعطيات العولمة، والتحديات السياسية

والإقتصادية والإجتماعية والامنية التي واجهتها البلاد. وكان من متطلبات هذه المتغيرات المحليّة والعالمية ، التي أغفلتها المنهجية المتبعة ، البحث عن رؤية جديدة للتنمية واتباع منهجية ونماذج جديدة تواكب تلك المتغيرات والتحديات المحلية التي إشرنا إليها من قبل . ففي ظل التحولات الخارجية والمعطيات المحلية التي واجهتها البلاد لم تعد عملية التنمية عملية ميكانيكية أو غاية في ذاتها ، بل أصبحت تتطلب أن ينظر إليها كوسيلة وأداة شاملة تستهدف تحقيق تطلعات الشعب إلى حياة كريمة ونظام يناهض الفقر من خلال توسيع فرص العمل المنتج. ويجب أن تعتمد تلك المنهجية على التوزيع العادل للدخول والثروة بين الطبقات وأطراف البلاد من خلال برامج تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة وواسعة القاعدة ، وتحقيق الإستقرار السياسى والأمنى والوئام الإجتماعي ، وتصان في ظلها الحقوق السياسية والإقتصادية ، وتوفر العدالة والشفافية . فقد أصبحت عملية التنمية، بمعنى DEVELOPMENT ، تتضمن أهداف اكثر من مجرد تحقيق الجانب المادى والمالي، والتي ترمز إليها عبارة النمو الإقتصادي ECONOMIC GROWTH . لذا فإن عملية التنمية في الرؤية والمنهجية الجديده التي تخاطب القضايا الأساسية للسودان في إطار برامج وخطط الدولة يجب أن تؤسس على نموذج يستوعب تلك المتغيرات ، وقادرة على إحداث التحوّلات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المنشودة. أى يجب أن تفهم عملية التنمية المستهدفة على أنها متعددة الأبعاد وشاملة وواسعة القاعدة وتتضمن إعادة صياغة الهياكل المؤسسية للنظام الإداري والإقتصادي والإجتماعي، لتصبح قادرة على تحسين مستوى الدخل القومي كماً ونوعاً ، وعلى تطوير الإنتاج وفق المعايير العالمية ومعطيات التحولات التقنية المستحدثة، وفي ظل نظام إقتصادي عالمى تسيطر عليه منافسة حادة وجائرة وشرسة .

تشير نماذج النمو الراهن في عالم اليوم إلى أن تحقيق النمو الإقتصادي يتطلب، بشكل عام ، تغييراً هيكلياً في وسائل وأنواع إنتاج البلاد وتبادلها التجاري ، بدءاً بالتحول من إنتاج عدد محدود من المنتجات البسيطة التي تتطلب قدرات متواضعة إلى أنماط إنتاج أكثر تعقيداً والتي تتطلب قدرات أوسع وأكثر تعقيداً . هذا وقد أوضحت الدراسات التي أُجريت حول بعض تجارب النمو الناجحة وجود إرتباط قوي بين ارتفاع متوسط الدخل في تلك التجارب وزيادة درجة التنويع في إنتاج السلع والخدمات . كما أوضحت التجارب أن اكتساب القدرة الإضافية على إحداث مثل هذا التحول تتأثر بأنواع المنتجات في قاعدة الإنتاج القائمة في الإقتصادات المعنية ، كما تتأثر بمستويات شركائها التجاريين والمستثمرين في المجالين الدولي والإقليمي .

وعليه ، وبناءً على أدبيات ومتطلبات التنمية الإقتصادية الراهنة والتي تؤكدها تجارب الدول الناجحة مثل الصين وكوريا والهند والرازيل ... الخ ، فإن السودان كان يواجه صعوبة خلال العقد الماضي في إحداث التنويع في الإنتاج نسبةً لهيمنة موارد البترول غير المتجددة والمؤقتة ، على النمو ، وعدم إرتباط النمو الذي يقوده قطاع البترول بالنمو في القطاعات الإقتصادية الأخرى بصورة مباشرة . هذا إلى جانب أن النمو القائم في قطاع البترول في العقد الماضي كان يقوده مستثمرون أجانب ، وأن المنهجية التي اُتبعت في توظيف موارد البترول في الإنفاق العام وحرمان القطاعات الأخرى خاصةً الصناعية والزراعية من تلك الموارد أدت إلى بروز سمات لعنة الموارد التي تؤدي إلى مخاطر تهدد استدامة النمو الذي قاده قطاع البترول . هذا إلى جانب السياسات المالية العامة المتحيزة إلى إتجاهات التوسع في الإنفاق العام وإحداث عجز مالي كبير تمت تغطيته بؤسائل أدت إلى مزاحمة القطاع الخاص Crowding Out ، مثل إصدار صكوك وضمانات حكومية وتراكم ديون المقاولين مما أدى إلى إضعاف قدرات مؤسسات القطاع الخاص على المساهمة في النشاط الإقتصادي ، خاصة في الإنتاج الزراعي والصناعة التحويلية ، وعلى قيادة النمو الإقتصادي حسبما تنشده أهداف برامج الدولة الإستراتيجية .

هذا وقد أفرزت المتغيرات التي إشرنا إليها من قبل مخاطر الإفتقار إلى مقومات تحقيق استدامة النمو الذي قأدته موارد البترول وإلى ظهور بودار لعنة الموارد المتمثلة في تراجع الإنتاج في القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة التحويلية وإنحسار مساهمتهما في الصادرات غير البترولية .

لقد شكلت تلك المتغيرات تهديداً خطيراً على استدامة النمو والإستقرار الإقتصادي في البلاد. ولقد أفقد بروز تلك الحالة البلاد القدرة على مخاطبة المهددات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والامنية التي تواجهها ، كما ساهمت في اعاقة البلاد في استغلال مواردها البشرية والطبيعية بصورة مثلى في تحقيق النمو الشامل والمستدام والمتوازن بين القطاعات الإقتصادية والإجتماعية وبين أقاليم البلاد المختلفة . وهي نفس الحالة التي أعاقت جهود السودان في تحقيق التنمية المستدامه منذ فجر الاستقلال ، مما يستدعى حتمية إعادة هيكلة مؤسسات الدولة لإستيعاب تبعات هذه التحولات والبدء في إعداد برنامج للمدىين القصير والمتوسط لتحقيق الأهداف التالية :

١. إستقرار إقتصادي راسخ ومستدام.
٢. الإستقرار السياسي والأمني الذي تتوفر في ظله الإرادة السياسية القوية والنافذة لإعمال آليات تنفيذ السياسات والقرارات .
٣. مناهضة الفقر والمرض ، وتحقيق سلامة وتماسك النسيج الإجتماعي والبعد عن الفرقة والخصام ، وتحقيق الوئام القبلى والجهوى .

٤. إحداث تنمية كمية ونوعيه متنوعة ومتوازنة وشاملة للقطاعات الإقتصادية والخدمية واسعة القاعدة وقادرة على تحقيق التوازن في البلاد ورفع كفاءة إنتاج السلع والخدمات عن طريق تطوير البحث العلمى المرتبط بمواقع الإنتاج وتوطين التقنيات الحديثة وبناء القدرات البشرية والمؤسسية وتنويع الإنتاج وتوسيع القاعدة إلى يستند عليها الإقتصاد الوطني .وإزالة كل المعوقات لعمليات تطوير ورفع القدرة التنافسية للإقتصاد.

٥. قدرة البرنامج على تلبية تطلعات الشعب ومخاطبة قضاياه الأساسية والقدرة على كسب تاييد وثقة جميع قطاعات الشعب من خلال استيعاب الجماهير ومنظماتها في هندسة وتخطيط وتنفيذ عمليات التنمية والتحول الإقتصادي والإجتماعي المنشود . وفي إطار تنمية إقتصادية وإجتماعية متوازنة وشاملة وواسعة القاعدة تحقق توازن التنمية بين أطراف البلاد .

٦. تحسين مناخ الإستثمار وتوسيع قاعدة الإستثمار الذي يقوده القطاع الخاص .

٧. رفع عائد القطاع الزراعي الذي يمتلك أكبر قدر من القدرات لتحريك الإقتصاد الوطني ونموه وإحداث قاعدة واسعة للإنتاج قادرة على إستيعاب أكبر قدر من العمالة .

٨. إتباع السياسات المالية العامة الفعالة والقادرة على تحقيق العدالة في توزيع العبء والمكاسب بين القطاعات المختلفة .

٩. تحسين وتطوير سبل الحصول على الخدمات وإزالة المفارقات في تقديم الخدمة .

١٠. إعادة هيكلة القطاع المالي ورفع القدرات المالية والفنية للجهاز المصرفي ورفع قدراته في الوساطة المالية .

١١. إزالة كل العوامل التي تحد من القدرة التنافسية للإنتاج المحلي من خلال مراجعة الضرائب والرسوم وتكاليف النقل ، وتطوير معامل الإنتاج ورفع كفاءة وجودة الإنتاج وتطبيق جرعات كافية من التقانة وتطوير البحث العلمي وربطه بمواقع الإنتاج .

١٢. إزالة المعوقات التي تؤثر سلباً على نجاح الإستثمار في البلاد .

١٣. إعادة هيكلة مؤسسات الدولة لإحداث التناسق والتناغم والتكامل بين سياساتها وأنشطتها وتأسيس مرجعية حاكمة تضمن سلامة تنفيذ إستراتيجية التنسيق المطلوب .

١٤. مواجهة الإنكشاف الخطير في الحساب الخارجي والذي أفرزه بروز الصدمة المالية الخطيرة التي يعاني منها الإقتصاد السوداني الآن والمتمثلة في الفجوة بين الحسابين الداخلي والخارجي والتي نتج عنها إنفلات نظام سعر الصرف وتفاقم معدل التضخم وارتفاع غير مسبوق في الأسعار العامة .

إن تحقيق متتطلبات برنامج الرؤية المستقبلية الموضحة أعلاه يتتطلب تنفيذ بنوده في إطار المحاور الآتية :-

أولاً : محور الإستقرار الإقتصادي الراسخ

تعتبر حالة الإستقرار الإقتصادي المدخل الذي يمكن أن تنفذ من خلاله تداعيات ومخاطر العولمة وآثار المتغيرات والأزمات الإقتصادية والسياسية السالبة إلى مفاصل الإقتصاد الوطني . كما يمثل الإستقرار الإقتصادي الراسخ والمستدام البيئة المواتية التي يمكن أن يتحقق في ظلها السلام المستدام والوئام الإجتماعي المنشود. كما أن واقع الإستقرار الإقتصادي يوفر البيئة الإقتصادية الراسخة والقادرة على تمكين البلاد من الإنفتاح نحو الأسواق العالمية واكتساب القدرة على مواجهة تحديات العولمة والأزمات الإقتصادية العالمية، وامتصاص آثار التآمر الخارجي على البلاد وتجاوز العزلة السياسية والتهميش الإقتصادي والانكفاء على الذات في نفق مظلم .

من أهم مؤشرات الإستقرار الإقتصادي التوازن بين الطلب والعرض الكليين، وتتحرك في ظله موشرات الإقتصاد الكلي المتغيرة في تناسق وتناغم داخليين. ومن أهم متطلبات التوازن بين هذه المؤشرات خلو البيئة الإقتصادية من التشوهات الهيكلية المؤدية إلى إختلال الإستقرار في نظم اسعار الصرف والقيود على الأسعار وعلى انسياب حركة السلع. وهنا تبرز أهمية وحتمية التناسق والتناغم بين السياسات المالية والنقدية والمصرفية واتباع برنامج إصلاح إقتصادي شامل Comprehensive Macroeconomic REFORM. وباستقراء تجربة التطورات والأزمات في الإقتصاد السوداني خلال العقود الماضية ، نجد أن أهم سمات الأزمات الإقتصادية والمشاكل التي لازمت الإقتصاد طيلة معظم العقود الماضية تتمثّل، بصفة أساسية، في إختلال التوازن بين الطلب والعرض الكليين ، إلى جانب العوامل الطبيعية السالبة ، ونتيجة للتشوهات الهيكلية في الإقتصاد، وإختلال التوازن والتناسق الداخليين بين العناصر ومؤشرات الإقتصاد الكلي المتغيرة. وأهمها اسعار الصرف للعملة الوطنية ، والتضخم ، ومعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي ، والحساب الجاري الخارجي . حيث عمت الفوضى في نظم اسعار الصرف وجموح معدلات التضخم نتيجة لانفلات الضوابط المالية والتراخى في تنفيذ السياسات المالية والنقدية السليمة والتذبذب في معدلات الإنتاج من عام إلى آخر، والقصور في تطوير هياكل القطاع الحقيقي ورفع كفاءته الإنتاجية، والافتقار إلى التناسق والانسجام بين أجهزة السياسات المالية والنقدية . يعزى هذا الإختلال في الحساب الداخلي لغياب التنسيق والموائمة بين السياسات المالية العامة والسياسات النقدية إلى جانب إفتقار برامج التنمية والإستثمار والسياسات الداعمة لها إلى التوازن بين القطاعات الإقتصادية المختلفة ومراعاة الأسبقيات في إختيار المشروعات .

لتحقيق هذا التناسق بين السياسات المالية و النقدية ، لا بد من إعادة هيكلة مكونات المالية العامة بهدف تحقيق الموائمة و التوازن بين الموارد الحقيقية و الإنفاق العام وفق أسبقيات محددة لأوجه الصرف تتفق مع أهداف تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال إستقرار الأسعار العامة بصورة مستدامة

ومن أهم متتطلبات النمو الإقتصادي السليم تنويع الإنتاج واستخدام الموارد الطبيعية والمالية بصورة متوازنة وتجنب إعتماد الإقتصاد على مصدر واحد من موارده الداخلية أوالخارجية خاصة الموارد الطبيعية غير المتجددة أو المستدامة حتي لا يتعرض الإقتصاد الكلي للتذبذب والأزمات المالية الوافدة من الأسواق العالمية والإقليمية.

وتجدر الإشارة هنا إلى إن التناسق بين مؤشرات الإقتصاد الكلي وتناغمها سوف تصبح مؤشرات صورية وغير حقيقية إذا لم يصاحب ذلك الإستقرار في الإقتصاد نمو مستدام يخلق التوازن بين الأهداف الإقتصادية والمالية المجردة ، والنمو في القطاع الإجتماعي ويحقق سمات النمو بمعني (Development) التي إشرنا إليها من قبل وتبني عليه مؤشرات الإستقرار الإقتصادي الذي أظهرته مؤشرات الإقتصاد الكلي ، خاصة مؤشرات التضخم منذُ عام ٢٠٠٧م تفتقر إلى سمات النمو بمعني (Development) لأن الدولة عملت على إطفاء العجز المفرط بالميزانيات منذُ عام ٢٠٠٧م عبر تراكم الديون الداخلية واللجوء إلى القروض الخارجية غير الميسرة مما أدى إلى ضغوط على القطاع المصرفي وتراجع قدرات القطاع الخاص على المساهمة في النشاط الإقتصادي ، كما جاء تفصيل ذلك في مواقع أخرى من هذا الكتاب . إن عدم شمولية النمو الذي بدأ بظهور البترول أفرز مخاطر عدم إستدامته ، لأن النمو في السودان لم يكن متوازناً تاريخياً وذلك بتركيز معظم الصناعات في ولايتي الخرطوم والجزيرة . ليس المهم أن يكون هنالك نمواً سريعاً فحسب بل أيضاً ان يكون متوازناً وشاملاً وعلى قاعدة واسعة قادرة على إزالة الفوارق الإجتماعية والجغرافية والقطاعية .

فإن أكبر التحديات التي تواجه صناع القرارات الإقتصادية مواجهة مآلات الصدمة المالية التي أحدثت إختلالات خطيرة في الحسابين الداخلي والخارجي وإنفلات في مؤشرات الإقتصاد الكلي خاصةً نظام سعر الصرف ومعدلات التضخم بمستويات غير مسبوقة . يعتمد التصدي لهذا التحدي على مدى قدرة صناع القرارات الإقتصادية في تبني سعر صرف واقعي في إطار سياسات إقتصادية شاملة ومتناسقة داخلية يتحقق في ظلها التناسق الكامل بين مؤشرات الإقتصاد الكلي فتحقق محاصرة آثار الصدمة وإستعادة التوازن في مفاصل الإقتصاد الوطني من خلال جذب تدفقات الموارد والإستثمارات الخارجية .

ثانياً : محور إعادة هيكلة مؤسسات الدولة ورفع قدراتها التنسيقية والبحثية في مواجهة المتغيرات ا لخارجية:

فشلت مؤسسات الدولة في مواجهة المتغيرات والمستجدات أعلاه بسبب الإفتقار إلى رؤية جديدة بالإضافة إلى قصور أداء وممارسات المؤسسات التي انشأتها الدولة والتي أوكلت إليها مهمة قيادة النهضة الإقتصادية والإجتماعية لتمكين البلاد من إستغلال مخرجات ظهور البترول والتوقيع على إتفاقية السلام الشامل في إحداث تحولات إقتصادية وإجتماعية في البلاد من خلال إحداث تنمية إقتصادية واسعة القاعدة ومتوازنة قطاعياً وجغرافياً مع إحداث تنويع في إنتاج البلاد وصادراتها ، ولتتجاوز بها مخاطر الإعتماد على سلعة أساسية واحدة غير متجددة أو مستدامة ، مثل البترول نسبةً للعوامل والمؤشرات السالبة التي تكتنف استدامة إنتاجها وتفضي إلى تذبذب أسعارها في الأسواق العالمية . هذا وقد إفتقرت مؤسسات الدولة إلى القدرة على محاصرة المخاطر التي أفرزها تنفيذ بعض بنود إتفاقية السلام الشامل قبل تطورها إلى أزمة ، إلى جانب التحوط لمواجهة المخاطر والمآلات التي قد تنشأ من التحولات في موارد البترول . إن التجاهل أو القصور في التحوط لهذه المخاطر قد أفقد البلاد فرص واسعة للإنفتاح نحو الأسواق العالمية بعيداً عن الانكفاء على الذات والإنغلاق في أسواق ضيقة لا تساعد على تحقيق توسع الإنتاج ونهضة البلاد .

من أهم أسباب عجز البلاد من الإستفادة من تلك التحولات الإقتصادية ، إفتقار الوحدات والمؤسسات المختصة بالتخطيط وتنفيذ البرامج الإقتصادية والإنتاجية ، إلى إستراتيجية للتعامل مع تلك التحولات الإقتصادية ، إلى جانب الإفتقار إلى إستراتيجية التعامل الفاعل مع المخاطر التي أفرزتها المتغيرات الخارجية المتمثلة في الأزمة المالية العالمية وتراكم الديون الخارجية ، إلى جانب الصعوبات التي أفرزها تنفيذ بعض بنود الإتفاقية والتي أفرزت ضغوطاً هائلة على القطاع الخارجي وعجز كبير في قطاع المالية العامة بالإضافة إلى القصور في وضع إستراتيجية محكمة لإحداث التناسق والتكامل بين الوحدات التنفيذية ، مما أفقدها القدرة على إستيعاب أهمية التعامل مع الطفرة الإقتصادية التي شهدها الإقتصاد السوداني خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧م . فمن المعلوم ، حسب التجارب العالمية ، أن الأزمات المالية كثيراً ما تسبقها طفرات مالية مؤقتة . خاصة إذا لم تبادر الدول المعنية إلى العمل على محاصرة مآلات تلك الطفرات ((BOOM)) ومنعها من التحول إلى أزمة إقتصادية أو العمل على تحويلها من طفرة موقتة إلى نمو إقتصادي مستدام .

هذا ومعلوم أن الكساد العالمي الكبير Great Depression الذي إنفجر عام ١٩٢٩م والأزمات الإقتصادية والمالية التي برزت في أوربا وجنوب شرق آسيا خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ، والأزمة المالية العالمية التي إنفجرت في عام ٢٠٠٨م قد سبقتها طفرات مالية وإقتصادية مؤقتة .

أما فيما يختص بالطفرة التي شهدها الإقتصاد السوداني خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ ، فإن التعامل معها وتحويلها إلى تنمية إقتصادية وإجتماعية مستدامة ، كان يتتطلب من المخططين والمنفذين للسياسات الإقتصادية على الوقوف على العوامل المحركة لتلك الطفرة والمؤثرة على مسارها ووسائل تحقيق إستدامتها . إن عدم إستيعاب صانعي السياسات الإقتصادية لتلك العوامل جعلهم يواصلون في الإعتماد على موارد البترول غير المستدامة وغير المتجددة مع الاستمرار في إتباع منهجية استخدام تلك الموارد-كما تمت الإشارة إلى تلك المنهجية بصورة مفصلة في الصفحات السابقة - هذا إلى جانب الطريقة السالبة التي تم بها تنفيذ إتفاقية السلام الشامل والعلاقات غير السلسة بين الشريكين التي أعاقت سلامة تنفيذ الإتفاقية وبالتالي أفقدت البلاد فرصة تحويل تلك الطفرة المؤقتة إلى نمو إقتصادي وإجتماعي مستدام . ويعزى ذلك إلى القصور في التحوط لما قد يترتب على نتائج الإستفتاء في جنوب السودان ، خاصة وقد برزت أشارات سالبة عن توجهات قادة الحركة الشعبية . منذ وفاة جون قرنق ، وقبل تنفيذ الإتفاقية تحولت إستراتيجية تعامل الحركة الشعبية مع المؤتمر الوطني ١٨٠ درجة من نقطة العلاقة السلسة والهادفة إلى سلامة تنفيذ الإتفاقية. إذ تحول الإتجاه الغالب لدي قيادة الحركة الشعبية نحو إنفصال الجنوب . وأنعدمت العلاقات السلسة بين الجانبين ، كما بدأت الحركة الشعبية في وضع محددات ومطبات أمام حل قضايا الإتفاقية العالقة بعد الإنفصال، واتخاذ مواقف عدائية ضد حكومة السودان من خلال دعم نشاط الحركات الشمالية المتمردة ، مما أفقد إتفاقية السلام الشامل مغزاها وأهدافها الأساسية ، والتي قدمت من أجلها حكومة الوحدة الوطنية تنازلات إقتصادية وسياسية كبري. إذ تفجرت المعارك التي يديرها منسوبو الحركة الشعبية قطاع الشمال بالوكالة عن الحركة الشعبية الأم في جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق . وفتحت الحركة الشعبية أبواب الجنوب مشرعة أمام الحركات الشمالية المتمردة وأمام أعداء السودان ، مثل مخابرات الولايات المتحدة وإسرائيل وغيرهما للعمل على إنفاذ خططها وإستراتيجياتها لتفتيت عري وحدة البلاد وتدمير قدراتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية .

من الجانب الآخر أتسم أداء المؤسسات التي أوكلت إليها الدولة قيادة النهضة بالضعف والعجز عن تحقيق أهدافها ، وذلك بسبب عجزها عن إحداث التكامل رآسيا

وأفقيا مع وحدات ومؤسسات الدولة المختلفة في القطاعات الإنتاجية ، وفي قطاعات السياسات الإقتصادية والتمويلية والتسويقية والإجتماعية مما جعلها بعيدة ومنفصمة عن محيط مصادر سياسات الإنتاج في القطاعات الزراعية والصناعية ، والسياسات الإقتصادية والمالية العامة والنقدية والتجارية والبحثية المؤثرة على الإنتاج والتسويق والقيمة المضافة .

وبالرغم من أن أهم أهداف المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي توفير المرجعية الحاكمة لكل حركة الإنتاج والإقتصاد والإجتماع والسياسة في البلاد ، ووضع معايير قياس الأداء والمتابعة والرقابة في جميع مؤسسات واجهزة الدولة ، فقد استمرت أمانة المجلس منغلقة على نفسها بعيدة عن القرارات التي تتخذها مؤسسات الدولة الإنتاجية أو المؤسسات والأجهزة التي تصنع وتصدر السياسات المالية والنقدية والمصرفية أو التجارية . بذلك فقد القطاع الإقتصادي والإنتاجي ميزات عمليات التنسيق والتكامل بين السياسات الإقتصادية والتسويقية والإنتاج الزراعي والصناعي .

وفي ظل الإفتقار إلى البوصلة التي تهتدي بها مؤسسات الدولة في أدائها وفي مستويات التنسيق بين برامجها وسياساتها وفق مرجعية قومية ، صدرت سياسات مالية عامة خطيرة من وزارة المالية متضاربة ومتناقضة مع أهداف السياسات النقدية والتمويلية . وفي الوقت ذاته أفرزت تلك السياسات المالية العامة إختلالات خطيرة في توازن النمو بين القطاعات الإنتاجية والخدمية وبين نشاط القطاع العام والخاص ، مما أفقد القطاعات الإنتاجية القدرة على تنويع الإنتاج وتحقيق التوازن القطاعي. وقد أفضى ذلك إلى تراجع مساهمة الصادرات غير البترولية في موارد الصادر فتعرض الإقتصاد إلى مخاطر لعنة الموارد والإختلال الهيكلي في الإقتصاد . وفي ظل هذا الإختلال في التوازن القطاعي وما نتج عنه من تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي وتقلص مساهمتهما في موارد الصادرات غير البترولية ظهرت مخاطر إنفصال الجنوب وخروج جزء كبير من موارد البترول من الإقتصاد ، فأصبح الإقتصاد الوطني يواجه أزمة الصدمة المالية والمرض الهولندي في آن واحد.

ومن عوامل القصور الجسيمة الافتقار إلى التنسيق بين السياسات الإقتصادية وسياسات إستخراج البترول . أن من بديهيات السياسات الإقتصادية وعمليات الإنتاج خاصة في مجال موارد البترول إعتبار تلك الموارد مؤقتة وغير مستدامة وتكتنفها مخاطر النضوب وإحتمال تعريضها الإقتصاد الوطني لصدمات خطيرة خاصة في حالات الإعتماد المفرط عليها في موارد الحساب الداخلي والخارجي . هذا إلى جانب مخاطر إصابة الإقتصاد بسمات المرض الهولندي في حالة عدم استخدام موارد البترول أو آية

موارد غير مستدامة في توليد موارد حقيقية جديدة . كما إن غياب المعايير والمرجعية الحاكمة لتحقيق التنسيق في إدارة موارد البلاد بين الاستخدامات المختلفة ، إلى جانب التنسيق والتناغم في حركة العمل بين المؤسسات الإقتصادية المختلفة وإستصحاب مزايا التكامل بين القطاعات الإنتاجية قد أدى إلى الإختلال الهيكلي في الإقتصاد ، وإلى بروز الأزمة المالية الخطيرة التي تواجه البلاد .

إن القصور في عدم تفعيل آليات أمانة النهضة الزراعية وايجاد التكامل الأفقي والراسي المطلوبين بين قطاع الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي قد ساعد في تراجع الإنتاج الزراعي وإلى الإخفاق في تحقيق أهداف النهضة الزراعية . هذا ومن المعلوم ، تاريخياً ، إن النمو في القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية في السودان قد أعتمد على التكامل بين القطاعين . كما أن غياب دور وزارة التجارة الخارجية في محاصرة محددات توسيع الإنتاج ومساهمة الصادرات غير البترولية في صادرات البلاد ، ذلك من خلال معالجة المشاكل والتحديات التي تواجه الصادرات الزراعية خاصة تكاليف التسويق العالية والمتمثلة في تكاليف النقل والضرائب المختلفة والرسوم التي تتحملها الصادرات في ميناء الصادر ، التي أفقدت صادرات البلاد القدرة التنافسية في الأسواق العالمية . هذا إلى جانب القصور الخطير لدور وزارة التجارة الخارجية في التحرك لإستعادة الأسواق التاريخية الخارجية للصادرات الزراعية التي فقدتها البلاد بسبب إنحسار إنتاج تلك الصادرات .

بالرغم من الأهمية الإستراتيجية التي توليها الدولة لدور وزارة التقانة والعلوم في تطوير الإنتاج كماً ونوعاً ، ورفع قدرة الصادرات السودانية على المنافسة في الاسواق الخارجية ، فما زال دور الوزارة محدوداً في المساهمة في دعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم دور مراكز البحوث في تطوير الإنتاج .

نخلص مما تقدم إلى أن عدم فعالية مؤسسات وأجهزة الدولة والإفتقار إلى التنسيق بينها سأهم بقدر كبير في الإختلال الخطير الذي يعاني منه إقتصاد البلاد . وأفرز ذلك القصور في أداء تلك المؤسسات المشاكل والصعاب الخطيرة التي يعاني منها الإقتصاد الوطني . وعليه فإن مواجهة الأزمة الإقتصادية يتتطلب إعادة النظر في أدوار وهياكل مؤسسات الدولة المعنية بقيادة التنمية على مستوى الإنتاج والسياسات الداعمة لحركة الإنتاج والتسويق وتوفير وسائل التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة والمتصلة بعملية الإنتاج ، ووضع معايير محكمة لمراجعة وتقييم الأداء في تلك القطاعات .

أصبح السودان الآن ، أمام التحديات الماثلة ، أكثر حاجة للبدء في إحداث تحول هام ومؤثر في الإقتصاد الوطني من آي وقت مضي ، للتحول من إقتصاد معتمد على مصدر واحد في موارده إلى إقتصاد ينتهج التنوع في مصادر الثروة والإنتاج . إن موارد البلاد الطبيعية والثروات الحيوانية والإرث المتراكم في التكامل التاريخي بين القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية في السودان يوفر البيئة المواتية لإحداث التنمية الإقتصادية المنشودة خلال المديين المتوسط والطويل .

إن إحداث هذا التحول ، كما تمت الإشارة إليه وتوضيح السياسات والمنهجية المطلوبة والمرتبطة به من قبل ، في مواقع أخرى من هذا الكتاب ، يتتطلب التركيز على النهضة الزراعية، كما يتتطلب تحقيق ذلك إحداث التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعة التحويلية ، والإهتمام بتوسيع فرص مساهمة المنتجين في الريف في عمليات النهضة الزراعية ، وتوفير السياسات الداعمة لها ، خاصة توفير البنيات الأساسية وفرص التمويل متوسط المدى ، وإزالة كل المحددات التي تعوق الإنتاج والتسويق والقدرات التنافسية للإنتاج الزراعي والصناعي في الأسواق الخارجية.

من أهم متتطلبات إحداث ذلك التحول أيضاً ، كما تمت الإشارة إليها في الأبواب الأخرى من هذا الكتاب، توفير بيئة الإستقرار الإقتصادي المتمثلة في معدلات التضخم المنخفضة ، وإستقرار نظام أسعار صرف العملات الواقعية . ومن أهم متتطلبات استدامة التحول الإقتصادي المنشود ، أيضاً ، توفر مناخ الإستقرار الإجتماعي والسياسي خاصة وجود إستراتيجية لتخفيض معدلات حالات الفقر في المجتمع وإنتهاج تنمية شاملة وعريضة القاعدة ومتنوعة وقادرة على تحقيق التوازن الجغرافي والقطاعي .

ثالثاً : محور تطوير البحث وبناء القدرات البشرية والمؤسسية للدولة :

تزايدت أهمية البحث العلمى مع التطورات الهائلة في تقنية المعلومات والإتصال في ظل العولمة والتحولات الكبري في المجالات الإقتصادية والإجتماعية . فقد إرتكزت الدول الناشئة والمتقدمة على مخرجات مراكز البحوث العلمية في مواجهة عمليات التدويل والعولمة القسرية من خلال استخدامها في مجالات تنمية الإنتاج والتجارة والخدمات . وتعتمد الدول على ما تحققه من عائدات الإستثمار في القطاعات الإنتاجية والمالية المختلفة ، وفي رفع معدلات النمو الإقتصادي وزيادة الدخل والإيرادات عامة، على التطور التقنى والبحث العلمى المتصل . لذا يحتل البحث العلمي وربطه بالتقانة أسبقية عليا في إهتمامات المخططين الإستراتيجيين في كثير من دول العالم الثالث . وفي المقابل نرى أن واقع الإنتاج في السودان، كما تم إبرازه في باب أداء القطاع الحقيقي

من هذا الكتاب ، يمثل إنعكاساً لنتائج أنماط ووسائل إنتاجية وإدارية ومؤسسية متكررة .

وعليه فإن من متطلبات وشروط مواجهة تحديات المرحلة الحرجة التي تواجه البلاد ، والإيفاء بمستحقات التحوّل الإقتصادي وتهيئة البلاد لمواكبة متتطلبات عصر العولمة ، واكتساب القدرة على التعايش مع مقتضياتها وتجاوز التهميش والعزلة، يتطلب إعادة هيكلة وتهيئة الإقتصاد السوداني والنظم السياسية والإدارية والإجتماعية لمواجهة تحديات العصر، وخاصة متطلبات التحولات الماثلة واستيفاء مستحقات التحديات التي تواجه البلاد الآن في الجبهات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والأمنية . هذا إلى جانب إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي في ظل تدهور الإنتاج والإفتقار إلى القدرات التنافسية ، كما تم توضيحه من قبل . ان عملية التهيئة هذه تتطلب ابتداءً القفز فوق مراحل عديدة مر بها التطور التلقائى الذي مرت به الإقتصاديات التقليدية من قبل . وفيما يلي نبرز أهم "متطلبات التنمية المنشودة وشروط التحوّل الإقتصادي والإجتماعي والسياسي لمواكبة تحديات عصر العولمة ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية الماثلة والمتوقّعة في الفترة القادمة :"

١. تواجه البلاد تحديات امتلاك القدرة على مواجهة مخاطر المتغيرات السياسية والإقتصادية والأزمات المالية العالمية والمستجدات العلمية الماثلة في العالم اليوم من تحديات العولمة وتداعياتها . وذلك إلى جانب التحديات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والامنية الداخلية، التي أفرزتها مآلات إنفصال جنوب السودان .تستدعى مواجهة هذه التحديات الإقتصادية والسياسية اعداد البلاد وفق خطة قومية تغطى كل مناحى الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والامنية. ولن يتأتى ذلك الا من خلال رؤية شاملة يتم في إطارها خطة متكاملة لمواجهة تلك التحديات وتتجاوز بها البلاد مخاطر التهميش والتفريط في ثوابت الامة وعقيدتها وارثها الحضارى وارأدتها النافذة، وتتمكن من كسر طوق الحصار الإقتصادي والسياسي الذي تحاول بعض الدول الغربية فرضه على السودان . ومن البديهى انه لايمكن تحقيق مثل هذا التحول الإقتصادي والإجتماعي والامنى والعلمى الا من خلال رؤية مستقبلية ثاقبة وشاملة، وتوجه إستراتيجي وعمل توسعى واع وسياسات كلية متناسقة تتوفّر فيها متطلبات الاستدامة والفعالية والواقعية ، تقودها كوادر مقتدرة متفاعلة مع أهداف ومرامي البرنامج ومستوعبة تحديات المرحلة .

٢. هنالك مجموعة من المتطلبات التي يجب أن تستوعبها الرؤية المستقبلية والبرامج المنبثقة عنها بإعتبارها من أهم مرتكزات العمل المطلوب لبدء الانتقال إلى مرحلة إقتصاد المعلومات والتقنية والمنافسة الدولية ، وذلك إلى جانب الإستفادة من تجارب

البلاد السالبة والإيجابية واستيفاء استحقاقات التعامل الواثق مع التحديات الإقتصادية والسياسية والأمنية والإجتماعية الداخلية الخطيرة الماثلة . إن هنالك اموراً متداخلة ومتكاملة . ومن ابرز هذه المقتضيات التي يجب التعامل معها تأسيس جهازين تنفيذي وسياسي قويين يستوعبان تحديات المرحلة ومقتضياتها الحرجة، وبصفة خاصة أهمية الاستيعاب والتفاعل مع التحولات الكبري في الإتجاهات الفكرية والسياسية لقطاعات الشعب المختلفة . تلك التحولات التي برزت نتيجة للتطور الواسع في وسائل التواصل بين الشعوب والذي افضى إلى التحولات الكبري في تقنية المعلومات والاتصال خلال العقود الماضية . ولإستيفاء متطلبات هذا التحوّل يجب أن تتوفّر للجهازين الإرادة السياسية المخلصة القوية والنافذة والقادرة على إحداث التطور الإقتصادي والإجتماعي والسياسى والإدارى المواكب لهذه التحولات ، من خلال عمليات التنمية البشرية الكاملة للمجتمع ، وتوفير الفرص المتساوية في إطار برنامج شامل وقادر على إحداث تنمية شاملة ومتنوعة ومتوازنة تبدأ من الاسفل Development From Below . وتعتبر هذه المقتضيات من أهم متطلبات ايجاد مجتمع متماسك يتمتع بالوئام الإجتماعي والوفاق السياسى والجهوى ، والذي يعتبر بدوره من أهم متطلبات إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية راسخة ومستدامّة تؤهل البلاد لمواجهة التحديات الراهنة وتداعياتها .

٣. الإنتقال من إقتصاد يعتمد في نموه على الصرف الاستثمارى المادى فقط إلى إقتصاد مدفوع بالإنتاجية والتنوع، وذلك من خلال تقوية معامل كفاءة العمل وراس المال بالاضافة إلى إنتاجية إجمالي عناصر الإنتاج TOTAL FACTOR PRODUCTIVITY ، والذي يمكن التوصل إليه عن طريق رفع المهارات وتعميق راس المال رآسيا وتحسين الإدارة والتنظيم .

٤. المحافظة على النمو القوى للإقتصاد وإستقراره، وتحقيق التوازن الخارجي والداخلي الداعم للإستقرار الإقتصادي المستدام في فترة تنفيذ البرنامج والتحول، وإعادة هيكلة الإقتصاد ، إلى جانب دعم القدرة التنافسية للإقتصاد من خلال توفير البيئة المحفزة للإستفادة من التقدم العلمى والتقنى العالي ، وتوظيفه في إنتاج السلع والخدمات ذات الميزات النسبية ، مع توفير السياسات الكلية المحفزة لإنتاجها من قبل القطاع الخاص، وتحقيق تنويع الإنتاج وتحسين نوعه وتخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق استخدام التقانة ومراجعة الضرائب واسعار الطاقة والنقل وإحداث تنمية عالية في مجال البنيات الأساسية .

٥. وضع برامج للعلوم والتكنلوجيا (R+T) ودعم ما يعرف بإستراتيجية البحوث والتنمية (R+D) من اجل شحذ القدرات التكنولوجية وتقنية المعلومات المتقدمة

(I+T) للوصول إلى مرحلة متقدمة ننتقل بها من كوننا مستعملين ومستوردين فقط لمنتجين للتقانة المتجددة.

٦. الإهتمام بالعوامل المساعدة في تضييق فجوة التقانة والمعرفة . ومن أهم تلك العوامل التجارة الخارجية نسبة لما تفرزه من الدوافع في تنمية البحث العلمي، وتوسيع قاعدة المعرفة التي تمكن الدول من الإستفادة من التقنيات التي يوفرها البحث العلمى والتي لا غنى عنها في تطوير الإنتاج كماً ونوعاً لمواجهة المنافسة الحادة في الاسواق الخارجية ، والتي تسيطر عليها الشركات المتعددة الجنسيات والتي تحتل الان اكثر من ثلث التجارة الخارجية .

٧. ربط الوظيفة بالمعرفة والمهارة والخبرة ومستوى إنتاجية الفرد ونوعيتها بعيداً عن سياسات تلبية الموازانات السياسية السالبة والجهوية والعرقية والشللية . وفي هذا الصدد ينبغى اتخاذ اللازم للمحافظة على الكوادر القومية ذات التخصصات النادرة وللحد من هجرة الادمغة عالية القدرات والتدريب. هذا ويجب العمل على توفير البيئة المحفزة والجاذبة لعكس هجرة الأدمغة إلى الداخل. وفي كل الحالات يجب العمل على رفع كفاءة وتاهيل الموارد البشرية وتدريبها لاستيعاب وفهم وهضم تقنية المعلومات، وتوفير الاجهزة المساعدة من الحاسوب ومعدات علمية اخرى متعلقة بتكنولوجيا وتطوير تقنيات ونظم المتابعة والتقويم على المستويين الاتحادى والولائى. لذا فإن بناء القدرات البشرية والمؤسسية يكتسب أهمية قصوى في مرحلة التحول الإقتصادي وتحريره من الأساليب التقليدية والتركيز على التعليم التقنى ونقل التكنلوجيا المرتبطة بتطوير الإنتاج ورفع كفاءة الخدمات.

٨. تهيئة مناخ العمل المنتج للانطلاق وذلك من خلال وضع برنامج إعادة الهيكلة الموسسية لايجاد مزيد من التنسيق بين الوحدات الإنتاجية والخدمية والمالية مع دعم قدراتها بتوفير الاحتياجات اللوجستية وشبكات الاتصال الحديثة وإعادة تعمير البنيات الأساسية واصول المؤسسات الداعمة للإنتاج خاصة السكة الحديد والتوسع في توليد الكهرباء من المساقط المائية.

٩. كسر حاجز جمود الموارد المالية وضعف معدلات الادخار الوطني عن طريق إجراء عملية تحديث شاملة في مفاصل الإقتصاد المختلفة بصفة عامة ، وإعادة هيكلة القطاع المالي بصفه خاصة وذلك بهدف زيادة قدراته على الوساطة المالية وتوسيع أوعية موارد الادخار وتحريكها إلى مجالات الإستثمار ولتغطية احتياجات المؤسسات الإنتاجيه للموارد المالية للتشغيل. ولتفعيل دور الدوائر المدرة للدخول والموارد الجديدة من اجل زيادة الإيرادات القومية غير البترولية ، خاصة في مجال الضرائب المباشرة وعائدات المؤسسات الحكومية والإستثمارات المشتركة ، ووصولاً لهذا الهدف

فإنه ينبغي إجراء عمليات التحديث من خلال استجلاب واستخدام التقنيات الملائمة وتوسيع دائرة التدريب والتاهيل على استيعاب تكنولوجيا المعلومات، وبناء شبكات نظمها المتكاملة، اضافة إلى الاخذ بأساليب الإدارة الحديثة وتطوير نظم المتابعة والرصد والتحليل . هذا وان توظيف المدخرات الموجودة على قلتها والمتمثلة في راس المال يحتاج إلى جرعات جديدة من المعرفة المتطورة . ويجب التاكد من ان هذا الجهد المبذول في تعظيم دور الإيرادات من المصادر الحقيقية يؤدي إلى تخفيض نسبة مساهمة موارد التمويل المصرفي التضخمي في المصروفات الجارية إلى اقصى حد ممكن حتى يمكن تجاوز مخاطر إنفلات معدلات التضخم وتوظيف موارد القروض الخارجية في تمويل عمليات التنمية وفي إزالة الإختناقات في الإقتصاد وفي الدوائر المدرة للدخول والموارد الحقيقية للإقتصاد .

لتحقيق هذه الأهداف يجب إعادة النظر في أهداف وأداء الخطة ربع القرنية حتى تكون الخطة المرجعية الاستراتيجة الحاكمة لكل السياسات الإقتصادية الكلية والهيكلية والإنتاجية، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية والمصرفية والتي تتمحور حولها كل الانشطة في وزارات الزراعة والصناعة والتجارة والنشاط في حركة الوزارات والولايات في المجالات الإجتماعية والخدمية . ان تحقيق ذلك يتطلب ان تكون الأهداف الكمية واضحة ومرتبطة بأهداف زمنية مفصلة، مع وضع مصفوفة توضح الأهداف النوعية والكمية والزمنية مع توضيح المسئوليات التنفيذية المحددة . كما يجب ان يتضمن هيكل الجهاز الاشرافي للخطة ادارات مقتدرة للمتابعة الحثيثة لأداء الوزارات والولايات وجميع الوحدات المناط بها تنفيذ الخطة، والتأكد من إلتزام تلك الوحدات بالعمل في إطار تكامل أدوارها وتناسق سياساتها . يتم تقييم الأداء بواسطة لجنة أو لجان متخصصة وفق معايير متفق عليها وترفع نتائجها لرئاسة الجمهورية . هذا ويجب ان تكون العلاقات بين إدارة الخطة والوحدات المنفذة واضحة من حيث المتابعة والرصد والتقييم . كما يجب أن يوضح ويدعم القانون قوة حاكمية ومرجعية الخطة في حركة النشاط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في البلاد . كما يجب ان يوضع قانون للمعايير التي تحكم عمليات المتابعة وتقييم أداء تلك الوحدات .

هذا ويتطلب توسيع قاعدة أوعية الادخار في القطاع المالي إجراء إعادة هيكلة كاملة في مؤسسات وحدات القطاع المالي لتفعيل قدرتها على تحريك المدخرات وتوظيف مواردها في نشاط القطاع الخاص . فإن ادوار شركات التامين ومؤسسات الاسواق المإليه مازالت محدودة في تجميع وتحريك المدخرات وتمويل مؤسسات في قطاع الإنتاج . كما أن دور مؤسسات صناديق المعاشات مازال غائباً تماماً عن تحريك

موارد الادخار القومي نحو مجالات الإستثمار وتمويل الانشطه الإقتصادية.

إن القطاع المالي، بعد إعادة هيكلتة وتنظيمه ، يستطيع ان يلعب دورا محورياً ومفصلياً في تحريك موارد الإقتصاد الوطني وتحقيق الإستقرار الإقتصادي المستدام . يتطلب تحقيق ذلك ان ينظر إليه كقطاع استراتيجى هام ومفصلي في تحريك المدخرات القومية والقيام بدور هام كأداة من ادوات تنفيذ السياسات الإقتصادية الكلية في مجال الوساطة المالية وتحريك الموارد المالية في مفاصل الإقتصاد الوطني.

١٠. بالرغم من مخاطر الإنفتاح الخارجي ومحاذيره قبل تطوير الإنتاج عن طريق بناء قاعدة راسخة من البحث العلمى وبناء القدرات البشرية والمؤسسية ، فقد اضحى الانغلاق والإنكفاء على الذات اكثر خطورة . لذا لم يعد امام السودان خيار سوى تطوير إنتاجه والإستفادة من الفرص التي يتيحها الاندماج في المجتمع الدولي، خاصة في مجالات التجارة الخارجية وتشجيع الإستثمارات الخارجية ونقل التكنلولوجيا. وهذا يتتطلب، إلى جانب تطوير ودعم مؤسسات البحث العلمي، مراجعة قانون وبيئة الإستثمار والتي برهنت فشلها في جذب الإستثمار الداخلي والخارجي .

١١. اما فيما يتعلق بالعلاقات الدولية بين الدول والأقاليم المختلفة فإن التعامل مع العولمة والتعايش مع المجتمع الدولي في ظل المنافسة الشرسة وفي الاسواق المعولمة واحتكار الاسواق بواسطة الشركات العملاقة عابرة القارات ، فيقتضى التعامل الاستراتيجى المرن المتعدد المراحل، مع احترام المصالح المشتركة بين الدول والتكتلات الإقليمية التي ينتمى إليها السودان ، والعمل على تطوير وتعميق العلاقات الثنائية والتي إستطاع السودان بناءها مع بعض الدول الناشئة ، وإستطاع من خلالها إختراق الحصار الإقتصادي والسياسي الذي فرضته عليه الولايات المتحدة الأمريكية ، وإمتصاص تداعيات ذلك الحصار من خلال الإستثمارات التي شهدتها البلاد خلال العقد الماضي .

رابعاً : محور التحول الإجتماعي:

يتمثل التحدي في مجال تحقيق التحول الإجتماعي ، الذي يجب ان ينال أسبقية متقدمة في برنامج التنمية ، في قدرتنا على إعادة صياغة الحياه الإجتماعية في البلاد لتحقيق الإستقرار والأمن الإجتماعيين، وعلى إحداث تحول اجتماعى قادر على مواجهة المتغيّرات المحلية والخارجية الماثلة وامتصاص الصدمات التي تحدثها تداعياتها وآثارها السالبة. إذ لا يمكن إحداث التحول الإقتصادي في ظل حياة يشوبها عدم الإستقرار الإجتماعي، وفي ظل الافتقار إلى الوئام السياسى الذي يضر بالأمن الإجتماعي. هذا ويعتبر توفيرهما من أهم متطلبات التحول الإقتصادي الايجابى .

لذا فإن السلام الإجتماعي وامنه المستقرين يعتبران من أهم متطلبات تحقيق المجتمع المترابط والقادر على الالتفاف حول أهداف وسياسات وبرامج التحول الإقتصادي ومساندتها ودعمها ومنحها القوة والمنعة . هذا ومن أهم مكونات برنامج تحقيق الامن الإجتماعي مناهضة الفقر وتوفير الخدمات الإجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه النقية، بالإضافة إلى إزالة الفوارق الإجتماعية التي تنتقص من قوة ترابط النسيج الإجتماعي . هذا إلى جانب بسط وصيانة كافة حقوق الانسان والمواطنة بما في ذلك تحقيق العدالة المستدامة في توزيع فرص العمل وتوزيع الثروة من خلال برنامج تنمية إقتصادية وإجتماعية متوازنة وشاملة ، بالإضافة إلى إستيعاب جميع منظمات المجتمع المدنى والفئات الإجتماعية في تخطيط وتنفيذ التنمية في ظل نظام ديمقراطى، وذلك في إطار منهجية التنمية من الأسفل Development from below والإلتزام بمنهجية التنمية بمعنى Development كما تم توضيحه من قبل .

إن تحقيق الأهداف الإجتماعية والسياسية يتتطلب أن تلتزم برامج التنمية الإقتصادية بمنهجية التوازن الجغرافي والقطاعي الشامل ذات القاعدة العريضة والمتنوعة.

تحليل جذور أوضاع البّيئة الإجتماعية والسياسية في السودان

لقد اتضح لنا من تحليلنا لمسار التنمية الإقتصادية والإجتماعية في السودان ، في الصفحات السابقة ، أن هنالك ارتباطا وثيقاً بين متطلبات النمو الإقتصادي المستدام وحالات البيئة الإجتماعية والسياسية . وفي المقابل هنالك ارتباط وثيق بين متطلبات تحقيق الامن والإستقرار الإجتماعي والسياسى وبين منهجية هندسة وتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية. وعليه فإن انفصام برنامج التنمية الإقتصادية عن متتطلبات تحقيق السلامة والامن الإجتماعي والسياسى قد يؤدي إلى فشل البرنامج في تحقيق أهدافه نتيجة لبروز بيئة عدم إستقرار أمني وسياسي . وتشمل تلك المتطلبات وضع برامج لمحاصرة حالات الفقر في البلاد وتخفيضها إلى مستوى أهداف برنامج الالفية MDGs . يشترط تحقيق ذلك الهدف الإلتزام بمعايير قياس مكونات متطلبات حياة الانسان فوق خط الفقر.

ومن أهم مكونات تلك المتتطلبات السعرات الحرارية للغذاء الذي يتناوله الانسان يومياً ، وسهولة الوصول إلى الخدمات الإجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية ، إلى جانب مستوى الدخل السنوى والسكن والترحيل ...الخ . وتشمل معايير تحقيق إستراتيجية الألفية للتنمية ، إلى جانب المتتطلبات العينية والكمية أعلاه ، متتطلبات معنوية مثل حرية التعبير والمساواة بين الجنسين ومستوى تعليم رب الاسرة وحرية التعبير...إلخ.

حسب إحصاء السكان لعام ٢٠٠٩ فإن حوالي ٤٦,٥٪ من سكان السودان يعيشون تحت خط الفقر . ويمثل ذلك حوالي ١٤,٤ مليون نسمة[٢٠] . يحدد معيار خط الفقر في السودان بالنسبة للشخص الذي يعيش على دخل أقل من ١١٤جنيه سوداني في الشهر [٢١] ، وعلى أساس استخدام ٢٤٠٠ سعر حراري في اليوم [٢٢].

لقد أوضح الإحصاء السكاني لعام ٢٠٠٩ أن معظم الفقراء في السودان يعيشون في الريف ويعملون بالزراعة ، وأن هنالك تبايناً واضحاً ، في حالات الفقر ، بين أقاليم السودان وبين الولايات المختلفة وتبلغ نسبة فقراء الريف حوالي ٧٥٪ من جملة فقراء السودان .

---

٢٠ ورقة الإستراتيجية المرحلية لمحاربة الفقر في السودان

٢١ ورقة الإستراتيجية المرحلية لمحاربة الفقر في السودان

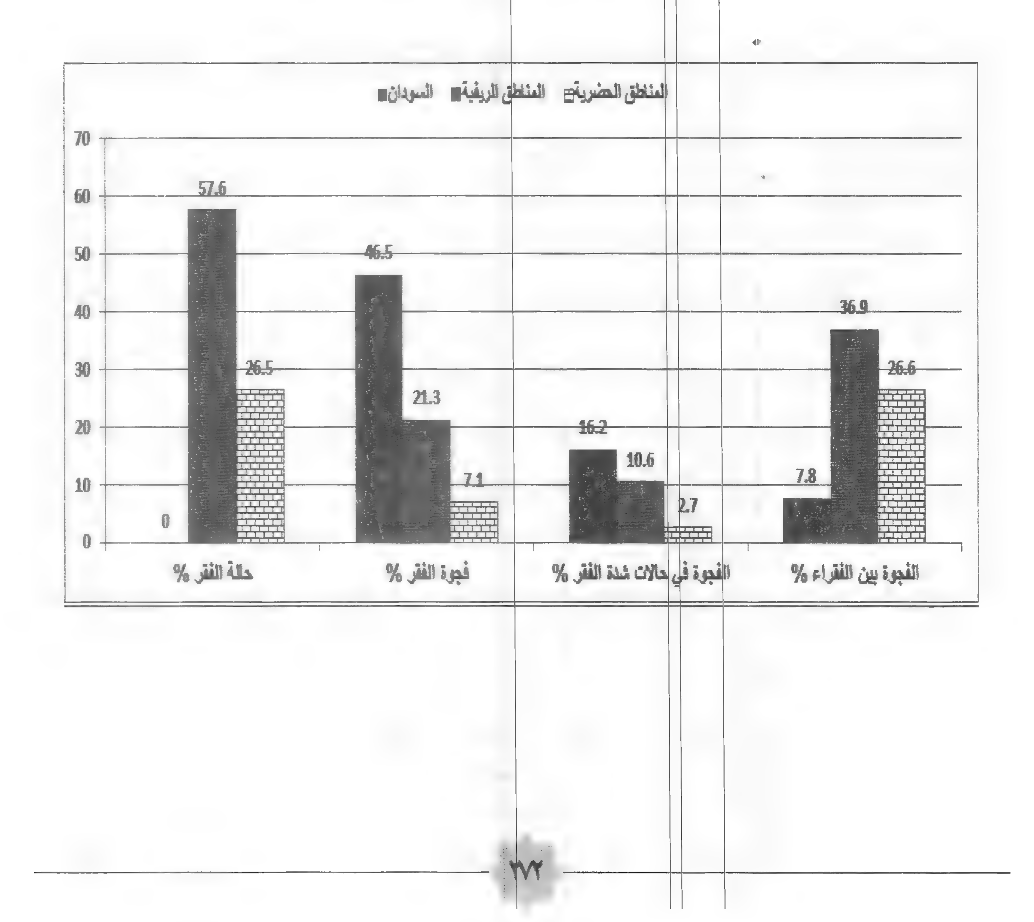
٢٢ ورقة الإستراتيجية المرحلية لمحاربة الفقر في السودان

الجدول (١١/٢) حالة الفقر في السودان حسب إحصاء عام ٢٠٠٩م :

	حالة الفقر ٪	فجوة الفقر ٪	الفجوة في حالات شدة الفقر ٪	الفجوة بين الفقراء ٪
السودان	٤٦,٥	١٦,٢	٧,٨	٣٤,٨
المناطق الريفية	٥٧,٦	٢١,٣	١٠,٦	٣٦,٩
المناطق الحضرية	٢٦,٥	٧,١	٢,٧	٢٦,٦

المصدر : ورقة الإستراتيجية المرحلية لتخفيف حدة الفقر في السودان

الشكل (١١/٢) حالة الفقر في السودان

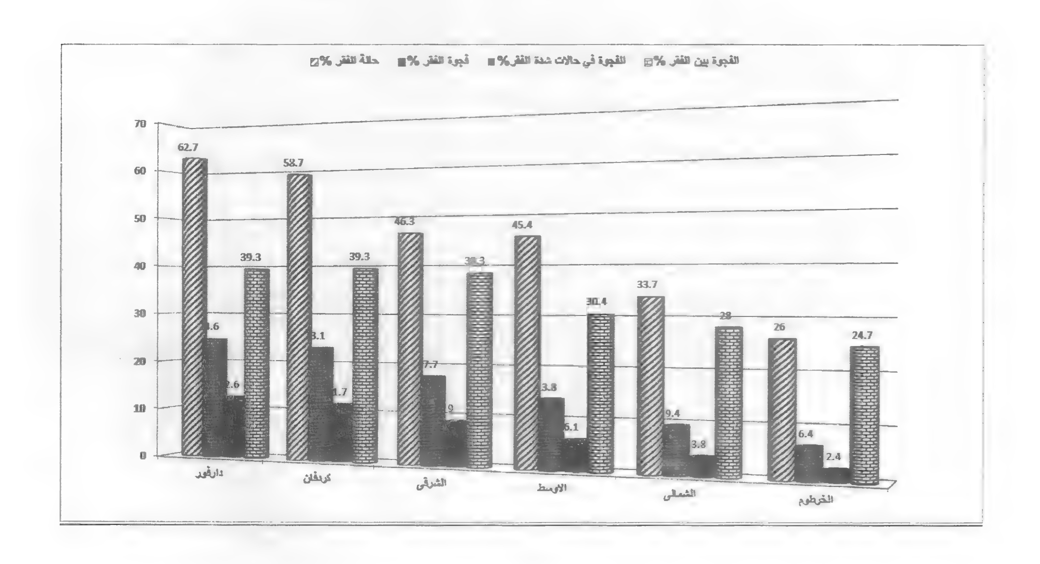


الجدول (٣/١١) تباين الفقر بين الأقاليم:

الاقليم	حالة الفقر ٪	فجوة الفقر ٪	الفجوة في حالات شدة الفقر٪	الفجوة بين الفقر ٪
دارفور	٦٢,٧	٢٤,٦	١٢,٦	٣٩,٣
كردفإن	٥٨,٧	٢٣,١	١١,٧	٣٩,٣
الشرقى	٤٦,٣	١٧,٧	٩	٣٨,٣
الأوسط	٤٥,٤	١٣,٨	٦,١	٣٠,٤
الشمالي	٣٣,٧	٩,٤	٣,٨	٢٨
الخرطوم	٢٦	٦,٤	٢,٤	٢٤,٧

المصدر : ورقة الإستراتيجية المرحلية لتخفيف حدة الفقر في السودان

الشكل (٣/١١) تباين الفقر بين الأقاليم:



الجدول (١١/٤) حالات الفقر حسب مصادر الدخل :

الزراعة	٣٩,٧٪
المرتبات والاجور	٣١٪
الاستخدام الذاتى	١٥,٨٪
أخرى	١٣,٥٪
الإجمالي	١٠٠٪

المصدر : ورقة الإستراتيجية المرحلية لتخفيف حدة الفقر في السودان

الشكل (١١/٤) حالات الفقر حسب مصادر الدخل



الجدول (١١/٥) حالات الفقر حسب تعليم رب الاسرة حسب إحصاء ٢٠٠٩م :

دون التعليم	٥٩,٥٪
فرص تعليم اساس	٤٤٪
فرص تعليم ثانوى	٣٠٪
فرص تعليم بعد الثانوى	٨,٩٪
خلوة	٥٠,٨٪

المصدر : ورقة الإستراتيجية المرحلية لتخفيف حدة الفقر في السودان

الشكل (١١/٥) حالات الفقر حسب تعليم رب الاسرة حسب إحصاء ٢٠٠٩م :



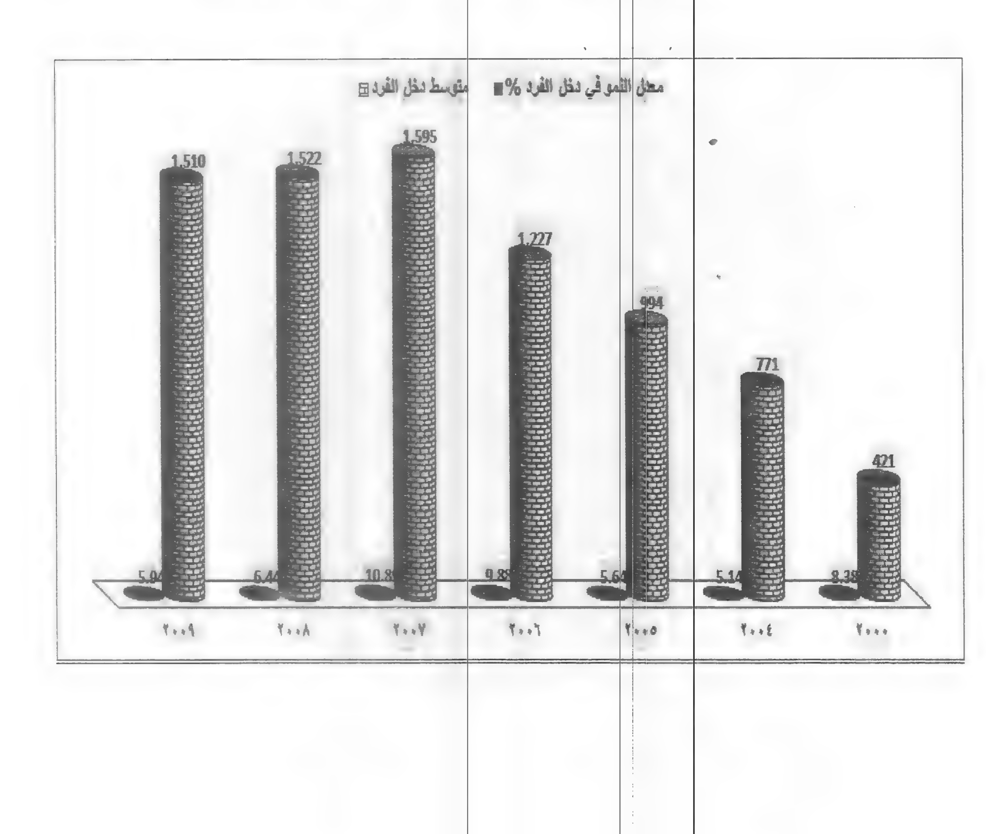
بعض موشرات الإقتصاد الكلي خلال عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ :

الجدول (١١/٦) معدل نمو دخل الفرد بالدولار:

	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
متوسط دخل الفرد	٤٢١,٢٦٢	٧٧١,٠٢	٩٩٤,٠٢	١٢٢٦,٩٥	١٥٩٥,١٧	١٥٢١,٨	١٥٠٩,٦٠
معدل النمو في دخل الفرد ٪	٨,٣٨	٥,١٤	٥,٦٤	٩,٨٨	١٠,٨٩	٦,٤٤	٥,٩٤

المصدر : ورقة الإستراتيجية المرحلية لتخفيف حدة الفقر في السودان

الشكل (١١/٦) معدل نمو دخل الفرد بالدولار:



بالرغم من النمو العالي في متوسط دخل الفرد منذ دخول البترول في مفاصل الإقتصاد السوداني ، حيث ارتفع متوسط دخل الفرد من ٤٢١,٢٦٢ دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٥٠٩,٦٠ دولار في عام ٢٠٠٩ ، وبالرغم من الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية التي نفذت في إطار البرامج الإصلاحية ١٩٩٧ - ١٩٩٨ و ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ ، فقد استمرت حالة الفقر في السودان عالية على مستوى الفرد والقطر مع التباين الواسع بين الريف والحضر وبين أقاليم البلاد المختلفة كما توضحه الجداول السابقة .

لقد أحدث تدفق موارد البترول العالية في مفاصل الإقتصاد الوطني ، والإصلاحات الإقتصادية المشار إليها أعلاه والتي شملت إصلاحات في نظام سعر الصرف وتخفيض معدلات التضخم والإصلاحات الضرائبية وفي إدارة المالية العامة ، والإصلاحات في النظام المصرفي من خلال تقوية نظم الرقابة المصرفية ، وإدخال تقنيات جديدة ...الخ ، طفرة كبيرة في الإقتصاد السوداني خلال ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ - كما تم توضيحه من قبل - . ولكن نسبة للتطورات الأمنية في دارفور وجنوب كردفإن وجنوب النيل الازرق، والإفرازات السالبة لإنفصال الجنوب ، خاصة خروج حوالي ٧٠٪ من موارد البترول من موارد الحسابين الداخلي والخارجي قد أحدث إختلالات خطيرة في الإقتصاد الوطني . لقد أدت إفرازات خروج موارد البترول وعدم التوصل إلى حلول حول القضايا العالقة بعد إنفصال الجنوب، إلى بروز عدم اليقينية حول مستقبل الإستقرار الإقتصادي السوداني.

هذا إلى جانب الإفرازات السالبة التي أحدثتها السياسة المالية العامة التي اتبعتها الدولة في توظيف موارد البترول والإستئثار بالموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص–لقد تم شرح تلك السياسات ومآلاتها بتفاصيل في الصفحات السابقة من هذا الكتاب إلى جانب عدم إنتشار المصارف بين الولايات المختلفة بصورة عادلة مما أدى إلى صعوبة الوصول إلى التمويل المصرفي ، أنظر جدول رقم (١١/٧) .

الجدول رقم (١١/٧) التوزيع الجغرافي للجهاز المصرفي للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠

الولايات	بنك السودان المركزي		المصارف المتخصصة		المصارف التجارية - الوطنية		المصارف التجارية - المشتركة		المصارف التجارية - الأجنبية		×× المجموع	
	ديسمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠١٠	ديسمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠١٠	ديسمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠١٠	ديسمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠١٠	ديسمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠١٠	ديسمبر ٢٠٠٩	ديسمبر ٢٠١٠
ولاية الخرطوم	١	١	٢٧	٣٠	٨	٨	١٨٣	١٩٤	٣	١٠	٢٢١	٢٤٢
الولايات الوسطى (سنار ، الجزيرة ، النيل الازرق والنيل الابيض)	٢	٢	٣٩	٤١	٩	٩	٧٠	٦٩	٠	٠	١١٨	١١٩
الولايات الشرقية (القضارف، كسلا والبحر الاحمر)	٢	٢	٥	٩	٢	٢	٥٠	٥٠	٠	٠	٥٧	٦١
الولايات الشمالية (الشمالية ونهر النيل)	٢	٢	٢٧	٢٩	٢	٢	٣٠	٣٢	٠	٠	٥٩	٦٣
ولايات كردفان (شمال ، جنوب وغرب كردفان)	١	١	١٦	١٧	٧	٧	٢٩	٣٠	٠	٠	٥٢	٥٤
ولايات دارفور (شمال ، جنوب وغرب دارفور)	٢	٢	١٦	١٦	٣	٣	٢٦	٢٧	٠	٠	٤٥	٤٦
الولايات الجنوبية (ولايات بحر الغزال ، اعالي النيل والاستوائية)	٤	٤	٤	٣	٠	٠	٢٢	٢٩	٧	٠	٣٣	٣٢
المجموع	١٤	١٤	١٣٤	١٤٥	٣١	٣١	٤١٠	٤٣١	١٠	١٠	٥٨٥	٦١٧

المصدر: بنك السودان

وما يهمنا هنا هو أن تلك السياسات قد أفرزت إختلالات واسعة في التوازن في النموّ الجغرافي بين مناطق البلاد المختلفة وبين القطاعات الإقتصادية . وقد انعكست مآلات هذه الإختلالات الجغرافية والقطاعية على التباين في حالات الفقر بين أقاليم البلاد المختلفة . إن حالة الفقر في الاقليم الأكثر فقراً تمثل ٦٢,٧٪ من نسبة السكان ، في حين أن النسبة في الإقليم الأقل فقراً تمثل ٢٦٪ ، فقط وتبلغ الفجوة في الحالة الأولى حوالي ٢٤,٦٪ فيما تبلغ في الحالة الثانية ٦,٤٪ فقط ، كما يمثل فقراء الريف حوالي ٧٥٪ من فقراء السودان ، وإن الإختلال في التوازن في النمو القطاعى المنحاز إلى قطاع الخدمات على حساب القطاع الزراعي والذي يوفر فرص العمل لحوالي ٤٠٪ من سكان السودان . ويفسر ذلك سبب ارتفاع نسبة سكان السودان الذين يعيشون تحت خط الفقر ٤٦,٦٪ وفجوة ١٦,٢٪. وبما ان معظم سكان الريف يعملون بالزراعة فإن ٥٧,٦٪ منهم يعيشون تحت خط الفقر مقارنة بـ ٢٦,٥٪ من سكان الحضر .

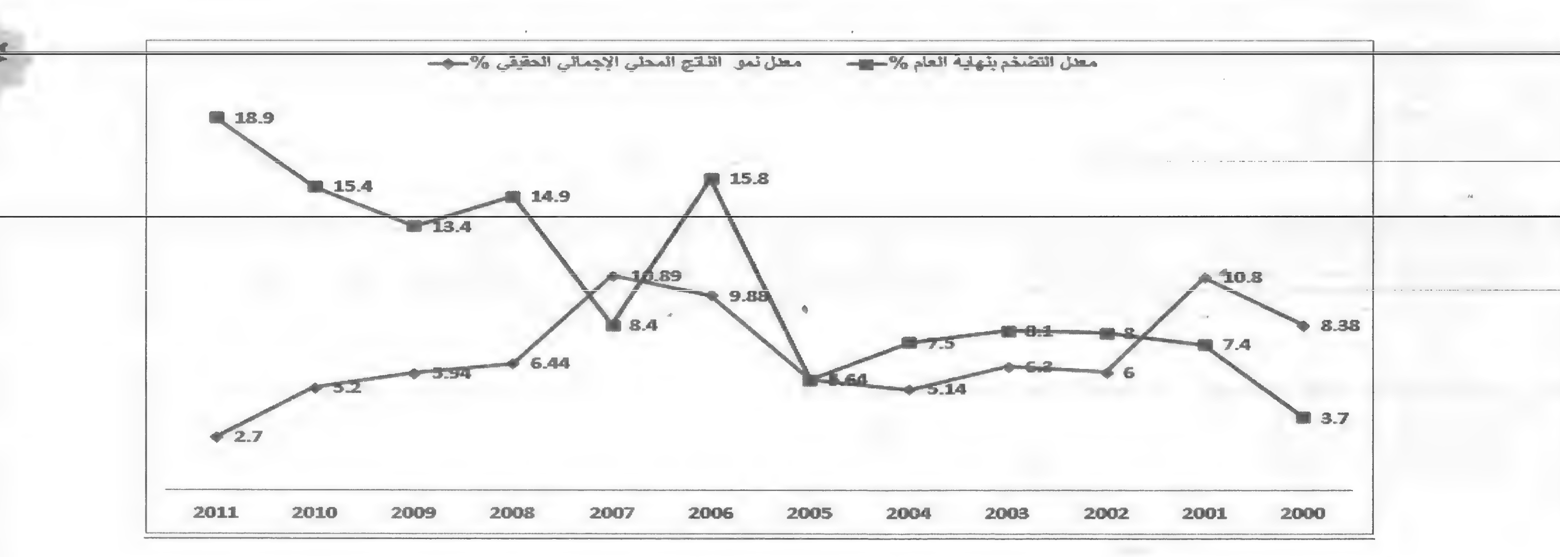
ونسبة لبيئة العمل غير المواتية لقطاع الأعمال (كما تم توضيحه من قبل في باب تحديات القطاع الحقيقى) فإن مساهمة قطاع الصناعات التحولية لم تتجاوز معدل ٧,٩ ٪ في عام ٢٠٠٩ من معدل ٦,٩ ٪ عام ٢٠٠٠ . وقد انعكس هذا النمو المتواضع في قطاع الصناعة التحويلية على معدل النمو في عدد العاملين في البلاد ضئيلاً جداً ، أو ما يساوي ٠,٩ ٪ منذ عام ١٩٩٣ ، أي من ٥,٩ مليون شخص في عام ١٩٩٣ إلى ٦,٧ مليون عام ٢٠٠٨ ، ويمثل العاملون بالمرتبات والأجور بالسودان ثانى اكبر قطاع بعد االزراعة ما يعادل نسبة ٣١٪ من السكان .

جدول رقم (١١/٧) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٪ ومقارنته بمعدل التضخم بنهاية العام ٪ للفترة ٢٠٠٠-٢٠١١م

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٪	٨،٣٨	١٠،٨	٦	٦،٣	٥،١٤	٥،٦٤	٩،٨٨	١٠،٩	٦،٤٤	٥،٩٤	٥،٢	٢،٧
معدل التضخم بنهاية العام ٪	٣،٧	٧،٤	٨	٨،١	٧،٥	٥،٦	١٥،٨	٨،٤	١٤،٩	١٣،٤	١٥،٤	١٨،٩

المصدر: بنك السودان

الشكل (١١/٨) التقاطع بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل التضخم بنهاية العام للفترة ٢٠٠٠-٢٠١١م



نجد إن التفاوت بين الدخول وتوزيع الثروة بين أقاليم البلاد المختلفة وعدم مواكبة نمو معدل الناتج المحلي الإجمالي لمستويات معدلات التضخم العالية ، قد عمق من معاناة المواطنين عامة وسكان الأقاليم الذين يواجهون حالة فقر أشد قسوة بصفة خاصة .

يتضح مما تقدم أن جذور حالات الفقر ، فيما يختص بالمعايير المتصلة بالدخول ومستويات متطلبات الغذاء ،تعود إلى الإختلال في التوازن في عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، إذ تحيزت برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية وحركة نشاط القطاع الخاص وانتشار الخدمات المصرفية . أنظر الجدول رقم (١١/٧) إلى مناطق الحضر بصفة عامة ومناطق وسط البلاد بصفة خاصة ، مما أفضى إلى التباين الواسع في حالات الفقر بين أقاليم البلاد المختلفة . كما أفرز الإختلال في التوازن في النمو القطاعي إلى تراجع الإنتاج الزراعي الذي يوفر مصادر العمل لأكثر من ٤٠٪ من سكان البلاد . كما أدى الإختلال والتباين في النمو بين أقاليم البلاد المختلفة – تاريخياً – إلى بروز إختلالات وضعف في النسيج الإجتماعي والروابط السياسية بين الأقاليم في البلاد. هذا ويعتبر النسيج الإجتماعي المتماسك والروابط السياسية القوية أهم المقومات التي ترتكز عليها الوحدة الوطنية السليمة والمستدامة . لذا فإن الإفتقار إلى تلك المقومات ادى إلى الصراعات السياسية والقبلية والامنية ، والتي أفضت إلى إنفصال الجنوب . وأخطر إفرازات تلك الصراعات ان فقدت البلاد عدداً كبيراً من أرواح أبنائها وحولت اعداداً كبيرة من الأسر إلى مشردين ونازحين ، مما أدى إلى تفاقم حالات الفقر.

لقد دفعت تلك الصراعات الدولة إلى توجيه جهدها وموارد مالية وبشرية كبيرة لمواجهة تلك الصراعات ، بدلاً عن توجيهها إلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومحاصرة حالات الفقر المتفاقمة ، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي والسياسي والأمني في البلاد .

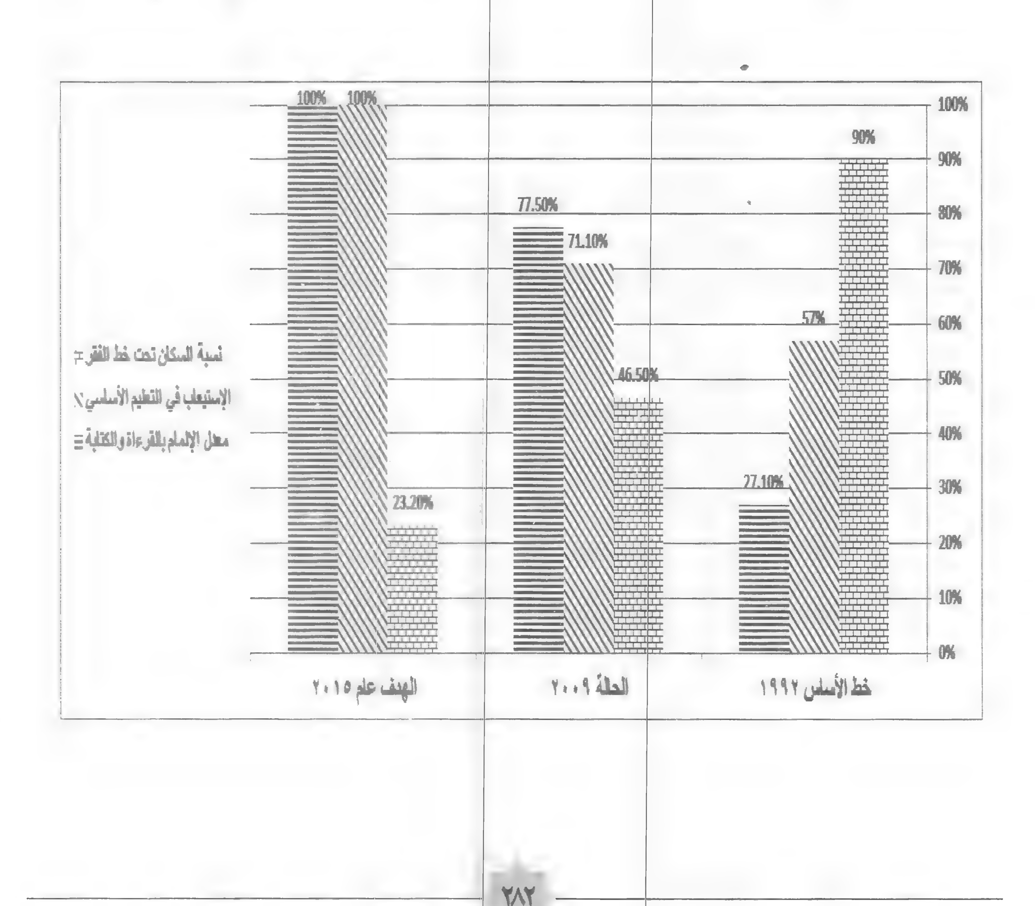
من إفرازات تلك الصراعات أيضاً ، الآثار السالبة التي أحدثتها على علاقات السودان مع المجتمع الدولي من خلال تدويل قضايا وطنية ، وإشانة سمعة البلاد الخارجية واعاقة جهود الدولة في الإنفتاح والتكامل الخارجي . وقد أدى ذلك إلى توقف تدفق المساعدات والقروض الخارجية الميسرة وعدم القدرة على الإستفادة من المبادرات الدولية مما أضعف قدرة البلاد على مواصلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في ظل استقرار إقتصادي وإجتماعي مستدام . وأدى ذلك إلى مزيد من تفاقم حالات الفقر في البلاد .

الجدول رقم (١١/٩) أهداف مختارة من الأهداف الألفية الإنمائية في مجال التعليم

المؤشرات	خط الأساس ١٩٩٢	الحالة ٢٠٠٩	الهدف عام ٢٠١٥
نسبة السكان تحت خط الفقر	٪٩٠	٪٤٦,٥	٪٢٣,٢
الإستيعاب في التعليم الأساسي	٪٥٧	٪٧١,١	٪١٠٠
معدل الإلمام بالقرءاة والكتابة	٪٢٧,١	٪٧٧,٥	٪١٠٠

المصدر : ورقة الإستراتيجية المرحلية لتخفيف حدة الفقر في السودان

الشكل رقم (١١/٨) أهداف مختارة من الأهداف الألفية الإنمائية في مجال التعليم

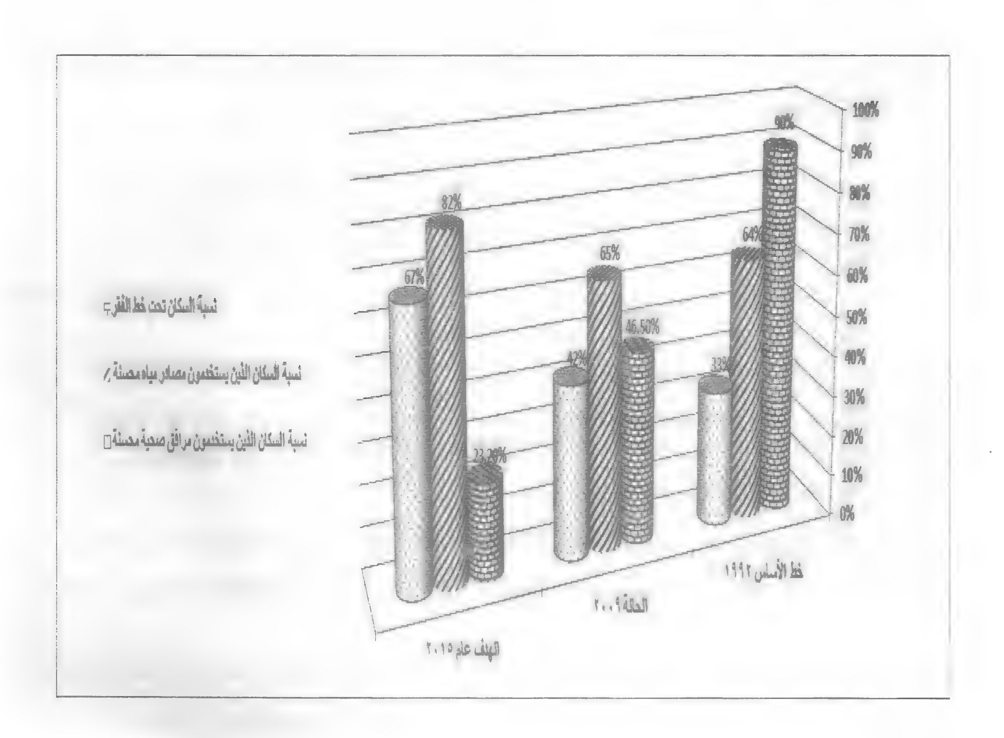


الجدول رقم (١١/١٠) أهداف مختارة من الأهداف الألفية الإنمائية في مجال المياه والمرافق الصحية

المؤشرات	خط الأساس ١٩٩٢	الحالة ٢٠٠٩	الهدف عام ٢٠١٥
نسبة السكان تحت خط الفقر	٪٩٠	٪٤٦,٥	٪٢٣,٢
نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة	٪٦٤	٪٦٥	٪٨٢
نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة	٪٣٣	٪٤٢	٪٦٧

المصدر : ورقة الإستراتيجية المرحلية لتخفيف حدة الفقر في السودان

الشكل رقم (١١/٩) أهداف مختارة من الأهداف الألفية الإنمائية في مجال المياه والمرافق الصحية



يتضح من الجداول رقم (١١/٩) و (١١/١٠) والأشكال رقم (١١/٩) و (١١/١٠) ، أن تحقيق ما تبقى من أهداف الألفية الإنمائية يحتاج إلى جهد كبير خاصة في ظل الظروف السياسية والأمنية والإقتصادية التي تواجهها البلاد ، وعليه يتتطلب تحقيق أهداف الألفية الإنمائية إعادة النظر في السياسات المالية العامة والهيكلية ، وفي منهجية هندسة وتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتبعة . وذلك بهدف محاصرة وإزالة الإختلالات الإجتماعية والأمنية التي أفرزتها الإختلالات في توازن النمو القطاعى والجغرافي والتي تعتبر من أهم سلبيات المنهجية المتبعة في تنفيذ البرامج الإقتصادية في البلاد ، إذ يجب ان ترتكز الرؤية الجديدة كهدف مفتاحي ، على إعادة صياغة العلاقات الإقتصادية والإجتماعية بين أقاليم البلاد المختلفة ، من خلال إزالة التباين والإختلالات القائمة بين أقاليم البلاد ، وإعادة التوازن الإقتصادي والإجتماعي بين اطراف البلاد المختلفة . ويمكن استخدام برنامج الإستراتيجية المرحلية لمحاربة الفقر ، الذي تقوم وزارة المالية والإقتصاد الوطني بإعداده الآن ، كأحدى وسائل وأدوات تحقيق هذه الأهداف . إنني متفائل في قدرة هذا البرنامج على تحقيق تلك الأهداف - أذا وجد العناية والحرص والارادة السياسية والشعبية الفاعلة في تنفيذه . ويتطلب الإيفاء بهذه المستحقات إحداث التناسق والتناغم الكاملين بين السياسات المالية والمصرفية والإنتاجية ، والتكامل بين جهود مؤسسات الدولة المختلفة ، وتوسيع المشاركة الشعبية، خاصة قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني في البلاد ، وذلك على هدي عملية التنمية من الأسفل Development From Below .

إن التحدى الذي سوف يواجه تنفيذ هذه الإستراتيجية المرحلية لمحاربة حالة الفقر يتمثل في توفير الموارد المالية الكافية في المديين القصير والمتوسط ، وذلك في ظل الصعوبات التي تواجه الإقتصاد السوداني الآن .

وإنني متفائل في إمكانية تجاوز تحدى توفير التمويل المطلوب باتخاذ التدابير الآتية في ظل إرادة سياسية نافذة وقوية وتوفر التناسق والتناغم والتكامل في حركة مؤسسات وأجهزه الدولة المناط بها تنفيذ البرنامج :-

١- إعادة ترتيب مكونات البرنامج الإسعافي لاستيعاب بعض بنود برنامج الإستراتيجية والتي تتفق مع أهداف البرنامج الإسعافي ودون إحداث إختلال في أهدافه العامة .

٢- يمكن تنفيذ بعض بنود البرنامج في إطار الموارد المتوفرة لتنفيذ إتفاقيتى الدوحة وشرق السودان ، وذلك بعد إجراء دراسة حول تفاصيل برامج تنفيذ الإتفاقيتين بهدف إكتشاف البنود المتداخلة أو المشتركة بين أهداف وبنود وبرامج الإستراتيجية المرحلية لمحاربة الفقر ومكونات تلك البرامج .

٣- **الإستفادة من بعض الموارد المالية والعينية والبشرية المتاحة لبرنامج النهضة الزراعية وذلك بعد إجراء دراسات مماثلة لإكتشاف البنود والأهداف المشتركة ، خاصة فيما يختص ببنود دعم القطاع الزراعي وذلك لإرتباط نشاط القطاع بالعمليات المتصلة بمناهضة الفقر - كما تم توضيحه من قبل .**

٤- **تحريك بعض الموارد المالية المرصودة في ميزانيات الوزارات والمؤسسات الحكومية والولايات والخاصة بخدمات التعليم والرعاية الصحية وبناء القدرات البشرية والبحث العلمى ونقل التقانة لتحقيق أهداف البرنامج . هذا ويعتبر ضعف القدرات البشرية وتدنى مستويات ومعدلات الإنتاج والإنتاجية من أهم عوامل واسباب تفاقم حالات الفقر في السودان خاصة في القطاع الزراعي والصناعة التحويلية .**

٥- **يمكن دعوة القطاع الخاص ودعمه للمشاركة الفاعلة في تنفيذ ذلك البرنامج عبر مشروعات زراعية وصناعية وخدمية مدرة لفرص العمل للفقراء . هذا وإن مشاركة قطاع الأعمال في تنفيذ البرنامج من شأنها توفير جزء كبير من متطلبات التمويل من خلال تحريك التمويل المصرفي بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى الموارد المالبة المتاحة لدي منافذ القطاع الخاص في مؤسسات التنمية الإقليمية والقطرية في الدول العربية .**

٦- **يمكن اللجوء إلى البنك الدولي بإعتبار ان أهداف البرنامج تتفق مع أهداف الموارد التي يخصصها البنك الدولي للدول النامية في إطار** Humanitarian Plus.

٧- **الإستفادة من الموارد التي يمكن تؤفيرها من تنفيذ برنامج الغذاء العربي ، والإستفادة من إستقطاب موارد مالية من الدول والصناديق العربية والإقليمية من خلال وضع برنامج خاص بتوفير الغذاء للمنطقة العربية [٢١]. خاصة وقد اتضح جلياً ، من خلال مداولات ومقررات مؤتمر القمة العربية حول مشكلة الغذاء والذي انعقد في عمان – الأردن عام ١٩٧٥ وفي الكويت عام ٢٠٠٨ أن القادة المؤتمرين والذين كانوا يأملون في أن يقوم السودان بذلك الدور، خاصة وأن السودان مؤهل بما حباه الله من الموارد الطبيعية والثروة الحيوانية للمساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف الدول العربية في تأمين الغذاء للمنطقة .**

خامساً : محور الإستقرار السياسي والأمنى:

يعتبر مناخ وبيئة الإستقرار السياسى والأمنى من أهم متطلبات تحقيق أهداف برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وإحداث التحولات الإقتصادية والسياسية التي تتطلبها مواكبة المتغيرات المتسارعة في العالم من حولنا. إن من أهم أسباب تخلف الإقتصاد السوداني خلال الحقب منذُ إستقلال البلاد ، الافتقار إلى الإستقرار السياسى والامنى . إن إختلال الإستقرار السياسى والامنى المستمر طيلة تلك العقود قد أفقد النظم السياسية المتعاقبة القدرة على تحريك وإعمال آليات تنفيذ البرامج الإقتصادية وعلى إمتلاك الإرادة السياسية القوية الداعمة لتنفيذ برامج التنمية .

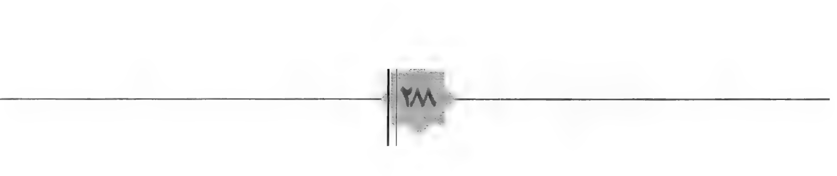
ومن أهم التحديات الماثلة الآن أمام البلاد هو تحقيق الوفاق السياسى والإتفاق حول رؤية تحدد (كيف تحكم البلاد) . فقد فشلت الاحزاب السياسية خلال كل الحقب الماضية في توحيد الرؤى والالتفاف حول أهداف برامج منبثقة عنها ، قادرة على إحداث التحول الإقتصادي والسياسى والإجتماعي المطلوب لانتشال البلاد من حالة الخصام والفرقة . وفي خلال عهود الديمقراطيات ، إستمرت الأحزاب ، منذ الاستقلال ، في خضم الخلافات حول من يحكم السودان، وذلك في ظل ممارسة سياسات إقصاء وإستئصال الاخر ، مما أفضى إلى عدم الإستقرار السياسي الذي يعتبر من أهم متتطلبات توفير البيئة المؤاتية للإرادة السياسية النافذة والقوية .

كما أن مواجهة الإختلالات الأمنية الدائرة في بعض أجزاء البلاد وأهمية الإلتزام بالمواصلة في تنفيذ برامج التنمية المتوازنة والتي تمثّل تحدياً خطيراً ليس لإحداث التحولات الإقتصادية المنشودة فحسب، بل لتجاوز المهددات التي تخيم على مستقبل البلاد غيوماً كثيفة، خاصة في ظل مستحقات مواجهة تداعيات إنفصال الجنوب ، بالإضافة إلى الضغوط التي تتعرض لها البلاد من القوى الدولية المعأدية. ان التحدى الاكبر الذي يواجه إحداث تحول إقتصادي وسياسي واجتماعى من خلال رؤية جديدة وثاقبة ، يتتطلب وضع برنامج ياخذ في الاعتبار المعطيات المحلية والعالمية، يتمثل في قدرتنا على جمع الامة السودانية بكل فئاتها الإجتماعية واطيافها السياسية حول ذلك البرنامج. ومن أهم متطلبات تحقيق هذا الهدف توفير حياة يشاع فيها التسامح السياسي والدينى، ويسود فيها اجماع الكلمة طوعاً واختياراً، وبعيداً عن التوجهات السالبة والتي تمارسها الاحزاب والتجمعات السياسية في بلادنا اليوم، والمتمثلة في توظيف كل الجهد في محاولات استئصال واقصاء الآخر، والتي ظلت سمة غالبة في ادبيات وممارسات الأحزاب السياسية في البلاد منذ الاستقلال . وظلت هذه الظاهرة السالبة عاملاً أسآسيا في إفتقار البلاد إلى الإستقرار السياسى والأمنى ، وفي فشل كل جهود النظم السياسية المتعاقية منذ الاستقلال في تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية مستدامة ، في ظل

نظام سياسي مستقر ومستدام . ومعلوم أن كل الإنقلابات العسكرية و فشل الحكومات المدنية كان نتاج مؤامرات أقصاء وإستئصال الآخر التي ظلت الأحزاب السياسية تمارسها.

لذا فإن تنفيذ الرؤية الجديدة وما تنبثق عنها من برامج وسياسات ، يحتاج إلى توحيد الرؤى والإرادة السياسية القوية في تفعيل آليات تنفيذ سياسات تلك البرامج . ولن يتحقق جمع الكلمة وتوحيد الرؤية في بيئة تفتقر إلى الديمقراطية والشورى في حياتنا السياسية . ولن يتم إجماع الشعب السوداني على دعم والالتفاف حول رؤية وبرنامج متفق عليه إلا من خلال صناديق الاقتراع . هذا ويتطلّب توظيف مثل هذا التحول إلى إعادة هيكلة أدواتنا السياسية والتنفيذية وتقوية المؤسسية داخل الأحزاب السياسية ، وفي مؤسسات وأجهزة الدولة التنفيذية والسياسية والتشريعية . ويعتبر مثل هذا التحول تحدياً واختباراً لقدراتنا على التفاعل معها وإحداث التحول الإقتصادي والإجتماعي المنشود ، في إطار الرؤية والبرنامج المتفق عليهما ، وذلك من خلال استيعاب وحدات المجتمع المدنى والجماعات المساندة للرؤية في عمليات التنمية وتنفيذ البرامج تخطيطاً وتنفيذاً . هذا ومن أبرز اسباب فشل برامج التنمية في السودان وفي الدول الافريقية ، انفصام الجهود التنموية القومية عن مشاركة جماهير الشعب ومؤسساتها خاصة في ظل تنفيذ البرامج المرتبطة بسياسات صندوق النقد والبنك الدوليين والتي اتسمت بتجاهل الجوانب الإجتماعية والسياسية في هندسة وتنفيذ تلك البرامج ، مما افقدها السند الشعبى والسياسى وأفضى في النهاية إلى فشلها وعدم استدامتها .

لذا فإن قدرة الرؤية والبرنامج المنبثق عنها على الاستجابة إلى تطلعات فئات الشعب المختلفة ، وتحقيق أهدافها الإجتماعية والمتمثلة في تخفيض وطأة الفقر وإحداث التنمية الإجتماعية في التعليم والصحة وتوفير حياه كريمة تمثل شرطاً أسآسيا في امتلاك القدرة على الإيفاء بمستحقات اكتساب السند والدعم الشعبى للبرنامج، والذي يعتبر شرطاً في تحقيق أهداف الرؤية . هذا وإن استدامة الدعم الشعبي تعتمد على قدرة البرنامج على إعادة صياغة الحياة الإجتماعية لتحقيق الإستقرار السياسى والامنى الإجتماعي في إطار تنمية متوازنة وشاملة تفضى إلى توزيع عادل للثروة والخدمات بين أقاليم البلاد ، وطبقات وفئات الشعب المختلفة . إن استمرار الإختلالات الماثلة في توازن النمو يعتبر عائقاً في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام وإحداث التحول الذي يمكن البلاد على تجاوز العزلة السياسية والتهميش الإقتصادي في ظل حياه تسودها الفرقة السياسية و القبلية والجهوية . لذا فإن الوفاق الإجتماعي والوئام القبلى والجهوى يعتبران من أهم متطلبات تحقيق المجتمع المترابط والقادر على الالتفاف حول أهداف البرنامج فتمنحه السند وقوة الدفع نحوتحقيق أهدافه وإحداث التنمية المستدامة المنشودة .



أفكار حول مواجهة الأزمة الإقتصادية الراهنة وإستعادة التوازن الداخلي وا لخارجي

أفكار حول مواجهة الأزمة الإقتصادية الراهنة وإستعادة التوازن الداخلي وا لخارجي

مقدمة:

بالرغم من إن الفصل الختامي يقدم رؤية جديدة حول متتطلبات إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية راسخة ومستدامة، وإعادة صياغة الإقتصاد السودانى، وإزالة الأثار السالبة للمتغيرات التي طرأت على مفاصل الإقتصاد ، خاصةَ المتغيرات المرتبطة بالأزمة المالية العالمية وتنفيذ إتفاقية السلام الشامل والمنهجية المتبعة في إدارة المالية العامة في الدولة ، منذ دخول موارد النفط في مفاصل الإقتصاد الوطني، فقد تطلبت آثار الصدمة المالية التي أحدثها خروج تلك الموارد من مفاصل الإقتصاد الوطني والتي أدت لظهور إختلالات وصعوبات خطيرة على الحسابين الداخلي والخارجي والآثار السالبة والخطيرة على المؤشرات الإقتصادية المتغيرة والسياسات في المديين المتوسط والطويل الأجل والصعوبات والتغيرات الخطيرة التي واجهتها البلاد خلال العامين ٢٠١١-٢٠١٢، تقديم رؤية آنية لمتتطلبات إصلاح إقتصادى طارئ لمحاصرة الاختلالات التى تواجه الاقتصاد الوطنى وتعيق تحقيق أهداف برامج التنمية الاقتصادية والإجتماعية الراسخة والمستدامة التى تنشدها الرؤية الجديدة ، موضوع خاتمة الكتاب. و عليه ينبغي النظر إلى هذه الرؤية الآنية الطارئة بإعتبارها مكملاً لما ورد في متن هذا الفصل، آخذين في الإعتبار إتجاهات ومسارات المؤشرات الإقتصادية طوال الفترة قيد الدراسة ، بالإضافة إلى ما تتطلبه مواجهة الأوضاع الخطيرة المستجدة من اتخاذ إجراءات وتدابير إستثنائية وشاملة تغطي إصلاحات ومعالجات آنية وللمديين المتوسط والطويل .

تتمثل خطورة الموقف الراهن في أن الإقتصاد الوطني يواجه أزمتين حادتين في آن واحد. تتمثل الأزمة الأولي في الصدمة المالية التي نتجت عن خروج موارد البترول من مفاصل الإقتصاد الوطني بعد إنفصال الجنوب ، ويقدر العجز الناتج من ذلك بحوالي ٧٠٪ من موارد الحساب الخارجي وحوالي ٤٥٪ من إيرادات الموازنة العامة و التى تم توضيحها من قبل.

كما تتمثل الأزمة الأخرى في إختلال توازن النمو القطاعي بسبب منهجية استخدام موارد البترول، فقد تراجع النمو في القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة التحويلية)، بينما شهدت قطاعات الخدمات والعقارات توسعاً كبيراً . وقد أفضي تراجع النمو في القطاعات الإنتاجية إلى إنحسار مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات غير البترولية . وقد أفضى ذلك إلى تفاقم مآلات أزمة صدمة الموارد على مفاصل الإقتصاد الكلي ، فى ظل ارتفاع معدلات التضخم و تدهور سعر الصرف وتفاقم العجز

في الحسابين الخارجي والداخلي ، وبالتالي إضعاف قدرة الإقتصاد الوطني على مواجهة وإمتصاص صدمة الموارد ومحاصرتها قبل تفاقمها.

انعكست آثار الأزمتين على إختلال حركة مؤشرات الإقتصاد الكلى المتغيرة الأربعة:

١. صافي الأصول الخارجية .
٢. نظام سعر الصرف .
٣. معدل التضخم .
٤. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

وقد انعكست عدة مخاطر، نتيجة لحالات الاختلال فى هذه المؤشرات المتغيرة ، على أوضاع ومستويات الأسعار العامة والإنتاج والحساب الخارجي والمالية العامة ، بالإضافة إلى المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي . هذا إلى جانب مآلات الإنفلات في الأسعار العامة على الأوضاع الإجتماعية والسياسية والأمنية في البلاد .

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك علاقات متقاطعة ومتشابكة بين المؤشرات الإقتصادية المذكورة آنفاً . فإن أى تغيير يطرأ على أى من هذه المؤشرات الأربعة ينعكس فوراً وبصورة مباشرة على المؤشرات الأخرى . فعلى سبيل المثال ، في حالة الأزمة الإقتصادية الراهنة، لقد بدأ إستفحال مآلات الصدمة المالية التي أحدثها خروج موارد البترول من مفاصل الإقتصاد الوطني على الحساب الجاري الخارجي ومن ثم إنداحت إلى نظام سعر الصرف ومعدلات التضخم ومعدل الناتج المحلى الإجمإلى، لتكتمل حلقة الأزمة الإقتصادية التي أفرزتها الصدمة المالية .

يتضح من طبيعة العلاقات المتشابكة بين حركة المؤشرات الإقتصادية المتغيرة ضرورة وحتمية شمولية مواجهة المتغيرات السالبة التي تحدثها حركة تلك المؤشرات على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية . لذا تتطلب عملية الإصلاح الإقتصادى فى مثل هذه الاحوال إتباع منهجية شاملة تزيل الإختلالات في جميع المؤشرات الإقتصادية في آن واحد ، وأن تتم عملية الإصلاح في إطار تتناسق فيه السياسات المالية والنقدية والمصرفية. كما يجب التأكد من تناسق وتكامل الإجراءات التي تتخذها الدولة في تحقيق الإصلاح، وفي حالة حتمية تعارض إجراء معين مع إجراءات أخرى يجب اتخاذ خطوات أو إجراءات تحييدية أو تعويضية تؤدي إلى إستقامة العلاقات بين المؤشرات المتغيرة .

ومما عمق مآلات الأزمتين تراجع دور القطاع الخاص واستمرار مشكلة الديون الخارجية والحصار الإقتصادي إلى جانب الآثار المترتبة على تنفيذ أتفاقية السلام في توسيع العجز المإلى، كما أفضت منهجية استخدام موارد البترول (كما اوضحنا من قبل) إلى إحداث إنفجار في الطلب علي مستوي الأسرة Household وتغيير في النمط الأستهلاكي ، وأثر ذلك علي الموارد الخارجية والأنتاج المحلي إلى جانب الإختلال في نمو القطاعات

الإقتصادية ، وأدى كل ذلك إلى عدم استدامة الطفرة الإستثمارية التي شهدها الإقتصاد الوطني خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ م بسبب :

١. **الإفتقار إلى التوازن القطاعي والجغرافي في النمو.**
٢. **الإعتماد على البترول.**
٣. **الإفتقار إلى الشمولية والقاعدة الواسعة فى الاستثمار و عملية التنمية.**
٤. **الإفتقار إلى التنسيق و التكامل بين أجهزة الدولة ، وإلى البوصلة ، وغياب المرجعية الحاكمة للعلاقات بين أجهزة الدولة الأقتصادية والأنتاجية.**
٥. **عدم الإهتمام بتوسيع ودعم أوعية الموارد المالية القادرة على تحقيق استدامة نتائج ومخرجات الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي من خلال استخدام موارد البترول السوداني والتدفقات الخارجية .**

تشمل متتطلبات تحقيق أهداف الإصلاح الإقتصادي الاَنى فى الآتى :

١. **توفر الأرادة السياسية النافذة والفاعلة لإجراء الإصلاح الإقتصادي .**
٢. **إجراء تحليل علمي حول أسباب الأزمة وأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. و وضع خريطة طريق لتحقيق الإصلاح المنشود في إطار تتناسق فيه الأهداف والسياسات وتتكامل فيه أدوار الوحدات والمؤسسات المناط بها تحقيق الإصلاح الإقتصادى.**
٣. **شمولية مواجهة الأزمة خاصة فيما يتعلق بإزالة الإختلالات الماثلة في مؤشرات الإقتصاد الكلى و استخدام الموارد الداخلية و الخارجية المتاحة فى تحقيق اصلاح اقتصادى و اجتماعى راسخ و مستدام و ذلك من خلال اتباع منهجية شاملة تحقق تنمية متوازنة و توليد موارد مالية حقيقية جديدة و دعم و تطوير اوعية الموارد المالية القائمة قادرة على استدامة نتائج و مخرجات برنامج الاصلاح.**

دور وزارة المالية والإقتصاد الوطني :

إجراء اصلاح جذري في هيكل الإنفاق العام وإحداث تخفيض جذري في بنود الإنفاق العام ذات الأسبقية المتدنية ، الي جانب إجراء إصلاح شامل في إدارة الإيرادات وإعادة النظر في الإعفاءات الضريبية ، وإستعادة سلطات ومسئوليات الوزارة في الولاية علي المال العام والتعامل بحزم مع التفلتات المالية، خاصة فيما يتعلق بتجنيب الإيرادات العامة، والتأكد من عدم تجاوز حجم العجز المالي حدود السلامة بهدف محاصرة معدلات التضخم في المستويات التي يحددها برنامج الإصلاح الإقتصادي . ولمواجهة الموقف المتدهور يجب علي وزارة المالية القيام بالإجراءات التالية:

١. **إعادة صياغة الموازنة العامة على نسق ميزانية حرب تشمل الأداء المالي في كافة مستويات الحكم الإتحادية والولائية والمحلية، وفي هذه الحالة يمكن إعداد موازنة على نسق الميزانية المجمعة للبنوك التجارية (Consolidated Balance Sheet) وهي موازنة تجميعية مركزية و ولائية (Consolidated Government Budget) ، وبالتالي يمكن إحكام النظام الرقابي على مجمل أنشطة الحكومة المركزية والولائية والمحلية ، ومن ناحية أخرى يساعد هذا الإجراء على معرفة حجم الإيرادات الكلية والإنفاق العام الكلي للدولة و تحديد تطبيق السياسات المالية الخارجية لتحقيق أهداف الإستقرار الإقتصادي واستدامة التنمية.**

٢. **اتخاذ اصلاحات جذرية في سياسات المالية العامة بالاضافة الي السياسات النقدية وسياسات القطاع الخارجي.**

٣. **البحث عن موارد خارجية .**

٤. **الإستفادة من الصناديق العربية في تمويل مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعة التحويلية.**

٥. **الإستفادة من نافذة البنك الإسلامي للتنمية بجدة في التجارة وتمويل السلع الإساسية مثل الأدوية ، القمح ، السكر ، المواد البترولية .**

٦. **الإستفادة من أزمة الغذاء العالمي وتقديم السودان كبديل لسد فجوة الغذاء في العالم العربي .**

٧. **إعادة صياغة البرنامج الإسعافي علي ضوء المستجدات الداخلية والخارجية .**

دور البنك المركزي :

١. تأسيس آلية مناسبة لإدارة سعر الصرف في إطار السعر المرن المدار مع الإستفادة من التجارب السابقة خاصة (آلية الهلب مع الممر الزاحف) والتي تلبي متطلبات العامل النفسي الذي يحرك المتعاملين في سوق العملات الأجنبية نسبة لقدرة الآلية علي إحداث تحسن تدريجي في قيمة العملة الوطنية . هذا وتعتبر إتجاهات سعر الصرف مؤشراً هاماً تؤثر علي سلوك المتعاملين في سوق العملات الأجنبية .

٢. تتطلب عملية تحسين قيمة العملة الوطنية وتضييق الفجوة بين أسعار العملات مراقبة حثيثة من المسئولين عن تغذية السوق بالعملات الأجنبية وتخفيف الضغوط علي العملات الأجنبية وتجفيف مصادر السوق الموازي للعملات داخلياً وخارجياً .

٣. يستطيع البنك المركزي ان يقوم بدور مؤثر في حركة الإقتصاد من خلال ادارة السيولة ،

خاصة في حالة الإحتفاظ بحجم السيولة الذي يحقق السلامة المالية وتوفير السيولة اللازمة للإنتاج وحركة الإقتصاد الداعمة للإصلاح الإقتصادي المستدام المنشود .

٤. كما يستطيع البنك المركزي ان يلعب دوراً في استخدام آلية السيولة في تحييد إنفلات حجم العجز المالي الذي يفرزه توسع الإنفاق العام .

استدامة نتائج الإصلاح الإقتصادي

تعتبر استدامة نتائج ومخرجات الإصلاح الإقتصادي من أهم الأهداف التي تنشدها الرؤية الطارئة للإصلاح ، خاصة في ظل الأوضاع الخطيرة التي يعاني منها الإقتصاد السودانى التي فرضت اللجوء إلى البرنامج الإصلاحي الطارئ. وكما أوضحنا من قبل فإن القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية يواجهان تراجعاً خطيراً يتمثل في إنحسار مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي وفي موارد الصادرات غير البترولية ، مما أضعف قدرة الإنتاج في القطاعين وبالتالي قدرتهما على المساعدة في محاصرة الأزمة الإقتصادية التي أفرزتها الصدمة المالية .

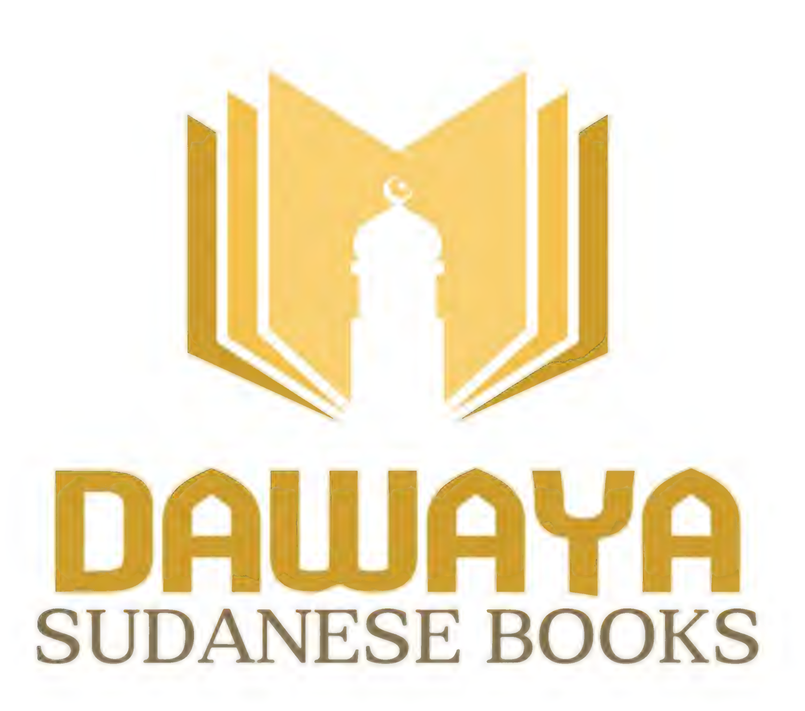
لذا فإن من أهم متتطلبات توليد الموارد المالية المطلوبة لتحقيق استدامة نتائج ومخرجات الإصلاح الإقتصادي الطاري أن يركز البرنامج على دعم القطاع الإنتاجى، خاصةً القطاعين الزراعة و الصناعة التحويلية، إلى جانب وضع برنامج محكم لإنتاج النفط والتعدين.

وعليه فإن من أهم متتطلبات تحقيق أهداف الإصلاح الإقتصادي ومواجهة الأزمة الإقتصادية التي تواجه البلاد، أن تتم عملية الإصلاح في إطار شمولى و قادر على توليد موارد مالية جديدة، ودعم و توسيع اوعية الموارد المالية المحلية القائمة التى تساعد في استدامة نتائج الإصلاح ، خاصةً أن الموارد المالية التي يمكن للسودان استخدامها في مواجهة الأزمة الحالية محدودة مما يهدد ببروز الأزمة بصورة أعنف مرة أخرى خلال فترة قصيرة .

أن من أهم متتطلبات نجاح البرنامج اكتساب الدعم الشعبي له من خلال بذل جهد مكثف لإقناع الشعب بأهمية وحتمية الإصلاح الإقتصادي ، هذا إلى جانب استخدام الوسائل والبدائل الإقتصادية والمالية لتخفيف الآثار السالبة على مستوى معيشة المواطنين خاصةً القطاعات الفقيرة .

ويجب الا تلجأ الدولة إلى سياسات تضيف مزيداً من المعاناة ، وفي حالة الإضطرار إلى اللجوء إلى تلك السياسات وعدم توفر سياسات بديلة ، هنالك ضرورة لاستخدام وسائل تحييدية أو تعويضية تعمل على تخفيف وطأة تلك السياسات .

وعلى اللّه قصد السبيل وهو المستعان


DAWAYA
SUDANESE BOOKS


المراجع :



أولاً: المؤسسات الحكومية:

وزارة المالية والإقتصاد الوطني

١- المذكرات التفسيرية للموازنات خلال الأعوام 2000 – 2011م.

٢- تقديرات الموازنات 2000 – 2011م.

3- Interim Poverty Reduction Strategy Paper June 2011.

بنك السودان

٤- التقارير السنوية للأعوام 1999 – 2011م .

٥- الموجز الإحصائي خلال الفترة 2000 – 2010م.

٦- سياسات البنك المركزي خلال الفترة 2000 – 2010م.

٧- العرض الإقتصادي خلال الفترة 2000 – 2010م.

٨- القطاع المصرفي التطور والإصلاح أكتوبر 2009م.

9- Sudan External Debt Position as of December 31st 2010.

١٠- تقرير لجنة معالجة الدين الخارجي ، الدين الخارجي وإستراتيجية المعالجة .

١١- سياسات إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي خلال 2010-2000م.

١٢- السياسات الإئتمانية خلال الفترة 2000 – 2010م.

١٣- تحديات القطاع المالي والنقدي لفترة ما بعد الإستفتاء.

وزارة الصناعة

١٤- تقرير مشروع الأحصاء الصناعي الشامل – المجلد الثاني عام 2005م.

الجهاز المركزي للإحصاء

١٥- الكتاب الإحصائي السنوي للعام 2007م.

١٦- الكتاب الإحصائي السنوي للعام 2009م.

17- Key Findings National Baseline Household Survey 2009 Northern Sudan.

18- Poverty in Northren Sudan From NBHS 2009.

أمانة النهضة الزراعية

١٩- البرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية.

٢٠- برنامج النهضة الزراعية المرحلة الثانية 2012-2014.

٢١- تقرير أداء النهضة الزراعية خلال الفترة 2008-2010م.

٢٢- التقرير النهائي للجنة الفنية لمراجعة الأداء بمشروع الجزيرة وتقديم رؤية مستقبلية يونيو عام 2007م.

ثانياً: المؤسسات الدولية :

صندوق النقد الدولي **IMF**

23- Sudan – Staff Monitoring Program Reports for the years 2000-2010.

24- IMF Working Paper: Fiscal Adjustment in Sudan، Size، Speed and Composition 2010.

25- Sudan: Adjusting Public Financial Management to a new Fiscal Environment Feb 2001.

26- Macroeconomic Implication of a possible Session in Sudan: A preliminary Assessment Dec 2010.

27- IMF:- World Economic and Financial Surveys، Regional Economic outlook: Middle East and Central Asia Oct 2011.

28- IMF:- Global Financial Stability Report: Responding to the Financial Crisis and Measuring Systemic Risk April 2009.

29- IMF:- William A. and Tej Pabenbash. Sudan: Public Expenditure Assessment and Suggested Next Steps.

30- IMF:- World Economic Outlook، Tensions from the two Speed Recovery Unemployment، Commodities and Capital Flow April 2011.

World Bank **البنك الدولي**

31- Sudan: The Road toward Systematic and Broad Base Growth Dec 2009.

32- International Development Association Interim Report – Strategy Note for Sudan 2007.

33- Sudan Financial Sector Reform.

34- Global Development Finance، the Roll of International Banking.

35- World Economic Outlook، Crisis and Recovery April 2009.

36- World Development Report: Conflict Security Development.

37- International office of Labor – ILO- In Geneva، Statistics on Poverty and Income Distribution 1996.

African Development Bank **بنك التنمية الأفريقي**

38- African Economic Outlook، Sudan.

Institute for International Economic

39- The Political Economy of Public Reform، John Williston Editor.

ثالثاً: أخرى:

٤٠- د. محمد خير أحمد الزبير : القروض والمعونات الدولية وأثرها على التنمية الإقتصادية ، تجربة السودان في نصف قرن (1956-2006).

٤١- د. صابر محمد حسن : تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية يونيو 2004م.

٤٢- د. صابر محمد حسن : إدارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الأسلامي ، تجربة السودان ، مايو 2004 م.

د. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى

٤٣- كتاب منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان - الجزء الأول.

٤٤- كتاب السلامة المصرفية والإستقرار الإقتصادي.

٤٥- اثر السياسات المالية والنقدية على القطاع المصرفي

٤٦- افكار حول منهجية اعداد دراسة إستراتيجية لمشروع تطوير الصناعة بالسودان.

٤٧- الإقتصاد السوداني ومتطلبات العولمة في ظل إتفاقية السلام.

٤٨- تحليل الموقف المالي مارس 2007م.

٤٩- أثر النظام المصرفي المزدوج على النشاط المصرفي في السودان.

٥٠- برنامج عمل لاعداد مشروع البرنامج الاستراتيجى لتطوير الصناعة التحويلية في السودان.

٥١- مشروع الغذاء العربي ودور السودان في تحقيقه.

٥٢- منهجية هندسة برنامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

إصدارات المؤلف :

١- كتاب منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان – الجزء الأول.

٢- كتاب السلامة المصرفية والإستقرار الإقتصادي.

٣- أفريقيا وتحديات الألفية الثالثة باللغتين العربية والأنجليزية.

أوراق ومحاضرات

٤- أثر السياسات المالية والنقدية على القطاع المصرفي

٥- افكار حول منهجية اعداد دراسة إستراتيجية لمشروع تطوير الصناعة بالسودان.

٦- الأسباب الخارجية للأزمات المالية للقطاع المصرفي.

٧- الإقتصاد السوداني - اللجوء إلى ملاذ التكتلات الإقليمية.

٨- الإقتصاد السوداني بين ضرورة التأصيل ومتطلبات العولمة.

٩- الإقتصاد السوداني ومتطلبات العولمة في ظل إتفاقية السلام.

١٠- الامة الاسلامية والتحولات السياسية و الإقتصادية المعاصرة.

١١- التحديات التي واجهت بنك السودان منذ أنشائه في بداية الستينيات.

١٢- التمويل الصناعي.

١٣- تحليل الموقف المالي مارس 2007م.

١٤- أثر النظام المصرفي المزدوج على النشاط المصرفي في السودان.

١٥- برنامج عمل لاعداد مشروع البرنامج الاستراتيجى لتطوير الصناعة التحويلية في السودان.

١٦- تحديات العولمة الإقتصادية.

١٧- فشل النظام المالي الرأسمالي الليبرالي الجديد في مواجهة الأزمة المالية العالمية.

١٨- الأزمة المالية العالمية – الحلول و البدائل - ندوة شركة التأمين الأسلامية.

١٩- محاضرة : الإقتصاد والقضايا السياسية والإجتماعية المعاصرة - معهد بحوث دراسات العالم الاسلامى.

٢٠- مذكرة حول إزالة الإختلال المالي.

٢١- مشروع الغذاء العربي ودور السودان في تحقيقه.

٢٢- منهجية هندسة برنامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

٢٣- متغيرات الواقع الإقتصادي والسياسي ومطالب الإصلاح - مؤتمر رابطة العالم الأسلامى - مكه - يوليو 2011.

رقم الإيداع: ٢٠١٢/٦٤٧